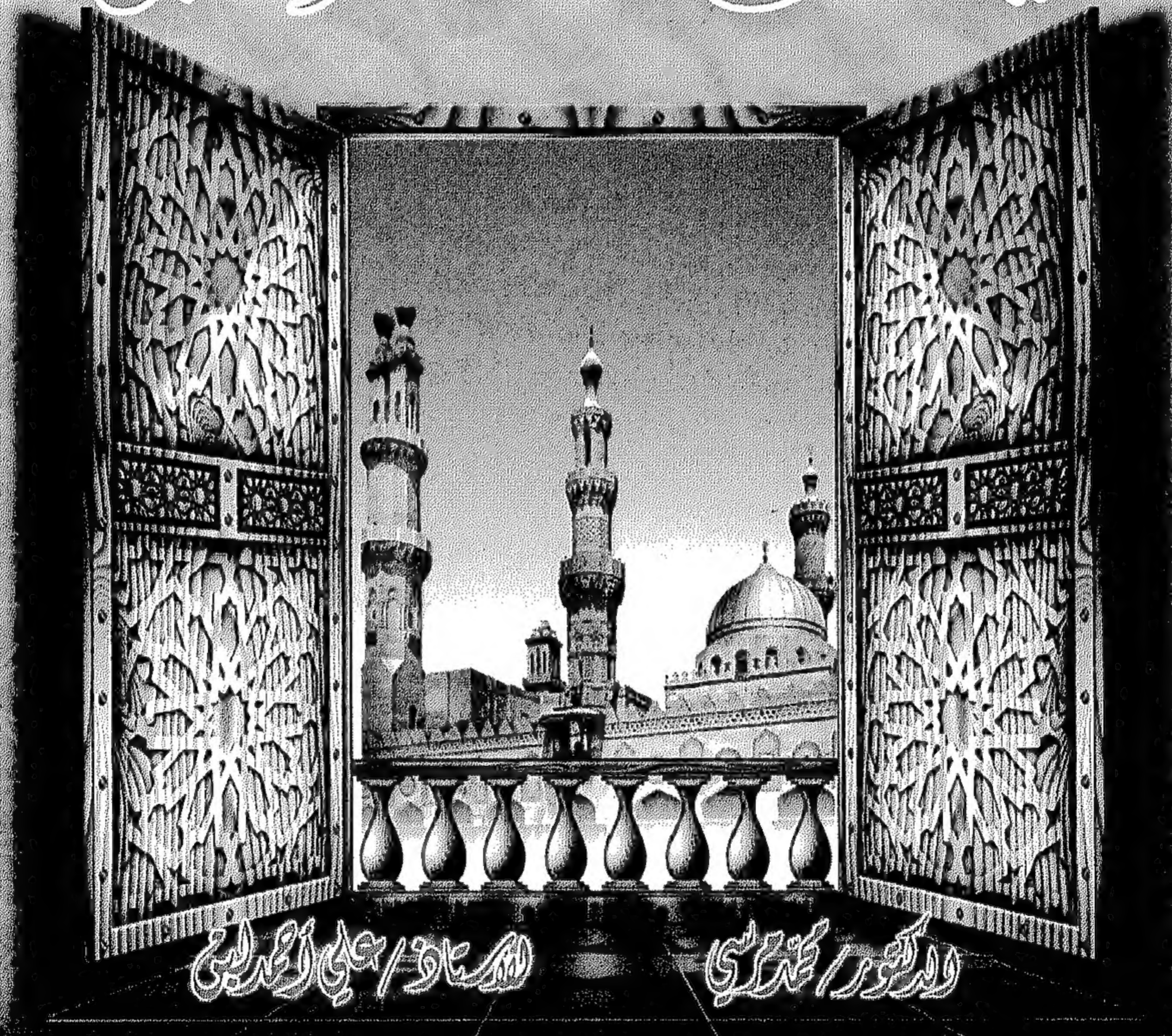


الانوار

بين الواقع وآفاق المستقبل



محرر: د. محمد بن عبد الله

محرر: د. محمد بن عبد الله

دارالوقفاء

الألماس

بين الواقع وآفاق المستقبل

الدكتور / محمد ربي الأستاذ / علي أحمد الربيعي

دار الوفاء

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع - المنصورة
الإدارة: ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص.ب ٢٣٠
ت / ٢٢٥٦٢٣ فاكس ٢٢٦٠٩٧٤ / ٢٢٦٠٥٠ محمول ١٧٠٥٦٥٨ / ١٠
E-MAIL:darelwafa@HOTMAIL.COM
WWW.EL-WAFAA.COM



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن عمل بهديه إلى يوم الدين.

الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد

فيما يلي الاستجواب الموجه إلى كل من:

١ - الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء (وزير شؤون الأزهر).

٢ - السادة وزراء كل من (المالية والتخطيط والزراعة والتنمية المحلية).

ويدور هذا الاستجواب حول:

١ - محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية.

٢ - المخالفات القانونية والإدارية والمالية التي تعوق الأزهر عن أداء رسالته.

ويهدف هذا الاستجواب إلى:

العمل على تدعيم الأزهر، ليستمر في أداء رسالته المنوطة به، بعيداً عن سلبيات التطبيق، ومحاولات التعويق.

وقد تناولت وسائل الإعلام، ومؤسسات التقويم المختلفة، كالمجالس القومية المتخصصة وغيرها، هذا الأمر الذي نحن بصددده، ولكن لم يلتفت إلى هذه الأصوات أحد.

الاتهامات الموجهة إلى الوزراء المعنيين

١ - الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء (وزير شؤون الأزهر):

بصفته المسئول المباشر عن المعوقات التي وضعت في طريق الأزهر في الآونة الأخيرة. والتي تحول بين الأزهر وتحقيق أهدافه.

٢- الأستاذ الدكتور وزير الأوقاف:

لكونه المسئول عن حبس عائد أوقاف الأزهر عن الأزهر. وتبديد هذا العائد في غير المصارف التي خصصت لها بالمخالفة للقانون.

٣- وزير التخطيط والمالية:

لأنهما اللذان بخسا الأزهر حقه في ميزانية الدولة، إلى درجة أن صار نصيب طالب الأزهر من هذه الميزانية يقل عن نصف نصيب زميله في التعليم العام.

٤- وزير الزراعة والتنمية المحلية:

لأنهما اللذان وضعوا العراقيل أمام راغبي التبرع لبناء المعاهد والكليات الأزهرية بعكس ما يكون عليه الحال عند بناء المدارس أو كليات التعليم العام.

على أحمد لبن

أ.د. محمد مرسى

يناير ٢٠٠٥

موضوعات الاستجواب

تنقسم موضوعات هذا الاستجواب إلى قسمين هما:

القسم الأول

محاولات فرض التغريب وطمس الهوية

ويشتمل هذا القسم على الموضوعات التالية:

الموضوع الأول:

الدور التاريخي للأزهر في حماية الوطن واللغة والدين

الموضوع الثانى:

الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل

الموضوع الثالث:

محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية

القسم الثانى

المخالفات القانونية والإدارية والمالية

ويشتمل هذا القسم على الموضوعات التالية:

الموضوع الأول:

محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية

الموضوع الثانى:

محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر

الموضوع الثالث:

محاولات فرض التصفية والإغلاق على مشيخة الأزهر وهيئاتها

القسم الأول

محاولات فرض التغريب، وطمس الهوية على المناهج الأزهرية

ويشتمل هذا القسم على الموضوعات الآتية:

الموضوع الأول:

الدور التاريخي للأزهر في حماية الوطن واللغة والدين

الموضوع الثاني:

الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل

الموضوع الثالث:

محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية

الموضوع الأول
الدور التاريخى للأزهر
فى حماية الوطن واللغة والدين

الموضوع الأول

الدور التاريخى للأزهر

فى حماية الوطن واللغة والدين

- على مدى أكثر من ألف عام قام الأزهر بدور رئيسى فى حماية الوطن والدين؛
أولاً: حماية الوطن والمواطنين من حملات الغزو الاستعماري التي تتابعت علينا قديماً وحديثاً.
- ثانياً: حماية اللغة والدين من موجات الغزو الفكرى والثقافى التي تفد إلينا مع الغزاة والمستعمرين.
- وما زال الأزهر هو الملاذ الآمن، الذى يلجأ إليه المواطنون فى أوقات المحن والخطوب.
- وما زال الأزهر هو بيت الخبرة والمشورة، فى النواحي الدينية والحياتية وتعليم العربية، بلا منازع.
- كل ذلك يؤديه الأزهر بالرغم مما انتابه من ضعف، وقلة الإمكانيات، وكثرة العقبات التى وضعت فى طريقه طوال الخمسين عاماً الأخيرة.
- ويرجع الفضل فى بقاء الأزهر وصموده فى أداء رسالته إلى نفر من علمائه الصابرين المثابرين، الذين ما زالوا يزودون عن حياضه، ويؤدون دوراً غير منكور فى تبصير الناس بأمور دينهم ودنياهم.
- وأيضاً تعليم الطلاب الوافدين من شتى بقاع العالم (أكثر من ٩٠ دولة) ليعودوا إلى أوطانهم حاملين رسالة الدعوة إلى الإسلام على بصيرة، وفى وسطية واعتدال. بالإضافة إلى تعليمه اللغة العربية للناطقين بها وغير الناطقين.

المفهوم الإسلامى للحضارة الذى حمل لواءه الأزهر الشريف:

يختلف مفهوم الحضارة عند المسلمين عن مفهومها عند الغرب:

• فالحضارة الإسلامية لا تقف عند حدود المنهج التجريبي أو الفعلى الذى تقف عنده الحضارة الغربية. بل يمتد ليشمل العقيدة والأخلاق والجوانب الروحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

• هذا فضلاً عن أن الحضارة الإسلامية لا تفرق بين المجتمع المسلم والمجتمع غير المسلم، حيث تجعل الحرية والاقتناع هما أساس التعامل الفكرى.

• ومن هنا تعد الحضارة الإسلامية أوسع مجالاً من الحضارة الغربية.

الأزهر يحمل لواء المفهوم الإسلامى للحضارة منذ سقوط بغداد عام ٦٥٦هـ:

• فبعد سقوط بغداد برز دور مصر والأزهر كمحور للحضارة الإسلامية حيث انتقل أئمة الفكر العربى من بغداد إلى القاهرة.

• كما برز دور الأزهر فى مجال التطور السياسى لدى الشعب المصرى حيث قام علماء الأزهر بالأدوار التالية:

١- دور مع الحاكم من أجل تحقيق الشرعية ومراقبة الأداء ومقاومة المظالم.

٢- دور مع الحكوميين من أجل رعايتهم، وتنمية حسهم الوطنى وتعبئة قواهم كلما ألت بهم المحن والخطوب.

٣- دور مع المحتل الغاصب حيث كان علماء الأزهر هم قادة النضال ضد المستعمر الغاصب.

• ولا ننسى دور الأزهر فى محنة عام ١٩٦٧، التى تعرض لها الوطن على يد الصهاينة. ولجوء الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأزهر يعتلى منبره. ويلوذ بعلمائه ليشحذ بهم الهمم والعزائم فى مواجهة المعتدين.

• كما لا ننسى دور الأزهر يوم ١٢ يوليو عام ١٧٩٨ حين هزم المماليك وفروا من أمام الفرنسيين عند شبراخيت.

- حيث اجتمع العلماء فى صحن الأزهر ونادوا بالجهاد. وقاد المقاومة السيد عمر مكرم.

- وفى يوم ٢١ / ١٠ / ١٧٩٨ تشكلت قيادة للمقاومة برئاسة الشيخ السادات، وجعل الأزهر مقراً لقيادة المقاومة. ففيه نظمت كتائب المتطوعين، ومنه انطلقت فرق الفقهاء إلى كل مكان ينادون بالجهاد.

• ولما دخل الفرنسيون بخيولهم صحن الأزهر، وأعدوا الكثير من العلماء والفقهاء ازدادت الثورة اشتعالاً.

- مما أجبر نابليون على اعتبارهم المركز الأول للقيادة، واضطر من بعدها إلى مغادرة مصر.
- ومن بعده تولى «كليب» الذى قتله أحد الطلبة السوريين المجاورين بالأزهر.
- ثم تولى القيادة من بعده «مينو» الذى سرعان ما أعلن إسلامه. وبدأ خطة الانسحاب عن مصر.

• وكل ذلك كان بفضل الأزهر وعلماء الأزهر الذين قادوا المقاومة ضد الفرنسيين المعتدين.

• ولا ننسى دور الأزهر فى قيام النهضة فى عهد محمد على؛ حيث كان يوفد البعثات إلى أوروبا من طلاب الأزهر. كرفاعة الطهطاوى وغيره.

• وأيضاً دور الأزهر فى قيام الثورة العربية. فمن رجالاتها الشيخ محمد عبده، وعبد الله النديم، وشيخ الأزهر شمس الدين الأنباي، وغيرهم من علماء الأزهر الذين قاموا بتأييد أحمد عرابي، وجمعوا كلمة الشعب حوله، وأعلنوا الجهاد، وأصدروا فتوى بأنه «لا يصح أن يكون الخديوى توفيق حاكماً لمصر بعد أن باع الوطن للأجانب، باتباعه ما يشير عليه القنصلان. وأنه لذلك يجب عزله . . » (انظر كتاب الهلال «الدين والدولة والثورة» لرفعت سيد أحمد طبعة ١٩٨٥ صفحة ٢٧).

• وأيضاً دور الأزهر فى تأجيج ثورة ١٩١٩:

حيث انطلقت منه ثورة الشعب المصرى يوم ٩ مارس عام ١٩١٩ ضد الإنجليز، فالطلبة الأزهريون كانوا هم أول من خرج لتأييد هذه الثورة. ولما حاول الإنجليز إغلاق الجامع الأزهر تصدى لهم الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الأزهر والعلماء (انظر عبد الرحمن الرافعى ص ١٧٥ كتاب ثورة ١٩١٩) هذا ومن المعروف أن سعد زغلول الذى قاد هذه الثورة كان أزهرياً.

- وقد كتب عبد الرحمن الرافعى المؤرخ عن دور منبر الأزهر فى إيقاد الحمية، وإيقاظ روح الجهاد فى ثورة ١٩١٩.

• كما أشاد مؤرخو هذه الثورة بدور الشيخ الأزهرى (يوسف الجندى) الذى أعلن استقلال «زفتى» ونزع العلم الإنجليزى من دور الحكومة، وعلق بدلاً منه العلم المصرى وحض المصريين على تحدى السلطات الإنجليزية.

• وأيضاً دور الشيخ الأزهرى (عباس الجمل) الذى احتل برجاله أماكن من مدينة بورسعيد. وأعلن استقلالها، وعدم خضوعها للاحتلال البريطانى.

• وأيضاً موقف الشيخ محمد بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية من لجنة «ملنر» الاستعمارية التى قدمت إلى مصر فى محاولة لتهدئة ثورة ١٩١٩، وقاطعها الوطنيون جميعاً عندما أفتى الشيخ بخيت بالمقاطعة.

• وقد دار بين الشيخ بخيت واللورد «ملنر» الحوار التالى فى بيت الشيخ:

اللورد: إن الإنجليز ساعدوا على رقى البلاد. والحماية لا تضر المصريين فى شىء.

الشيخ: إن المصريين يعرفون ما يضرهم وما ينفعهم، ومطالبتهم بالاستقلال هو حقهم المشروع.

اللورد: إن الحماية البريطانية تمنع الدول الأوروبية من الاعتداء على مصر.


الشيخ: إن احتلال بريطانيا لمصر هو أكبر عدوان عليها، فهل تقبل بريطانيا من فرنسا أن تعلن الحماية عليها؟

اللورد فى غيظ: إن إنجلترا دولة عريقة فى الاستقلال ولا يجرؤ أحد أن يقرب منها.

الشيخ: مصر أعرق من إنجلترا فى هذا، وليس لانجلترا مثل تاريخ مصر الحضارى الأصيل.

اللورد: يحسن أن نتقابل فى منتصف الطريق فتهدئوا الثورة.

الشيخ: وعلى إنجلترا أن تبدأ فى النصف الأول، فتحقق رغبات المصريين فى الاستقلال. ونتعاهد معاً معاهدة الأنداد.



الموضوع الثاني

الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل

الموضوع الثانى

الأزهريين الواقع وآفاق المستقبل

• لقد أعطى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى المواد ٢، ١٥، ٣٣، ٣٨، للأزهر المكانة اللائقة به، وبوأه المنزلة العالية، باعتباره موئل الدين وملاذ الدنيا، والقائم على حمل رسالة الإسلام إلى الناس كافة، وهدايتهم إلى صحيح الدين وسديد الفهم لأحكامه، والذي يعمل لإظهار حقيقة الإسلام وأثره فى تقدم البشرية ورقى الحضارة، والمنوط به بعث الحضارة الإسلامية والتراث العلمى والروحى للأمة العربية.

• هذا بالإضافة إلى تزويد العالم العربى والإسلامى بالعلماء العاملين وأصحاب رأى فى كل ما يتصل بالشريعة الإسلامية وبالثقافة الدينية والعلوم العربية، الذين يجمعون بين الإيمان بالله، والثقة بالنفس، وقوة الروح، والتفقه فى العقيدة والشريعة ولغة القرآن، وبين الكفاءة العلمية والعملية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة والسلوك، والمشاركة فى كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة فى عالم الدنيا، وحمل أمانة الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة فى داخل مصر وخارجها.

• وأفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه عن هذه المعانى ذاتها وأكدت على أنه: (لابد من تجديد الأزهر وتطويره، والاعتراف بمكانته وأثره، مع الاحتفاظ له بطابعه وخصائصه وصفته التى استحق بها أن يبقى مسيطراً على تاريخنا، وعلى العلاقات الوثيقة بيننا وبين إخوان لنا فى مشارق الأرض ومغاربها أكثر من ألف سنة.

• وأضافت أن مشروع الإصلاح الذى يهدف إليه هذا القانون يقوم على عدد من المبادئ هى:

١- أن يبقى الأزهر وأن يدعم، ليظل أكبر جامعة إسلامية، وأقدم جامعة فى الشرق والغرب.

٢- أن يظل الأزهر كما كان منذ أكثر من ألف سنة حصناً للدين والعروبة، يرتقى به الإسلام ويتجدد ويتجلى فى جوهره الأصيل، ويتسع نطاق العلم به فى كل مستوى وفى كل بيئة، ويذود عنه كل ما يشوبه وكل ما يرمى به.

٣- أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى، مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر منذ كان.

٤- اكتساب علماء الأزهر العلوم المدنية إلى جانب علوم الدين (البند الثالث) وإزالة الفوارق بين خريجيهِ وخريجي الجامعات والمعاهد الأخرى وتوحيد الشهادات الدراسية والجامعية فيما بينهم.

• ويتضح من صريح نصوص القانون ومذكرته الإيضاحية على نحو ما تقدم وغيره، أن إدخال العلوم المدنية إلى الأزهر، يجب ألا يخل برسالة الأزهر الإسلامية وهى الهدف الأساسى لفكرة تطوير وتجديد الأزهر التى جعلها القانون أهم غاياته.

• غير أن التطبيق العملى كشف عن فرض جميع مناهج ومقررات التعليم العام كما هى بكل أحجامها وأنواعها ومضمونها على طلاب الأزهر. وخاصة فى مرحلة المعاهد الأزهرية، وهى مرحلة التكوين والتأسيس العلمى.

• وكانت تلك الازدواجية على حساب العلوم الشرعية والعربية وحفظ القرآن الكريم، وعلى حساب نفسية وصحة الطلاب أنفسهم، وخلافاً لكل المبادئ التربوية والتعليمية، مما أدى إلى تدهور خطير فى مستوى الخريجين إلى حد الكارثة، مما يهدد بإلغاء دور الأزهر وتميزه الإسلامى.

• ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد أدى النظام الشمولى السابق إلى تقييد حركة الأزهر عن طريق سيطرة السلطة التنفيذية على التعيينات الرئيسية فى الأزهر، واشترط موافقة وزير شئون الأزهر على العديد من الإجراءات والقرارات اللازمة لأداء مهمته وتسيير إدارته، مع انشغال هذا الوزير وهو عادة رئيس الوزراء، بأعباء مهامه الثقيلة المتعددة، عن متابعة ما يجرى فى الأزهر، مما كان له تأثيره الكبير، بتردى الأوضاع العلمية والمالية والمنشآت التعليمية بالأزهر.

• هذا إلى جانب قعود الدولة عن تدبير الأموال اللازمة لنهوض الأزهر برسالته، إما عجزاً أحياناً، أو تقتيراً وإهمالاً فى أغلب الأحيان، بدليل الإنفاقات الضخمة على نواحى أخرى أقل أهمية وأدنى شأنًا، والأدهى من كل ذلك، حرمان الأزهر من

الإشراف على الأوقاف المرصودة للإنفاق على الأغراض التي قام الأزهر من أجلها، وضياع كثير من عائدات هذه الأوقاف على المصاريف الإدارية، وعلى أغراض أخرى غير ما رصدت له.

● وقد أدى ضعف ميزانية الأزهر وضالة اعتماداته إلى قصور شديد في عدد الكليات العملية وأجهزتها التعليمية، بل وفي المنشآت التعليمية الخاصة بالكليات القائمة بها وخاصة بالنسبة للطالبات مما صرف الكثيرين عن الالتحاق بكليات الأزهر.

● ولم تكن المعاهد الأزهرية أحسن حالاً، بل أسوأ، فقد تدهورت أحوال مبانيها وتخلخلت كثافة الفصول في المراحل الأولى في العديد من المعاهد الابتدائية وأغلقت معاهد محفظي القرآن الكريم، وقطعت إعانة مكاتب تحفيظ القرآن (٧٧٠٠ مكتب) حيث حولت ميزانيتها لترميم وصيانة المباني الأزهرية المتضررة من زلزال سنة ١٩٩٢ والتي تكاد تنهار على من فيها.

● ولقد مر على صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بالأزهر ما يربو على أربعة وأربعين عاماً، لم يتم تطويره خلالها تطويراً جوهرياً يعالج السلبات ومواضع الضعف والقصور، ويعمل على إنهاء الأزهر من كبوته، عدا بعض التعديلات الجزئية التي تغلب عليها المسائل الشكلية، دون مساس بجوهر القانون.

● وتلافياً لبعض تلك السلبات التي تعوق الأزهر عن أداء رسالته على الوجه الأكمل، وتقف حائلاً بينه وبين النهوض والتقدم، وتحقيقاً للأهداف التي يبتغيها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ذاته، كان هذا الاستجواب تطلعاً إلى مستقبل أفضل للأزهر.

● هذا بالإضافة إلى الاقتراح بمشروع تعديل قانون الأزهر الذي تقدمنا به إلى مجلس الشعب. وتحدد له موعد للمناقشة في شهر يناير ٢٠٠٥ ولكن تقرر تأجيل هذه المناقشة فجأة وبدون إبداء أسباب. وتفاصيل هذا الاقتراح بالجزء الأول من هذه السلسلة.

(تنظر محاضر اجتماعات لجنة التعليم بمجلس الشعب في أعوام ٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، وتقرير المجالس القومية المتخصصة مجلد ٢٥ ص ٥٢٦، ٥٢٧ عن الأعوام من ٩٤ إلى ١٩٩٩، وتقارير المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والبيانات الإحصائية الصادرة عن قطاع المعاهد الأزهرية، وطلبات الإحاطة المقدمة من بعض أعضاء مجلس الشعب والمناقشات التي دارت حولها في هذه السنوات).

الموضوع الثالث

محاولات فرض التغريب، وطمس
الهوية على المناهج الأزهرية

الموضوع الثالث

محاولات فرض التغريب، وطمس الهوية على المناهج الأزهرية

• تعرضت المناهج الأزهرية وفي مقدمتها القرآن الكريم لقرارات التحجيم والإلغاء، أو الدمج والاختزال، أو التغريب ومحو الهوية لحساب الثقافة الصهيوأمريكية.

• ويعد ذلك مخالفة صريحة لما جاء في القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومذكرته الإيضاحية التي تنص في ص ٤١ على: (لأبد من تجديد الأزهر وتطويره. مع الاحتفاظ له بطابعه وخصائصه وصفته التي استحق بها أن يبقى مسيطراً على تاريخنا، وعلى العلاقات الوثيقة بيننا وبين إخوان لنا في مشارق الأرض ومغاربها أكثر من ألف عام). وتنص أيضاً في ص ٤٦ (على المعاهد الأزهرية أن تعد لكرليات الجامعة الأزهرية على اختلافها طلاباً على حظ من الثقافة الإسلامية والعربية لا يقل عن حظهم منها في الوقت الحاضر) - أي وقت صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

• من هذا النص يتضح أن القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ اشترط ألا يقل حظ طلاب المعاهد الأزهرية من العلوم الشرعية والعربية، عن حظهم منها وقت صدور هذا القانون. أي عام ١٩٦١.

• وللأسف لم تلتزم إدارة الأزهر بهذا النص، بل قامت بإلغاء أو اختزال الكثير من مواد الشريعة واللغة العربية، وغيرها من العلوم الأزهرية، وفي مقدمتها القرآن الكريم، لحساب ثقافة الأمريكان والصهاينة.

• وخير دليل على ذلك، هو المنشور الذي صدر عن إدارة الأزهر، والموقع من فضيلة شيخ الأزهر في ٤/٩/١٩٩٧، والذي يوضح حجم الموضوعات المحذوفة من كل منهج من مناهج المعاهد الثانوية الأزهرية. وهو حجم كبير للأسف. وهذا المنشور يعد أوضح دليل نرد به على من يدعى بأنه لا يوجد حذف في المناهج الأزهرية

(انظر الوثيقة رقم ١). التي تبين الكم الكبير مما حذف.

وانظر أيضاً (الوثيقة رقم ٢) وهي عبارة عن بيان فضيلة شيخ الأزهر المؤرخ في ٢٥/٥/١٩٩٨، والذي ينكر فيه أي حذف من مقرر حفظ القرآن، أو المواد الشرعية

والعربية. وذلك فى الفقرة رقم (٥) صفحة (٤) من البيان: فأى الوثيقتين نصدق؟ وهما
الاثنان بتوقيع فضيلة شيخ الأزهر؟؟!!

وهناك وثيقة أخرى أشد خطورة من السابقة. وهى صادرة عن لجنة التربية والتعليم
بمجمع البحوث الإسلامية فى دورتها رقم (٣٦) فى ١٢/٣/٢٠٠٠. حيث ذكر فى هذه
الوثيقة أن عدد ساعات الدراسة بالمرحلة الثانوية الأزهرية فى العلوم الشرعية والعربية
أصبح يقل بمقدار ٢٥ ساعة أسبوعياً عن عددها قبل صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.
(انظر هذه الوثيقة فى الموضوع الخاص بمجمع البحوث الإسلامية بآخر هذا
الاستجواب).

ونحن نقول:

أين هذا مما ورد فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى يشترط ألا يقل حظ طلاب
المعاهد الأزهرية من العلوم الشرعية والعربية عن حظهم منها وقت صدور هذا القانون؟

وفيما يلى بيان إجمالى بالعلوم الأزهرية (الشرعية والعربية والثقافية) التى حذفت، أو
اختزلت، أو شوهت، بالمعاهد الأزهرية (وذلك بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١):

أولاً: محنة منهج القرآن الكريم: وما تعرض له من تقلص لحساب الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية.

ثانياً: مأزق منهج مادة التجويد: وما تعرض له من دمج وإلغاء شرط النجاح فى
هذه المادة منفردة.

ثالثاً: مأزق مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى: وما تعرضت له من إلغاء وإقصاء.

رابعاً: مأزق منهج التاريخ الإسلامى: وما تعرض له من بتر للحقائق، وطمس للهوية
والأصالة.

خامساً: مأزق منهج التربية الوطنية: وما تعرض له من طمس للهوية، وتغيب لروح
الولاء والوطنية.

سادسا: مآزق منهج المواد الفلسفية: وما تعرض له من طمس للهوية، وتغيب لروح الولاء والوطنية.

سابعا: مآزق منهج مادتي التفسير والحديث: وما تعرضتا له من إلغاء لموضوعات الجهاد وغيرها، ثم دمج باقى موضوعاته مع مادة المطالعة والنصوص.

ثامنا: مآزق منهج اللغة العربية: وما تعرض له من تهميش، وطمس للهوية.

تاسعا: مآزق منهج مادة الفقه: وما تعرض له من إلغاء تدريس المذاهب الأربعة بالمرحلة الإعدادية، وصعوبة استيعاب كتبها الجديدة.

عاشرا: مآزق منهج اللغة الإنجليزية: وما تعرض له من طمس للهوية، وترويج للثقافة الصهيونية الأمريكية.

حادى عشر: مآزق منهج التربية النسوية، بمعاهد الفتيات الأزهرية: وما تعرضت له من إلغاء وإقصاء.

ثانى عشر: مآزق منهج مواد المجالات المهنية والفنية: وما تعرضت له من إلغاء وإقصاء.

ثالث عشر: مآزق دمج شعبتى الرياضيات والعلوم فى شعبة واحدة، وإجبار طالب الأزهر على دراسة مواد الشعبتين معا.

رابع عشر: محنة التطبيق الخاطى لأزدواجية المناهج بالأزهر.

خامس عشر: محنة تخفيض مدة سنوات الدراسة بالأزهر: من تسع سنوات إلى ست سنوات.

وفيما يلى بيان تفصيلى بالعلوم الأزهرية (الشرعية والعربية وغيرها) التى حذفت، أو اختزلت، أو شوهت بالمعاهد الأزهرية، وذلك بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

أولاً: محنة منهج القرآن وما تعرض له من تقلص لحساب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

١- محنة منهج القرآن الكريم بالمعاهد الابتدائية الأزهرية

اتخذت الحرب ضد مقرر تحفيظ القرآن بالمرحلة الابتدائية الأزهرية عدة صور وإجراءات غير قانونية نذكر منها ما يلي:

أ- تخفيض عدد أجزاء حفظ القرآن من ٢٠ إلى ١٨ جزءاً.

ب- تخفيض عدد حصص تحفيظ القرآن من ١٨ إلى ٦ حصص بالصف الأول. وهكذا باقى الصفوف. انظر الوثيقة رقم (٣) ورقم (٤).

ملاحظة:

لقد جاء تقليص عدد أجزاء حفظ القرآن الكريم، وعدد حصص تحفيظه، بالمعاهد الابتدائية الأزهرية، لحساب اللغة الإنجليزية وثقافة الغرب، التى فرض تدريسها على طلاب الأزهر منذ بداية المرحلة الابتدائية، وذلك بموجب الاتفاقية التى عقدت بين مصر وأمريكا عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣. (انظر الوثيقة رقم (٥)). وذلك لإفساح المجال جهداً ووقتاً أمام دراسة اللغة الإنجليزية، فى كتب تحمل ثقافة وأفكار الغرب على ما سيأتى بيانه.

ج- استخدام موضوعات اللغة الإنجليزية وسيلة لنشر الثقافة الصهيونية الأمريكية.

د- توقف الأزهر عن تعيين محفظين جدد للقرآن بالمعاهد الابتدائية طوال السنوات الثمان الأخيرة.

هـ- إلغاء المعاهد التى كانت متخصصة فى تخريج محفظى القرآن (٢٢ معهداً).

و- توقف صرف إعانة التحفيظ لطلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية.

ز- تخفيض راتب المحفظ إلى أقل من راتب عامل (الخدمة المعاونة).

٢- محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب المعانة من الأزهر وغير المعانة

أ- محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب المعانة من الأزهر والخاضعة لإشرافه؛

أولاً: المخالفات القانونية التي تضمنتها لائحة الكتاتيب المعانة من الأزهر.

ثانياً: توقف صرف إعانات الكتاتيب المعانة من الأزهر.

ثالثاً: استخدام أساليب البلطجة والإرهاب في إغلاق هذه الكتاتيب

ب- محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب غير المعانة من الأزهر.

وفيما يلي تفصيل ذلك؛

١- محنة منهج القرآن الكريم بالمعاهد الابتدائية الأزهرية

اتخذت الحرب ضد مقرر تحفيظ القرآن بالمرحلة الابتدائية الأزهرية عدة صور وإجراءات غير قانونية نذكر منها ما يلي:

(أ) تخفيض عدد أجزاء الحفظ من ٣٠ إلى ١٨

جزءاً بالمرحلة الابتدائية الأزهرية

وهذا التخفيض يتعارض مع ما يأتي؛

١- يتعارض مع القاعدة التي تقول: «الحفظ في الصغر كالنقش على الحجر» لسرعة الحفظ وثبوته في الذهن في السن المبكرة.

٢- كما يتعارض مع نظريات علم النفس التي تقول بأن العصر الذهبي للذاكرة يكون من حوالي سن ٦ إلى سن ١٢ تقريباً.

٣- ويتعارض أيضاً مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي جعل من شروط القبول بالصف الأول الإعدادي الأزهرى أن يكون الطالب حافظاً للقرآن الكريم كله (٣٠) جزءاً. (انظر نص المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١). والتي جعلت مادة «حفظ القرآن الكريم» قاصرة على المعاهد الابتدائية وحدها. وليست من ضمن المعاهد الإعدادية

المنصوص عليها في المادة (٦٠) المشار إليها. وليست أيضا من ضمن مواد المعاهد الثانوية المنصوص عليها في المادة (٦٥) من اللائحة المشار إليها.

والمعروف أن أى تغيير فى نصوص هذه المواد لا يجوز إلا بتعديل تشريعى من مجلس الشعب الذى أصدر القانون ولائحته التنفيذية. وبذلك يكون تخفيض عدد أجزاء الحفظ بالمرحلة الابتدائية إلى ١٨ جزءاً مخالفاً للقانون.

٤- كما أن هذا القرار قد تم تطبيقه من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر. وهو المختص وحده برسم السياسة التعليمية للمعاهد الأزهرية وفقاً للمادة (١٠) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

(ب) تخفيض عدد حصص تحفيظ القرآن تلبية لطلب الأمريكان

تم تخفيض عدد الحصص التى كانت مخصصة لتحفيظ القرآن من ١٨ إلى ٦ حصص أسبوعياً بالصف الأول الابتدائى. وهكذا فى باقى الصفوف.

(انظر الوثيقة رقم ٣). وهى عبارة عن صورة من جدول الحصص لعام ١٩٨٩ / ٨٨ ، والمثبت به عدد ١٨ حصة للقرآن بالصف الأول الابتدائى. ثم (انظر الوثيقة رقم ٤)) وهى عبارة عن صورة من جدول الحصص الجديد لعام ١٩٩٧ / ٩٦ والمثبت به ٦ حصص فقط للقرآن بالصف الأول الابتدائى.

علماً بأن هذا الحذف جاء تمهيداً لاستخدام هذه الحصص فى تدريس مادة اللغة الإنجليزية، تطبيقاً للاتفاقية التى وقعت بين مصر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتحمل رقم ٢٦٣ / ٢٨٦ ، بعنوان: (اتفاقية منحة الهدف الإستراتيجى للتعليم الأساسى). وصدر لها القرار الجمهورى رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٣. والذى صدق عليه مجلس الشعب فى يونيه ٢٠٠٣.

وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم مصر بتقديم تدريس اللغة الإنجليزية ابتداء من الصف الثانى من المرحلة الابتدائية، بدلاً من الصف الرابع الابتدائى (عام وأزهري). وذلك فى مقابل منحة قيمتها ٤, ٢٣ مليون دولار.

(انظر الوثيقة التالية رقم (٥)). وهى تتكون من ثلاث صفحات. حيث يوجد بالصفحة الأولى عنوان الاتفاقية. وبالصفحة الثانية النص التالى: (تقوم وزارة التعليم بتقديم اللغة الإنجليزية فى السنة الثانية من المرحلة الابتدائية بدلاً من السنة الرابعة). وبالصفحة الثالثة النص التالى: (زيادة فرص الوصول إلى الوعى بالموضوعات الصحية الحرجة. . للشابات والشباب).

فتأمل عبارة: (الموضوعات الصحية الحرجة للشابات والشباب). وهل هى تعنى شيئاً آخر غير إباحة الشذوذ، وكيف يكون الحمل آمناً خارج نطاق الزواج. وغيرها من أنواع الثقافة الأمريكية التى ستحملها إلينا كتب اللغة الإنجليزية التى أتت بها هذه الاتفاقية. (وفيما يلى ثلاث صفحات منها).

اتفاقية منحة الوكالة الامريكية
للتنمية الدولية رقم (٢٨٦-٢٦٣)

اتفاقية منحة الهدف الإستراتيجي
التعليم الأساسي
بين
حكومة جمهورية مصر العربية
و
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع والتأريخ

بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٥

وثيقة رقم (١٥)

ثانياً: تدريب المدرسين و بناء القدرة المؤسسية:

تساهم أنشطة تدريب المدرسين والأنشطة المتعلقة ببناء القدرة المؤسسية في تحقيق النتائج الأولى والرابعة والخامسة المذكورة أعلاه. وتقوم أنشطة إصلاح برامج إعداد المدرس (برامج تعليم الطالب-المعلم) بتوفير المساعدة الفنية لتصل بطرق التدريس إلى المعايير الحديثة و تدريب أعضاء هيئات التدريس على استخدام وتدريب الوسائل الحديثة، وتطوير المواد التعليمية، وتحسين مهارات وضع الإمتحانات. ويشمل هذا البرنامج كذلك إصلاح المكونات المختلفة لبرنامج تأهيل الطالب-المعلم وأيضاً دعم إصلاح عملية منح الرخصة للمعلمين بالعمل. وكذلك تحسين برامج التدريب العملي على التدريس، ووضع وتبني المعايير التعليمية كأساس لوضع المناهج والامتحانات وقياس أداء الطالب و المدرس. من الممكن كذلك تقديم المساعدة الفنية لكليات التربية لوضع سياسات تعليمية جديدة.

الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تحسين نوعية تدريس اللغة الإنجليزية وبرامج تدريب المعلم في مصر. سوف تهدف المساعدة في تطوير مهارات تدريس اللغة الإنجليزية إلى بناء القدرة المؤسسية لوحدات التدريب على تدريس اللغة الإنجليزية في وزارة التعليم وكليات التربية. ويتم توفير المساعدة الفنية كذلك لتحسين برامج تطوير الكفاءة المهنية لفائمين على تدريس اللغة الإنجليزية ودعم تنمية معايير أساسية لتدريس اللغة وتطوير المواد التعليمية في وزارة التعليم وكليات التربية على مستوي الجمهورية. وأخيراً سوف يدعم هذا البرنامج قيام وزارة التعليم بتقديم اللغة الإنجليزية في السنة الثانية من المرحلة الابتدائية بدلاً من السنة الرابعة.

وأخيراً يشمل البرنامج أنشطة تدريبية في مصر والولايات المتحدة و دولة ثالثة بهدف تحسين أداء المستهدفين من القائمين على التعليم من وزارتي التعليم والتعليم العالي. المنظمات غير الحكومية وهيئات أخرى مشاركة تحت أنشطة هذه الاتفاقية من خلال توفير تدريب على مستوى عالي والتعرف على نماذج ممتازة. يساهم هذا التدريب في تحقيق الأهداف المحددة لكل نشاط. بالإضافة إلى أن الكوادر التي يتم تدريبها في الولايات المتحدة سوف تقوم بدورها بتحسين أداء المؤسسات والهيئات التعليمية المصرية وسوف تساعد على تقوية نظم الإدارة والإمكانات الفنية بها.

ويشارك في تنفيذ أنشطة التدريب وزارتي التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي وسوف يتم تحديد الشركاء المستفيدين من المنظمات غير الحكومية بعد التشاور مع الوزارات المنفذة.

ينفذ حاليا برنامج "آفاق جديدة" لتنمية المهارات الحياتية من خلال منحة لمركز تطوير التعليم والأنشطة السمكائية (CEDPA) في ٢١ محافظة بمصر. وسوف يتكرر هذا البرنامج من خلال منحة تكميلية للهيئة المذكورة ليمتد إلى محافظات أخرى ويؤدي إلى زيادة فرص الوصول إلى الوعي بالموضوعات الصحية المدرسية والقراءة والكتابة في التعليم غير الرسمي للشباب والشابات. أما برنامج تنمية مهارات ما قبل المدرسة فإنه يتم من خلال منحة "ورشة عمل سمسم" التي تقدم نموذج منحنى للبرنامج العالمي المعروف "عالم سمسم" وسوف تمتد المنحة بغرض دعم أهداف تعليم اللغة والصحة والصحة العامة و نشاط تعليم وتوعية أولياء الأمور. كما تقدم هيئة بقاء الطفولة منح للتعليم الرسمي من خلال منحة لمشروع بعنوان "APEAL" وسوف تشمل أيضا هذه المنحة مساعدة الهيئة على الاستمرار في تقديم المنح للأطفال غير المقيدين بالمدارس في المناطق الريفية بمحافظات المنيا وسوهاج وقنا.

والشريك الرئيسي في هذه البرامج هو وزارة التربية والتعليم

رابعا: دعم إدارة البرامج (نزد متوعة شئون الأفراد: مساعدات فنية ومالية) يدعمه "مركز تمويل إدارة المشروع والمناخات" التي تدعم إدارة البرنامج والدعم، وإقامة حوار للسياسات على المستوى القومي وكذا توفير العاملين وتكاليف متنوعة أخرى مرتبطة بالبرامج. العاملون المتمثلون من خلال مكون دعم الإدارة سيتمتع لهم الإحفاقات العامة الواردة طبقا بند ب-٤ بالملاحق رقم (٦) المرفق.

٦- الأدوار والمسؤوليات لطرفي الاتفاقية:

تستوحي كل وزارة فكرتها بالبدء الشاخص بعائنه، مسئولية تنفيذ الشامل لتنشيطه المختلفة كجهة ممثلة للحكومة المصرية وتقوم الوكالة الأمريكية بالتنسيق الدولية بالاستراك مع قطاع التعاون الدولي بوزارة الخارجية - منجتمعتان شبا إدارة هذه الاتفاقية وبغضه فيما يتعلق بالتوقيع والتعديل فيها. ومن الجانبين تنفيذ الأنشطة المدولة تحت هذه الاتفاقية بواسطة الحكومة المصرية و مجموعة من الهيئات الأمريكية والدولية والمنشوية الذين يعملون من خلال منح واتفاقيات تعاون وعقود لدعم تحقيق الهدف الإستراتيجي. ولن تنسج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إعطاء المنح أو إبرام التعاقدات إلا بعد التشاور مع الشريك الممثل للحكومة المصرية.

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-

وفيما يلي المخالفات القانونية والتربوية التي نتجت عن تخفيض عدد حصص القرآن لحساب حصص اللغة الإنجليزية التي اشترطتها اتفاقية المنحة الأمريكية:

١ - أن عدد حصص القرآن خفض بنسبة ٦٧٪، في حين أن عدد أجزاء الحفظ خفض بنسبة ٣٣٪ مما أدى إلى اختصار وقت التحفيظ بنسبة ٥٠٪. وذلك لصالح تدريس اللغة الإنجليزية المشار إليها. وقد نتج عن ذلك ظاهرة ضعف مستوى خريجي الأزهر في حفظ القرآن الكريم.

٢ - أنه عند تطبيق هذه الاتفاقية قام الأزهر بتدريس اللغة الإنجليزية ابتداء من الصف الأول الابتدائي، في حين تنص هذه الاتفاقية على أن يكون البدء من الصف الثاني الابتدائي. أي أن الأزهر كان في ذلك أمريكا أكثر من الأمريكان. (انظر الوثيقة رقم (٥)).

وفي هذا خطوة بالغة على تحفيظ القرآن، وعلى تعلم اللغة العربية معاً. حيث سيؤدي ذلك إلى تهميش دورهما. كما سيؤدي إلى إضعاف تعلم الإنجليزية نفسها. لأن البدء بتعلم لغتين مختلفتين في وقت واحد، وفي عام دراسي واحد، (وهو الصف الأول الابتدائي)، يؤدي إلى ما يعرف بالكف التعليمي. أي تعويق التعليم عند كل منهما. حيث إن إحدى هاتين اللغتين تكتب حروفها من ناحية اليمين (وهي اللغة العربية)، والأخرى تكتب حروفها من ناحية اليسار (وهي اللغة الإنجليزية)

٣ - أن هذا القرار يخالف الأصول التربوية المعمول بها في كل دول العالم. والتي تنص على أن يبدأ الطالب في تعلم لغته القومية أولاً، وذلك طوال مرحلة التعليم الأساسي، حتى يكتسب قدرًا من أساسيات لغته. وهذا مما يساعده على تعلم لغة ثانية فيما بعد.

لذلك فإن هذا القرار يجعل من مصر الدولة الوحيدة في العالم التي تبدأ في تعليم لغتها القومية في نفس اللحظة التي تبدأ فيها تعليم لغة أجنبية عنها. وحتى في أمريكا نفسها نجدهم لا يدرسون للطلاب أي لغة أجنبية إلا بعد مرحلة التعليم الأساسي (الإعدادية). أي بعد أن يكون الطالب قد درس أساسيات لغته القومية.

٤ - أن هذا القرار سيقول من درجة إتقان الطلاب للغة العربية. مما يؤدي إلى تهميش دورها. كما سيقول من إتقان الطلاب لحفظ القرآن الكريم مما يتعارض مع أهداف الأزهر.

٥- أن هذا القرار يزيد من عبء المنهج المزدوج (الأزهرى والعام) الذى يثقل كاهل طلاب الأزهر. كما يزيد من متاعبهم النفسية، ويؤثر على قدراتهم التعليمية.

٦- هذا بالإضافة إلى أن الأزهر قام بتطبيق الاتفاقية الأمريكية ابتداء من العام الدراسى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣. أى بمجرد توقيع الاتفاقية، ولم ينتظروا حتى يتم التصديق عليها من مجلس الشعب المصرى، الأمر الذى يخالف الدستور. فى حين تأخرت وزارة التربية فى تطبيق الاتفاقية على مدارسها لمدة عام دراسى كامل، حتى تم التصديق عليها من مجلس الشعب.

٧- كما أن هذا القرار تم تطبيقه من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر. لأنه المختص برسم السياسة التعليمية للمعاهد الأزهرية وفقاً للمادة (١٠) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

ج- استخدام موضوعات اللغة الإنجليزية وسيلة

لنشر الثقافات الصهيونية الأمريكية

لقد تم استخدام موضوعات اللغة الإنجليزية بالأزهر الشريف كوسيلة لنشر الثقافات الأجنبية، وبخاصة كتب اللغة الإنجليزية التى تدرس حالياً بالمعاهد الأزهرية. لما تشتمل عليه من موضوعات تروج لعادات وتقاليد فاسدة، لا تتفق مع عاداتنا وتقاليدينا وثقافتنا العربية والإسلامية.

فى حين كانت موضوعات اللغة الإنجليزية السابقة تتناسب مع رسالة الأزهر وأهدافه فى تخريج الدعاة المدربين على التحدث بالإنجليزية فى موضوعات تحقق أهداف الدعوة الإسلامية ولا تتعارض معها.

وفيما يلى أمثلة من كتب اللغة الإنجليزية السابقة، ذات الأهداف الإسلامية والعربية، وأيضاً أمثلة من كتب اللغة الإنجليزية الحديثة (الحالية)، ذات الأهداف التغريبية الفاسدة. وبخاصة تلك التى تدرس حالياً بالمعاهد الأزهرية النموذجية.

أولاً، أمثلة من كتب اللغة الإنجليزية السابقة ذات الأهداف الإسلامية العربية

المثال الأول: الموضوع الذى ورد بصفحة ٤٨ من كتاب modern education للصف الثالث الثانوى (عام وأزهر). والذى يتكلم عن دور الكتاتيب فى تعليم القراءة والكتابة وتعليم القرآن المرتل.

المثال الثانى: الموضوع الذى ورد بصفحة ١١٢، ١١٣ من نفس الكتاب. والذى تكلم عن العرب بعد الإسلام، وكيف توحدوا وأصبحوا أمة واحدة. كما تكلم عن الصعوبات التى واجهت هذه الأمة الواحدة كهجوم الصليبيين. وكيف استطاع صلاح الدين أن يهزمهم فى موقعة حطين.



الوثيقة رقم (٦)

كما تكلم عن هزيمة لويس التاسع وأسره فى المنصورة.

فلماذا حذفت كل هذه الدروس التى تغرس فى الطلاب حب الجهاد والشجاعة، وغير ذلك مما يتفق مع أهداف الأزهر.

(انظر الوثيقة رقم (٦)). وبها صورة لصلاح الدين ممتطياً جواده. وصورة لمكتب تحفيظ القرآن. مما كان معروضاً بالكتاب السابق المشار إليه.

وفى عام ١٩٨٨ تقريباً، استبدلت هذه الموضوعات الإسلامية والوطنية بموضوعات تغريبية، تحض على ارتياد دور السينما، وصلالات الرقص، كما تحض على الحب والعشق وغيرها مما يتعارض مع أهداف الأزهر المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. والتى تقول: «الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره».

ثانياً، أمثلة من كتب اللغة الإنجليزية ذات الأهداف التفريرية الصهيوأمريكية:
 المثال الأول: من كتاب الصف الثانى الثانوى (عام وأزهري) الوحدة (١٠). الدرس (٢٢). وفيه صورة لشباب وفتيات يرقصون. ويدور الحوار التالى:
 إيريك: لازم نرجع إلى الفندق الساعة الثامنة مساءً لأننا سوف نرقص هذا المساء.
 سامى: إذن هيا بنا.
 فى نفس الكتاب درس (٣١). وحدة (٢١).
 يانيس: كيف أمضيت الأمسية.
 ياسمين: لقد رقصنا حتى الثالثة صباحاً. (انظر الوثيقة رقم ٧).



الوثيقة رقم (٧)

المثال الثانى: من قصة «الكبرياء والتحمل» للصف الثالث الثانوى أدبى (عام وأزهري).
 وهذه القصة تحمل على غلافها الخارجى الحوار التالى:
 - تعالى يا دارسى: يسوؤنى أنك جالساً بمثل هذه الطريقة (السخيفة). يجدر بك أن ترقص.
 - بالتأكيد لن أرقص لأن أخواتك مشغولات. (يعنى بالرقص مع آخرين). ولا توجد امرأة أخرى أود أن أرقص معها.
 محكمة القضاء الإدارى تدين هذه الكتب،

وذلك لما ورد بهذه الكتب من موضوعات غير سوية، حيث صدر الحكم ببراءة أحد موجهى الأزهر (وهو كاتب هذه السطور) من تهمة إفشاء أسرار المهنة لمجرد نشره احتجاجاً على تدريس هذه الموضوعات لطلاب الأزهر والتعليم العام. وقد طلبت المحكمة من الأزهر أن يشكل لجنة لمناقشة هذا الموضوع وإعداد تقرير به. (انظر صورة هذا الحكم بالوثيقة رقم ٨).

وفي هذه الأيام يدرس بالمعاهد الأزهرية النموذجية كتباً للغة الإنجليزية؛ تشتمل على موضوعات تغريبية غير سوية؛

وهي من تأليف أجنب - وتغرس في الطلاب والطالبات الأزهريات مفاهيم غير سوية، حول الاختلاط، والإباحية، والحب والغرام، والتبرج، وغيرها من العادات والتقاليد الغربية، كما تعودهم الذهاب إلى السينما وصلات الرقص، والسهر خارج البيت، كل هذا وهم في سن خطيرة، سن بداية المراهقة.



ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في كتاب؛

Cambridge English for schools: Student's Book1, 2

المثال الأول؛ ورد في صفحة ١٦ من كتاب «Book 2» صورة ملونة لفتاة ترقص وقد كتب أسفل الصورة «أنا أحب الرقص. إنه لذيذ». (انظر الوثيقة رقم ٩).

I love dancing I think it's delicious.

الوثيقة رقم (٩)



الوثيقة رقم (١٠)

المثال الثاني؛ ورد في صفحة ٨٥ من كتاب «Book 2» صورة لفتاة تقف أمام المرأة وهي تقول؛ «أنا جميلة. أنا سأذهب إلى السينما مع صديق. أو (صديقة)».

(انظر الوثيقة رقم ١٠). وما يليها حتى الوثيقة رقم (٣٥). وكلها وثائق تثبت أن كتب اللغة الإنجليزية الجديدة بالمعاهد الأزهرية أصبحت ذات توجه تغريبي وأمريكي وصهيوني فاسد.

وفيما يلي نعرض باقى هذه الأمثلة التى ندلل بها على تغريب مناهج اللغة الإنجليزية بالمعاهد الأزهرية. وهى مجرد أمثلة منتقاة من كتب الصفين الأول والثانى الإعدادى الأزهرى النموذجى. وهناك أمثلة غيرها فى باقى كتب المعاهد الأزهرية. وكلها مما يندى له الجبين، لما تحمله فى طياتها من ثقافات الغرب الفاسدة.

الوثيقة رقم ٢ الخاصة بالموضوع رقم (٢٢) ص ٩٤

وفيه أنواع من الحوار الذى يدور بين مراقبين ومراقبات حيث تسأل المراقبة فتاها فى الصورة اليمنى عما إذا كانت أجازه الأسبوع كانت ممتعة له أو لا . وفى الصورة اليسرى ص ٤ يسألها قائلاً :

لماذا لا تأتين معى ؟
لماذا لا نتقابل فى منزلى ؟
هل تحبين الحضور ؟
هل سوف أتصل بك تليفونياً ؟
دعينا نلتقى حوالى الخامسة سأراك فيما بعد .

INVITING AND SUGGESTING

You can invite someone to do something or go somewhere with you. You can also suggest what you can do:

Why don't you come with me?
Why don't we meet at my house?
Would you like to come?
Shall I tell ...?
Let's meet at around five.
See you later.





Did you have a good weekend?
I had a great weekend, thanks.

فتأمل هذه الحوارات وتخيل مدى خطرهما على فتيان وفتيات الأزهر

وثيقة رقم (٢٤)

- مجموعة كتب اللغة الإنجليزية التي قررت أخيراً وتشتمل على موضوعات غير سوية

أ - كتاب ص ١١ أعلى

ب- كتاب اللغة الإنجليزية الجديد المقرر على الصف الأول الإعدادي الأزهرى النموذجي منذ عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ويشتمل على موضوعات لا تتفق مع رسالة الأزهر فى تخريج دعاة للإسلام . واسمه حيث ورد فيه ما يلى :

الوثيقة رقم ١١، الخاصة بالموضوع رقم « ١ » ص ١١

4 Talk about yourself

Tell the class about yourself.

Listen to the numbers and work.

My name's Christine.
I'm 11 years old.
I live in Green Road.
I can play the trumpet very well.

I can ... play the trumpet/piano/guitar very well.

draw

run

play football

swim



I can sing very well.



وقد جاء فيه ما يلى :

- أنا اسمى كريستين أنا سنى ١١ سنة . أنا أستطيع ألعب ترومبيتا جيداً - بيانو - أنا أستطيع أن أغنى غناء حسناً جداً الخ
فهل هذه القيم الجديدة تتفق مع أهداف الأزهر فى تخريج الدعاة إلى الله تعالى والواعظين والواعظات
الوثيقة بالموضوع (١) الخاصة بالموضوع رقم « ٢ » صفحة ١٤
وقد جاء فيه هذه الصورة التالية

7 London to Dublin by boat

Circle the correct answer.

For example:

This boat ... old.
are am (is)

This boat ... big.
are am (is)

I ... hot.
are am (is)

She ... hot.
are am (is)

We ... happy.
are am is

فهل تتفق هذه الصور مع برامج تأهيل الأزهرين والأزهريات لأداء رسالة الأزهر فى الدعوة إلى الإسلام ، وهل من نماذج القدوة التى يجب عرضها على شباب وشابات على أعتاب مرحلة المراهقة وفى سن حرجه .

وثيقة رقم (١١، ١٢)

الوثيقة رقم (١٢) الخاصة بالموضوع ص ١٨

وقد جاء فيه مكالمة تليفونية بين «مارتن» في واشنطن ، وصديقه «سارة» في لندن . فهل يرى الأزهر أن مثل هذه المكالمات التليفونية بين الأصدقاء المراهقين والمراهقات هي من وسائل التدريب على الدعوة الإسلامية بين طلاب وطالبات الأزهر الذين هم في بداية البلوغ

2.3 Martin telephones his friends

Listen. Martin is talking to Sarah on the phone.

SARAH: Hello.
MARTIN: Hello! How are you?
SARAH: Fine thanks. Where are you?
MARTIN: I'm in Washington.
SARAH: Where's Washington?
MARTIN: It's in America.
SARAH: In America!
MARTIN: Yes, I've got friends here.
They've got a big house.



الوثيقة رقم ٤ بالموضوع رقم (٤) ص ٢٣

الوثيقة رقم (١٤) الخاصة بالموضوع رقم « ٤ » ص ٢٣ وفيه نرى صورة كل من علي ومنى وهما يحاولان شراء كاسيت من أجل سماع الموسيقى



MONA: Here it is, Ali. Excuse me, can I have that cassette, please?
WOMAN: Here you are. That's £7.40, please.
MONA: Thank you. What do you want, Ali?
ALI: Some computer games and a computer magazine. Let's go to the newsagent's.
MONA: Good. I can get a box of chocolates for Mum there.

فهل هي من موضوعات التدريب على الدعوة إلى الله . وهل هذا الزى يعد مما يجب الاقتداء به في الأزهر .

وثيقة رقم (١٣ ، ١٤)

الوثيقة رقم بالموضوع رقم (١٥) ص ٧٥

وفيه نرى صورة صوفى وهى تزور صديقتها منى .

حيث تقوم منى بإسماع صوفى نوعاً من الموسيقى فهل هذا من مناهج الأزهر أم هى العولمة والضياع وفقدان الهوية ؟

5 Out and about with English

5.1 Sophie visits Mona's house

Sophie is in Mona's house.
Look at the picture. What do
you think they are talking about?



5.2 Are you right?

 Listen. Are you right?

MONA: Well. This is my bedroom.

الوثيقة رقم بالموضوع رقم (٢٥) ص ١١٥


وفيه نرى صورة صوفى وهى تتصل تليفونياً بمنى لتدعوها إلى حفل عيد ميلادها وفى الصفحة التالية نرى الحفل وفيه كثير من التقاليد التى لا تتفق مع أهداف الأزهر ورسالته العظمى فى نشر الدعوة بالعالم

Out and about with English

5.1 It's Sophie's birthday

Sophie's birthday is Sunday. She wants to have a party on Sunday afternoon. She telephones Mona to ask her if she can come. What do you think she says?

5.2 Listen

 Listen to Sophie on the telephone. Does she say what you think?

Why can't Mona come on Sunday?
Why can't she come on Saturday?
What is Barbara doing on Friday?

MONA: Hello.
SOPHIE: Hi, Mona! It's Sophie.
MONA: Hi, Sophie. What are you doing?
SOPHIE: Well, I'm planning my birthday party. I want to have a party on Sunday afternoon. Can you come?
MONA: Oh, I'm going to my grandmother's on Sunday.
SOPHIE: Oh no. What about Saturday?
MONA: Saturday. On Saturday, I'm playing tennis.
SOPHIE: Oh no. When are you free?
MONA: Well, Friday is fine.
SOPHIE: OK. We can have the party then. Can you tell Ali?
MONA: Of course.
SOPHIE: Good. See you at school. Bye.
MONA: Bye.



وثيقة رقم (١٥، ١٦)

الوثيقة رقم ١٧٧ بالموضوع رقم (٢٠) ص ١٢٥

وفيه صورته «صوفى» مع «منى» فى عيد ميلاد «صوفى» وهما يتحدثان .

صوفى : هل تحبين الحفل .

منى : نعم أحبها فأنا حضرت حفل هذا الأسبوع الأخير وكانت من نوع آخر .

صوفى : هل كان فيها موسيقى

منى : نعم وكان فيها «سيتار»

صوفى : وماذا يكون «السيتار»

منى : يشبه الجيتار والطبلة

صوفى : هل كانت حفلة راقصة

منى : لا هل تحبين الحفلات الراقصة

صوفى : نعم أنا ذهبت الى حفلة فى

الأسبوع الماضى

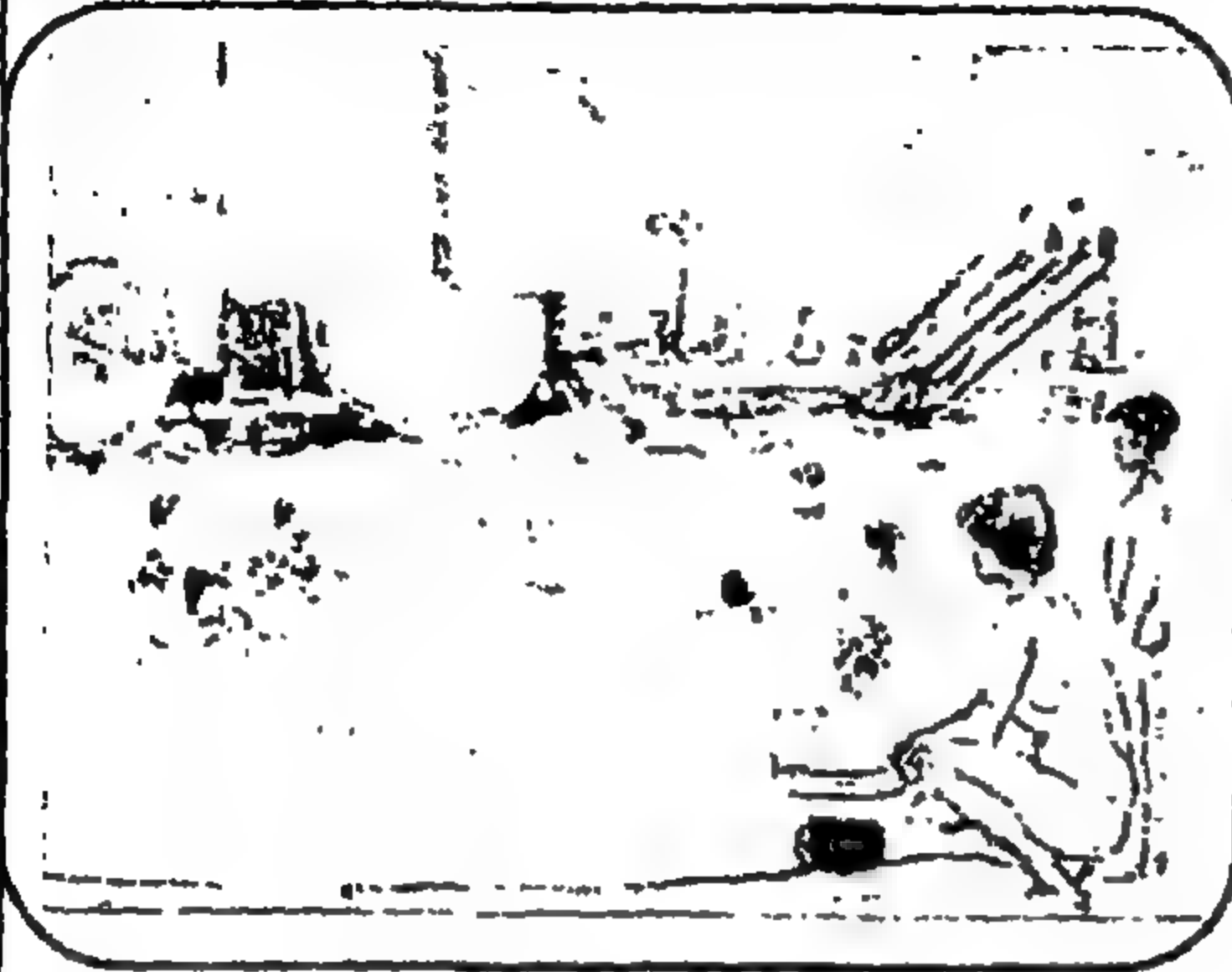
منى : هل كانت تشبه هذه

صوفى : لا إنها كانت حلوة ، عظيمة .

كانت حفل سباحة (سباحة)

والعاب فى حوض السباحة)

فهل هذه الموضوعات تناسب بنات معاهد الأزهر أم بنات معاهد المراهقة ؟



5.2 Sophie's party

Sophie and Mona are at a party.
Look at the picture. What do
you think they are saying?



5.3 Listen. Are you right?

Listen to Sophie and Mona.

S: Do you like the party?

M: Er ... yes. I think so. I went to a
different type of party last week.

S: Was there any music?

M: Yes. But it was different. There was a sitar.

S: What's that?



S: No it was great. It was a swimming party.

الوثيقة رقم ١٨ الخاصة بالموضوع رقم ٢٠ ص ١٢٦

وفيه باقى موضوع حفل عيد ميلاد صوفى

وفيه صورة باليكن فى حفل السباحة المشار إليها (انظر أعلى الصفحة) . فهل هذا مما

نريد تربية فتيات الأزهر عليه ، وفى فترة خطيرة من عمرهم ؟

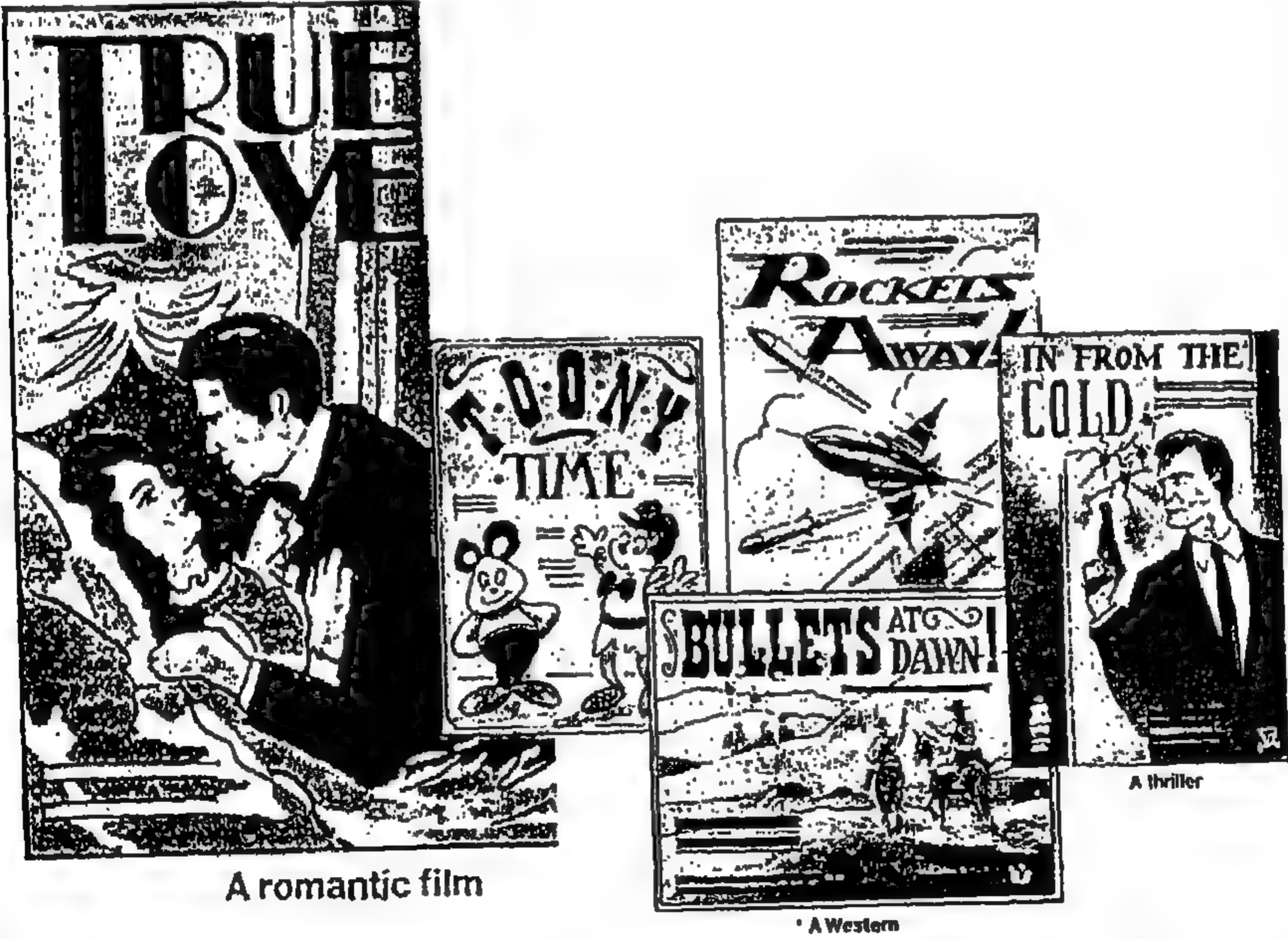
وثيقة رقم (١٧، ١٨)

أما كتاب اللغة الانجليزية الجديد المقرر على الصف الثانى الإعدادى الأزهرى النموذجى
ملا عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ويشتمل على موضوعات لا تتفق مع رسالة الأزهر وهدفه فى تخريج

الدعاة إلى الإسلام . واسمه Cambridge English Work Book tow
حيث ورد فيه ما يلى :

الوثيقة رقم (١٩) الخاصة بالموضوع رقم (٤) ص ١٦

وفيه صور لإعلانات الأفلام التى تعرض أعمال العنف والقتل والجنس وفيه أيضاً عدة أسئلة
من « سارة » ومطلوب من سن الطلاب الإجابة عليها ومنها سؤال ما هو الفيلم الذى تفضله ؟
ومن بين صور هذه الأفلام صورة رجل فى وضع غرامى مع امرأة وهو منبطح عليها
فى وضع يوحى إلى طلاب الصف الثانى الإعدادى الأزهرى النموذجى البالغين فى معظمهم
بأنها يرتكبان أفعالاً غير سوية وغير ذلك مما يرد على الطلاب والطالبات فى هذه السن الحرجة
فأين فضيلة شيخ الأزهر من هذا ؟



وثيقة رقم (١٩)

أما كتاب اللغة الإنجليزية الجديد المقرر على الصف الثاني الإعدادي الأزهرى التموذجي هذا العام ٢٠٠٢.٢٠٠١ ويشمل على موضوعات لا تتفق مع رسالة الأزهر في تخريج دعاة

الإسلام، واسمه Cambridge English Student's Book tow

حيث ورد فيه ما يلي :

الوثيقة رقم «٤» الخاصة بالموضوع رقم (١) صفحة (١٠)

حيث جاء بالبطاقة المعروضة العبارات التالية :

My name's Susan. I can play the piano and the guitar. I've got a new baby brother. His name is Vincent. He's very beautiful but he cries a lot.

« أنا اسمى سوسن . أنا أستطيع أن لعب بيانو وجيتار ... » فهل حقاً هذه هي الصفات التي نريد تربية فتيات الأزهر عليها ؟ أين الدور الرقابى لمجلس الشعب ؟



الوثيقة رقم «٥» الخاصة بالموضوع رقم (٢)

صفحة (١٥)

حيث وردت تحت الصورة العبارة التالية :
« هو يتكلم الى صديقه عبر سلك التليفون وهي يسمع سماعه » فهل هذه الصداقة بين المراهقين والمراهقات عبر التليفون هي التي ستريى الدعاة إلى الإسلام والواعظين والواعظات ؟.

3 (talk) He to his friend and she can hear him.

وثيقة رقم (٢٠، ٢١)

الوثيقة رقم ٢ الخاصة بالموضوع رقم (٢) صفحة ٢٧

وقد ورد فيه أن «سوزان سبنسر» في الرابعة عشر من عمرها وأنها أشهر سباحة في إنجلترا وأنها تريد أن تسبح في الأولمبيات «فما الفائدة التي تعود على فتاة الأزهر من قبل هذا الدرس؟»

7 Reading The life of a champion swimmer

7.1 Your ideas Susan Spencer, swimmer

Susan Spencer is 14 years old. She is still at school but she is also a champion swimmer in England. Susan wants to swim in the Olympics.

How often do you think Susan goes swimming? When?
Does she do any other exercise, do you think?
How is her life different from yours?

Discuss your ideas with the rest of the class.

7.2 Reading Swimming for gold

Read about a day in Susan's life. Can you answer the questions in Exercise 7.1 now?

Do you think Susan's life is exciting? Do you think she has many friends?



6 Culture matters At school in the United States

After that, he has three lessons. At about 11.00am he has a long break for lunch until about 12.00. There is a canteen where he buys his lunch. The meals in the school are cheap. He has a hot meal every day at school.

After his meal, there are lots of activities in the school that he can do. Lee likes playing in the school band at lunchtime. His lessons begin again at about 12.00.



الوثيقة رقم ٢ الخاصة بالموضوع

رقم (٦) صفحة ٢٨

وعنوان هذا الموضوع هو «في المدرسة بالولايات المتحدة» وقد ورد فيه صورة طالب بيده «دفع» وهذا الطالب يقول بأنه يتناول وجبه ساخنة كل يوم في الكنتين و... فما فائدة هذا الدرس لطلاب الأزهر الذي ربما لا يجد ثمن ساندوتش الطعمية ليسد به رمقه أم هي الدعاية لأمريكا ونظامها الذي يمتنون به العالم

وثيقة رقم (٢٢، ٢٣)

الوثيقة رقم ٥ الخاصة بالموضوع رقم (٢٤) صفحة ١١١
وتدريب لتوصيل العبارات بالصور المناسبة لها ، وهذه الصور تعمل على تدعيم تقاليد الاختلاط
في سن حرجة ، كما تعمل على زلزلة القيم والعقائد الأزهرية

2.2 Practice Who says what?

Match the sentences to the pictures.

- 1 Could you open your suitcase, please?
- 2 Could you answer the phone, Tim?
- 3 Could you finish this exercise for Friday, please?
- 4 Could you lend me your new cassette tonight?
- 5 Could you turn the music down, please?
- 6 Could you tell me where Smith's supermarket is, please?



الوثيقة رقم ٦ الخاصة بالموضوع رقم (١٦) صفحة ٧٨ - ٧٩



وفيه يحكى أحداث من تاريخ أمريكا وفيه الكثير
الأكاذيب . حيث يدعى في المربع رقم ٤ أن شراب
الكوكاكولا قد اخترع لمساعدة العقل . كما ادعى
في المربع رقم ٢ بأن هجرة الإنجليز الى أمريكا كان
بسبب مشاكل عقائديه ، ولم يقل أنه كان بسبب
الفقر ، ويدعى أيضاً في المربع رقم ٩ بأن بقاد
أمريكا في فينتام لمدة عشر سنوات كان من أجل
مساعدة فينتام الشمالية وغير ذلك من الأكاذيب
اليس من الأنفع أن ندرس لطلاب الأزهر تاريخ
الإسلام وسيرة النبي ﷺ وكبار الصحابة والتابعين
ثم بعد ذلك ندرس لهم تاريخ العالم بشرط الأمانة
العلمية والبعد عن الدعاية الرخيصة الكاذبة . ولماذا
نتحدث عن مشروب الكوكاكولا ونترك مشروباتنا
الوطنية المفيدة كالعرقسوس وغيره

وثيقة رقم (٢٥، ٢٦)

الوثيقة رقم ٧ الخاصة بالموضوع رقم (٧) صفحة ٤١
يطلب من الطالب والطالبة التعبير عن كل صورة بما يناسبها وأعطى مثلاً لذلك فقال :
أنا أحب أكل الأيس كريم فهو شيء لذيذ . وعلى نمط ذلك يطلب من الطالب والطالبة أن

يقول :

- أنا أحب القراءة فهي شيء جميل

- أنا أحب الرقص فهو شيء جميل وهكذا

فأى رقص هذا الذي يراود تعليمه لطلاب وطالبات الأزهر ؟

3 Verb + '-ing' What do you think?

Write about these pictures.

For example:

I love eating ice cream. I think it's delicious.

Find out what other people in your class think.



1 Ice cream



5 Reading



6 Dancing

الوثيقة رقم ٧ الخاصة بالموضوع رقم (٧) صفحة ٤١
الذي نجد صورة لسيمون وهي تجلس مع سو يتحدثان عن الموسيقى ، فهل بالموسيقى والرقص
نحقق أهداف الأزهر في تخريج الدعاة إلى الإسلام على بصيرة . أم أنها تقاليد الغرب
وثقافته التي يراود غرسها في أبناء الأزهر وبناته (من تبرج ورقص واختلاط وخلافه)

4 Adverbs What's the missing word?

Simon and Sue are talking about some music. Fill in the adverbs.

Simon: Did you like that, Sue?

Sue: Yes, but I thought they played it too fast (1) (fast).



الوثيقة رقم ٩ الخاصة بالموضوع رقم (٩) صفحة ٥٢

وفيه يتحدث « ويل » مع أصدقائه وصديقاته على أنه سيذهب إلى الحفل مع صديقه هيلين ويدعوا « أليسون » إلى زيارته في بيته ومعها صديقتها « نيك » وأن صديقه هو « هيلين » ستحضر هي الأخرى

5.2 Listening Will meets Alison and Nick

Will meets his friend Alison in the street. Does he use your phrases? What plans do they make? Who is Nick?

Will: Hi, Alison! What are you doing?
Alison: Hi, Will. We're going home. This is Nick, my cousin.
Will: Hello, Nick.
Nick: Hello.
Will: I'm going into town. Why don't you come with me? I want to get tickets for The Mash Boys concert.
Nick: The Mash Boys!
Will: Yes, they're playing on Saturday. I'm going with Helen.
Nick: Yuck!
Alison: You said you didn't like The Mash Boys.
Will: Well, I don't mind them. Helen wants to go. Would you like to come?
Alison: No thanks, Will.
Nick: The Mash Boys. They're terrible! I hate them! Just a lot of noise!
Alison: All right, Nick. You're not going to the concert. What are you doing later, Will?
Will: Nothing. Why don't we meet at my house?
Alison: Good idea. Shall I tell Helen?
Will: Fine. Let's meet at around five.
Nick: Tell Helen not to bring any Mash Boys records with her.
Alison: Oh, be quiet Nick! See you later Will. Bye!
Will: Bye!



الوثيقة رقم ٣ الخاصة بالموضوع رقم (١٤) صفحة ٧٢

الذي يعرض فيه صورة لمراهقين ما بين سن ١٢ ، ١٥ وهم يتبادلون الزيارات المنزلية ويحكي الدرس عن ذهابهم إلى الشاطئ وحضورهم الحفلات كل مرهق يصطحب صديقه « أليسون » ذهبت إلى الشاطئ مع صديقتها « نيك » و « ويل » ذهب إلى الحفل مع صديقه « هيلين » فهل هذه التقاليد مما يصلح لأن نزود به طلاب وطالبات الأزهر ؟ نربي عليها الدعاة إلى دين الإسلام الذي جاء به سيدنا محمد ﷺ . أم أنها دعوة إلى إسلام جديد من صنع أمريكا

4.2 Listening At the weekend

Listen to Will, Alison, Helen and Nick. Do they ask your questions? What do they think was good or bad?

Will: Hi, Alison. did you have a good weekend?
Alison: Yes, thanks. I had a great time. I went to the beach with Nick.
Helen: Brilliant! You lucky thing!
Nick: Yes, it was great. We played handball all day.
Alison: What did you do, Will?
Will: I went to see the Mash Boys with Helen.
Nick: Oh, no!
Alison: Was it good?
Nick: The Mash Boys, good? Never!
Helen: No, not really. It was very hot and noisy.
Alison: Oh, bad luck!
Helen: I wore Ali's sweater.
Someone put chocolate on it.
Alison: Oh, no!
Will: And I bought a Mash Boys cassette.
Alison: Can I hear it?
Will: No ... because it dropped out of my pocket!
Alison: That's terrible!



وثيقة رقم (٢٩ ، ٣٠)

الوثيقة رقم ٣١ الخاصة بالموضوع رقم (١٩) صفحة ٩٢
وفيه صورة « هيلين » وصديقتها « ويل » وهما يقفان أمام قائمة طعمة الكنتين . وقول « هيلين »
بأنها تفضل تناول همبورجر وشيبسي وكوكوكولا وتفتح فيقول صديقتها « ويل » بأنه يفضل
شرية الخضار والدجاج والأرز وعصير البرتقال والتفاح ، ثم تسأله هيلين عما إذا كان سيذهب
إلى بيت اليسون بعد الخروج من المدرسة ؟
فما الحكمة من تدريس مثل هذا بالأزهر ؟ ومن أين سيأتي طالب الأزهر بثمن هذه المأكولات
وما نتيجة هذا النوع من الصديقات والاختلاط ؟

Out and about with English

5 Language functions Ordering food

5.1 Your ideas What do you say?

If you want to ask for something in a café or restaurant, what do you say?
Look at the menu. What would you like to eat?

5.2 Listening In the school canteen

... Helen and Will are waiting to get their lunch at school.
What do they want to eat? What do they have finally?

Helen: Well, I'm going to have a hamburger, I think, with lots
of chips. And a glass of cola. And some apple pie. Delicious!
Will: Ugh! I'm going to have some moini and then vegetable pie.
Helen: Are you going to go to Alison's house after school?
Will: No, I can't. I have to go to the dentist.
Helen: We're going to make some things for Pete's party.



Menu
Meat
Vegetable Soup
Hamburger and chips
Vegetable Pie
Chicken, rice and vegetables
Spaghetti Bolognese
Apple pie
Doughnut
Fruit
Cola, orange juice, milk.

الوثيقة رقم ٣٢ الخاصة بالموضوع رقم (٢٤) صفحة ١١٤
وفيه صورة « هيلين » وصديقتها « ويل » بعد أن تاهوا في الطريق ، وأخذوا يسألون أحد المارة
عن مكان « سوبر ماركت » وهنا وجدوا إعلاناً عن حفل فائقاً على شراء تذاكر لحضوره في
اليوم التالي
فهل ندرس مثل هذه « الصياغة » مما يفيد طلاب الأزهر ؟
ويدعم الدعوة إلى دين الإسلام ؟

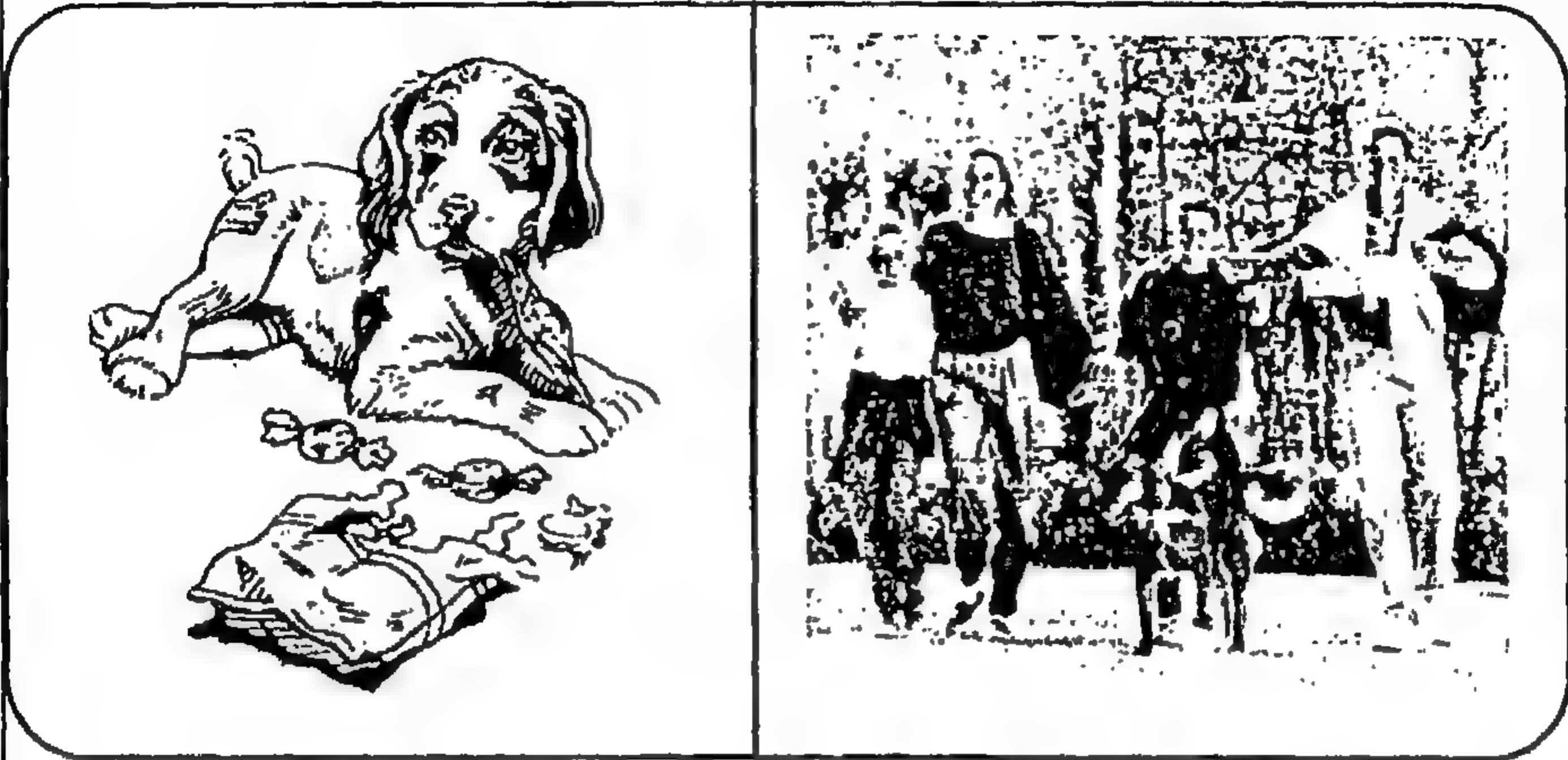
Max: Sorry, I don't know this town.
Helen: Oh, thanks. Let's ask this woman.
Will: Excuse me. We're lost. Could you tell
us where there is a supermarket?
Woman: Yes, there's one in front of you!
Helen: Oh yes! Thank you.
Will: Helen, look at that poster! There's a
Mash Boys concert tomorrow!
Helen: Let's get some tickets! I wonder
where the concert hall is?
Will: Well, we can ask someone.
Helen: Oh no! Not again.



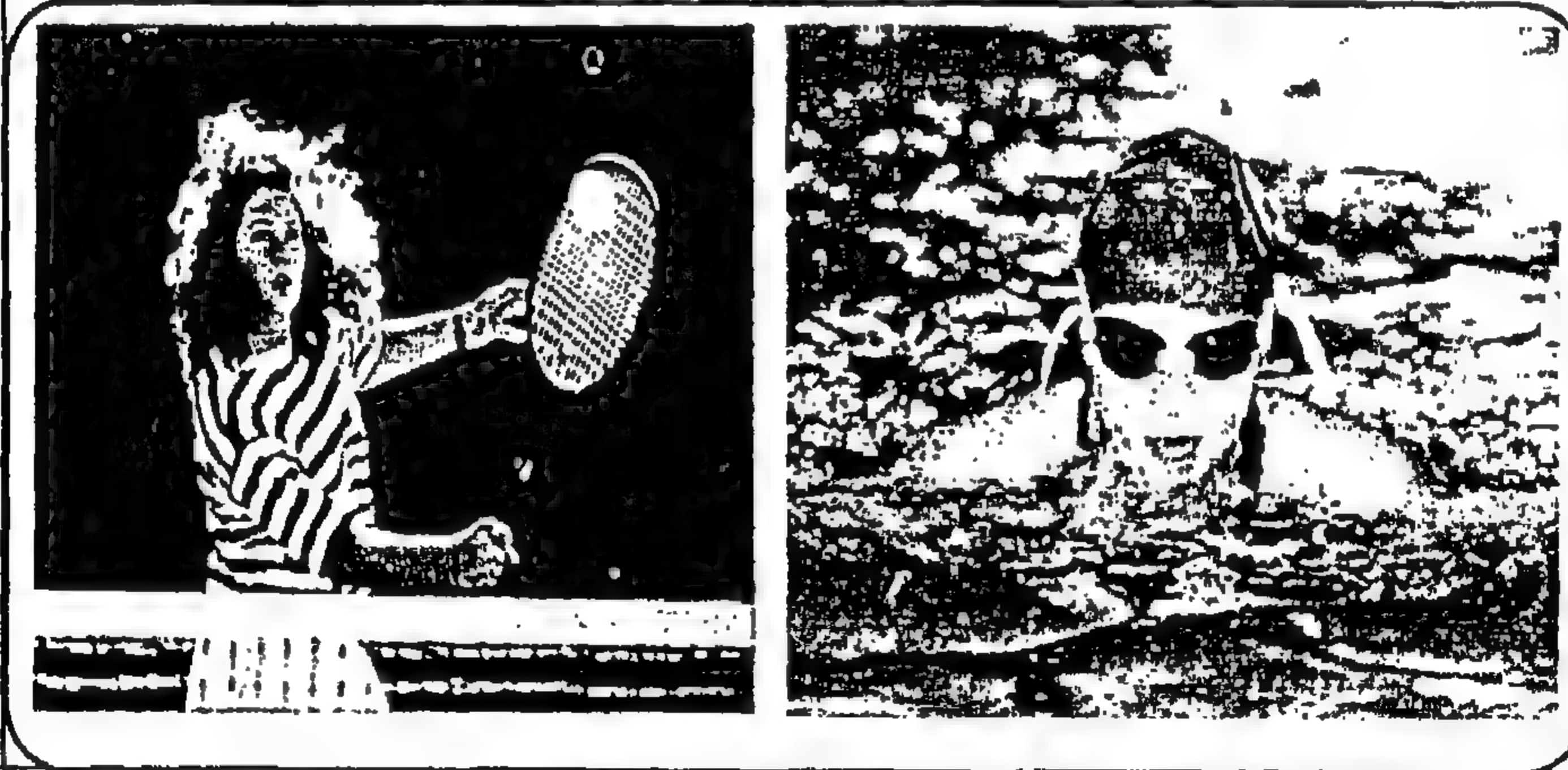
وثيقة رقم (٣١، ٣٢)

الوثيقة رقم ٢٢ الخاصة بالموضوع رقم ٥ ص ٢٦

وفيه ترى صورة كلب وهو في صحبة الأسرة وكأنه فرد منها وبالمثل الموضوع رقم (١٤)
ص ٧٢ وفيه أيضاً صورة كلب وهو يلعب بالحلوى الخاصة بآلة أطفال . فهل التعامل مع الكلاب
بهذه الكيفية مما يتناسب مع تعاليم الدين ؟



الوثيقة رقم ٢٣ الخاصة بالموضوع رقم (٤) ص ٢٠ وأيضاً الموضوع رقم (٢١) ص ٩٨
وفيهما صورة لبعض الأنشطة التي تمارسها البنات ومنها رياضة السباحة والتسبب بتقاليدها
الغريبة المخالفة لخصوصية الدراسة الأزهرية . وأيضاً لا تتفق وإمكانات معاهد الفتيات
الأزهرية التي تشكو النقص في الضروريات كالمقاعد وغيرها



وثيقة رقم (٣٣، ٣٤)

الوثيقة رقم ٢٥ الخاصة بالموضوع

رقم (٢٤) ص ١٠٦

وفيه نقرأ عن موسيقى الرياح
حيث تعرض

سيمفونيات عن الجو ليتهوفن و تطلب
من طلاب الأزهر وطالباته سماع جزء
من موسيقى يتهو عن الجو من
الكاسيت . فما علاقة الأزهر بمثل
هذا الموضوع



الوثيقة رقم ٢٥ الخاصة بالموضوع رقم

(٢٧) ص ١٢٠ - ١٢١

وهو يتحدث عن الفصول الأربعة
ويربطها بمثل هذه الرياضة الحريمي
التي لا تناسبنا إلا بشروط غير متوافرة
لطالبات الأزهر .



الوثيقة رقم ٢٦ الخاصة بالموضوع رقم

(٢٢) ص ١٤٢ حول مشاهد التلفزيون

وتحدث الفتاة مع صديقها و ... غير ذلك
مما لا يحقق رسالة الأزهر ، ولا يتفق مع
تعاليد . مما يتعارض مع رسالة الأزهر
وخصوصياته



وثيقة رقم (٣٥)

(د) توقف الأزهر عن تعيين محفظين جدد

للقرآن الكريم بالمعاهد الابتدائية

وهذا التوقف مستمر منذ عام ١٩٩٧/٩٦ وحتى اليوم. باستثناء المسابقة الأخيرة لعام (٢٠٠٤/٢٠٠٥) التي طلبت القليل من المحفظين لمجرد ذر الرمال في العيون بعد الحملة التي أثّرت في البرلمان حول هذا الموضوع.

وفيما يلي بعض الأدلة التي تثبت أن التوقف عن تعيين محفظين جدد لمدة ثماني سنوات كان متعمداً ومقصوداً، فضلاً عن كونه مخالفاً للقانون:

١- أن أحد المحفظين واسمه خيرى محمد مصطفى عبده كان هو الناجح الوحيد في مسابقة عام ١٩٩٦ بمنطقة الغربية. ولكنه لم يعين حتى اليوم بحجة عدم وجود درجات للمحفظين. (انظر الوثيقة رقم ٣٦، ٣٧).

٢- التوقف عن تعيين خريجي معاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية منذ عام ١٩٩٦. (انظر الوثيقة رقم ٣٨، ٣٩).

٣- التوقف عن تعيين محفظين جدد قد تقرر في الوقت الذي بلغ فيه العجز في عدد المحفظين ٢٣٤٣ محفظاً. (انظر تقرير المجلس القومى للتعليم عن عام ١٩٩٩/٩٨. ل ترى أن هذه هي أكبر نسبة عجز في معلمى المواد الأزهرية قاطبة. كما جاء في نفس التقرير بالفقرة (و): بأن هذا الوضع يتعارض مع خصوصية التعليم الأزهرى في الاهتمام بتحفيظ القرآن). (انظر الوثيقة رقم ٤٠).

٤- وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ أعلن عن مسابقة لتعيين خمسة آلاف معلم بالأزهر. ولكن لم يذكر من بين المطلوبين أى محفظ للقرآن الكريم. وذلك للعام الثامن على التوالي

٥- قرار الاستعاضة عن العجز في عدد المحفظين بأشرطة تسجيل للقرآن؛ بأصوات كبار المقرئين ليستعين بها المدرسون غير المتخصصين في التحفيظ. وهذا القرار ضار بقضية التحفيظ. فضلاً عن مخالفته للقانون. حيث لم يصدر هذا القرار عن المجلس الأعلى للأزهر. كما تنص على ذلك المادة (١٠، ١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر، وكذلك المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٦- ما جاء في تحقيق لصحيفة الأسبوع بعنوان: (ارفعوا أيديكم عن القرآن: حظر تعيين محفظين جدد والاكتفاء بشرائط الكاسيت) ما يلي:

أ- أن المعاهد الأزهرية ستخلو تماماً من المحفظين بعد إحالة المعينين الحاليين إلى المعاش. وذلك بسبب التوقف عن تعيين محفظين جدد.

ب- أن راتب المحفظ يقل عن راتب العامل في أحيان كثيرة، مما يدفع المحفظين إلى هجر هذه المهنة. (انظر الوثيقة رقم ٤١).

٧- وهذا الوضع المأساوي الذي تعيشه قضية تحفيظ القرآن بالمعاهد الأزهرية هو الذي دفع إحدى معلمات الفصول إلى أن تكتب إلى بريد الأهرام رسالة تستغيث فيها بالمستولين: أن يرفقوا بها، ولا يجبروها على تحفيظ القرآن الكريم. لأنها غير متخصصة، وغير حافظة لكتاب الله، ولا تحسن قراءته. وتختتم بقولها: «حرام عليكم أنقذونا من غضب الله».

كما أن هذا الوضع المأساوي هو الذي دفع معلّمي (العلوم والرياضيات) بمنطقة طنطا الأزهرية، إلى التذمر من قرار إجبارهم على تدريس مادة تحفيظ القرآن لمجرد سد الخانة. وذلك بعد قرار المنطقة الأزهرية بإلغاء كافة تعاقدات المحفظين لديها بحجة التوفير في الميزانية، في حين كان لهذا القرار أسوأ الأثر على مادة تحفيظ القرآن، وبخاصة وأن نسبة كبيرة من معلّمي العلوم والرياضيات المشار إليهم لا يحسنون مجرد قراءة الفاتحة قراءة صحيحة. وقد ورد خبر هذا التذمر بصحيفة وفد الدلتا. (انظر الوثيقة التالية):

إجبار مدرّسي العلوم والرياضيات على تدريس مادة القرآن الكريم لسد الخانة!

كتب - إيهاب زغلول:

سانت حالة من التذمر بين مدرّسي المرحلة الابتدائية بالمعاهد الأزهرية بالغربية بسبب القرارات التعسفية لمدير المرحلة الابتدائية بالمنطقة الأزهرية الذي تم تعيينه مؤخراً.. التي أجبرت قراراته المدرّسين بهذه المرحلة التعليمية على التدريس في غير تخصصاتهم واهتمامهم بكم الحصص بعيداً عن الكيف ودرجة الإجابة.

كما أمّلت القرارات الغريبة محفظي القرآن الكريم التي تعاني معظم المعاهد الأزهرية من عجز صارخ في أعدادهم كأن يستعاض عنهم بمحفظين من خريجي كليات الأزهر بنظام الحصص حيث قرر مدير المرحلة إلغاء كافة التعاقدات بسعري توفير الميزانية، وقرر

مدير المرحلة الابتدائية إسناد تحفيظ القرآن لمدرّسي العلوم والرياضيات وغيرهما، وهو أمر يخالف تنظيماً ومناهج وطرق تدريس العلوم بكليات الغربية ويؤثر على العملية التعليمية برمتها ومستوى الأداء والتحصيل.. كما أن المكلفين يفتقدون الخبرة بمادة اللغة العربية أو تدريس القرآن الكريم كما أن معظمهم لا يجيد قراءته جيداً.. والغريب أنه بدلاً من الاهتمام بدعم المعاهد بالمحفظين التخصصيين بما يتناسب مع قيمة الدين والجانب العلمي والقرآن صلب العقيدة تم سد خزانة العجز بمدرّسين كما له عدد بغيض عن الكفاءة العلمية وتحقيق الأهداف التربوية والفنية وحماية الدعوة في نفوس الأجيال الصاعدة.

(هـ) إلغاء معاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية

وقائع إنشاء معاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية والظروف المريبة التي اكتنفت إلغائها:

● أنشئت هذه المعاهد بقرار من وزير شئون الأزهر رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٤ ، ومدة الدراسة بها كانت ثلاث سنوات بعد الإعدادية . وعددها ٢٣ معهداً . (انظر الوثيقة رقم ٤٢) .

● ثم سميت بعد ذلك (معاهد المعلمين الأزهرية) بقرار من مجلس الوزراء رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ . وأصبحت الدراسة بها خمس سنوات . (انظر الوثيقة رقم ٤٣) .

● وفى ١٧/١/١٩٨٨ صدر قرار من إدارة الأزهر بتعديل خطة الدراسة بهذه المعاهد بحيث تقتصر على تحفيظ القرآن الكريم . وتخصص فى تخريج محفظى القرآن الكريم . (انظر الوثيقة رقم ٤٤) . وهى عبارة عن خطة الدراسة الجديدة لعام ١٩٨٨ . وتأمل كيف أصبح عدد حصص القرآن الكريم فيها ١٧ حصّة أسبوعياً . وذلك بعد أن كان عددها حصتين فقط .

● وفى أغسطس ١٩٩٧ تقررو وقف القبول بهذه المعاهد دون إبداء أسباب . ودون صدور أى قرار رسمى ، وفى ٢/٨/١٩٩٨ . أى بعد عام كامل من إغلاق الصف الأول بهذه المعاهد ، صدر قرار الإغلاق الرسمى . وذلك بحجة تحويلها إلى معاهد للقراءات . (انظر الوثيقة رقم ٤٥) . وتأمل تاريخ صدور القرار . ثم (انظر الوثيقة رقم ٤٦) التى تؤكد هذا التلاعب فى قرار إلغاء هذه المعاهد .

● لقد تم وقف القبول بهذه المعاهد عملياً دون صدور أى قرار ، ثم صدر قرار الإغلاق من رئيس قطاع المعاهد الأزهرية بأثر رجعى . (أى بعد الإغلاق الفعلى بعام) .

وهذا القرار قد انطوى على مخالفات قانونية صارخة منها:

١- أن هذه المعاهد أنشئت بقرار من مجلس الوزراء (انظر الوثيقة رقم ٤٢، ٤٣) ولا يجوز إلغاؤه بقرار أقل منه .

٢- أن الإدارة المختصة بالإشراف على هذا النوع من التعليم هى إدارة التعليم النوعى، وهى لم تقترح هذا الإلغاء . بل وفوجئت به .

٣- أن هذا القرار قد صدر من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر، وهو المختص بإصدار مثل هذا القرار . وهذا مما يخالف المادة (١٠) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، والمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

٤- أن هذا القرار لم يصحبه أى مذكرة تفسيرية، أو تقييم حقيقى للواقع المراد تغييره.

٥- أن إحصائيات المجالس القومية المتخصصة لسنة ١٩٩٩/٩٨، أكدت أن العجز فى عدد محفظى القرآن الكريم يبلغ ٢٣٤٢ محفظاً، وأن السبب الحقيقى فى هذا العجز هو توقف الأزهر عن تعيين محفظين جدد. وبالتالي يكون هذا التوقف مُتعمداً ومقصوداً، لأنه هو السبب الحقيقى فى بطلالة خريجي هذه المعاهد. وبالتالي يكون هناك مبرر لإلغائها فى زعمهم.

٦- أن إدارة المعاهد الأزهرية مهدت لإلغاء هذه المعاهد بحيلة، وهى إصدار قرار بالعودة إلى النظام القديم لهذه المعاهد. وهو تخريج معلمين للمواد الثقافية بدلاً من تخريج محفظين للقرآن. وبالتالي خفضت حصص القرآن بهذه المعاهد من ١٧ حصة أسبوعياً إلى حصتين فقط كل أسبوع. وذلك حتى لا يقال فيما بعد إن هذه المعاهد التى ألغيت كانت متخصصة فى تخريج محفظى القرآن. وكان ذلك قبل إلغاء هذه المعاهد بستين. (انظر الوثيقتين رقم ٤٤ ورقم ٤٧). لئلا ترى أن حصص القرآن فى الجدول القديم كانت ١٧ حصة. ثم صارت حصتين فقط فى الجدول الجديد.

٧- هذا القرار أدى إلى تشرد الطلاب الذين استنفدوا مرات الرسوب فى الثانوية الأزهرية، لأن هذه المعاهد كانت هى الملجأ الوحيد لاستيعابهم، بعد حرمانهم من فرصة الالتحاق بالتعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم، أسوة بزملائهم من راسبى الثانوية العامة. وهو ما يخالف المادة ٤٠ من الدستور.

٨- أن هذا القرار مخالف للقرار الجمهورى رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتنظيم وزارة شئون الأزهر، حيث تنص المادة الأولى منه على (أن تقوم وزارة شئون الأزهر على تحقيق الأهداف التى صدر من أجلها قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١. ومن أهمها إعداد المتخصصين فى تعليم القرآن الكريم) انتهى النص.

(انظر الوثيقة رقم ٤٨). وتأمل عبارة (إعداد المعلمين المتخصصين فى تعليم القرآن الكريم). وكيف أنها تتعارض مع قرار إلغاء هذه المعاهد المتخصصة فى تخريج المحفظين.

٩- الادعاء بأن معاهد القراءات الحالية يمكن أن تقوم بدور معاهد المحفظين المُلغاة فيه مغالطة وتلبيس للحقائق، لأن دور معلم القراءات (أى التجويد) قاصر على المرحلتين الإعدادية والثانوية الأزهرية. كما أن دوره يختلف عن دور محفظ القرآن بالمرحلة الابتدائية الأزهرية. حيث إن الأخير يقتصر دوره على التحفيظ من دون شرح لقواعد التجويد.

هذا فضلاً عن أن هناك عجزاً في معلمى التجويد بلغ ٨٤٥ معلماً. كما جاء في تقرير المجلس القومى للتعليم. (انظر الوثيقة رقم ٤٠). وذلك لأن الإقبال على معاهد القراءات ضعيف، بسبب طول مدة الدراسة بها (ثمانى سنوات).

● كما أن العجز في معلمى القراءات يمكن تعويضه من خريجي الكليات الشرعية وهم كثيرون، أما العجز في عدد المحفظين فلا يمكن تعويضه، لعدم وجود معاهد أخرى لتخريج المحفظين. ولذلك فإنه لا يجوز إذابة كيان معاهد تخريج المحفظين في كيان معاهد القراءات. حيث إن لكل منهما وظيفته ومجاله. ولكل منهما تخصصه. ونحن في عصر التخصص.

١٠- كما أن ضعف مستوى الحفظ لدى طلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية يرجع سببه الحقيقي إلى عدم تعيين محفظين جدد لسنوات طويلة، مما أدى إلى إسناد مهمة التحفيظ إلى معلمين لا يحسنون قراءة الفاتحة، ولا يستطيعون القيام بهذه الرسالة السامية. ولأسباب أخرى متعددة من أهمها تحميل الطالب الأزهرى منهجين. (منهج وزارة التربية ومنهج الأزهر).

وبدلاً من أن تتجه جهود إدارة الأزهر إلى إزالة هذه المعوقات، وبخاصة تعيين خريجي معاهد المحفظين، لسد العجز في عدد المحفظين، اتجهت إلى تخفيض منهج حفظ القرآن إلى ١٨ جزءاً. ثم أخيراً اتجهت إلى إلغاء معاهد المحفظين بأسلوب غير قانونى، مما كان له أسوأ الأثر على قضية حفظ القرآن، وعلى رسالة الأزهر الإسلامية.

١١- وأخيراً امتنعت إدارة الأزهر عن تنفيذ توصية المجلس القومى للتعليم، الصادرة فى ٢١ / ٥ / ٢٠٠٢. والتي توصى بضرورة إنشاء معاهد أزهرية متخصصة فى تخريج المحفظين (كبدل عن الـ ٢٣ معهداً التى ألغيت). على أن يكون القبول فيها قاصراً على حاملي الثانوية الأزهرية، الذين يحفظون القرآن حفظاً جيداً. (انظر الوثيقة رقم ٤٩).

(و) توقف صرف إعانة التحفيظ لطلاب المعاهد الابتدائية

الأزهرية بالرغم من أنه يتم رصد لها فى ميزانية الدولة كل عام

فقد تم رصد مبلغ ١١,٣٨٤,٤٠٠ مليون جنيه فى ميزانية عام ٢٠٠٠/٩٩، والأعوام التالية. كإعانة لطلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية تشجيعاً لهم على حفظ القرآن الكريم، لأن سن

المرحلة الابتدائية هي سن الحفظ. وهي العصر الذهبي للذاكرة، كما يقول علماء التربية. لذلك كان يصرف للطالب من ٤ : ٨ جنيهات عن كل جزء يحفظه من القرآن. كما كان يصرف للمحفظ مثل ذلك، فلماذا توقف الصرف؟ وأين يذهب هذا المبلغ الذي يرصد في الميزانية كل عام؟

وقد شاب تصرف إدارة الأزهر، بقطع هذه المبالغ، مخالفات قانونية ومالية خطيرة منها:

١- أن كثيراً من الطلاب لم يتسلموا أى مبالغ من هذه الإعانة منذ سنة ٢٠٠٠/٩٩ وحتى الآن. ولا يعلم أحد أين يذهب هذا المبلغ؟ بالرغم من أنه يدرج فى الميزانية العامة للدولة كل عام. (انظر الوثيقة رقم ٥٠).

٢- وقد ترتب على هذا التوقف، إلغاء البرنامج الصيفى لتحفيظ القرآن الكريم بالمعاهد الأزهرية. وهذا البرنامج هو الذى كان يساعد الطلاب على الاستمرار فى حفظ المقرر من كتاب الله. لأن بقاء الأطفال طوال شهور الإجازة الصيفية دون مراجعة لحفظ القرآن ينسيهم كتاب الله.

٣- والأكثر خطورة من ذلك أنه فى يوم ٦/٧/٢٠٠٢ انعقد لقاء موسع لمديرى المناطق الأزهرية، برئاسة فضيلة شيخ الأزهر، وصدر عن هذا اللقاء عدة قرارات منها: أن يلزم طلاب الأزهر المشتركون فى البرنامج الصيفى لتحفيظ القرآن بالمعاهد الأزهرية بدفع اشتراك رمزى. بدعوى الإثابة للمحفظين والمشرفين. ونحن نقول: وأين مبلغ الـ ١١ مليون جنيه؟ وأين أوقاف الأزهر المرصودة لتحفيظ القرآن الكريم؟ ومن أين يأتى طالب الأزهر الفقير بهذا الاشتراك، مهما قل أو كثر؟ وأين الآن هذا البرنامج الصيفى للتحفيظ الذى تتكلمون عنه؟ وبعد كل هذا فإن هذا القرار لم ينفذ، وكان مجرد حبر على ورق

٤- وبناء على طلب إحاطة من أحد أعضاء مجلس الشعب، أثير هذا الموضوع فى لجنة التعليم، وبناءً على ذلك قام مندوب الأزهر بتقديم كشوقاً بأسماء طلاب، فى معهد واحد فقط، هو معهد الحاج أحمد الليلى، التابع لمنطقة القاهرة الأزهرية، ليثبت أن الطلاب تسلموا مبلغ ٣٩٤٠ جنيهاً مصرياً فى فبراير ٢٠٠١، أى بعد سنة من قطع الإعانة.

ويلاحظ على هذه الكشف أنها خاصة بمعهد واحد. وبعام دراسى واحد، فأين كشف باقى المعاهد الابتدائية وعددها ٢٦٦٣ معهداً، يدرس بها ما يقرب من ٧٥٠ ألف تلميذ؟ وأين كشف باقى الأعوام، أى منذ عام ١٩٩٩؟. (انظر الوثيقة رقم ٥١).

(ز) تخفيض راتب المحفظ إلى أقل من راتب العامل المعاون

يُعد تخفيض راتب محفظ القرآن إلى أقل من راتب العامل (المعاون) من وسائل الحرب المعلنة ضد تحفيظ القرآن بالمرحلة الابتدائية الأزهرية فى هذه الآونة. فقد جاء فى التحقيق الصحفى الذى نشرته صحيفة الحقيقة تحت عنوان: «ارفعوا أيديكم عن القرآن» على لسان الشيخ إسماعيل المرسى إسماعيل، المحفظ بأحد المعاهد الأزهرية منذ عام ١٩٧٥، أن راتبه يقل عن راتب عامل بالمعهد. (انظر الوثيقة رقم ٤١).

(٢) محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب

المعانة من الأزهر وغير المعانة

(أ) محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب المعانة

تعرضت هذه الكتاتيب لحرب شرسة على النحو التالى:

● بدأت هذه الحرب بإصدار لائحة جديدة مريبة لهذه الكتاتيب برقم ٥٩٦ فى ١٥/٧/١٩٩٩. وبهذه اللائحة الكثير من المخالفات الإدارية والقانونية.

(انظر هذه اللائحة فى الوثيقة رقم ٥٢).

كما صاحب ذلك توقف صرف إعانة مكاتب التحفيظ المعانة.

هذا بالإضافة إلى أساليب البلطجة والإرهاب التى استخدمت فى إغلاق مئات الكتاتيب بواسطة رجال الأمن، ومن دون أى سند قانونى مما لا يخدم إلا الأهداف الصهيوأمريكية. وهو ما سنفصله فى موضعه.

وفيما يلي تفصيل لبعض هذه المخالفات:

أولاً: المخالفات القانونية التي تضمنتها اللائحة الجديدة للكتاتيب المعانة من الأزهر

١- إن المادة رقم (١) من هذه اللائحة تعرف «مكاتب التحفيظ»: بأنها «مكاتب خاصة». وهو تعريف صحيح، ولكنه يتناقض مع المادة (٤) من هذه اللائحة مما سنتناوله عند مناقشة هذه المادة (٤).

٢- أن المادة رقم (٢) من هذه اللائحة تنص على إدراج ودمج خطة مكاتب التحفيظ ضمن المعاهد الابتدائية الأزهرية:

وذلك بزعم أن المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تنص على ذلك.

ونحن نقول: بأن هذا زعم باطل، ويؤدي إلى إلغاء الكتاتيب.

لأن المادة (٤٦) المشار إليها لا تنص على شيء من هذا الإدراج أو الدمج. بل تنص على استقلالية مكاتب التحفيظ الخاصة عن المعاهد الابتدائية الأزهرية الحكومية.

كما أن هذه الخطوة قد تجاهلت اختصاصات الإدارة العامة لشئون القرآن، المشرفة على مكاتب تحفيظ القرآن المعانة من الأزهر، وعددها ٧٧٠٠ مكتب تحفيظ.

● والحقيقة أن المادة (٤٦) المشار إليها لا تنص على شيء من هذا الإدراج أو الدمج أو الضم بين كل من إدارة التعليم الابتدائي، وإدارة شئون القرآن المشرفة على الكتاتيب. حيث إن كلمة «تضم» التي وردت في هذه المادة (٤٦) هي (بفتح التاء وضم الضاد) وليس كما وردت خطأ بالقرار ٥٩٦ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه. حيث وردت فيه (بضم التاء وفتح الضاد).

● وإليك نص هذه المادة (٤٦) بعد تشكيل كلمة «تَضُم»: [تُعتبر مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية الموجودة حالياً. والتي تَضُم مستقبلاً معاهد ابتدائية أزهرية تؤهل للمعاهد الإعدادية الأزهرية]. انتهى النص.

● وبعد قراءة النص قراءة صحيحة، يمكننا القول بأن هناك بالفعل كتاتيب أدى نموها إلى أن ضمت إليها معاهد ابتدائية أزهرية خاصة. كمعهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بناحية سملا مركز قطور غربية. الذى بدا كمكتب تحفيظ. ثم تطور. وصار يضم إليه فيما بعد معهداً ابتدائياً أزهرياً خاصاً.

● ومما يؤكد هذا المعنى أيضاً أن عبارة (معاهد ابتدائية أزهرية) الواردة فى نص المادة (٤٦) المشار إليها جاءت نكرة. أى أنه لا يقصد بها عموم المعاهد الابتدائية الأزهرية، وإلا لجاءت معرفة.

● كما أن المادة (٨٤) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ [وهى الأصل لما جاء فى المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية]. ليس فيها ما يشير إلى هذا المدمج الذى يهدف إلى إعدام الكتاتيب. بل هى تسلم بوجود مستقل لهذه الكتاتيب. وتعطى طلابها حقاً مساوياً لحق طلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية فى القبول بالمعاهد الإعدادية الأزهرية. وفيما يلى نص هذه المادة (٨٤):

[تقوم مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن مقام مدارس ومعاهد المرحلة الأولى الأزهرية بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية الأزهرية]: انتهى النص.

٣- أن المادة (٣) من هذه اللائحة تشترط على كل من يرغب فى افتتاح مكتب تحفيظ [أن يحصل على ٨٠% على الأقل من درجة الامتحان الذى يجريه قطاع المعاهد الأزهرية - للمحفظين - فى حفظ القرآن وأحكامه]. وهذا شرط تعجيزى متعنت لا يشجع على فتح الكتاتيب. ولم يعمل به من قبل، كما أنه مخالف لقوانين الامتحانات فى تحديدها للحد الأدنى لدرجة النجاح.

٤- أن المادة (٤) من هذه اللائحة تنص على [أن تتولى المناطق الأزهرية تدبير الأماكن المناسبة لفتح مكاتب تحفيظ القرآن فى المعاهد الأزهرية، فى جميع القرى والمدن].

ونأخذ على هذه المادة المخالفات القانونية التالية،

أ- يلاحظ على هذا النص أنه يتعارض مع المادة (١) من هذه اللائحة نفسها، والتى تعرف مكاتب تحفيظ القرآن بأنها [مكاتب خاصة]. ومعنى كلمة (خاصة) أنها ذات ملكية

خاصة . فى حين أن المعاهد الأزهرية التى ستقام بها الكتابيب المشار إليها فى المادة (٤) [معاهد حكومية] فكيف يستقيم هذا؟

ومن هذا نفهم أن هذه اللائحة الجديدة تهدف إلى إلغاء الكتابيب، وتذويب كيائها فى كيان المعاهد الابتدائية الأزهرية. وهذا ما صرح به مسئول الأزهر أثناء حضوره اجتماع لجنة الشئون الدينية بمجلس الشعب فى دورة ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

ب- كما يلاحظ أن نص هذه المادة (٤) يتعارض مع المادة (٨٤) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، التى ذكرنا نصها فى التعليق على المادة (٢) من هذه اللائحة . حيث إنها تنص صراحة على وجود مستقل للكتابيب عن المعاهد الابتدائية الأزهرية، كما تنص على أن ملكيتها خاصة وليست حكومية.

ج- كما أنه قد مضى حوالى ست سنوات حتى اليوم على إصدار هذه اللائحة. ولم نسمع أن أحد المعاهد الأزهرية قد فتح به مكتب تحفيظ، حتى ولو فى حجرة واحدة منه . وكل ما فُتح هى فصول حضانة أو ما يسمى (بالتمهيدى) فى هذا المعهد أو ذاك . والمعروف أن تعريف الحضانة أو التمهيدى يختلف عن تعريف مكتب التحفيظ الذى ورد فى المادة رقم (١) من هذه اللائحة.

كما أن المادة (٨٤) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، المشار إليها، تعتبر مكاتب التحفيظ موازية للمعاهد الابتدائية الأزهرية. وليست فصول حضانة أو تمهيدى ملحقة بها . بدليل أن هذه المادة (٨٤) تعطى للكتابيب الحق فى أن تلحق طلابها بالمعاهد الأزهرية الإعدادية، شأنها فى ذلك شأن المعاهد الابتدائية.

٥- أن المادة (٥) من هذه اللائحة تنص على أنه لا يرخص بافتتاح مكتب تحفيظ خاص بقرية أو مدينة إلا بعد استيفاء الشرط الوارد فى المادة (٤) من اللائحة التى نحن بصدددها؛ وهو [ألا يكون بهذه القرية أو بهذا الحى من المدينة معهد أزهرى قابل لأن يفتح به مكتب تحفيظ].

وهذا النص يمنع إصدار ترخيص لأى مكتب تحفيظ فى أى قرية أو حى يوجد به معهد أزهرى . ونحن نعلم أن الغالبية العظمى من القرى بها معاهد أزهرية ابتدائية . وبالتالي

فإن هذه المادة (رقم ٥) ستكون سداً منيعاً أمام افتتاح أى مكتب تحفيظ بهذه الجهات، مما يعد نكبة حلت بالكتاتيب فى مصر، ولذلك فنحن نرى أن هذه المادة (رقم ٥) هى قاصمة الظهر بالنسبة لمكاتب التحفيظ فى مصر.

٦- أن المادة (٦) من هذه اللائحة تنص على [يشترط للترخيص بفتح مكتب تحفيظ خاص، أن يصدر تقرير صلاحية له من الناحية الصحية والفنية، بواسطة الإدارة العامة للشئون الهندسية بالقاهرة، والإدارة العامة لشئون القرآن الكريم بالقاهرة]. وهذا من الشروط التعجيزية، التى فى ظاهرها الرحمة وفى باطنها تعويق فتح الكتاتيب. وهى أيضاً مادة قاصمة للظهر بالنسبة لمكاتب التحفيظ.

كما أن هناك وجه شبه بين هذا الشرط، والشروط التى سبق للاستعمار الفرنسى أن وضعها فى الجزائر، إبان استعمارها لها، للحد من انتشار الكتاتيب هناك، تمهيداً لسلخ الجزائريين عن هويتهم وقرآنتهم.

٧- أن المادة (٧) من هذه اللائحة بها الكثير من الشروط التى تؤدى إلى تعويق التحاق الأطفال بالكتاتيب، ومنها:

أ- أنها تشترط ألا يقل سن الطالب عن أربع سنوات: فى حين أنه يسمح فى الحضانات الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم بقبول من هم من سن الثالثة والنصف، وبالمثل الحضانات الخاضعة لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية. فلماذا يحرم أطفال الكتاتيب من ذلك؟ وبخاصة الأطفال النابغين فى حفظ القرآن.

ب- أنها تشترط ألا يقبل بالكتاتيب أحد من طلاب المعاهد الأزهرية: فأين إذن يحفظ هؤلاء الطلاب القرآن طوال الإجازة الصيفية. وخلال العام الدراسى أيضاً بعد انصرافهم من معاهدهم.

ج- أنها تشترط ألا يتم قبول طلاب جدد بالكتاتيب إلا فى شهرى أبريل ومايو من كل عام: وهذا يعوق مسيرة الكتاتيب. ويحولها إلى مؤسسات حكومية روتينية. ويسلب خصوصيتها. ويحرم الطفل الراغب فى حفظ القرآن من الالتحاق بمكتب التحفيظ لمدة عشرة أشهر، انتظاراً لشهرى أبريل ومايو من كل عام.

٨- أن المادة (٩) من هذه اللائحة تحظر على طلاب الكتاتيب الذين ينجحون فى مسابقة حفظ القرآن التى تجريها الدولة من أن يتقدموا إلى هذه المسابقة مرة أخرى. وهذا مما يضعف الدافع للحفظ. ولا يشجع على الاستمرار فيه.

٩- أن المادة (١٠) من هذه اللائحة تحرم المحفظين وعددهم ٧٧٥٣ محفظاً من الإعانة المخصصة لهم فى ميزانية الدولة. والتى تبلغ قيمتها ١٥ مليون جنيه سنوياً. حيث لم يضرر بند خاص بهذه الإعانة فى تلك اللائحة كما كان عليه الحال من قبل.

والمعروف أن الإعانة الحالية قد خصص نصفها لترميم المعاهد الأزهرية. وفى هذا تبديد وإهدار لحقوق المحفظين. أما النصف الآخر من هذا المبلغ فقد خصص للتوزيع على محفظين وطلاب معظمهم ليسوا من محفظى ولا طلاب الكتاتيب. وهذا مخالف للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى يقصر هذا المبلغ على أصحاب الكتاتيب المعتمدة دون سواهم.

كما يلاحظ أن هذه المخالفة تمت بناءً على موافقة وزير المالية (انظر الوثيقة رقم ٥٣) فى حين أن وزير المالية لا يملك هذا الحق قانوناً. لأن هذه الإعانة مقررّة بالقرار الوزارى رقم ٧٤ لعام ١٩٦٣، والخاص بتنظيم الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية. وبالتالى فإن هذه الإعانة لا تلغى إلا بقرار من وزير شئون الأزهر، بعد موافقة المجلس الأعلى للأهر. وذلك عملاً بالمادة (١٠)، (١١) من قانون الأزهر المشار إليه. والمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

١٠- ويؤخذ على هذه اللائحة أيضاً أنها لم تصدر عن المجلس الأعلى للأزهر المختص بذلك، ولكنها صدرت عن لجنة شكلها فضيلة شيخ الأزهر من بعض مديرى وموظفى الأزهر (انظر الصفحة رقم ١) من هذه اللائحة. وهذا يعد اغتصاباً لسلطة المجلس الأعلى للأزهر، المختص بإصدار مثل هذا القرار، عملاً بنص المادة (١٠، ١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. والمادة (١٣) من اللائحة التنفيذية من القانون المذكور.

ثانياً: توقف صرف إعانات الكتاتيب المعانة من الأزهر. والخاضعة لإشرافه

حيث تم رصد مبلغ ١٥,٣٤٩٦٠٠ فى ميزانية عام ٢٠٠٠/٩٩، والأعوام التالية، كإعانة لمكاتب التحفيظ، ولكن توقف صرفها، بالرغم من أنها ما زالت ترصد بالميزانية العامة للدولة. (انظر الوثيقة رقم ٥٤).

وفيما يلي المخالفات القانونية التي صاحبت توقف صرف هذه الإعانة:

١- لم يتسلم أصحاب مكاتب التحفيظ شيئاً من هذه الإعانة منذ أكثر من خمس سنوات بالرغم من أنها ترصد في الميزانية كل عام. وبالرغم من أن هذه الإعانة هي مصدر الرزق الوحيد لهم، وأن استمرار انقطاعها سيؤدي إلى إغلاق هذه المكاتب، وعددها ٧٧٥٣ مكتباً، وكان يخص كل مكتب منها مبلغ ستين جنيهاً كمكافأة شهرية، ومبلغ ٣٠٠ جنيه بدل فرش سنوياً.

وقد توقفت إدارة الأزهر عن صرف هذه الإعانة لمستحقيها من أصحاب الكتاتيب اعتباراً من ١ / ٤ / ١٩٩٩ بالمخالفة للقانون.

٢- والوثيقة التالية تثبت تورط الأزهر في وقف صرف إعانات الكتاتيب وتحويل بعضها إلى ترميم وصيانة المعاهد بالمخالفة للقانون.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزهر الشريف

رئاسة قطاع المعاهد الأزهرية
الإدارة العامة لشئون القرآن الكريم

توقف إعانة مكتب تحفيظ القرآن الكريم وتحويل بعضها لترميم وصيانة المعاهد

نظام الصرف بالإدارة العامة لشئون القرآن الكريم في السابق واللاحق

أولا : الصرف سابقا

١- إعانة المحفظ شهريا قدرها (٦٠) جنيه وتصرف على أربع دفعات سنوية كل ثلاث

شهور

٢- إعانة سنوية لصاحب المكتب بواقع (٥) جنيه عن كل تلميذ بحد أدنى (١٥٠) جنيه وبحد

أقصى (٣٠٠) جنيه

مجموع ما يمكن أن يتقاضاه المحفظ (١٠٢٠) جنيه

ثانيا : الصرف الحالي

تم تعديل الصرف من إعانات شهرية الى مسابقات عامة تجرى سنويا (إمتحان تمهيدى
بالمناطق خلال شهرى يناير وفبراير وإمتحان تصفية بالقطاع فى خلال شهرى مارس و أبريل
من كل عام)

والصرف كالاتى :- يمنح المحفظ مكافأة قدرها (١٠٠٠) جنيه عن كل تلميذ نجح فى المسابقة من
الحاصلين على ٩٥% فأكثر من درجة النجاح .

ويمنح (٧٠٠) جنيه عن كل تلميذ نجح فى المسابقة بنسبة ٩٠% الى ٩٤% من درجة النجاح
وفى مسابقة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ تم صرف (٤٠٠) جنيه عن كل تلميذ نجح فى المسابقة بنسبة
٨١% الى ٨٩%

وفى مسابقة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ تم صرف (٥٠٠) جنيه عن كل تلميذ نجح فى المسابقة بنسبة
٨٠% الى ٨٩%

مدير عام شئون القرآن الكريم

يعتمد

رئيس قطاع المعاهد الأزهرية

٣- ولما كثرت الشكوى قدم أحد النواب طلب إحاطة بذلك فى مجلس الشعب يوم ١٤/١٢/٢٠٠١ أى بعد سنتين من التوقف. فأرسل فضيلة شيخ الأزهر خطاباً إلى السيد وزير المالية فى ٢٧/١٢/٢٠٠١ يطلب الموافقة على تحويل مبلغ ٧ ملايين جنيه من بند إعانات مكاتب تحفيظ القرآن الكريم المشار إليها إلى بند أعمال صيانة وترميم مبانى المعاهد الأزهرية. وذلك بالمخالفة للقانون. وقد وافقه على ذلك الدكتور وزير المالية (انظر الوثيقة رقم ٥٣).

كما أن إدارة الأزهر لم تقل أين أنفقت مبلغ الـ ٧ ملايين المشار إليها فى عام ١٩٩٩. ومثلها فى عام ٢٠٠٠. أى قبل أن يوافق وزير المالية على تحويل المبلغ إلى بند الترميمات.

٤- هذا فى الوقت الذى كانت فيه إدارة شئون القرآن المختصة بهذه الإعانة لا علم لها بأسباب هذا التوقف. كما أنها لم تطلب قطع هذه الإعانة. ولا تحويل نصفها إلى بند الصيانة والترميم. بل طلبت زيادتها.

٥- أما باقى الإعانة، فقد تقرر تحويله بشكل غير قانونى إلى برنامج آخر خاص بالجوائز التى توزع سنوياً على الطلاب الحافظين للقرآن الكريم، ومحفظيهم، سواء كانوا من طلاب الكتاتيب أو من غيرهم مما يتناقض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ م. ويرجع عدم قانونية هذه الجوائز إلى ما يأتى:

أ- أن المبلغ المخصص لها وهو ٨ ملايين جنيه أخذ ظلماً من المكافأة المخصصة لأصحاب الكتاتيب. وهذه المكافأة قد صدر لها قرار وزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣. ولا يجوز حرمانهم منها إلا بقرار وزارى.

ب- كما أن نطاق توزيعها لم يقتصر على طلاب الكتاتيب. مما يخالف البند المالى الذى خصصت له بالميزانية.

ج- كما أنها اشترطت ألا يقل عدد أجزاء الحفظ عن ١٨ جزءاً، وألا يقل سن المتسابق عن ١٣ سنة، وبذلك حرم أطفال الكتاتيب الذين فى سن الحفظ الحقيقى من هذه الجوائز التشجيعية.

د- أنها اشترطت عدم الاشتراك فى المسابقة إلا مرة واحدة فى العمر، مما لا يشجع على الاستمرار فى حفظ القرآن الكريم.

وقد أدى ذلك إلى مزيد من الإضرار بأصحاب الكتاتيب، حيث انخفض عدد المستفيدين من هذه الجوائز إلى ٣٦ محفظاً بمحافظة المنوفية فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠. فى حين كان عددهم ٤٣٢ محفظاً فى العام السابق عليه وهو عام ١٩٩٩/٩٨. أى قبل تحويل نصف إعانة الكتاتيب إلى برنامج الجوائز المشار إليه.

هـ- أن مكاتب التحفيظ التابعة لوزارة الأوقاف مازالت تتقاضى هذه الإعانة حتى الآن، وهذا يخل بمبدأ المساواة. ويتعارض مع المادة (٤٠) من الدستور.

و- كما أن المبالغ المطلوبة لترميم وصيانة المعاهد الأزهرية تبلغ ٣٤٧ مليون جنيه، وأن مبلغ ٧ مليون جنيه المقتطعة من إعانة الكتاتيب لبند الترميم لا يغنى شيئاً فى هذا المجال، حيث إنه لا يمثل إلا نسبة ٢٪ فقط من المبلغ المطلوب.

هذا إلى جانب المضار التى نشأت نتيجة توقف تحفيظ القرآن الكريم بهذه الكتاتيب مما يؤدى إلى تجفيف منابع القبول بالأزهر من الطلاب الحافظين لكتاب الله.

ثالثاً: استخدام أساليب البطلجة والإرهاب فى إغلاق الكتاتيب

استخدمت أساليب البطلجة والإرهاب فى إغلاق الكتاتيب التى استمرت فى عملها بعد قطع الإعانات عنها، وذلك بأوامر من جهات أمنية، وبعد تصديق الأزهر على هذه الأوامر، من دون أن يجري أى تحقيق قانونى مع أصحاب هذه الكتاتيب، ومن هذه الكتاتيب (عدد ٣٠ مكتبا بمحافظة القليوبية، و ٤٤ مكتبا بمحافظة القاهرة، و ٦ مكاتب بمحافظة أسيوط) وهكذا باقى المحافظات. (انظر الوثائق رقم ٥٥، ٥٦، ٥٧). وكل ذلك مما يتعارض مع رسالة الأزهر فى دعم ونشر حفظ القرآن الكريم.

وكانت حجتهم فى ذلك ما يدعونه من أن هذه الكتاتيب تستخدم كمراكز لإعطاء الدروس الخصوصية؛ وهى حجة غير قانونية بدليل أن القضاء الإدارى حكم باستثناء دور تحفيظ القرآن الكريم من قرار المحافظين بإغلاق مراكز الدروس الخصوصية، حيث ورد بصحيفة الأهرام يوم ٣٠/١١/٢٠٠٣ أن حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة برئاسة

المستشار رمزي أبو الخير قد اعتبر قرار محافظ الجيزة بإغلاق أحد دور تحفيظ القرآن خارجا عن نطاق قرار المحافظين الخاص بضرورة الحصول على ترخيص مسبق، كما اعتبر أن أى اتهام لدور تحفيظ القرآن باستغلال المكان فى مزاوله نشاط الدروس الخصوصية دون ترخيص من وزارة التربية والتعليم لا يعد حجة أو دليلا لغلقها (انظر الوثيقة التالية):

القضاء الإدارى:

استثناء دور تحفيظ القرآن من قرار المحافظين بإغلاق مراكز الدروس الخصوصية

كتب - حسام الجداوى :

استدعى القضاء الإدارى بمجلس الدولة مراكز تحفيظ القرآن الكريم من قرار المحافظين بخلق جميع مراكز الدروس الخصوصية وفصول التقوية غير المرخص لها، من وزارة التربية والتعليم، وقضت المحكمة برئاسة المستشار رمزي أبو الخير وعضوية المستشارين سيد فكي، والدكتور أحمد عبداللطيف بإلغاء قرار محافظ الجيزة بخلق أحد دور مراكز تحفيظ القرآن الكريم، مع ما يترتب على ذلك من آثار كونها تخرج عن نطاق أعمال قرار المحافظين بضرورة حصولها على ترخيص مسبق، ولأن مراكز تحفيظ القرآن الكريم لم تستخدم فى غير الغرض المخصص لها، وقالت المحكمة إن محافظ الجيزة أصدر قرارا بخلق أحد مراكز تحفيظ القرآن الكريم مستندا إلى قرار بخلق جميع مراكز الدروس الخصوصية، وفصول التقوية غير المرخص لها، ومن ثم لا يجوز إعمال قرار المحافظ على دور تحفيظ القرآن لكونها حاصلة على ترخيص من مديرية الشئون الاجتماعية، وأن ثبت عدم استغلال مركز تحفيظ القرآن الكريم فى غير غرض تحفيظ القرآن، وذلك أن اتهام أى من دور تحفيظ القرآن باستغلال المكان فى مزاوله نشاط الدروس الخصوصية دون ترخيص من وزارة التربية والتعليم لا يعد حجة أو دليلا لغلقها.

- وفى الأشهر الأخيرة أصبحت عملية إغلاق الكنائس تتم بدون موافقة الأزهر. كما تتم بوسائل همجية تتسم بالبطش والإرهاب من جهات تدعى بأنها أمنية، مثلما حدث مع مكتب تحفيظ القرآن بقرية كفر سعدون مركز قطور غربية، حيث جرت محاولات تحويله بالقوة والإرهاب إلى مركز لتنظيم الأسرة يتبع وزارة الصحة. وذلك بعد أن ألقوا بمحتويات المكتب إلى الشارع. دون أى مراعاة لحرمة المصاحف. وبالرغم من أن هذا المكتب مسجل بالأزهر ويخضع لإشرافه، وقد تم ذلك بمعاونة وزارة الأوقاف ومباركتها (انظر الوثائق من ٥٨ - ٥٩ - ٦٠) ومازال الاشتباك مستمرا داخل هذا المكتب بين المحفظ وممرضات تنظيم الأسرة على مشهد من طلاب المكتب والمرضى ومسئولى وزارة الأوقاف، ومسئولى الأزهر ومسئولى الأمن، وكل ذلك مما يخالف المادة (٨٤) والمادة (١٠)، (١١)

من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، كما يخالف المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٢٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه.

(ب) محنة تحفيظ القرآن بالكتاتيب غير المعانة من الأزهر

وهذه المكاتب ينطبق عليها المدة (٤٧) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، ونصها (تعامل مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم الخاصة التي لم تضم بعد إلى الأزهر معاملة المعاهد الخاصة).

وهذه المكاتب هي الأخرى قد استخدم معها أساليب البلطجة والإرهاب في خلق المثات منها بأوامر من جهات أمنية مجهولة الهوية ومريبة. ومن دون أن يجرى أى تحقيق قانونى مع أصحابها.

وأخيراً، نتساءل:

١- هل يمكن وصف الجهات الأمنية المريبة التي تعمل على تصفية الكتاتيب من خلف ظهر القانون بأنها طابور خامس، يعمل من داخل النظام لحساب أمريكا مما سبق الإشارة إليه؟.

٢- وهل تتفق هذه الإجراءات المريبة مع النداء الذى وجه إلى السيد رئيس الجمهورية فى شهر يوليو ١٩٧٩ من المجلس القومى للتعليم لإنقاذ الكتاتيب؟

حيث ورد فى التقرير السادس المرفوع إلى السيد رئيس الجمهورية من المجلس القومى للتعليم (شعبة التعليم الأزهرى) من ص ١٨٠ إلى ص ١٨٤ تحت عنوان ما حدث فى مصر من التهاون فى تحفيظ القرآن وقلة العناية به) النص التالى:

(إن الأمة قد اجتمعت على تحفيظ القرآن جيلا بعد جيل، بطريقة المشافهة والتلقى سماعاً، والمنتھية إلى رسول الله ﷺ، كما قرأها عليه جبريل عليه السلام. ولم يزل القرآن يؤخذ بالتلقى والمشافهة من أفواه الحفاظ إلى يومنا هذا. ونعوذ بالله أن ينقطع تبليغه وتواتره على أيدينا. فمصر دولة حضارية ذات تاريخ عريق، ومسئولة عن ذلك أمام أبنائها، وأمام الأجيال فى العالم الإسلامى، وأمام الله الذى ائتمنها على كتابه، وعلى

شريعته، وجعل حفظ القرآن خصيصة من خصائصها. لذلك ارتفعت أصوات المخلصين بالتنبيه إلى خطورة هذا الأمر، والتحذير من التفريط في حفظ القرآن الكريم، والدعوة إلى العمل الجاد في العودة إلى ما كانت عليه الحال بالنسبة إلى الكتاب العزيز، وهي دعوة تنزل في نفوس الشعب منزلة الرضا والقبول، لتعلقها بأقدس ما يحرص عليه عامة المسلمين). انتهى.

لكل ما سبق فإننا نحمل الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء ووزير شئون الأزهر مسئولية الإجراءات غير القانونية التي اتخذت ضد المحفظين. وضد تحفيظ القرآن بالكتاتيب والمعاهد الأزهرية والابتدائية. وما يترتب على ذلك من أخطار تهدد الأزهر في أهم مرتكزاته، وهي حفظ القرآن الكريم. علماً بأن الأزهر هو المؤسسة الأولى التي حملت رسالة الإسلام ولغته العربية إلى كل أركان الدنيا على مدى أكثر من ألف عام.

ثانياً: مآزق منهج مادة التجويد وما تعرض له من دمج وإلغاء لشرط النجاح فى هذه المادة منفردة

حيث تم دمج مادة التجويد المقررة على طلاب المرحلة الإعدادية الأزهرية، مع مادة تحفيظ القرآن. وتم تخصيص ٥ درجات فقط للتجويد من ٢٠ درجة. مع إمكانية نجاح الطالب فى التجويد حتى ولو حصل على صفر من درجات هذه المادة. لأن الحد الأدنى للنجاح فى المادتين هو ١٠ درجات فقط. وهذا مخالف لنص المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على استقلالية مادة التجويد. واعتبار من لم يحصل على درجة النجاح فيها راسباً وليس بناجح.

ثالثاً: مآزق منهج مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى المعاصروما تعرض له من إلغاء وإقصاء

حيث تم حذف مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى لطلاب الصفين الأول والثانى الثانوى والبعوث؛

وذلك بالمخالفة للمادة (٦٥) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . كما يتعارض مع المادة الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

حيث تهدف مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى إلى تزويد الطلاب بالمعلومات الضرورية عن أحوال المجتمعات الإسلامية المعاصرة. لأن هؤلاء الطلاب هم الذين سيقومون بواجب الدعوة إلى الإسلام فى تلك المجتمعات من بعد تخرجهم.

فقد تم تكليف مؤلفين بوضع كتباً جديدة لهذه المادة، بعد إلغاء كتبها السابقة. وذلك عام ١٩٨٩ / ٨٨ . ثم أوقف الطبع بالأمر الشفوى دون صدور أى قرار بذلك، وبذلك تم إلغاء تدريس هذه المادة لعدم طباعة هذه الكتب الجديدة، ولعدم تكليف المعلمين بتدريس منهجها حتى ولو بدون هذه الكتب.

وذكر للرماد فى العيون أبقى على عنوان هذه المادة فى جداول الحصص وجداول الامتحانات، على أن يدرس بدلا منها كتاب (التربية الوطنية) ولكن تحت عنوان: مادة الدعوة والمجتمع الإسلامى، دون إضافة أى موضوع من موضوعات هذه المادة، إلى كتاب التربية الوطنية.

وفى العام الماضى تم إلغاء مسمى المادة أيضا، وانتهى بذلك أثرها من خطة التعليم الأزهرى. وكل ذلك تم بالأمر الشفوى وبطريقة مريبة (انظر الوثيقة رقم ٦١).

وفضلا عن ذلك فقد اشتمل كتاب التربية الوطنية للصف الأول الثانوى المشار إليه على مفاهيم غير سوية كثيرة، ومنها الهجوم على علماء الأزهر، وتشويه للتاريخ الإسلامى (انظر الوثيقة رقم ٦٢).

رابعاً: مآزق منهج التاريخ الإسلامى وما تعرض له من بتر للحقائق، وطمس للهوية والأصالة

اتخذ ضد منهج التاريخ الإسلامى الإجراءات غير القانونية التالية:

١- تم حذف موضوعات التاريخ الإسلامى من المرحلتين الابتدائية والثانوية العامة والأزهرية؛ مما يتعارض مع أهداف الأزهر المنصوص عليها فى المادة (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، كما أن هذا الحذف يخالف نص المادة (٥٠، ٦٠) من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

٢- تم اختصار مادة التاريخ الإسلامى اختصاراً مغللاً بالمرحلة الإعدادية، لدرجة أن العصر النبوى كله صار يعرض فى عشر صفحات فقط، بعد أن كان يعرض فى ٤٢ صفحة وبالمثل عصر الدولة الإسلامية كله صار يعرض فى ٣٥ صفحة بعد أن كان يعرض فى ٢٠٧ صفحة. حيث حذف منه الكثير من الموضوعات التاريخية الهامة. فى حين صار يعرض تاريخ نابليون فى ٣٤ صفحة. كما يعرض تاريخ سيدنا عمر فى ستة أسطر، وتاريخ سيدنا خالد فى أربعة أسطر. وكل ذلك مما يؤثر فى قضية الهوية والانتماء.

٣- تضخيم أسباب الخلاف، وتغيبب عوامل القوة فى الحضارة الإسلامية، والترويج للنزعات العنصرية، والحضارات القديمة، بهدف محاربة الوحدة الإسلامية وفكرة الجامعة الإسلامية، وأيضاً محاربة القومية العربية والتضامن العربى.

٤- الترويج للمشروع الصهيونى، ومحاولة تجميله وإخفاء سوءاته، واستبعاد كل ما يكشف ويفضح حقيقته العنصرية الاحتلالية ونزعاته الوحشية واللاإنسانية. (وانظر باقى التفاصيل فى كتابنا الخاص باستجواب التعليم).

خامساً: مازق منهج التربية الوطنية. وما تعرض له من طمس للهوية وتغيب لروح الولاء والوطنية

١- تم حذف مادة التربية الوطنية بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية العامة والأزهرية؛

وذلك بالمخالفة للمادة الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م. التى تنص على (الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تهتم ببعث الحضارة العربية. والتراث العلمى والفكرى للأمة العربية، وتعمل على رقى الآداب، وتقدم العلوم والفنون، وخدمة المجتمع، والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية).

هذا فضلاً عن أن حذف هذه المادة يؤثر بالسلب على قضية الهوية والانتماء، كما يتعارض مع المادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على تدريس هذه المادة.

٢- حذف من كتاب التربية الوطنية للصف الثانى الثانوى الموضوعات التالية:

أ- موضوع التأثير المتبادل بين الحضارتين العربية الإسلامية والأوربية. حيث تم اختزال الفقرة الخاصة بـ «أثر الحضارة الإسلامية على أوربا».

ب- حذف من ص ٩٥ العبارة التى تقول «إن تاريخ الأمة العربية كان متشابهاً ومشاركاً، منذ بداية انتشار الإسلام، وحتى الحرب العالمية الثانية». أى حتى تمكن الاستعمار من بلادنا، وأسقط الخلافة العثمانية.

ج- حذف من صفحة ١٠٧ موضوع «عوامل ركود العالم العربى الحديث» ومنها عبارة «ومن تلك العوامل تجزئة العالم الإسلامى» فهل حذفت هذه العبارة حتى لا ينتبه الطالب إلى أهمية الوحدة للنهوض والتقدم.

د- حذف موضوع «الجامعة الإسلامية» ودور كل من جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى مجال الدعوة إلى الوحدة الإسلامية.

هـ- حذف موضوع «محاولات تحقيق الوحدة العربية» ومنها:

الاتحاد القومى الهاشمى عام ١٩٥٨ .

الاتحاد المركزى العربى عام ١٩٦٣ .

مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩ .

(انظر باقى التفاصيل فى كتابنا الخاص باستجواب وزير التربية والتعليم).

سادساً: مآزق المواد الفلسفية وما تعرضت له من طمس للهوية وتغيب لروح الولاء والوطنية

١- كتاب الفلسفة:

حذف من كتاب الفلسفة الذى يدرس بالمرحلة الثانوية الأزهرية كل التعليقات الإسلامية والعربية التى كانت تكتب عقب كل فلسفة، بقصد حماية الشباب من الافتتان بأى فلسفة غربية أو شرقية، تتناقض مع عقائدنا وهويتنا، أو تتعارض مع أهداف الأزهر المنصوص عليها فى المادة رقم (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦٩ المشار إليها، وأيضاً (انظر الوثيقة رقم ٦٣)، وهى عبارة عن صورة لمقدمة كتاب الفلسفة التى تشير فى الفقرة (٣) منها إلى أهمية التعليقات المشار إليها فى تعميق الهوية وحفظ الانتماء الفكرى للطلاب، وحفظ ولائهم لوطنهم، وتوضيح مدى ابتعاد بعض الفلسفات عن المبادئ والقيم الإسلامية.

وهوق هذا فإنه فى يوم ٢٠٠٢/٧/٦ انعقد لقاء موسع لمديرى المناطق الأزهرية برئاسة فضيلة شيخ الأزهر. وأصدر قراراً بتأنيث تدريس مادة الفلسفة بمعاهد البنين الأزهرية، وذلك عن طريق ندب مدرسات الفلسفة الزائدات عن الحاجة بمعاهد الفتيات للعمل بمعاهد البنين (انظر الوثيقة رقم ٦٤).

ونحن نقول: إن مادة الفلسفة يتم تدريسها فى المرحلة الثانوية، لطلبة فى سن المراهقة وأن سن طلاب الأزهر أكبر من سن نظرائهم فى مدارس التربية والتعليم، لذلك لزم التنويه إلى خطورة هذا الأمر. والسؤال الذى يفرض نفسه، لماذا يتم تعيين مدرسات للفلسفة أزيد من الحاجة أصلاً، فى الوقت الذى يوجد فيه نقص فى عدد مدرسى الفلسفة؟

٢- كتاب المنطق:

فرغ كتاب المنطق الذى يدرس بالمرحلة الثانوية الأزهرية من ذكر دور المسلمين فى نقد المنطق الأرسطى وهدمه، وإقامة المنطق الاستقرائى التجريبي مكانه، وهو المنهج، الذى أخذته أوروبا عن المسلمين، وأقامت به صرح نهضتها.

(انظر التفاصيل فى كتابنا الخاص باستجواب وزير التربية والتعليم).

٣- كتاب علم النفس:

فرغ كتاب علم النفس الذى يدرس بالمرحلة الثانوية الأزهرية من ذكر دور علماء المسلمين القدامى والمحدثين فى مجال دراسة النفس البشرية. وبخاصة دورهم فى علاج قصور بعض موضوعات علم النفس الغربى فى مجالات الروح، وتزكية النفس، وكل ما يتصل بإنسانية الإنسان وقيمه التى كرمه الله بها على سائر المخلوقات (انظر التفاصيل فى كتابنا الخاص باستجواب وزير التربية والتعليم).

سابعاً: مآزق منهج مادتي التفسير والحديث وما تعرض له من إلغاء لموضوعات الجهاد. ودمج باقي الموضوعات في مادة المطالعة والنصوص

لقد تم حذف مادتي التفسير والحديث المقررة على طلاب المرحلة الإعدادية الأزهرية، ثم عاد الأزهر وقرر دمج موضوعات هاتين المادتين في مادة المطالعة والنصوص. ولكن بعد حذف أكثر من نصف الموضوعات المقررة. كما حذف جميع الموضوعات التي تتحضر على الجهاد في سبيل الله. والتي كانت تنوه إلى ثواب المجاهدين وصفاتهم. وذلك من كتاب التفسير للصف الأول الإعدادي الأزهرى ص ٦ ، ٧ وغيرها، وذلك بالمخالفة لأهداف الأزهر التي حددتها المادة (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، (انظر الوثيقة رقم ٦٥).

ثامناً: مآزق منهج اللغة العربية وما تعرض له من تهيش، وطمس للهوية

١- مآزق منهج مادة النحو:

تم إلغاء حوالي ٥٠% من مقرر النحو الإعدادي. كما تم دمج مادة النحو مع مادة الصرف، بعد تقليص ساعات التدريس فيهما وتقليص الدرجات الخاصة بهما مما يتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. كما يضر بلغتنا القومية ضرراً بالغاً.

٢- مآزق منهج القراءة والنصوص بالمرحلة الابتدائية العامة والأزهرية:

ويتمثل هذا المآزق في قيام الأزهر بتدريس كتب القراءة الخاصة بمدارس التعليم العام بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. وبما لا يحقق أهداف الأزهر. وبخاصة بعد أن قامت وزارة التربية بتفريغ هذه الكتب من كم كبير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وقصص الأنبياء، وكبار الصحابة والتابعين، وغيرها من الموضوعات الإسلامية والتربوية والبلاغية التي لا غنى عنها عند دراسة اللغة العربية.

هذا بالإضافة إلى تعديل بعض موضوعات القراءة، بحذف الجانب الإسلامي منها، أو جعلها مضادة للإسلام، وغير ذلك مما يتعارض مع أهداف الأزهر مما سنوضحه بعد قليل.

وأيضاً استحداث موضوعات جديدة خالية من أي هدف تربوي أو إسلامي أو بلاغي. بل إن بعضها مما يخرب الشخصية، ويمسح الهوية، ويضعف الحس الوطني والبلاغي للطلاب.

ويمكن حصر ما حذف من الموضوعات التي تحت على الشجاعة والبطولة والكرم والوطنية من هذه الكتب فيما يلي:

١- موضوع البطل الصغير: بكتاب الصف الثاني الابتدائي ص ٢٦٠: وهو يبحث على الجهاد دفاعاً عن الدين والوطن. ومن عباراته قول قائد الجيش « إن جيشاً فيه مثل هذا الغلام لا يمكن أن يهزم. ولا بد أن ينتصر بإذن الله ».

٢- موضوع الولد الشجاع: بكتاب الصف الثانى الابتدائى ص ١٢٨ : وهو يحكى قصة ثبات وشجاعة عبد الله بن الزبير عندما فر أقرانه من الصبية لما رأوا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قادمًا نحوهم.

٣- موضوع العفو عند المقدرة: بكتاب الصف الثالث الابتدائى ص ٣٨ : وهو يعرف الطلاب بسلوك النبي ﷺ عند فتح مكة . وعفوه عن أهلها، بعد أن دخلها منتصرًا.

٤- موضوع ذكاء وحسن تصرف: بكتاب الصف الثالث الابتدائى : وهو يحكى عن ذكاء عبد الله بن الزبير وحسن تصرفه عندما فر أقرانه وتركوه يواجه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وحده.

٥- نشيد الفتاة المصرية: بكتاب الصف الرابع الابتدائى ص ١٠٦ : وهو يتحدث عن الشجاعة والكرم وعلو الهمة والكفاح بالسيف والقلم.

٦- موضوع شجاعة مصرية: بكتاب الصف الرابع الابتدائى ص ٦٨ : وهو يتحدث عن حرب العاشر من رمضان، حيث حذفت من التدريبات العبارة التالية (العدو المحتل كان اليهود) وعبارة (احتلال الأراضى المصرية لا أرضى به).

٧- موضوع وطنى العربى: بكتاب الصف الرابع ص ٨١ : حيث حذفت منه عبارة (ويرتبط العرب بالتاريخ واللغة والدين).

٨- موضوع عظماء فى الطفولة: بكتاب الصف الخامس الابتدائى : وهو يحكى نماذج من حياة سيدنا على بن أبى طالب والإمام أحمد بن حنبل فى طفولتهما.

٩- موضوع الفروسية: بكتاب الصف الخامس الابتدائى : وبه آيات قرآنية، وأحاديث نبوية تحض على الجهاد والتضحية.

١٠- موضوع انتصار فى اللعب والحرب: بكتاب الصف الخامس الابتدائى : وهو يبحث على الثبات فى الحرب وعدم اليأس.

١١- موضوع الفداء العظيم: بكتاب الصف السادس الابتدائى : وهو يذكر الطلاب بقصة نبي الله إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام.

١٢- هذا بالإضافة إلى ما ورد فى كتاب القراءة للصف الأول الابتدائى ط ١٩٩٠ بعنوان أهلا وسهلا. وفيه عبارة (إذا مررت بجماعة أقول السلام عليكم) وقد عدلت فى الطبعة التالية إلى عبارة (إذا مررت بجماعة ألقى عليهم التحية).

وكل هذا مما يتعارض مع أهداف الأزهر المنصوص عليها فى المادة (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

٣- مأزق تعطيل توصية المجلس القومى للتعليم الخاصة بالنهوض باللغة العربية فى الأزهر؛

حيث نشرت صحيفة الأحرار يوم ٣١/١٠/٢٠٠٣ توصيات المجلس القومى للتعليم الخاصة بالنهوض باللغة العربية فى المعاهد الأزهرية، وذلك تحت عنوان «تدريس العربية أزمة فى الأزهر».

وفيما يلى فقرات مما جاء بهذا التقرير:

١- أن اللغة العربية مرتبطة بالقرآن الكريم والعقيدة الإسلامية ارتباطاً وثيقاً. وأن العناية بالعربية يعد مدخلاً هاماً للعناية بالقرآن والعقيدة الإسلامية.

٢- أن اللغة العربية هى التى حفظت وجودنا الحضارى، وبخاصة فى سنوات الاستعمار، وفى فترات المحن والنكبات التى حلت بالعالمين العربى والإسلامى.

٣- أنها من أهم عوامل تقوية روابط الأخوة الإسلامية والعربية، وتدعيم التجانس الفكرى والثقافى بين المواطنين.

٤- أن اللغة العربية هى المسئولة عن نجاح العملية التعليمية بأكملها فى سائر المواد الدراسية الأخرى.

٥- أن المعاهد الأزهرية تعاني من عجز كبير فى عدد معلمى اللغة العربية الذكور.

٦- أن الأعباء التدريسية لمعلمى اللغة العربية بالمعاهد الأزهرية مما يثقل كواهلهم ويؤدى إلى انخفاض كفاءة العملية التعليمية.

١١- اعتبار المواد المدرجة تحت مسمى اللغة العربية مستقلة بعضها عن بعض، بحيث لا تقل درجة النجاح عن ٥٠٪ في كل فرع من هذه الفروع (انظر الوثيقة التالية) ..

لذلك محاولة بناء وتنمية وتسمية
مبنى المعاهد الاممية عجزاً كبيراً الى عدد منظمي اللغة
بحريا الفكر على سبيلين جميع اللغات الطبيعية الازهرية
ومن اهم المشكلات التي تعانها اللغة العربية كسادة بولسية
للمعاهد الازهرية اكتمت الدراسة انه إذا كان -لكم- احد
مؤثرات جادة -الكلمة- في الحياة التعليمية كعلمي اللغة
ومربية بالمعاهد الازهرية تشكل كرواهم، مما يؤدي الى
تخلفها كسادة العملية التعليمية، سواء في المعاهد الوطنية
والمستندت الدراسة بالانتماء للنساء على الامية بين صفوف
البنية وكذلك الانتماء العام تحطيط للفران الكريم فضلا

تاسعاً: مآزق منهج مادة الفقه وما تعرض له من إلغاء للمذاهب الأربعة بالمرحلة الإعدادية وصعوبة استيعاب الطلاب لكتبها الجديدة

لقد ألقى فقه المذاهب الأربعة من المرحلة الإعدادية، وهذا يخالف ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ صفحة «٤٦» كما يخالف المادة (١٠) من نفس القانون.

حيث أدمجت المذاهب الأربعة وصار يدرس بدلا منها كتاب واحد للفقه يسمى «الفقه الميسر» تأليف د. سيد طنطاوى شيخ الأزهر.

وإذا كانت فكرة الكتاب الواحد للفقه مناسبة لطلاب المدارس العامة، لأنه يعطيهم فكرة إجمالية عن الأحكام الفقهية، دون الدخول فى تفاصيل كل مذهب، إلا أن هذا لا يناسب الطالب الأزهرى الذى نعهده للتخصص فى حفظ التراث الإسلامى ونشره فى مصر والعالم، عن طريق توضيح آراء الفقهاء فى القضايا المختلفة.

فنحن مثلاً نجد طلاب آسيا الوسطى وروسيا وتركستان أحناف المذهب. وطلاب جنوب شرق آسيا وأندونيسيا وبعض إفريقيا شافعية المذهب. وطلاب المغرب مالكية المذهب وهكذا. وهذه المجتمعات ترفض بشدة أن يملأ عليهم رأياً ليس فى مذهبهم. بل ويعتبره العامة خارجاً عن الدين.

لذلك فإن القضاء على دراسة المذاهب الفقهية، وإجبار الناس على دراسة مذهب واحد فيه تضيق على عباد الله. كما أنه يشجع على التشدد والتطرف والغلو.

وعند استعراض الكتاب الموحد الجديد (الفقه الميسر) نجد فيه عدة عيوب خطيرة نذكر منها ما يلى:

العيب الأول: أنه عرض الحكم فى بعض الموضوعات الفقهية عرضاً موحداً مجملاً.

مثل ما جاء فى صفحة ١٧ من كتاب الصف الأول الإعدادى، تحت عنوان (الماء الطاهر غير الطهور).

حيث ذكر في حكمه: «أنه طاهر في نفسه، ولكنه غير مطهر لغيره. ولذلك لا يجوز استخدامه في الوضوء أو الغسل» انتهى.

والعيب في هذا العرض: أنه جاء خالياً من أى تفصيل لرأى المذاهب الأربعة في هذه القضية. وبالتالي جاء الحكم خطأ في نظر كثير من المذاهب.

والعيب الثانى: أنه عرض الحكم فى بعض الموضوعات الفقهية الأخرى بطريقة المقارنة بين المذاهب فى الموضوع الواحد.

والعيب فى هذا العرض: أن فيه صعوبة على طالب المرحلة الإعدادية الصغير.

مثل ما جاء فى صفحة ١٨ من كتاب الصف الأول الإعدادى تحت عنوان «بيان حكم الماء المستعمل».

حيث ذكر فى الحاشية:

رأى الأحناف: أنه غير طهور، ومنهم من قال: إنه نجس.

ورأى المالكية: أن استعمال الماء لا يسلبه طهوريته.

ورأى الشافعية: أننا إذا استعملناه فى «فرض» الطهارة يكون غير طهور، وإذا استعملناه فى «نفل» الطهارة يكون طهوراً.

ورأى الحنفية: فيه قولان: قول يرى أنه طاهر وليس مطهراً. وقول يرى أنه طاهر مطهر.

ورأى الشيخ سيد سابق: أن الماء المستعمل طهور كالماء المطلق سواء بسواء.

ويعلق د. أحمد على طه ريان على ذلك بقوله: كيف يستوعب طفل فى سن ١٣ سنة كل هذه الآراء فى مسألة واحدة. ومع ذلك يسمى الكتاب الذى يشتمل على ذلك «بالفقه الميسر» ويقترح فضيلته بأن يسمى «بالفقه المعسر».

ونحن من ناحيتنا نقول:

إننا لا نعرض على فكرة تيسير تدريس الفقه فى المرحلة الإعدادية الأزهرية بسبب صغر سن طلاب هذه المرحلة، ولكننا نعرض على هذه الكتب بالذات لاشتغالها على صعوبات وأخطاء فنية كثيرة، وقد أشرنا إلى بعضها. (انظر الوثيقة رقم (٦٦)).

كما أننا نرجع السبب في تعقيد هذه الكتب (الفقه الميسر) إلى ما يأتي:

أ- أن مؤلفها ليس متخصصاً في الفقه وهو فضيلة د. سيد طنطاوي شيخ الأزهر.

ب- أن المؤلف هو الذي كلف نفسه بتأليف هذه الكتب الأزهرية وعددها عشرة كتب. هذا بالإضافة إلى المهام الكثيرة التي تشغل فضيلته بصفته شيخ الأزهر.

وقد تمت مناقشة بيان عاجل حول هذا الموضوع بلجنة التعليم بالمجلس في حضور مسئول الأزهر في دورة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ولكن حتى اليوم لم يتغير الحال. (انظر الوثيقة رقم ٦٧) التي بها صورة هذا البيان العاجل).

ج- ضخامة حجم الموضوعات والشروح المعروضة بهذه الكتب، وعدد صفحاتها التي تزيد عن مائتي صفحة.

العيب الثالث: عدم الأخذ بتوصية مجمع البحوث الإسلامية الخاصة بوسائل معالجة صعوبة كتب الفقه المقررة بالمعاهد الأزهرية. حيث نشرت هذه التوصية بكل من صحيفة صوت الأزهر وصحيفة اللواء الإسلامي يوم ٢٦/٦/٢٠٠٣ ونحن ننقل منها ما يلي:

«أوصت لجنة التربية والتعليم بمجمع البحوث الإسلامية بتشكيل لجان متخصصة لإعادة قراءة كتب الفقه المقررة بالمعاهد الأزهرية، ووضع هامش بها يوضح معاني العبارات والكلمات التي يصعب على الطالب فهمها، وذلك حفاظاً على تراثنا الفقهي العظيم من الاندثار. على أن يتم ذلك بواسطة لجان تشكل من أساتذة مشهود لهم بالكفاءة. وبذلك يتم تقريب تراثنا الفقهي من فهم أجيالنا الحالية».

وفيما يلي صورة ما نشرته صحيفة صوت الأزهر، وصحيفة اللواء الإسلامي، حول هذا الموضوع.

لجان علمية لتوضيح العبارات الفقهية بالمقررات الأزهرية

أوصت لجنة التربية والتعليم بمجمع البحوث الإسلامية بتشكيل لجان علمية متخصصة لقراءة كتب الفقه المقررة بالمعاهد الأزهرية، ووضع هامش في الكتب يوضح معاني العبارات والمصطلحات التي يصعب على الطالب فهمها، وذلك حفاظاً على تراثنا الفقهي العظيم من الاندثار. على أن يتم ذلك بواسطة لجان تشكل من أساتذة مشهود لهم بالكفاءة. وبذلك يتم تقريب تراثنا الفقهي من فهم أجيالنا الحالية.

لجنة التعليم بمجمع البحوث الإسلامية بتشكيل لجان متخصصة لإعادة قراءة كتب الفقه المقررة بالمعاهد الأزهرية، ووضع هامش بها يوضح معاني العبارات والكلمات التي يصعب على الطالب فهمها، وذلك حفاظاً على تراثنا الفقهي العظيم من الاندثار. على أن يتم ذلك بواسطة لجان تشكل من أساتذة مشهود لهم بالكفاءة. وبذلك يتم تقريب تراثنا الفقهي من فهم أجيالنا الحالية.

إعادة قراءة كتب الفقه المقررة على المعاهد الأزهرية

لجنة التعليم بمجمع البحوث الإسلامية بتشكيل لجان علمية متخصصة لقراءة كتب الفقه المقررة بالمعاهد الأزهرية، ووضع هامش في الكتب يوضح معاني العبارات والمصطلحات التي يصعب على الطالب فهمها، وذلك حفاظاً على تراثنا الفقهي العظيم من الاندثار. على أن يتم ذلك بواسطة لجان تشكل من أساتذة مشهود لهم بالكفاءة. وبذلك يتم تقريب تراثنا الفقهي من فهم أجيالنا الحالية.

صوت الأزهر ٢٧/٦/٢٠٠٣

اللواء الإسلامي ٢٦/٦/٢٠٠٣

عاشراً: مازق منهج اللغة الإنجليزية وما تعرض له من طمس للهوية وترويج للثقافة الصهيوأمريكية

من المسلم به أن كتب اللغات الأجنبية التى ألفها أجنب وتدرس فى مدارسنا ومعاهدنا الأزهرية، تؤثر بشكل سلبى على هوية طلابنا وأخلاقهم وعاداتهم وسلوكهم. وهذا بديهى لأن عادات الغرب وسلوكياته تتنافى فى كثير منها مع عقائدنا وتقاليدها.

ولذلك فإن كتب اللغات الأجنبية التى ألفها أجنب وتدرس فى مصر تتخذ كتب هذه اللغة مطية لصبغ المجتمع المصرى بثقافة الغرب. فتغرس فى الطلاب والطالبات مفاهيم تخالف قيمنا وأعرافنا وعقيدتنا، حول التبرج والإباحية والاختلاط والحب والغرام بالمفهوم الغربى، مما يشكل خطورة على طلابنا الذين هم فى سن المراهقة.

فقد تم تفريغ كتب اللغة الإنجليزية من الموضوعات التى تتحدث عن القيم الإسلامية والوطنية؛ مثل موضوع الناصر صلاح الدين، وموضوع الكتائب ودورها فى المجتمع المصرى، حيث حل محلها موضوعات تحض على ارتياد دور السينما وصالات الرقص، وموضوعات عن الحب والعشق. مثل موضوع True Love المقرر على الصف الثانى الإعدادى الأزهرى النموذجى وموضوع Boy friend and girl friend، وغيره من الموضوعات التى تتعارض مع أهداف الأزهر، المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ (انظر الوثائق من ٦ إلى ٣٥). التى تتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل.

حادى عشر: مآزق منهج التربية النسوية بمعاهد الفتيات الأزهرية وما تعرض له من إلغاء وإقصاء

تم حذف مادة التربية النسوية بالمرحلة الابتدائية الأزهرية.

وذلك بالمخالفة للمادة (٥٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. التى نصت على تدريس هذه المادة. كما يتعارض مع المادة (٢) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تحدد أهداف الأزهر.

والمعروف أن المواد النسوية تعد من أهم خصوصيات تعليم الفتاة الأزهرية، كما جاء فى قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، حيث نص على أن (أهداف معاهد الفتيات الأزهرية هى العمل على تهيئة الفتاة المسلمة لتكون زوجة وأما وربة بيت صالحة).

وقد سجل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هذا القصور فى تطبيق قانون التطوير، وذلك فى نشرة المركز بعنوان: (المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٨٠) المجلد التاسع ص ٤١٢. حيث قال عن قصور مناهج تعليم فتيات الأزهر ما يلى: (الخطة الدراسية الخاصة بمناهج تعليم الفتيات مطابقة لمثيلتها فى مناهج تعليم البنين، مما لا يحقق أحد الأهداف الرئيسية لتعليم الفتاة الأزهرية، وهو تزويدها بقدر واف من الدراسات العلمية والفنية التى تساعد على شق طريقها فى الحياة العملية، مثل دراسة الاقتصاد المنزلى، التمريض، تربية الطفل) (انظر الوثيقة رقم ٦٨).

وقد طالب بذلك أيضا شعبة التعليم الأزهرى بالمجالس القومية المتخصصة فى تقرير شهر مايو لعام ١٩٩٠، حيث قالت الشعبة: «بأن الخطة الحالية لمعاهد الفتيات الأزهرية لا تتضمن إلا حصة واحدة للاقتصاد المنزلى، وهى لا تكفى لتدريب الفتاة على الأعمال المهنية والفنية التى تناسب طبيعة المرأة كالإسعافات الطبية، والأشغال النسوية، والخياطة والتطريز، وصناعة الملابس، وإدارة المنزل، وتربية الطفل، وغيرها من الدراسات العملية والحياتية للمرأة.

ثانى عشر: مازق مناهج مواد المجالات المهنية والفنية وما تعرضت له من إلغاء وإقصاء

جاء فى تقرير المجالس القومية المتخصصة (الموسوعة) لسنة ١٩٩٩ فى صفحة ٥٢٨ أن مناهج المعاهد الأزهرية تخلو حالياً من حصص الأنشطة للصفوف الرابع والخامس والسادس الابتدائى، وخلوها تماماً من تلك الأنشطة فى المرحلتين الإعدادية والثانوية حيث تم حذف مواد المجالات المهنية، ومادة الكمبيوتر، وبرامج مناهل المعرفة. وكل هذا يتعارض مع المادة (٨٥) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على:

(تزويد طلاب المعاهد الأزهرية بالمعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة. ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها. ولتتھيا لهم جميعاً فرص متكافئة فى مجال العمل والإنتاج...).

كما يتعارض مع المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، والتى جاء فيها فى المبدأ الثالث من المبادئ الأساسية التى وضعت لإصلاح الأزهر والتى تضمنها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ص ٤٢ ما يلى:

«أن يخرج الأزهر علماء قد حصلوا على ما يمكن تحصيله من علوم الدين، وتهيؤوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والإنتاج فى كل مجال من مجالات العمل والإنتاج. فلا تكون كل حرفتهم أو كل بضاعتهم هى الدين» انتهى.

كما أن المواد العملية والمهنية تعد اليوم من أهم ما يحتاج إليه الطالب الأزهرى، للارتفاع بمستواه المادى ليتغلب على مشكلاته المعيشية. وبخاصة فى ظل الظروف الاقتصادية المتدنية التى يعيشها شعبنا اليوم.

ثالث عشر: مآزق دمج شعبتي الرياضيات والعلوم في شعبة واحدة وإجبار طالب الأزهر على دراسة المواد الشعبتين معا مما يشكل ظلماً صارخاً على هذا الطالب

تم إلغاء التشعيب بالثانوى الأزهرى حيث أدمجت شعبتا (العلوم) و(الرياضيات) فى شعبة واحدة. وتكليف الطالب الأزهرى بدراسة الشعبتين معا. وفى هذا ظلم صارخ لأن أقرانه بالثانوى العام لا يدرسون إلا مواد شعبة واحدة فقط، يختارها الطالب بمحض إرادته. إما علوم وإما رياضة. وهذا الظلم الواقع على الطالب الأزهرى منذ عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ مخالف لما كان عليه الحال منذ عام ١٩٦١. وكذلك مخالف لمبدأ تكافؤ الفص. الذى تنص عليه المادة (٤٠) من الدستور.

وهذا مما يثقل كاهل الطالب، ويضاعف أعباءه على حساب حفظ القرآن، وإتقان المواد الأزهرية.

كما أن هذا الإجراء مما يخالف القانون. حيث يتعارض مع المادة (٦٥) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، التى حددت مواد كل شعبة بين قوسين. فذكرت لشعبة العلوم مواد (الطبيعة - الكيمياء - الأحياء) وذكرت لشعبة الرياضيات مواد (الجبر - الهندسة - الميكانيكا)، كما هو الحال فى مدارس التعليم العام.

كما يتعارض مع المادة (٨٥) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، التى تنص على (تزويد طلاب المعاهد الأزهرية بالمعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس المماثلة) انتهى النص.

رابع عشر: محنة التطبيق الخاطئ لازدواجية المناهج بالأزهر

١- تم تطبيق نظام ازدواجية المناهج الأزهرية بطريقة تخالف ما ورد بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والذي ينص على ما يلي:

أ- إن مرحلة المعاهد الأزهرية، هي المرحلة الأخطر، فهي مرحلة التكوين والتأسيس العلمى والعقلى للطالب، والتي تؤهله للتوسع والتعمق فى المرحلة الجامعية.

ب- لذلك عني القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بدعم المعاهد الأزهرية والحفاظ على مستواها العلمى والشرعى، فنص فى المادة ٨٥ على أن (الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامية، إلى جانب المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة ...).

ونصت المذكرة الإيضاحية للقانون على أن (يحصل طلاب المعاهد الأزهرية على حظ من الثقافة العربية الإسلامية لا يقل عن حظهم منها فى الوقت الحاضر أى وقت صدور القانون، إلى جانب المعارف والخبرات التى تتيح لهم الاستمرار فى الدراسة الجامعية).

كما نص البند رابعا من الأهداف التى حددتها المذكرة الإيضاحية للقانون على أن: يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى، مع الحرص على الدراسة الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر منذ كان.

وصريح ما تقدم:

أن الدراسات الإسلامية والعربية، وحفظ القرآن الكريم بالمستوى الموجود وقت صدور القانون هو الأصل الذى لا يجوز إنقاصه، وأن المطلوب بحرفية هذه النصوص هو تحقيق قدر مشترك من الخبرات والمعارف الأخرى، ولم تقل تلك النصوص أن يقوم الأزهر بتدريس ذات المناهج والمقررات المطبقة فى مدارس التعليم العام، لذلك فإن المطلوب قانونا، هو تدريس تلك المناهج بالقدر المناسب لحال هؤلاء الطلبة. وبما لا يؤثر على المستوى العلمى لمنهج العلوم الشرعية والعربية، حفاظا على التميز (التاريخى) للأزهر. وقد أكد هذا المعنى تقرير المجالس القومية المتخصصة.

٢- المخالفات القانونية الخطيرة لإدارة الأزهر فى تطبيق ازدواجية المناهج:

أ- لقد خالفت إدارة الأزهر جميع هذه النصوص القانونية. وقررت تدريس مناهج التعليم العام كاملة كىفاً وكماً، بل وبما يحتويه بعضها من مفاهيم لا تتفق والقيم الإسلامية، ولا مع الرسالة الإسلامية للأزهر، مما يعد مخالفة صارخة للقانون.

كما أنها لم تستجب لتوصية المجالس القومية المتخصصة حتى الآن، والتي تؤكد على ضرورة دعم المناهج الأزهرية، والتخفيف من مناهج التعليم العام (انظر الوثيقة ٦٩).

ب- إن هذه الازدواجية الكاملة، تمثل عبئاً باهظاً على الطلاب، ولا طاقة لهم به، وتؤدى إلى هبوط مستوى التحصيل لديهم، وهبوط المستوى العلمى بوجه عام، مما يؤثر على فرصتهم المتكافئة مع نظرائهم فى المدارس الأخرى، فى الالتحاق بكليات الجامعات الأخرى، وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالى، والتي أكدت عليها نصوص القانون ومذكرته الإيضاحية، مما يشكل مخالفة أخرى للقانون.

إلى جانب مخالفته أبسط المبادئ التربوية والتعليمية، فضلاً عن تأثيره البالغ على نفسية هؤلاء الطلاب وعلى مستواهم العلمى الشرعى، وعلى صحتهم البدنية.

وكان من نتيجته انصراف الطلاب عن الالتحاق بالأزهر، ومحاولة الهروب منه بطريق التحويل إلى التعليم العام، حتى لقد بلغ عدد المحولين فى سنة واحدة ١٩٩٧ / ١٩٩٨ (٢٥٠٠٠) طالب، حسب تصريح شيخ الأزهر نفسه. (انظر الوثيقة ٧٠).

ج- عندما تحركت إدارة الأزهر لعلاج هذا الواقع المحزن، وبعد انتشار الشكاوى والتذمر من هذا الحال، اتخذت الإدارة ذات الاتجاه الذى دأبت عليه وهو المخالف للقانون، والمصادم لمصلحة الأزهر، والمؤدى لهدم رسالته.

إذ اتجهت إلى اختصار وحذف الكثير من العلوم الشرعية والعربية، وتخفيف حفظ القرآن الكريم، وتخفيض عدد سنوات الدراسة، وذلك على عدة مراحل، مما أدى إلى تدهور خطير فى مستوى الخريجين، وصل إلى حد الكارثة، وكاد يحول الأزهر تدريجياً من أكبر هيئة إسلامية تحمل رسالة الإسلام، وتبث مفاهيم الاعتدال والوسطية فى العالم

الإسلامى كله، إلى كونه جامعة مدنية لا يوجد أى فارق بينها وبين الجامعات الأخرى إلا فى النذر اليسير.

فلم يبق من المناهج الشرعية والعربية التى تدرس فى المعاهد الأزهرية سوى قشور شكلية، لا تصلح لتكوين عالم متمكن قادر على نفع دينه ودنياه، وهو الهدف الأساسى للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

د- إن الأغرب والأعجب مما تقدم أن كثيرا من الجهات الحكومية، كالمجالس القومية المتخصصة، والمجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، والسيد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء وزير الأزهر السابق، ولجنتى التعليم بمجلسى الشعب والشورى، وكثير من الهيئات الأهلية كالصحافة، وأولياء الأمور، وعلماء الأزهر ذاته، ومجمع البحوث الإسلامية، كلها اهتمت بهذه المشكلة.

فتشكلت لجان، وبذلت محاولات، وأعدت دراسات، انطوت على مقترحات جيدة لتطوير مناهج التعليم الأزهرى، بما يحقق أهداف القانون، ويحافظ على رسالة الأزهر الإسلامية والعلمية.

فطالبت باختصار مناهج التعليم العام، التى تدرس بالأزهر مع دعم المناهج الشرعية والعربية والحفاظ على المستوى العلمى والدينى للخريجين، وقدرتهم على التصدى للتيارات الغربية التى يروج بها المجتمع الآن. (انظر الوثيقة رقم ٧١، ٧٢). وانظر أيضاً مقترحات «مجمع البحوث الإسلامية» فى هذا الشأن فى موضوع المجمع بآخر هذا الكتاب.

وهذه المقترحات وإن كانت لا تلبى فى نظرنا كامل الأهداف التى تطلع القانون إلى تحقيقها، ولكنها على أى حال كافية لمنع التدهور والانحدار المؤدى على المدى البعيد إلى هدم الأزهر وتعطيل رسالته - لا قدر الله - وتحافظ على مستوى لا بأس به من العلوم الشرعية والعربية وحفظ القرآن الكريم بالأزهر.

غير أن إدارة الأزهر وكبار مسئوليه قد أعرضوا عن هذه المقترحات، وضربوا بها عرض الحائط، واستمرت هذه الإدارة فى سياستها وقراراتها غير الموفقة، وكأن يدا خفية تسعى حثيثا للقضاء على الأزهر، وإعاقة تطوره وتجديده، وعدم تنفيذ أهداف القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بالأزهر.

هـ- وكلمنا سئل فضيلة الإمام الأكبر الدكتور/ محمد سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر عن هذه المشكلة تذرع بدواعى التخفيف عن الطلاب، وأن ذلك مطلب ملح للطلاب وأولياء أمورهم، وهو منطق غير وارد على محل، لأن أحدا لا يمانع فى التخفيف، ولكن القانون، والدولة ومجلس الشعب، والرأى العام كله، يرى ضرورة المحافظة على الرسالة الإسلامية للأزهر، ومستواه العلمى والدينى المتميز، وبما يحقق أهداف القانون، وذلك بأن يتجه التخفيف إلى مناهج التعليم العام التى تدرس بالأزهر، دون المناهج الأزهرية التى حرص القانون ومذكرته الإيضاحية على ألا يقل مستواها عما كانت عليه وقت صدور القانون، ومراعاة طبيعة المناهج الأزهرية، وما تحتاجه من جهد ومشقة فى الاستيعاب والتحصيل وتعمق فى التخصص، مما يقتضى سنوات دراسية أطول، وليس العكس.

مع تعويض الطلاب عن ذلك كله عن طريق الحوافز المادية والأدبية، مثل الكادر الوظيفى الخاص، ورفع سن التقاعد، وإضافة مدة أقدمية عند التعيين وغيرها، وهو ما طالبت به لجان ودراسات متعددة دون جدوى.

و- بعض مظاهر الحذف والاختصار والتشويه فى العلوم الشرعية والعربية:

١- فى نوفمبر سنة ١٩٨٨: أصدر الشيخ السيد الوكيل رئيس قطاع المعاهد الأزهرية تعليمات غير مؤرخة وغير معتمدة من شيخ الأزهر، ولا من وزير شئون الأزهر، بحذف مادتى التفسير والحديث من المعاهد الإعدادية الأزهرية، وحذف مادة التوحيد من القسم العلمى الثانوى. وقد جاء فى هذه التعليمات أن الهدف من حذف هذه المواد الشرعية هو التخفيف عن كاهل الطلاب ما يعانونه من ازدواجية المناهج، وإتاحة الفرص لطلاب الشعبة العلمية بقسميها للإجادة فى المواد المؤهلة للكليات العملية بجامعة الأزهر.

وهذا المبرر يتعارض مع ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تشترط ألا يقل حظ الطلاب من الثقافة العربية والإسلامية عن حظهم منها فى وقت صدور القانون عام ١٩٦١. (انظر الوثيقة رقم ٦٥).

٢- فى ديسمبر ١٩٨٩: وتغطية للتعليمات السابقة، والتفافا حول رد الفعل السيئ لهذه التعليمات، صدرت تعليمات معتمدة من شيخ الأزهر، ظاهرها العدول عن حذف المواد السابقة، وجوهرها تفريغ مضمون هذه المواد، فتضمنت:

إدماج مادتي التفسير والحديث في مادة النصوص والمطالعة، بعد إلغاء أكثر من نصف الموضوعات المقررة، ومنها موضوع الجهاد في سبيل الله، وتدرس جميعا في حصتين فقط أسبوعيا لكل صف، وإلغاء مسمى المادتين.

٣- مادة التوحيد: والتي صدرت كتبها الجديدة بالمرحلة الثانوية الأزهرية، وبها الكثير من المآخذ: فبالرغم من أن مؤلفها هو فضيلة شيخ الأزهر نفسه، إلا أن الكثيرين قد اشتكوا منها للأسباب الآتية:

أ- أنها صيغت بإسلوب المقال البسيط، الذي يفيد طالب التعليم العام غير المتخصص، وليس طالب الأزهر الذي سيتخصص في العقيدة وأصول الدين.

ب- إن هذه الكتب عندما تتناول موضوعات التوحيد كصفة (القدرة) لله تعالى مثلاً لمجدها تستشهد بالنصوص من الكتاب والسنة بطريقة النصح والإرشاد والتأثيرات الوجدانية، أكثر من عرضها. من خلال الترتيب المنطقي للمادة كالبداية بتعريف الصفة (القدرة مثلاً) لغة واصطلاحاً، ثم تستعرض الدليل العقلي والدليل النقلى، ثم تناقش إن كانت هذه الصفة (القدرة) متعلقة بصفات أخرى غيرها، وهكذا وفق القواعد المحددة والمنظمة لاستنباط النتائج والأحكام الصحيحة، التي يجب أن يتدرب عليها طالب الثانوى الأزهرى، قبل انتقاله إلى كليات العقيدة وأصول الدين. ولا مانع بعد ذلك من أن تكون الأمثلة بسيطة ومن البيئة، وأن يكون الشرح مبسطاً وواضحاً، أما تفريغ المادة من مصطلحاتها، وآلياتها في استنباط الأحكام. فهو مالا يرضى به المتخصصون.

ج- وحيث إن التوحيد هو أساس العقيدة، لذلك يجب الاهتمام بمصطلحات المادة، والترتيب المنطقي لموضوعاتها، لنصل بالطالب إلى الحقيقة من أقصر الطرق وأبسطها. وإلا ضاعت حقائق الدين وأصوله وسط الآراء والأهواء الشخصية. أو النزعات المذهبية المتطرفة أو المغالية.

خامس عشر: تخفيض مدة سنوات الدراسة الأزهرية من تسع سنوات إلى ست سنوات بالمرحلتين الإعدادية والثانوية بالرغم من ازدواج المناهج وبالمخالفة للأصول التربوية

١- فى ظل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المعمول به قبل القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، كانت مدة الدراسة بالمعاهد الأزهرية (٤) سنوات لطلاب القسم الابتدائى و(٥) سنوات لطلاب القسم الثانوى .

٢- عندما صدر القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ سمي القسم الثانوى بالمعاهد الثانوية للأزهر ، وسمى القسم الابتدائى بالمعاهد الإعدادية للأزهر ، واعتبر القانون مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للأزهر مرحلة أولى مدتها (٦) سنوات ، ولم يتضمن هذا القانون تعديلا لمدة سنوات الدراسة فبقيت كما هى ٩ سنوات فى مرحلتى الإعدادية والثانوية .

٣- بناء على طلب الأزهر، صدر القانون ٤٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتخفيض سنوات الدراسة فى المعاهد الأزهرية الإعدادية إلى (٣) سنوات وفى المعاهد الأزهرية الثانوية إلى (٤) سنوات .

فى حين كان الواجب، وفق الأصول التربوية الصحيحة، أن تزيد سنوات الدراسة عما كانت عليه، تبعا لمضاعفة المناهج الدراسية على طلاب الأزهر، بجمعهم بين مناهج التعليم العام كاملة، ومناهج الأزهر كاملة .

٤- بالرغم مما تقدم، وبناء على طلب الأزهر، وبالرغم من معارضة كثير من الغيورين على مصلحة الأزهر، وبعض أعضاء مجلس الشعب، صدر القانون ١٦ لسنة ١٩٩٨ بتخفيض سنوات الدراسة فى المعاهد الثانوية إلى ثلاث سنوات، رغم بقاء ذات الازدواجية فى المناهج، خلافا لأى منطق عقلى، وللأصول التربوية، ولمصلحة الأزهر، مما كان له آثار بالغة السوء على طلاب الأزهر وأولياء أمورهم .

٥- ثم صدرت توصية المجلس القومي للتعليم بضرورة عودة الصف الرابع الثانوى

الأزهري،

وذلك حتى يتمكن الطالب من التعمق فى المواد الشرعية والعربية التى تكون شخصيته «كعالم أزهري» جدير بأن يطلق عليه هذا اللقب، حتى ولو التحق بإحدى الكليات العلمية أو الأدبية.

وقد كان من المفيد تطبيق هذه التوصية، ولكن للأسفبقى الحال على ما هو عليه (انظر فيما يلى صورة ما نشر حول هذا الموضوع بصحيفة المصرى فى ٢٠٠٤/١٢/٢).

تقرير رسمى أمام الرئيس يطالب بإعادة النظر فى المناهج الأزهريّة

«دعوة للأخذ بنظام التعليم المفتوح.. وعودة رابعة ثانوى

كتب، هشام شوقي،
طالب المجلس القومى للتعليم بإعادة النظر فى مناهج ومقررات التعليم الثانوى الأزهري بما يختلف عنه الدوائى عن الطالب خصوصاً بعد أن تم إلزام مدة الدراسة به إلى ثلاث سنوات بينما يستمر العمل بمناهج ومقررات مزدوجة تتخل كامل الطالب الأزهري.

وأكد المجلس فى تقريره الذى صدر مؤخراً وتم رفعه لرئيس الجمهورية عن التعليم الأزهري أن الأمر يقتضى إعادة المناهج الأصلية للشعبية الأدبية والعودة للمراجع الأساسية على أن تتم فهرستها وشرحها بأسلوب سهل وواضح وتضمينها المحتوى الذى يواجه متطلبات العصر، وشدد التقرير على ضرورة إعادة السنة الرابعة للبرحلة الثانية الأزهريّة، حتى يتمكن الطالب من التعمق فى مواد الدراسة التى تكون



مجلس سقى

شخصية العالم الأزهري على أن يستمر العمل بنظام التشعب الذى يبدأ من السنة الأولى مع كثيف المواد الدينية والقانونية للشعبية الأدبية والتخفيف فى المواد الثقافية المخصصة حالياً فى خطة الدراسة.

ودعا المجلس إلى تشكيل نظام التشعب التامى بالمعادن الثانوية الأزهريّة لأن مخرجات هذا النظام تمثل مخاطر كليات جامعة الأزهر من الطلاب. موضحاً أن ارتفاع أو تخفيض المستوى العلمى للطلاب يجعل التأثير سلباً أو إيجاباً متبدلاً بين مؤسسات التعليم الأزهري.

وقال: إن التشعب بالمعاهد الأزهريّة هو نظام يركز فى الأساس على إعداد الطلاب للبرحلة الجامعية ولا يؤهل للدخول إلى سوق العمل بالنسبة للطلاب الذين ينتمون للبرحلة الثانوية ولا يلتحقون بالتعليم

بأختيار فرع الدراسة التى يرغب فيها بما يتواءم مع موهبه واستعداداته، ولكن المجلس دعاً إلى مراجعة أهداف التشعب خاصة فيما يتعلق بتوزيع الطلاب على الشعب الدراسية الموزونة وفقاً لرغبة الطالب، وقال: إن ذلك من شأنه عدم توافر العدد اللازم فى شعبه ما مقلماً جعلت لشعبية الرياضيات التى تم إلزامها بإمام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لعدم رغبة الطلاب فى الالتحاق بها. ودعا المجلس المسؤولين بالأزهر إلى الاهتمام بنظام التعليم المفتوح باعتباره عاملاً مساهماً فى حل بعض المشكلات الخاصة بالطلاب الوافدين والحد من مشكلة الكليات الأزهريّة بالأقاليم.

وأكد المجلس أن هذا النظام سيقيد اقتصادياً وأن عائلته المادى أكبر من حجم الإنفاق عليه.

كما أكد أن عدم الأخذ بهذا النوع

من التعليم يلقى على جامعة الأزهر مسؤولية غياب فاعلية الدين فى مصر خاصة، والمجتمعات الإسلامية عامة مما يتيح الفرصة للأدباء لشرح فقههم المفلوط عن الإسلام بعيداً عن الثقافة الأزهريّة للمسزولة.

وأوصى التقرير بتوضيح القوى البشرية المدربة فى مجال التعليم المفتوح فى جميع التخصصات والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا هذا النوع من التعليم قبل الدخول فى هذا المجال المهم.

كما أوصى بإعداد دليل خاص بالتعليم المفتوح يوزع على المستشارين الثقافيين لسفارات مصر بالخارج لتوعية الزائرين فى الالتحاق به من الدول الإسلامية وغيرها.

الجدير بالذكر أن الدكتور عاطف مصطفى يرأس المجلس القومي للتخصصات منذ سنوات.

لكل ما سبق فإننا نحمل الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء، ووزير شئون الأزهر، مسؤولية الإجراءات غير القانونية التى اتخذت ضد العلوم الأزهريّة بكل مراحل التعليم الأزهري، وما يترتب على ذلك من أخطار تهدد الأزهر فى أهم مرتكزاته. علماً بأن الأزهر هو المؤسسة الأولى التى حملت رسالة الإسلام ولغته العربية إلى كل أركان الدنيا، على مدى أكثر من ألف عام.

مستندات القسم الأول: الموضوع الثالث

* الوثيقة رقم (١) مذكرة بما تم الاتفاق على حذفه من المناهج الأزهرية بالمرحلة الثانوية. وذلك فى جلسة يوم ١٩٩٧/٨/٢٤ برئاسة فضيلة شيخ الأزهر. والموقع عليها من فضيلته. وفضيلة مدير الخطة والمناهج الشيخ جودة الصفتى، والمرفوعة إلى فضيلة رئيس قطاع المعاهد الأزهرية للتنفيذ.

* الوثيقة رقم (٢): بيان من فضيلة شيخ الأزهر بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٥ بعنوان «كلمات واضحة عن مناهج الدراسة بالأزهر» حيث جاء فى البند «٥» منه إنكار أن هناك حذفاً فى حفظ القرآن الكريم، أو فى المواد الشرعية، أو اللغة العربية.

* الوثيقة رقم (٣) ورقم (٤): صورة من تعليمات تقضى بتخفيض مقرر حفظ القرآن الكريم فى المرحلة الابتدائية من (٣٠) جزءاً إلى (١٨) جزءاً. وتخفيض عدد حصص القرآن بالصف الأول الابتدائى من ١٨ حصة إلى ٦ حصص أسبوعياً وهكذا باقى الصفوف (انظر جدول الحصص لعام ١٩٨٩/٨٨ وقارن بينه وبين جداول عام ١٩٩٧/٩٦).

* الوثيقة رقم (٥) وهى عبارة عن: (أ) صورة الصفحة الأولى من اتفاقية منحة الهدف الاستراتيجية بين مصر وأمريكا للتعليم الأساسى بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠.

(ب) صورة النص الوارد فى صفحة (٦) والذي فيه «أن تقوم مصر بتدريس اللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف الثانى الابتدائى بدلاً من الصف الرابع الابتدائى».

(ج) صورة النص الوارد فى صفحة (٨) والذي فيه (أن تزيد مصر من فرص الوصول إلى الوعى بالموضوعات الصحية الحرجة للشابات والشباب).

* الوثيقة رقم (٦): صورة لصالح الدين الأيوبى عمتطياً جواده. وصورة لمكتب تحفيظ القرآن الكريم، كنموذج لما كانت تحتويه كتب اللغة الإنجليزية التى ألغيت.

* الوثيقة رقم (٧): وهى عبارة عن صورة لما تحتويه كتب اللغة الإنجليزية من موضوعات تحض على الرقص وغيرها من القيم الفاسدة، والتى تم تدريسها بالمعاهد الأزهرية والتعليم العام.

* الوثيقة رقم (٨) وهى عبارة عن صورة لحكم المحكمة الإدارية بطنطا بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ رقم ٣٨٤ ق ٢٠ . براءة أحد موجهى الأزهر من تهمة إفشاء أسرار المهنة، لمجرد نشره كتاباً يفصح فيه ما تضمنته الكتب الدراسية من موضوعات غير سوية، وبخاصة كتب اللغة الإنجليزية، بالأزهر والتعليم العام، وطلب المحكمة بضرورة مناقشة هذا الأمر، وإعداد تقرير به .

* الوثائق من رقم ٩ إلى رقم ٣٥، وهى عبارة عما ورد بكتب اللغة الإنجليزية بالمعاهد الأزهرية النموذجية من موضوعات غير سوية تتعارض مع أهداف الأزهر فى تخريج الداعية المسلم.

* الوثيقة رقم ٣٦، ٣٧: وهى عبارة عن شكوى لمواطن كان هو الناجح الوحيد فى اختبار المحفظين لعام ١٩٩٦ بمحافظة الغربية، وبالرغم من ذلك لم يعين حتى اليوم.

* الوثيقة رقم ٣٨: وهى عبارة عن شكوى أحد المحفظين الحاصلين على دبلوم المعلمين (المحفظين) الأزهريين عام ١٩٩٦ ولكنه لم يعين حتى اليوم.

* الوثيقة رقم ٣٩: وهى لمحفظ كان من العشرة الأوائل الذين كرمهم شيخ الأزهر عام ١٩٩٨ ولكنه لم يعين حتى اليوم.

* الوثيقة رقم ٤٠: وهى عبارة عن صورة تقرير المجلس القومى للتعليم لعام ١٩٩٩، الذى يثبت أن نسبة العجز فى عدد المحفظين بالمعاهد الابتدائية الأزهرية قد بلغت أعلى نسبة بين المواد الأزهرية جميعاً. حيث بلغ هذا العجز ٢٣٤٢ محفظاً (انظر صفحة ٢١٠، ٢١١ من التقرير). وقد سجل التقرير استنكاره لهذا العجز، على أساس أن تحفيظ القرآن يعد خصوصية من خصوصيات التعليم الأزهرى، وأن هذه الخصوصية تحتم علينا الاهتمام بالعلوم الشرعية والعربية، وبخاصة القرآن الكريم.

* الوثيقة رقم ٤١: وهى تشير إلى الشكوى من قرار حظر تعيين محفظين جدد، والاكتفاء بشرائط الكاسيت، وخطورة ذلك على قضية تحفيظ القرآن الكريم بالمعاهد الأزهرية.

* الوثيقة رقم ٤٢: وهى عبارة عن صورة قرار وزير شئون الأزهر رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٤ الخاص بإنشاء دور المعلمين (المحفظين) الأزهرية.

* الوثيقة رقم ٤٣ : وهى عبارة عن صورة قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تسميتها بمعاهد المعلمين .

* الوثيقة رقم ٤٤ : وهى عبارة عن خطة الدراسة الجديدة الخاصة بمعاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية لعام ١٩٨٨ ، وذلك بعد تحويلها إلى معاهد لتخريج محفظى القرآن فقط ، ويلاحظ التركيز على حصص القرآن حيث زاد عدد حصص تحفيظ القرآن الكريم بها من حصتين أسبوعياً إلى ١٧ حصة أسبوعياً .

* الوثيقة رقم ٤٥ : وهى عبارة عن خطة الدراسة السابقة الخاصة بمعاهد المعلمين قبل تحويلها إلى معاهد لتخريج محفظين للقرآن ، حيث كانت حصص القرآن فيها حصتين فقط كل أسبوع .

* الوثيقة رقم ٤٦ : وهى عبارة عن صورة مذكرة رئيس المعاهد الأزهرية الخاصة بوقف قبول طلاب جدد بالصف الأول بمعاهد المعلمين (المحفظين) الأزهرية من العام الدراسى ١٩٩٨ / ٩٧ ، وفيها إشارة إلى أن هناك قراراً بذلك ، يحمل رقم ٦٥٥ ومؤرخ فى ١٩٩٨ / ٨ / ٢ . وتاريخ هذا القرار يدل على أنه صدر بعد عام من الوقف الفعلى للقبول ، فتأمله . كما يدل على أنه صدر من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر ، وهو المختص وحده بإغلاق هذه المعاهد ، أو إدخال أى تعديل عليها .

* الوثيقة رقم ٤٨ : وهى عبارة عن صورة القرار الجمهورى رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ ، والذي تنص المادة الأولى منه على «أن أهم مهام وزارة شئون الأزهر هى إعداد المتخصصين فى تعليم وتحفيظ القرآن» .

* الوثيقة رقم ٤٩ : وهى عبارة عن توصية المجلس القومى للتعليم الصادرة فى ٢١ / ٥ / ٢٠٠٢ ، والخاصة بضرورة إنشاء معاهد أزهرية تتخصص فى تخريج محفظين للقرآن الكريم .

* الوثيقة رقم ٥٠ : وهى عبارة عن صورة ميزانية الأزهر الشريف الخاصة بالمبلغ المخصص كإعانات لتشجيع الطلاب على حفظ القرآن الكريم (انظر السطر الأخير من بنود ميزانية الباب الثانى (إعانات للغير) .

* الوثيقة رقم ٥١ : وهى عبارة عن صورة مستند صرف إعانات طلاب معهد الحاج أحمد الليلى الخاصة بالتشجيع على حفظ القرآن. وما تضمنه من مخالفات مالية وإدارية، والذي تقدمت به إدارة المعاهد الأزهرية إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب، فى حين لم تقدم هذه الإدارة مستندات عن باقى المعاهد، مما يجعل هذا المستند مجرد ذر للرماد فى العيون.

وثيقة رقم ٥٢ : وهى عبارة صورة لائحة الكتائب الجديدة رقم ٥٩٦ الصادرة فى ١٥/٧/١٩٩٩ ، والتي بها الكثير من المخالفات القانونية، التى تعوق عمل الكتائب الخاضعة لإشراف الأزهر، والتي يمتلكها ٧٧٥٣ محفظا.

* الوثيقة رقم ٥٣ : صورة كتاب السيد وزير المالية إلى فضيلة شيخ الأزهر، ردًا على كتابه المؤرخ فى ٢٧/٢/٢٠٠٠ ، بالموافقة على نقل مبلغ ٧ مليون جنيه من بند إعانات مكاتب تحفيظ القرآن الكريم إلى بند إصلاح وترميم المعاهد الأزهرية. علمًا بأن هذه الإعانة قد صدر لها القرار الوزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ ، وليس من سلطة وزير المالية مصادرة هذا القرار.

* الوثيقة رقم ٥٤ : صورة صفحة من دفتر الميزانية فرع الأزهر - الباب الثانى - بند ٢ إعانات الغير، ثابت به المبالغ المرصودة لمكاتب التحفيظ وهو ١٥ مليون جنيه. وأيضًا المرصودة لطلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية لحفظ القرآن الكريم. وهى ١١ مليون جنيه.

* الوثيقة رقم ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ : وهى عبارة عن خطابات متبادلة بين جهات أمنية وإدارة الأزهر لتشريد المئات من أصحاب الكتائب الخاضعة لإشراف الأزهر، بإغلاق هذه الكتائب التى هى مورد رزقهم الوحيد. وقد تم ذلك بأسلوب مخالف للقانون وفيه إرهاب لأصحاب هذه الكتائب.

* الوثيقة رقم ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ : وهى عبارة عن شكوى مكتب تحفيظ ناحية كفر سعدون مركز قطور غربية. بسبب استخدام المسئولين أساليب البلطجة والإرهاب فى محاولة الاستيلاء على هذا المكتب، لتحويله إلى عيادة لتنظيم الأسرة، كما تشتمل هذه الوثائق على ما يثبت قانونية هذا المكتب وتبعيته لإشراف الأزهر.

* الوثيقة رقم ٦١ : وهى عبارة عن خطاب تكليف لبعض الأساتذة بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨ لتأليف كتاب مادة «الدعوة والمجتمع الإسلامى» للصف الثانى الثانوى والبعوث الإسلامية. غير أن طباعة الكتاب قد أوقفت بقرار شفوئى واكتفى بتدريس كتاب التربية الوطنية المقرر بمدارس التعليم العام، تحت مسمى مادة «الدعوة والمجتمع الإسلامى»، على سبيل الترميم والحداد، وفى العام الماضى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ألغى مسمى المادة أيضاً. وانتهى بذلك أثر هذه المادة من خطة التعليم الأزهرى.

* الوثيقة رقم ٦٢ : صورة مقال منشور عما يتضمنه كتاب (التربية الوطنية) للصف الأول الثانوى العام والأزهرى، والذي يدرس تحت مسمى مادة (الدعوة والمجتمع الإسلامى)، من مفاهيم غير سوية، وهجوم على علماء الأزهر. وتشويه للتاريخ الإسلامى.

* الوثيقة رقم ٦٣ : وهى عبارة عن صورة مقدمة كتاب الفلسفة، حيث كتب فى البند ٣ منها أن «الكتاب يتضمن تعليقات إسلامية وعربية عقب كل فلسفة بقصد حماية الشباب من الافتتان بأى فلسفة غربية أو شرقية» فلماذا حذفت هذه التعليقات من كتب الفلسفة الجديدة؟

* الوثيقة رقم ٦٤ : وهى عبارة عن محضر اجتماع برئاسة فضيلة شيخ الأزهر، يوم ٦ يوليو سنة ٢٠٠٢ حيث يوجد بالصفحة الثالثة بالبند (رابعاً) عنوان «تدريس الفلسفة» وتحت النص التالى (تقرر إتاحة الفرصة لنخب مدرسات الفلسفة الزائدات عن الحاجة بمعاهد الفتىات للعمل بمعاهد البنين...).

* الوثيقة رقم ٦٥ : أ: صورة من تعليمات الشيخ/ السيد الوكيل رئيس قطاع المعاهد الأزهرية، الصادرة فى سنة ١٩٨٨ وهى غير مؤرخة، ولا تحمل أى موافقة، وتتضمن حذف مادتي التفسير والحديث من خطة الإعدادى. ومادة التوحيد من القسم العلمى بالثانوى، كما تتضمن مبررات غير قانونية لهذا الحذف.

ب: صورة من تعليمات لاحقة للتعليمات السابقة مؤرخة فى ٢٨/١١/١٩٨٩ تتضمن إدماج مادتي التفسير والحديث لطلاب المرحلة الإعدادية فى مادة النصوص، على أن يخصص لها جميعاً حصتان فقط أسبوعياً، ويخصص لمادة التوحيد حصة واحدة أسبوعياً بالقسم العلمى الثانوى.

* الوثيقة رقم ٦٦ : وهى إحدى المقالات التى ينشرها د. أحمد على طه ريان حول مآخذه على ما ورد فى كتب «الفقه الميسر» الجديدة تأليف فضيلة شيخ الأزهر . والتى تدرس حالياً، بالمعاهد الإعدادية الأزهرية.

* الوثيقة رقم ٦٧ : وهى عبارة عن بيان عاجل لعضو بمجلس الشعب حول قيام مؤلف واحد بتأليف عشرة من كتب المعاهد الإعدادية الأزهرية، ومنها ما هو خارج نطاق تخصص فضيلته، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف هو الذى كلف نفسه بالتأليف.

* الوثيقة رقم ٦٨ : وهى صورة تقرير من المجالس القومية للبحوث الاجتماعية والجنائية. وصورة تقرير آخر من شعبة التعليم الأزهرى بالمجالس القومية المتخصصة. عن قصور مناهج تعليم الفتيات الأزهرية عن تحقيق أهداف القانون والمبادئ التربوية الصحيحة لتعليم الفتاة.

* الوثيقة رقم ٦٩ : صورة من تقرير المجالس المتخصصة دورة مايو ١٩٩٠ ، الذى جاء فيه أن نص المادة ٨٥ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لا يستلزم نقل ذات المناهج والمقررات الدراسية بالتعليم العام إلى الأزهر، ولا تختم الالتزام بالتطابق المطلق بينهما.

* الوثيقة رقم ٧٠ : تصريح شيخ الأزهر بتحويل ٢٥٠٠٠ طالب أزهرى إلى التعليم العام.

* الوثيقة رقم ٧١ : تقرير الشيخ جودة محمد الصفتى مدير الخطة والمناهج بالمرحلة الثانوية الأزهرية، والذى أعده بناء على تكليف من د. الجنزورى رئيس مجلس الوزراء السابق وزير شئون الأزهر، ويتضمن مقترحات عديدة لتطوير مناهج الأزهر، مع المحافظة على المستوى العلمى والدينى لخريجى الأزهر، وزيادة قدراتهم على التصدى للتيارات التى يروج بها المجتمع الآن، ولم تنفذ إدارة الأزهر هذه المقترحات حتى الآن.

* الوثيقة رقم ٧٢ : مقترحات مقدمة من مجمع البحوث الإسلامية للنهوض بمستوى التعليم فى الأزهر، وذلك بعد التعديل الذى اقترحتة اللجنة المشتركة من لجتى التعاون بين المجمع والجامعة ووزارة التربية والتعليم.

القسم الثاني

المخالفات القانونية والإدارية والمالية التي تعوق الأزهر عن أداء رسالته

ويشتمل هذا القسم على الموضوعات الآتية:

الموضوع الأول:

محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على
المعاهد الأزهرية

الموضوع الثاني:

محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على
جامعة الأزهر

الموضوع الثالث:

محاولات فرض التصفية والإغلاق على مشيخة الأزهر وباقي
هيئاته

الموضوع الأول

محاولات التفكيك والانكماش وفرض
التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية

الموضوع الأول

محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية

يتحدث هذا الموضوع عن محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية، بالمخالفة لكافة اللوائح والقوانين.

وهذه المحاولات تتم حالياً بعدة وسائل منها:

- أولاً: تجفيف منابع القبول بالأزهر، وتفريغه من طلابه.
 - ثانياً: ضالة الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد الأزهرية. وتعويق الأفراد عن البذل لإنشاء معاهد بالجهود الذاتية.
 - ثالثاً: إلغاء مجانية التعليم الأزهرى فى بعض المعاهد، بتحويلها إلى معاهد نموذجية بمصروفات.
 - رابعاً: حرمان المعاهد الأزهرية من عائدات أوقافها.
 - خامساً: إعاقة إنشاء معاهد أزهرية خاصة.
 - سادساً: إشاعة التسيب والفساد المالى والإدارى فى ربوع المعاهد الأزهرية.
 - سابعاً: قرارات وإجراءات حكومية وغير حكومية تمت أخيراً بقصد القضاء على المعاهد الأزهرية بالمخالفة للقانون.
 - ثامناً: القيود والمعوقات التى فرضت على قطاع المعاهد الأزهرية.
- وقد نشأ عن ذلك أوضاع سلبية خطيرة، تصل إلى حد الكارثة، التى يستحيل معها استمرار مسيرة التعليم بالأزهر على المدى الطويل.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: كارثة تجفيف منابع القبول بالأزهر، وتفريغه من طلابه

وفيما يلي الإجراءات غير القانونية التي اتخذت وتؤدي إلى تجفيف منابع القبول بالأزهر:

١- رفع سن القبول بالمعاهد الابتدائية للأزهر

(أ) في ظل القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ السابق على تطبيق القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، لم يكن ثمة تحديد لسن القبول في المرحلة الابتدائية الأزهرية، كما لم يحدد القانون الأخير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ سناً معيناً للقبول بهذه المرحلة، وإنما ترك تحديد ذلك للائحة التنفيذية، والتي لم تصدر إلا في سنة ١٩٧٥ أي بعد ١٤ سنة، وقد جرى العمل قبل القانون الأخير وبعده، في غياب اللائحة، على تحديد سن القبول بخمس سنوات، مع إمكان التجاوز عن جزء من شهر.

(ب) ثم صدرت اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥. ونصت المادة (٥٨) منها، على ألا يقل سن القبول بالمعاهد الإعدادية عن إحدى عشرة سنة، ونصت المادة (٦٣) منها على ألا يقل سن القبول بالمعاهد الثانوية عن أربع عشرة سنة، وبما أن مدة الدراسة بالمراحل الابتدائية ست سنوات، وفي المعاهد الإعدادية ثلاث سنوات، فإن سن القبول في المرحلة الابتدائية يكون خمس سنوات.

وقد استمر العمل جارياً بذات الضوابط السابقة (انظر الوثيقة رقم ٧٣، ٧٤)، وكان هذا يوفر للأزهر ميزة التقدم إليه في سن مبكرة. وهو خمس سنوات. عن سن القبول بمدارس التعليم الابتدائي العام، وهو خمس سنوات ونصف، مما يعطي حافزاً لأولياء أمور الطلاب للالتحاق بالأزهر.

(ج) واستمراراً لمسيرة إدارة الأزهر في مخالفة القانون، والعمل ضد مصلحة الأزهر وطلابه. وخلافاً للمادتين (٥٨)، (٦٣) من اللائحة التنفيذية، ولما جرى عليه العمل بالأزهر من قبل، أصدر فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٩٨، والذي ينص على ألا يقل سن التقدم للصف الأول الابتدائي عن ست سنوات، كحد أدنى للقبول، ويجوز

لرئيس قطاع المعاهد الأزهرية التجاوز عن هذا السن بثلاثة أشهر نقصا إذا وجدت أماكن خالية، وبعد قبول كل الطلاب المستوفين لشروط السن، ولشيخ الأزهر التجاوز عن فارق السن فيما زاد أو نقص إذا وجدت أماكن. (انظر الوثيقة رقم ٧٥).

(د) هذا القرار أصاب أولياء الأمور بصدمة. كما أصاب علماء الأزهر بالفضيحة. وأفقد الأزهر ميزة القبول في سن أدنى من التعليم العام، كما أدى إلى حجب ما يزيد عن ٣٠,٠٠٠ طالب عن الالتحاق بالأزهر، وأدى إلى خلو ١٧٠ معهدا أزهريا من تلاميذ الصف الأول الابتدائي، وذلك في عام ١٩٩٩/٩٨ وهو العام الذي صدر فيه قرار رفع سن القبول بالمخالفة للقانون مما أصبح يهدد بخلخلة الصفوف الأعلى، (انظر الوثيقة رقم ٧٦ الصادرة عن المجالس القومية المتخصصة).

وانظر أيضا ما جاء بالوثيقة رقم (٧٠) على لسان فضيلة شيخ الأزهر بمجلس الشعب، من أن عدد الطلاب الذين حولوا من الأزهر إلى التعليم العام سنة ١٩٩٩/٩٨ كان ٢٥ ألف طالب.

وانظر أيضا الوثيقة رقم (٧٧) وهي عبارة عن بيان إحصائي صادر عن قطاع المعاهد الأزهرية، ويظهر فيه الانخفاض الحاد في عدد المقبولين بالصف الأول الابتدائي الأزهرى. في العام الأول من صدور قرار رفع سن القبول، وهو عام ١٩٩٩/٩٨. حيث نقص عددهم عن عدد المقيدین بالصف الثانى الابتدائى الأزهرى بمقدار ٣٠٣٣٥ طالبًا. في حين كان المفترض أن يزيد العدد لا أن ينقص. حيث كانت هناك زيادة مطردة في عدد الطلاب المقبولين بالأزهر كل عام. وهذا العدد (أى ٣٠٣٣٥ طالبًا الهاريين من الأزهر) يمثل ٢٨٪ من عدد الطلاب المقيدین بالصف الأول الابتدائى الأزهرى.

وانظر أيضا الوثيقة رقم (٧٨) وهي عبارة عن بيان إحصائي صادر من قطاع المعاهد الأزهرية بعدد طلاب المعاهد الأزهرية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢، لتجد أن عدد طلاب المرحلة الابتدائية قد نقص بأكثر من ٣٠ ألف طالب في كل عام دراسي جاء تاليًا لعام ١٩٩٩/٩٨، وهو العام الذي صدر فيه قرار رفع سن القبول للصف الأول الابتدائي.

(هـ) وبالرغم من كل هذا فإن إدارة الأزهر أمنت في اتباع السبيل الخاطئ المضاد لمصلحة الأزهر، فلم تطبق عمليا قرار التجاوز عن شرط السن في الحدود المذكورة بقرار شيخ

الأزهر رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه، حيث سرعان ما صدرت تعليماتها بضرورة التقيد بسن ست سنوات، وعدم التسامح بأى تجاوز ولو ليوم واحد، وطبقت هذه التعليمات بالفعل خلافا لقرار شيخ الأزهر المشار إليه (انظر الوثيقة رقم ٧٩).

(و) فى ذات الوقت الذى قررت فيه إدارة الأزهر ضرورة التقيد بسن ست سنوات للقبول بالصف الأول الابتدائى، مع عدم التجاوز ولو ليوم واحد. خلافاً للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وخلافاً لقرار شيخ الأزهر رقم ٣٣٧، وخلافاً لحكم المحكمة الإدارية العليا، صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ يجيز النزول بسن القبول للصف الأول الابتدائى فى التعليم العام إلى خمس سنوات ونصف فى حالة وجود أماكن (انظر الوثيقة رقم ٨٠)، وهذه الميزة كان يجب أن يتمتع به أيضاً طلاب الأزهر، عملاً بأحكام القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وعملاً بأحكام المادة (٤٠) من الدستور. ولكن الأزهر لم يستجب لشيء من هذا.

(ز) وفوق هذا فقد ادعى مندوب الأزهر أمام لجنة التعليم بمجلس الشعب، أن الأزهر قام برفع سن القبول بناء على خطاب ورد إلى فضيلة شيخ الأزهر من وزير التربية والتعليم يقول فيه: بأنه لا يقبل طلاباً يقل سنهم عن ست سنوات بمدارس التعليم العام (انظر صورة هذا الخطاب المجافى للحقيقة رقم ٨١).

والحقيقة أن ما ورد فى خطاب السيد الوزير غير حقيقى من أوله إلى آخره، ويخالف الواقع، كما يخالف قانون التعليم رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه. حيث يتيح هذا القانون قبول أطفال فى سن الخامسة والنصف، فى حالة وجود أماكن (انظر تلك الوثيقة رقم ٨٠). وتأمل تاريخها تجده يسبق تاريخ خطاب السيد الوزير. مما يثبت المغالطة التى وردت فى خطاب سيادته. هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية. فإن الوثيقة رقم ٧٩ التى سبق الإشارة إليها، تثبت خطأ ما ادعاه الأزهر من أن رفع سن القبول بالمعاهد الأزهرية جاء بناء على خطاب السيد وزير التربية والتعليم المشار إليه. حيث إن تاريخ هذه الوثيقة يسبق تاريخ خطاب السيد الوزير فتأمل تاريخ كل من هاتين الوثيقتين (٨٠، ٨١). لتكتشف هذه المغالطة

(ح) هذا وقد اضطر بعض أولياء الأمور للطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على قرار إدارة الأزهر بعدم قبول أبنائهم وبناتهم، رغم توافر شروط التجاوز عن شرط السن، وفقاً

للقرار ٣٣٧ لسنة ١٩٩٨ وقد صدر الحكم لصالحهم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، وأدان القضاء إدارة الأزهر بالتعسف في استعمال السلطة، ووصف قرارها برفع سن القبول إلى سن السادسة بأنه قائم على غير سند قانوني (انظر الوثيقة رقم ٨٢).

(ط) حاول كثير من الغيورين على الأزهر ورسائلته الإسلامية، مناشدة شيخ الأزهر بالتجاوز عن شرط السن في حدود القانون، للقبول بالصف الأول الابتدائي الأزهرى، والنزول به إلى خمس سنوات ونصف، عملاً بالمبدأ القانوني الذي أرساه القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والخاص بتكافؤ الفرص بين طلاب الأزهر ونظرائهم في التعليم العام، غير أن هذه المناشدات لم تفلح في زحزحة إدارة الأزهر عن موقفها، رغم مخالفته الصارخة للقانون. (انظر الوثائق ٨٣، ٨، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩) وهى عبارة عن صور من شكاوى أولياء الأمور، يطلبون فيها المساواة فى سن القبول بين طلاب الأزهر وطلاب التعليم العام. وأيضاً صوراً لتحقيقات صحفية، ومقالات العلماء وكلها تؤكد الآثار الخطيرة لقرار رفع سن القبول على مسيرة التعليم الأزهرى. ومنها مقال د. محمد المسير بعنوان «فى النهاية ما بقى إلا الطوفان» حيث تحدث فيه عن الأخطار التى حاقت بالأزهر نتيجة رفع سن القبول. (انظر الوثيقة رقم ٨٩).

(ك) عرض الأمر، على لجنة التعليم بمجلس الشعب، وعقدت عدة جلسات بحضور مندوبى إدارة الأزهر، وفى جلسة ٢٠٠١/٢/٤، تم الاتفاق فيها بالإجماع على التجاوز عن شرط السن لقبول الطلاب بالمرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات ونصف، أسوة بنظرائهم فى التعليم الابتدائي العام، وأصدرت اللجنة توصية بذلك.

ولكن إدارة الأزهر لم تنفذ هذه التوصية، بالرغم من استعجال المجلس للأزهر، بل وانتقلت لجنة التعليم بالمجلس إلى إدارة الأزهر، وقابلت فضيلة الإمام الأكبر، وناقشت معه الأمر، ولم تظفر منه اللجنة إلا بالموافقة على تخفيض السن ثلاثة شهور فقط، وهكذا لم يتم تطبيق توصية لجنة التعليم، رغم أنها فى مصلحة الأزهر وطلابه، مما يشكل سابقة خطيرة، واستهانة غير مقبولة بتوصية لجنة التعليم بالمجلس الموقر. (انظر الوثيقة رقم ٩٠، ٩١).

وهذا يعد تعسفاً فى استخدام السلطة كما جاء فى حكم المحكمة الإدارية العليا.

(ل) كما أوصت لجنة الرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب فى دورتى عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ بتخفيض سن القبول بالأزهر تطبيقاً للقانون- وتحقيقاً لمطلب شعبى ملح. وأشارت إلى تحذير المجلس القومى للتعليم فى تقريره لعام ١٩٩٩ / ٩٨ عن مستقبل مظلم للأزهر، بسبب رفع سن القبول. (انظر الوثيقة رقم ٩٢).

(م) وللأسف الشديد فإن إدارة الأزهر سرعان ما رجعت عن قرارها الخاص بخفض سن القبول بالصف الأول الابتدائى الأزهرى؛ حيث عادت ورفعته إلى سن السادسة بدلاً من سن الخامسة وتسعة أشهر. وذلك بقرار جديد صادر عن المجلس الأعلى للأزهر. ونشرته جريدة الأزهر فى ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٤. [انظر الوثيقة رقم (٩٢ مكرر)].

● وفى هذا مغالطة والتفاف حول القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية. وقفز على بنودها: إذ كيف يتسنى للمجلس الأعلى للأزهر بقراره المشار إليه أن يتغافل عما ورد فى المادة (٥٨) والمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

● كما يتناقض مع توصية لجنة التعليم بمجلس الشعب التى لم تصدر عنها إلا بعد موافقة مندوبى الأزهر الذين حضروا اجتماع هذه اللجنة.

● ويتناقض أيضاً مع موافقة فضيلة شيخ الأزهر عند زيارة لجنة التعليم لفضيلته بمكتبه. فكيف يضرب بتوصية هذه اللجنة عرض الحائط هكذا مما يحط من قيمة المجلس الموقر.

● هذا بالإضافة إلى عدم اكتراث إدارة الأزهر بتوصية المجلس القومى للتعليم حول هذا الموضوع.

● وحكم المحكمة الإدارية العليا التى وصفت قرار إدارة الأزهر فى رفع سن القبول بالتعسف فى استخدام السلطة مما سبق الإشارة إليه.

● وكل هذا يدل على إصرار إدارة الأزهر على استمرارها فى مسيرة العمل ضد مصلحة الأزهر وطلابه، ومخالفتها لقانون تنظيم الأزهر فى المواد التى سبق الإشارة إليها. وأيضاً مخالفتها للمذكرة الإيضاحية لهذا القانون والتى تنص على تكافؤ الفرص والمساواة فى سن القبول بين طلاب الأزهر وغيرهم من طلاب التعليم العام عملاً بالمادة ٤٠ من الدستور.

٢- رفع سن القبول بالصف الأول الإعدادى الأزهرى

أدى إلى إضعاف دور الكتاتيب، التى هى أهم روافد الأزهر

أ- نصت المادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ على ألا يقل سن القبول بالصف الأول الإعدادى الأزهرى عن إحدى عشر سنة، وقد جرى العمل بهذه المادة حتى نهاية عام ١٩٩٧/٩٦ .

وكانت الكتاتيب طوال هذه السنين فى أوج نشاطها، من ناحية إمداد المعاهد الأزهرية بالطلاب الحافظين لكتاب الله، حيث يوفر هذا القانون للطلاب النابغين الذى أتموا حفظ القرآن فى سن مبكرة فرصة الالتحاق بالمعاهد الأزهرية الإعدادية، متى بلغوا سن الحادية عشر .

ب- واستمراراً لمسيرة إدارة الأزهر فى مخالفة القانون، والعمل ضد مصلحة الأزهر وطلابه وخلافاً للمادة (٥٨) المشار إليها، وما جرى عليه العمل بالأزهر من قبل، أصدر فضيلة شيخ الأزهر تعليمات برفع سن القبول للصف الأول الإعدادى إلى اثنى عشر سنة، وذلك ابتداءً من عام ١٩٩٨ / ٩٧ . (انظر الوثيقة رقم ٩٣) .

وقد تسببت هذه التعليمات فى حرمان الأزهر من طلاب الكتاتيب النابغين، الذين أتموا حفظ كتاب الله وهم فى سن صغيرة، كما تسببت فى ضعف الإقبال على الكتاتيب . وقد واكب ذلك صدور تعليمات أخرى، مخالفة للقانون - خاصة بقطع إعانات الكتاتيب - وكانت هذه وتلك بمثابة الضربة القاضية للكتاتيب ومهنة التحفيظ .

ج- وكانت هناك محاولة سابقة من إدارة الأزهر، لوفذت لأدت إلى القضاء على الكتاتيب، وذلك بصدور قرار بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ بإلغاء مسابقة القبول للصف الأول الإعدادى الأزهرى، وحرمان طلاب الكتاتيب نهائياً من الالتحاق بالمعاهد الإعدادية الأزهرية . حيث كان هذا القرار مضاداً لمصلحة الأزهر وطلابه . ومخالفاً للمادة (٨٤) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على أن (تقوم مدارس تحفيظ القرآن الكريم مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية الأزهرية) . لذلك فقد ثار عليه الناس، مما اضطر الأزهر إلى إلغائه بعد أيام من صدوره (انظر الوثيقة رقم ٩٤ ، ٩٥) .

د - وفى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ أصدرت اللجنة الخاصة المكلفة من مجلس الشعب بإعداد الرد على بيان الحكومة توصيتها بتخفيض سن القبول للصف الأول الإعدادى الأزهرى للطلاب المتفوقين فى حفظ كتاب الله. إعمالاً للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، ولكن إدارة الأزهر لم تأخذ بهذه التوصية وضربت بها عرض الحائط (الوثيقة رقم ٩٦).

٣- رفع الحد الأدنى لدرجة النجاح فى القرآن من ٥٠% إلى ٧٥%

بالنسبة لطلاب الكتاتيب من المتقدمين إلى الصف الأول الإعدادى الأزهرى. فى حين بقيت النسبة ٥٠% لطلاب الصف السادس الابتدائى الأزهرى المنقولين إلى الصف الأول الإعدادى الأزهرى. وغير ذلك من أنواع التضييق.

وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة، والمادة ٤٠ من الدستور، ويعد من أنواع التضييق التى تؤدى إلى عزوف الطلاب عن الالتحاق بالأزهر.

فقد جرى العمل فى شأن مسابقات القبول فى الصف الأول الإعدادى حتى عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ على التسوية فى درجات النجاح لحفظ القرآن الكريم، بين طلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية، والطلاب المتقدمين لهذه المسابقة من الحاصلين على ابتدائية التعليم العام، وطلاب مكاتب تحفيظ القرآن الكريم، بحيث لا تقل نسبة النجاح عن ٥٠%. عند الجميع وألا يقل سن طلاب مكاتب التحفيظ عن أحد عشر عاماً، وكان الاختبار يتم فى لجان محلية مشتركة. وهذا ما يتفق وصحيح القانون.

ولكن فى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ صدرت تعليمات مخالفة للقانون. بألا يقل سن المتقدمين للصف الأول الإعدادى من مكاتب التحفيظ عن ١٢ سنة. وسن الحاصلين على ابتدائية التعليم العام عن أحد عشر سنة وستة أشهر.

وفى يوليه سنة ٢٠٠٠ صدرت تعليمات تؤكد على سن القبول الوارد فى التعليمات السابقة المخالفة للقانون وتضيف إليها: أن تكون نسبة النجاح لغير الحاصلين على ابتدائية الأزهر، من الطلاب الحاصلين على ابتدائية التعليم العام، وطلاب مكاتب التحفيظ ٧٥% وليس ٥٠% كما كان عليه الحال من قبل، وأن يتم تشكيل لجان امتحان خاصة بهم، تعقد بمدينة القاهرة وبعواصم المحافظات. وتشكل من موجهين أوائل، وشيوخ المعاهد المتدربين من مناطق أخرى، وغيرها من أنواع التضييق. (انظر الوثيقة رقم ٩٨) ثم انظر. (الوثيقة رقم ٩٧) التى تبين ماكان عليه الحال من قبل.

وهذه التعليمات تشكل مخالفات قانونية صارخة للمادة ٨٤ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والتي تنص على أن: (تقوم مدارس تحفيظ القرآن الكريم مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية للأزهر)، وهو ما يستوجب التسوية بينهما في شروط القبول. ودرجات الاختبار، وإجراءات هذا الاختبار.

كما أنها تخالف نص المادة ٥٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص باللائحة التنفيذية للقانون المذكور، والتي تنص على ألا يقل سن القبول في الصف الأول الإعدادي عن (١١) سنة.

كما تخالف العديد من نصوص القانون، ومذكرته الإيضاحية التي تنص على ضرورة تكافؤ الفرص والمساواة بين طلاب الأزهر وغيرهم من طلاب التعليم العام.

كما أن فيها ظلماً وإجحافاً ظاهراً بطلاب مكاتب التحفيظ الذين يكونون عادة أكثر حفظاً من طلاب المعاهد الابتدائية الأزهرية.

٤- إعاقة الطلاب الراغبين في التحويل من التعليم العام

إلى التعليم الأزهرى وذلك بوسيلتين هما:

أ- رفع الحد الأدنى لدرجة النجاح في مادة (حفظ القرآن) أي ٧٥% بدلا من ٥٠% التي يعامل بها طلاب الأزهر أنفسهم (انظر الوثيقة رقم ٩٨).

وهذا الإجراء يتعارض مع المادة ١٠، ١١ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، وأيضا المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون، بسبب صدور هذا القرار من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر. كما يخالف المادة (٤٠) من الدستور التي تقول بتكافؤ الفرص.

ب- اشتراط إدارة الأزهر على أولياء أمور الطلاب دفع مبلغ يصل إلى حوالى ألف جنيه تبرعاً إجبارياً، كشرط لقبول طلب التحويل من مدارس التعليم العام إلى المعاهد الأزهرية النموذجية، أو المعاهد الأزهرية الخاصة، وذلك بالمخالفة للقانون. ولم تستجب إدارة الأزهر لتأشيرة الدكتور رئيس مجلس الوزراء بقبول الطلاب دون دفع أى تبرع إجبارى. وأمرت بحفظ تأشيرة سيادته. (انظر الوثيقة رقم ٩٩، ١٠٠).

٥- تيسير التحويل من المعاهد الأزهرية إلى التعليم العام

واشترط عدم العودة إلى الأزهر ثانية

أ- حرصًا على انتظام الدراسة الأزهرية كان يجرى العمل على منع التحويل من المعاهد الإعدادية الأزهرية مطلقًا، وإباحة التحويل من المعاهد الابتدائية فقط.

ب- ولكن فجأة وبعد أسبوعين فقط من صدور التعليمات السابقة، أبيع التحويل من الإعدادي الأزهرى إلى الإعدادي العام، مع تفويض المناطق الأزهرية فى اتخاذ إجراءات التحويل دون الرجوع إلى أى جهة أعلى، ودون أى شرط.

ج- ثم صدرت تعليمات أخرى توجب أن يكون التحويل مقرونًا بملف الطالب، وأخذ تعهد على ولى أمره بعدم عودته إلى الأزهر مرة أخرى، وهذا مخالف للمادة ٨٨ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ (انظر الوثيقة رقم ١٠١).

وهذه القرارات والتعليمات جاءت فى غير صالح التعليم الأزهرى. وترتب عليها بالفعل تحويل ٢٥ ألف طالب أزهرى إلى التعليم العام. وذلك فى عام واحد، حسب تصريح شيخ الأزهر فى جلسة لجنة التعليم بمجلس الشعب، ونشرته صحيفة الأهرام الاقتصادى فى ١/٦/١٩٩٨. (انظر الوثيقة رقم ٧٠).

٦- وضع حد أقصى لعدد الفصول التى تفتح بكل معهد أزهرى

وذلك للحد من القبول بالأزهر

فقد صدرت تعليمات تحد من عدد طلاب الأزهر، وذلك بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. ومن خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر. (انظر هذه التعليمات المخالفة للقانون بالوثيقة رقم ١٠٢) وفيما يلى أهم هذه التعليمات:

أ- اشتراط ألا يزيد عدد فصول أى معهد أزهرى جديد عن فصلين لكل صف دراسى، مهما زادت عدد الحجرات الدراسية به. (انظر الفقرة (د) من الوثيقة ١٠٢).

ب- منع التصريح بفتح فترة مسائية بأى معهد إذا كان الهدف هو زيادة عدد الطلاب. (انظر الفقرة رقم ٥ من الوثيقة ١٠٢).

ثانياً، ضآلة الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد الأزهرية

وتعويق الأفراد عن البذل لإنشاء معاهد بالجهود الذاتية

والتوقف عن تعيين العمالة المتطوعة التي تعمل بها

لقد حدث بسبب ضآلة الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد الأزهرية أن نشأت أوضاع سلبية خطيرة، تصل إلى حد الكارثة التي يستحيل معها استمرار مسيرة التعليم بالأزهر على المدى الطويل، ما لم يتم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإزالة هذه السلبات.

ومن مظاهر ضعف ميزانية قطاع المعاهد الأزهرية بالقياس إلى ميزانية وزارة التربية والتعليم ما يلي:

١- انخفاض تكلفة الطالب الأزهرى

تبلغ تكلفة الطالب الأزهرى فى الميزانية الحالية، حوالى ثلث تكلفة الطالب بالتعليم العام.

وذلك لأن إجمالى ميزانية قطاع المعاهد الأزهرية وباقى هيئات مشيخة الأزهر بلغ ٩٠٣,٨ مليون جنيه. وعدد طلاب هذه المعاهد بلغ مليوناً ونصف المليون طالب. فى حين بلغ إجمالى ميزانية وزارة التربية والتعليم ١٧ مليار جنيه. وعدد طلاب المدارس التابعة لها بلغ ١٥ مليون طالب. (انظر الوثيقة رقم ١٠٣) التى توضح ميزانية المعاهد الأزهرية لعام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، كما توضح تكلفة كل طالب بالتعليم الأزهرى، فى العام المشار إليه.

ونضيف إلى ذلك ما جاء فى رسالة الدكتوراه بكلية تربية الأزهر عام ١٩٩٠ عن مشكلات تمويل تعليم ما قبل الجامعى بالأزهر. للدكتور فتحى محمد العراقى. تحت عنوان (تكلفة الطالب الأزهرى) حيث ذكر الباحث:

إن نسبة ما تنفقه الدولة على التعليم الأزهرى لا يتعدى حالياً ٥% من الإنفاق على التعليم العام، وذلك فى المدة من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٨^(١). فى حين أن نسبة عدد طلاب الأزهر تصل إلى حوالى ١٢% من عدد طلاب التعليم العام.

(١) رسالة دكتوراه بكلية تربية الأزهر عام ١٩٩٠ عن مشكلات تمويل تعليم ما قبل الجامعى بالأزهر للدكتور فتحى محمد العراقى (موضوع تكلفة الطالب الأزهرى) صفحة ١٤٩.

كما ذكر أن تكلفة الطالب الأزهرى انخفضت فى عام ١٩٧٨ إلى ٥ جنيه و ٢٠ مليمًا بالمرحلة الابتدائية . و ٥ جنيه و ٦٦٥ مليمًا بالمرحلة الإعدادية . و ١٢ جنيه و ٢٥٢ مليمًا بالمرحلة الثانوية، بعد أن كانت تكلفة الطالب فى عام ١٩٩٤ / ٤٥ هى ٤٧ جنيه و ٢٠٠ (١) مليم. مع ملاحظة فرق القيمة الشرائية للجنيه التى كانت أضعاف أضعاف قيمته حاليًا.

ومن الأمثلة الدالة على انخفاض تكلفة الطالب الأزهرى، أن ميزانية النشاط الرياضى عام ١٩٨١ / ٨٠. بلغت ١٤,٥ ألف جنيه. وهو مبلغ ضئيل جدا. حيث لا يتعدى متوسط نصيب الطالب منه الخمسة قروش طول العام (٢).

وهذه نسبة ضئيلة فى تكلفة الطالب الأزهرى، لا تتناسب مع مكانة الأزهر الذى له دور بارز على مدى التاريخ فى إحياء العلوم والتراث الإسلامى، وتبصير المسلمين بأمور دينهم ودنياهم، عن طريق الدعاة الذين يخرجهم، وتعليمه للطلاب الوافدين من جميع أنحاء العالم الإسلامى، ولما يتحمله فى سبيل نشر ثقافته خارج حدود مصر، وأنه كما ينبىء تاريخه ظل يقدم الرعاية العلمية والاجتماعية لطلابه عن طيب خاطر، دون أن يؤدوا عن تعليمهم أية نفقات. بل كثيراً ما رتب لهم إلى جانب التعليم، أرزاقاً تكفى للإنفاق عليهم فى حياتهم الخاصة (٣).

وقد ترقب على انخفاض تكلفة الطالب الأزهرى كثير من المشكلات نذكر منها:

انصراف الطلاب عن التعليم الأزهرى، وضعف إنتاجية تعليمه، ونقص الأبنية، وقصور الأدوات والأجهزة والمكتبات والمعامل والملاعب، ونقص الوسائل التعليمية والتكنولوجية المعاصرة، وكان الواجب زيادة تكلفة الطالب الأزهرى (٤)، لمكانة الأزهر فى العالمين العربى والإسلامى.

كيف يتفق هذا التقدير فى الإنفاق على تعليم الطالب الأزهرى مع وجود فائض فى ميزانية الأزهر يرد إلى وزارة المالية كل عام؟

فقد أثبتت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، وقطاع الحسابات الختامية بوزارة المالية، وجود وفورات مالية فى ميزانية الأزهر للعام المالى ١٩٨٦ / ٨٥، بلغت ٥,٨٩٣,٧٨٩ مليون جنيه، كما بلغت الوفورات فى ميزانية الأزهر للعام التالى ١٩٨٧ / ٨٦ مبلغاً قريباً من ذلك.

(١) المرجع السابق صفحة ١٨٦.

(٢) المرجع السابق صفحة ١٣٦، ١٣٧.

(٣) المرجع السابق صفحة ١٤٩.

(٤) المرجع السابق صفحة ١٥٢.

وانظر أيضاً الجدول التالي:

وتأمل حجم الوفورات المالية في ميزانية الأزهر لعام ١٩٨١ / ٨٠

نسبته	الوفر	المنصرف الفعلى	ربط الميزانية	العام المالى
٧,٨ %	١,٤٧ مليوناً	١٧,٤٧٩ مليوناً	١٨,٩٥٩ مليوناً	من ١ / ١٩٨٠ إلى ٨٠ / ٦ / ٣٠
١٣,٢٩ %	٤,٦٥ مليوناً	٣٠,٣٦١ مليوناً	٣٥,٠١٦ مليوناً	عام ٨١ / ٨٠

(٢) التوقف شبه الكامل عن إنشاء معاهد أزهرية جديدة

وتعويق الأفراد عن البذل لإنشاء معاهد بالجهود الذاتية

أشار الباحث د. العراقى إلى أن « قانون التطوير لم يواكبه تخطيط حقيقى لإنشاء معاهد أزهرية جديدة، وأن الأمر ترك للجهود الذاتية»^(١).

ونحن نقول: إنه حتى الجهود الذاتية نفسها صارت تقابل بمعوقات حكومية حتى أصابتها بالشلل أو كادت. وهذا لا يتفق مع رسالة الأزهر الذى أرسى على امتداد الزمان علوم الشريعة واللغة، وشع منه نور الإسلام إلى بلاد أفريقيا وآسيا وغيرها. وصار رأيه هو رأى الأصيل فى كل هذه البلاد، ولا تطلب العلوم الإسلامية إلا عن طريقه.

كما أن التعليم الأزهرى ليس هامشياً، بل هو تعليم له أثره فى تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية، فالفوائد التى يؤدى إليها تراكمية، مما يوجب اعتباره بعداً ضرورياً من أبعاد التخطيط للتنمية، وقد تأكد ذلك لدى المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى، وعليه تبرز ضرورة اعتماد تمويله من موارد المجتمع، لاستكمال مستلزمات المعاهد الأزهرية من أثاث وتجهيزات وغيرها.

ومن الأدلة على توقف خطة الدولة عن إنشاء معاهد أزهرية ما يلى:

أولاً: أنه كان قد أدرج فى الخطة الخمسية لأعوام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ مبلغ ١٢٥,٦ مليون جنيه لإقامة معاهد أزهرية وبخاصة وأن هناك ٤٢٣ قطعة أرض فضاء خصصها أصحابها للأزهر. وذلك

(١) المرجع السابق صفحة ٤١٢، ٤١٣.

بمتوسط ٢٥ مليون جنيه كل عام. ولكن للأسف لم يصرف في عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ إلا ٣,٩٧ مليون جنيه من الـ ٢٥ مليون جنيه المدرجة بالخطة للسنة الأولى، وفي عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ لم يصرف إلا ٢,٥ مليون جنيه من الـ ٢٥ مليون جنيه المدرجة بالخطة للسنة الثانية.

وليس لدى الأزهر ميزانية تكفى حتى لبناء أسوار لها. وهكذا أصبحت هذه الأراضي مهددة بالضياح بسبب تركها هكذا بدون أسوار منذ عدة سنوات. هذا فضلا عن حرمان الأزهر من إنشاء معاهد جديدة، لمواجهة الزيادة المضطردة في التعليم الأزهرى. (انظر الوثيقة رقم ١٠٤).

ثانياً: كما أدرج في نفس الخطة الخمسية مبلغ ١٨٢,٩ مليون جنيه لأعوام من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، لإصلاح ما تصدع من معاهد بسبب زلزال عام ١٩٩٢. وذلك بمتوسط ٣٦ مليون جنيه في العام. ولكنها لم تصرف إلا في العام الأول ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ أما عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ فلم يعتمد له سوى مبلغ ٦ مليون جنيه فقط. (انظر الوثيقة رقم ١٠٥) وهى عبارة عن بيان خاص بالخطة الذى صدر من إدارة التخطيط بمكتب فضيلة شيخ الأزهر.

(٣) تقلص معونة الدولة للمعاهد الأزهرية التى تقام بالجهود الذاتية

أشار الباحث د. العراقى إلى أن متوسط ما تدفعه الدولة لاستكمال منشآت المعاهد الجديدة التى تقام بالجهود الذاتية لم تتعد الخمسة آلاف جنيه لكل معهد^(١) ثم توقفت الدولة أخيراً عن تقديم هذه المعونة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد. بل تعداه إلى وضع القيود فى طريق عملية إنشاء معاهد أزهرية جديدة بالجهود الذاتية. وبخاصة بعد صدور القرار رقم «٢» فى ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٤ لمجلس المحافظين. مما سيأتى تفصيله.

(٤) توقف الأزهر عن تعيين العمالة المتطوعة

فقد توقف الأزهر عن اعتماد تعيين العمالة المتطوعة التى تعمل بالمعاهد الأزهرية التى أقيمت بالجهود الذاتية.

بالرغم من صدور أحكام قضائية واجبة التنفيذ من مجلس الدولة بأحقيتهم فى التعيين فى عدد ١١٦ معهداً أزهرياً.

(١) المرجع السابق صفحة ١٣٧.

علماً بأنه قد صدرت قرارات تعيين لعمالة بعض المعاهد دون البعض الآخر، مما يهدر مبدأ تكافؤ الفرص، ويتعارض مع المادة (٤٠) من الدستور.

(انظر ما نشر بصحيفة المصري في ٢٩/١٢/٢٠٠٤ حول هذا الموضوع بالوثيقة التالية).

١٢/٢٩
عصب لرفض الأزهر تنفيذ أحكام تعيين العمالة المتطوعة

الدقهلية. ممدوح عرفة والشرقية. سها الباز،
أثار عدم تنفيذ شيخ الأزهر حكم القضاء الإداري
بمجلس الدولة بأحقية العمالة المتطوعة في ١١٦
معهداً إزهرياً في التعيين، رغم موافقة وزارة المالية
على توفير الدرجات الوظيفية والمالية، لغماً كثيراً في
مجلس الشعب بين نواب محافظات الدقهلية
والشرقية والمنصورة وكفر الشيخ والإسماعيلية
والبهيرة. وتقدم النائبان محمد عبدالمطى وفؤاد
بدرأوى، بطلب إحاطة عاجل حول القضية، إلى
الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء.
وقال النائبان: إن حكم محكمة القضاء الإداري
بمجلس الدولة جاء لصالح العمالة المتطوعة

وأحقيتهم في التعيين. وأوضح النائب محمد أحمد
أبو عمر عضو المجلس بمحافظة الشرقية، أن مجلس
الشعب أصدر القانون ١٦ لسنة ٩٩ بتعديل مادة في
القانون ٢٣ لسنة ٦٥ بشأن تعيين مدرسي مدارس
تحفيظ القرآن الكريم الرسمية، وذلك لضم المعاهد
الأزهرية التي صدر لها أمر تشغيل من فضيلة الإمام
الأكبر وتعيين العمالة المتطوعة بها.
وأضاف أن المسؤولين بالأزهر رفضوا تطبيق
القانون على بعض المعاهد، رغم تطبيقه على
معاهد أخرى، مما يهدر مبدأ تكافؤ الفرص
والمساواة بين المواطنين. وأخاد بأن الأزهر رفض
تنفيذ أحكام صدرت في محافظات القاهرة

والإسكندرية والإسماعيلية والمنصورة، رغم موافقة
وزير المالية على تدبير الدرجات المالية من حيث
المبدأ لعدد ٨١ معهداً، صدرت لها أحكام بتعيين
العمالة المتطوعة، توطئة لإنشاء درجات بمعرفة
الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة. واعتبر النائب
تعطيل الأحكام من جانب الموظفين العموميين
جريمة يعاقب عليها القانون، وخصوصاً أنها ليست
مجرد توصيات فقهية، وبشكل عدم تنفيذها
تجاوزاً للسلطة.
وكان المواطن عبدالرحيم محمد من الشرقية، قد
أقام دعوى أمام مجلس الدولة في هذا الصدد،
وحكمت المحكمة لصالحه، لكن لم يتم تنفيذ الحكم.

(٥) ضعف المبالغ المرصودة لصيانة المباني الأزهرية

أشار الباحث د. العراقي إلى أنه في عام ٨٠ / ١٩٨١ كان المبلغ المرصود للصيانة هو ٤٣٢ ألف جنيه فقط. وذلك لمباني ١٠٥٦ معهد و ١٩ منطقة أزهرية.. ومبنى الإدارة المركزية. ومبنى مجمع البحوث. فيكون متوسط تكاليف صيانة كل مبنى هو ٤٠٠ جنيه، وهو مبلغ ضئيل ربما لا يكفي لصيانة دورة مياه واحدة.

وفي عام ٨٣ / ١٩٨٤ وصل عدد المباني المطلوب صيانتها إلى ١٣٩٧ مبنى. في حين انخفض المبلغ المخصص للصيانة إلى ٣٦٢ ألف جنيه. أي لكل مبنى منها مبلغ ٢٥٩ جنيهاً^(١). وفي عام ١٩٩٢ تضررت معظم أبنية الأزهر بسبب الزلزال في أكثر من ٢٠ منطقة أزهرية على مستوى الجمهورية. وجميعها مما يحتاج إلى إحلال كلي أو جزئي أو إصلاح أو ترميم. وقد قدرت التكاليف الإجمالية بمبلغ ٣٤٧ مليون جنيه. (انظر تقرير المجالس القومية المتخصصة لعام ١٩٩٩ صفحة ٥٢٩) بالوثيقة رقم (١٠٦).

وانظر أيضاً ما جاء في تقرير الأزهر، الذي ورد إلى مجلس الشعب حول هذا الموضوع والذي يظهر أنه ما زال هناك ١٨٠ معهداً أخرى لم يتم الانتهاء من إصلاحها

(١) المرجع السابق صفحة ١٣٦.

بعد. وأنها بحاجة إلى ١٥٤ مليون جنيه. وأن هناك ٢٩ معهداً لم يبدأ العمل في إصلاحها حتى اليوم (انظر الوثيقة رقم ١٠٥).

فلماذا لا يعامل الأزهر بالمثل. فيكون له هيئة أبنية تعليمية، مثل ما أن لوزارة التربية والتعليم هيئة أبنية تعليمية؟ فأين القانون؟ وأين الدستور ومبدأ تكافؤ الفرص؟

وهل حقيقة يمكن ترميم وصيانة المعاهد الأزهرية (٦٥٠٠ معهد) من الإعانات التي اقتطعت من أصحاب الكتاتيب (٧٧٠٠) مكتب تحفيظ؟ وهي إعانة بسيطة تبلغ ٦٠ جنيهًا شهريًا لكل مكتب تحفيظ؟. ومن أين يعيش أصحاب هذه الكتاتيب، ويطعمون أهلهم بعد قطع الإعانات عنهم؟ وهل حقًا تحقق الهدف ورمت المعاهد؟ أم أن الذي تحقق هو فقط إغلاق الكتاتيب؟ لأن حجم الإصلاحات التي تحتاجها الأبنية الأزهرية كبير.

انظر مجموعة الوثائق من رقم (١٠٧) إلى رقم (١١٠)، وهي تعبر عن حجم الدمار الذي تعيشه الأبنية الأزهرية اليوم. كما تبين أن تكاليف ترميمها يعتبر فوق طاقة أصحاب الكتاتيب وإعاناتهم الهزيلة، التي سلبت منهم بحجة إصلاح وترميم هذه المعاهد.

(٦) انخفاض المبالغ المرصودة لصيانة الأثاث

ذكر الباحث د. العراقي أن المبلغ المنصرف لكل معهد هو ١١ جنيه و٩٠ مليماً عن عام ٨٠/١٩٨١ وهو مبلغ ضئيل للغاية^(١) ولا يكفي أن يكون عربوناً لثمن مقعد واحد.

(٧) عدم وفرة التجهيزات المدرسية اللازمة للمعاهد الأزهرية

من (مكاتب - دواليب - أجهزة معامل - آلات حاسبة.. إلخ)

ويثبت ذلك «شكاوى الإدارات المختلفة»^(٢) وشيوخ المعاهد (فأثاث المعاهد الأزهرية بمراحلها الثلاث لم يزد إلا بنسبة ضئيلة لا تتناسب مع الزيادة المضطردة للطلاب. مما ترتب عليه وجود عدد كبير من المعاهد بدون مقاعد. الأمر الذي يؤثر على سير الدراسة. ويعطى صورة غير مناسبة عن المعاهد الأزهرية.

(١) المرجع السابق صفحة ١٣٩.

(٢) المرجع السابق صفحة ٢٠٣.

كما تشكو المعاهد الأزهرية من الضعف الشديد في المبالغ المعتمدة للمعامل^(١) والتي تقدر في المتوسط بمبلغ ٧٠ جنيها للمعهد الواحد في السنة، وهي لا تكفي لإمداده بأدوات وأجهزة وتأثيث وتجهيزات معملية.. إلخ).

(٨) انخفاض إعانات مكاتب تحفيظ القرآن الكريم

ذكر الباحث ما يلي: «بلغ عدد هذه المكاتب حوالى ستة آلاف مكتب في عام ١٩٨٤ / ٨٣ وقد صرف لكل مكتب معونة تبلغ ٢٧ جنيها شهريا. وهي إعانة ضئيلة جداً بالنسبة لمكاتب تحفيظ القرآن الكريم. وبخاصة وأن هذه المكاتب هي القاعدة الأساسية لإمداد المعاهد الأزهرية بالطلبة الحافظين لكتاب الله».

ونحن نضيف إلى ما قاله الباحث ما يلي:

لم يتوقف الأمر عند تخفيض إعانات مكاتب التحفيظ. بل تعداه إلى إلغاء هذه الإعانات بالكلية بعد أن ارتفعت إلى ٦٠ جنيها شهريا. وذلك منذ عام ١٩٩٩. حيث حول نصف هذه الإعانات إلى بند ترميم وصيانة المعاهد الأزهرية المتصدعة بسبب زلزال عام ١٩٩٢. بالرغم من أن هذا المبلغ لا يمثل سوى ٢٪ من التكلفة المطلوبة لهذه الترميمات.

(٩) التوقف عن تعيين محفظين جدد للقرآن الكريم بالمعاهد الأزهرية

وذلك بالرغم من أن نسبة العجز في عدد المحفظين قد بلغت أعلى نسبة عجز بين جميع المواد الأزهرية مما سبق الإشارة إليه. وقد سمح أخيراً ببعض التعيينات في العام الدراسي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ولكن بنسبة ضئيلة لا تذكر.

(١٠) نقص الرعاية الاجتماعية والمادية للمعلمين والطلاب

أ- انخفاض إعانة الأرمال والأولاد القصر من أبناء العاملين بالمعاهد الأزهرية:

يشير د. العراقى إلى أن الاعتماد المالى الخاص بهذه الإعانة هو عشرة آلاف جنيه فقط لجميع الأرمال والأبناء القصر وهي ثابتة منذ عام ١٩٦٩ وحتى الآن، رغم تضاعف عدد الأسر المستحقة لها. هذا غير النقص في وسائل الرعاية الطلابية.

(١) المرجع السابق صفحة ٢٠٣.

كما تحرم المعاهد الأزهرية من استخدام تكنولوجيا التعليم. «كالتليفزيون التعليمي. ومعامل اللغات. والحاسبات الإلكترونية وغيرها من أدوات التعليم الحديثة».

ب- نقص الرعاية الطبية والتغذية لطلاب الأزهر بالمقارنة بطلاب التعليم العام؛

حيث لم تتم الاستجابة لتوصية المجالس القومية المتخصصة، التي جاءت في صفحة ٥٢٩ بالمجلد ٢٥ من موسوعة عام ٩٤ / ١٩٩٩. وتشير إلى خلو المعاهد الأزهرية من هيئة طبية ترعى الطلاب. وكذلك عدم تقديمها وجبات غذائية لطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية الأزهرية. كما أن ما يصرف لطلاب المرحلة الابتدائية الأزهرية من أغذية أقل من نصف ما يصرف لطلاب المرحلة الابتدائية بالتعليم العام. (انظر الوثيقة رقم ١١١).

ج- عدم استجابة الأزهر لصرخات اليتامى الفقراء من طلابه، لإعفائهم من المصروفات؛ حيث إنهم لا يتساوون في ذلك مع طلاب التعليم العام اليتامى (انظر الوثيقة رقم ١١٢) وهي عبارة عن شكوى لطالب أزهرى يتيم وفقير. وقد تأثر عليها من وكيل وزارة الأزهر بالبحيرة بقوله (إن قرار مولانا الإمام الأكبر لا يعفى أى طالب من المصروفات حتى ولو كان يتيماً..).

(وانظر الوثيقة رقم ١١٣) وهي عبارة عن شكوى معروضة بصحيفة اللواء الإسلامى إلى فضيلة شيخ الأزهر تحت عنوان (أين الرأفة باليتيم فى دفع المصروفات) وهي موجهة من المواطن الدكتور أشرف سليمان من بلدة إشناوى - طنطا.

(وانظر أيضا الوثيقة رقم ١١٤) وهي عبارة عن مقال نشر بصحيفة آفاق عربية فى ٢ / ١١ / ٢٠٠٠ لمحمد كامل رزق. يطالب بمساواة أيتام الأزهر بأيتام التعليم العام، فى الإعفاء من المصروفات.

(١١) فرض تبرع إجبارى على كل طالب يرغب

فى التحويل إلى المعاهد الأزهرية

وذلك على عكس ما يتبع مع الطالب المحول من الأزهر إلى التعليم العام؛ حيث يُرحب به أبلغ ترحيب. ولا يجبر على دفع تبرع من أى نوع كان. انظر الوثيقة رقم (٩٩ . ١٠٠) وأخيراً نتساءل؛

لماذا ينفق على أجهزة الإعلام وبرامج الرقص والإفساد الأموال الطائلة. وفى نفس الوقت يقترع على التعليم الأزهرى، ولماذا تغتال أوقاف الأزهر، وتجنّف موارده؟ فمن المستفيد

الأول من تجفيف منابع الإسلام، والقضاء على التعليم الشرعى سوى الصهاينة والأمريكان الذين يرون فى الإسلام ممثلاً فى المعاهد الأزهرية هو عدوهم الأول؟

ثالثاً: إلغاء مجانية التعليم الأزهرى فى بعض المعاهد، بتحويلها إلى معاهد نموذجية بمصروفات

وقد تقرر ذلك بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٦، حيث انعقد لقاء موسع برئاسة فضيلة شيخ الأزهر، وكان هذا الاجتماع يضم بعض مديرى وموظفى الأزهر. وقاموا بإصدار هذا القرار، وفيه البند «سابعاً» وعنوانه: تحويل المعاهد العادية إلى نموذجية؛

ونصه: (تقرر الموافقة على تحويل بعض المعاهد الابتدائية الأزهرية العادية إلى معاهد نموذجية. إذا كان هناك من المبررات ما يحقق الغرض من ذلك. وفى حال توفر المقومات اللازمة للمعاهد النموذجية). انتهى النص. (انظر الوثيقة رقم (٦٤)).

وفى نفس اليوم، وقع فضيلة شيخ الأزهر قراراً بتحويل معهد سملا مركز قطور غربية الأزهرى إلى معهد نموذجى أزهرى، لا يقبل به إلا الأطفال القادرون على دفع مصروفاته. (انظر الوثيقة رقم ١١٥). وبذلك حرم أهل هذه القرية الفقراء من معهدهم الذى بنوه بجهودهم الذاتية، ليتعلم فيه أبناء الأغنياء وحدهم.

ونقول: بأن هذا القرار مخالف للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى ينص على مجانية التعليم الأزهرى. كما يخالف المادة ١٠، ١١ من نفس القانون. وكذلك المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون. لكون هذا القرار صادراً من غير طريق المجلس الأعلى للأزهر، ووزير شئون الأزهر. كما أن عدد المعاهد الأزهرية النموذجية قد بلغ حتى اليوم ١١١ معهداً، وهذا عدد كبير يتنافى مع كونها معاهد تجريبية.

رابعاً: حرمان المعاهد الأزهرية من عائد الأوقاف الخاصة بالأزهر

وذلك بحجة أنها توزع كمصاريف إدارية، على موظفى وزارة الأوقاف فى مقابل الإشراف، وأيضاً كمصاريف فى مجالات أخرى غير التى خصصت لها، ومنها مجالات يعاقب عليها القانون كما جاء فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات. ولم أتمكن من الاطلاع إلا على تقرير واحد منها ورفضت الأمانة العامة بمجلس الشعب إعطائى موافقة للاطلاع عليها كاملة بالجهاز المركزى للمحاسبات.

وأطلب لذلك لجنة لتقصي الحقائق تشكل من لجنة الشؤون الدينية بالمجلس. ومن ثم تبليغ النائب العام حول ما قرأته وما سمعته من كبار المسئولين مما يندى له الجبين حول هذا الأمر. ونحن نتساءل: لماذا تنهب أوقاف المسلمين التي أوقفها أصحاب القلوب الرحيمة على التعليم الأزهرى هكذا؟

• ونتساءل أيضاً: لماذا لم يعلن عن أماكن ومساحات أراضي وعقارات الأزهر من أوقافه حتى اليوم. ليتمكن رصدها في خدمة التعليم الأزهرى؟ فى حين تم الإعلان عن أماكن ومساحات الأراضي التي تسلمتها الكنيسة المصرية من الأوقاف الخاصة بها لدى وزارة الأوقاف (انظر الوثيقة رقم ١١٦).

وفيما يلي تصريح لوزير الأوقاف بنادى الروتارى يقول فيه: «إنه قد رد ٩٥٪ من الأوقاف القبطية إلى الكنيسة المصرية، ولكنه لم يذكر متى سيرد للأزهر أوقافه؟

■ زقزوق فى لقاء مع أعضاء نادى روتارى:

رد ٩٥٪ من الأوقاف القبطية ومراجعة القوانين المنظمة للعمل الوقفى

كتب - إسلام أحمد فرحات:

ردت وزارة الأوقاف أكثر من ٩٥٪ من الأوقاف القبطية إلى هيئة الأوقاف القبطية، أكد ذلك الدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف، مشيراً إلى إتمام الوزارة نقل الحقوق كافة لأصحابها في أقرب وقت.

وقال إن وزارته تدرس حالياً جميع القوانين المنظمة للعمل الوقفى في الوزارة التي تحكم العلاقة بينها وبين المنتفعين وكذلك أصحاب الحقوق في هذه الأوقاف لضمان إعطاء ووصول الحقوق كاملة لأهلها طبقاً للظروف السائدة، وبما الدكتور زقزوق طوائف الشعب من مفكرين ومثقفين وعلماء دين وإعلاميين ومسؤولين - كل فى موقعه - إلى تحمل مسئولياته أمام الله ثم أمام الوطن والمجتمع، بالتكاتف والمشاركة الإيجابية فى البرامج الاجتماعية التي تعطيها الدولة اهتماماً كبيراً وهى قضايا تنظيم الأسرة

ومحو الأمية ومكافحة الإدمان والبطالة وغرس روح النظام والحث على العمل والنظافة وغيرها من الأمور التي تتعلق بحاضر ومستقبل هذه الأمة. وأضاف فى لقائه أسس الأول مع أعضاء نادى روتارى مصر الجديدة وغرب القاهرة: إننا جميعاً كنسؤولين نحسب الجهات والمؤسسات المدنية والجمعيات الأهلية التي تقدم خدماتها الاجتماعية للمجتمع وتهدف إلى مد يد العون وتعمل على زيادة الأعمال الخيرية والتطوعية لأهل هذا الوطن.

وأوضح زقزوق أن تجديد الخطاب الدينى مطلب موجهة وأخلاقية وأنه ليس هناك أى تعليمات أو توجيهات مفروضة علينا من أى جهة خارجية موضحاً أن اللقاءات مع المسؤولين الغربيين والأمريكيين تهدف إلى التعاون فى تسهيل مهام علماء الدين وعقد لقاءات لتوضيح صحيح الإسلام فى المجتمعات والبنىات الغربية، مؤكداً أن التجديد سنة الحياة البشرية.

الأعلام

ولماذا قرر السيد وزير الأوقاف بيع أراضي الأوقاف وتبديدها عن طريق الاستبدال بخصم ٥٠٪ من قيمتها لإقامة المشاريع العامة بالرغم من أن سيادته ليس إلا مجرد ناظر للوقف وليس له أن يهدر ٥٠٪ من قيمته على غير شرط الواقف كنص القانون. وذلك مما سيؤدى إلى القضاء على هذه الأوقاف نهائياً، وبشكل تدريجي غير محسوس.

● وعن دور الأموال الموقوفة لصالح الأزهر، أوضح الباحث د. العراقي، أنها كانت أكثر الموارد دخلاً وإداراً، وإليها يرجع الفضل في بقاء التعليم بالأزهر وفي استدامته. ويشير إلى أن الأوقاف الخاصة بالأزهر مازالت موقوفة على الأزهر حتى الآن، وأن وزارة الأوقاف تكاد تستولي على إيرادها كمصاريف إدارية، وإنه لا يعلم حتى الآن حجم هذه الأوقاف، ولا قيمتها المادية حتى يمكن رصدتها لخدمة التعليم بالأزهر.

● ونحن نقول لأعضاء اللجنة المكلفة بحصر أوقاف الأزهر، والتي مضى على عملها أكثر من ست سنوات، ولم تنته من عملها حتى اليوم. نقول لهم بأنه يوجد حصر تفصيلي لأوقاف الأزهر، وعائدات كل وقف، مدرجة بميزانية الأزهر لعام ١٩٦٢/٦٢. وأن هذه الميزانية منشورة في كتاب بعنوان «الأزهر تاريخه وتطوره» وهو من مطبوعات وزارة الأوقاف وشئون الأزهر لعام ١٩٦٤. وقد كتب مقدمة هذا الكتاب د. محمد البهي وزير الأوقاف وشئون الأزهر. وقد قمنا بتصوير كشوف هذه الأوقاف وعائداتها لعام ١٩٦٣/٦٢، من هذا الكتاب وعرضنا بعضها. (بالوثيقة رقم ١١٧). وعدد صفحاتها ١٩ صفحة.

● كما نقول للدكتور رئيس مجلس الشعب بأنه في يوم الثلاثاء ٢٧/٥/٢٠٠٣ صدر قرار لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس بالموافقة على الاقتراح بمشروع قانون تخويل الأزهر إدارة الأوقاف المرصودة لخدمة أغراضه. والذي تقدمت به شخصياً إلى مجلس الشعب ولكن وزارة الأوقاف لم تقم بالتنفيذ حتى اليوم، بالرغم من تكرار هذا الطلب، كما هو واضح من (الوثيقة رقم ١١٨).

خامساً: إعاقلة إنشاء معاهد أزهريّة خاصة

١- كان قرار شيخ الأزهر رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٨٥ ينظم فتح المعاهد الأزهريّة الخاصة، ثم صدرت بعد ذلك لائحة جديدة للمعاهد الخاصة، بقرار من شيخ الأزهر رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٩٩، متضمناً العديد من القيود والمعوقات، التي حالت دون التوسع في فتح هذا النوع من المعاهد، رغم الحاجة الشديدة إليها.

وأهم هذه المعوقات، ما نصت عليه المادة (١٠) من ضرورة أخذ موافقة الجهات الأمنية على الترخيص لأي معهد، وهو قيد لم يكن منصوباً عليه في القرار السابق. ولا مثل له في مدارس التعليم العام الخاصة.

ومنذ صدور هذا القرار الأخير، لم يرخص الأمن إلا لسبعة معاهد أزهريّة خاصة، وبعضها لم يحصل على ترخيص إلا بحكم محكمة القضاء الإداري. وبعد مرور حوالي ثلاث سنوات، إلى جانب عدم قيام الأزهر بتنفيذ الحكم إلا بعد تسويات استغرقت حوالي عام. (انظر الوثيقة رقم ١١٩). وهى عبارة عن صورة حكم المحكمة الإدارية بالترخيص لمعهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بسملا مركز قطور. والوثيقة رقم (١٢٠) عبارة عن صورة من خطاب استطلاع رأى الأمن والذي انتهى برفض الترخيص.

٢- ثم صدر بعد ذلك قرار من شيخ الأزهر بلائحة جديدة رقم ٧٥٤ لعام ٢٠٠٣، وبها الكثير من المواد غير القانونية، التى تؤدى إلى تقليص عدد هذه المعاهد، وتقويض دورها المتميز فى تخريج الدعاة إلى الله على بصيرة. والتى تحمل رسالة الأزهر إلى شتى بقاع الأرض. فى حين أن لائحة المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم تخلو من مثل هذه الشروط التعجيزية. مما يتعارض مع المادة (٤٠) من الدستور التى تقول بتكافؤ الفرص.

وقد أدت هذه المخالفات إلى تقلص عدد المعاهد الأزهريّة الخاصة إلى ١٨ معهداً فقط، فى حين وصل عدد المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم إلى عدة آلاف.

وفيما يلى أهم المخالفات القانونية التى تضمنتها هذه اللائحة الجديدة رقم ٧٥٤ لسنة ٢٠٠٣. (انظر نص هذه اللائحة بالوثيقة رقم ١٢١).

أ- إن هذه اللائحة تعطى إدارة الأزهر الحق فى رفض طلبات فتح معاهد أزهريّة خاصة بدون إبداء أسباب؛

حيث ورد فى المادة رقم (٩) بصفحة ٣ فقرة (ج) ما يلى:

(يُخطر الأزهر طالب الترخيص بقبول طلبه أو رفضه، على أن يكون الرفض مسبباً، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب. ويعتبر الطلب مرفوضاً إذا انقضت المدة دون رد) انتهى النص.

ونستطيع أن نكتشف بسهولة ما فى هذا النص من تناقض، ومخالفة للقانون، عندما نقارنه بالنص الذى ورد فى اللائحة السابقة، التى أصدرها فضيلة الشيخ جاد الحق برقم ٨٣٥ لسنة ١٩٨٥ فى المادة (١٠) فى صفحة (٣) والتى تنص على ما يلى:

(يقوم الأزهر بإخطار طالب الترخيص بقبول أو رفض طلبه. وأسباب ذلك خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديمه. فإذا ما مضت تلك المدة ولم يصل الطالب إخطار بالرفض كان ذلك بمثابة قبول الطلب) انتهى النص.

فتأمل الفارق الصارخ بين النصين، وكيف أن النص فى اللائحة الجديدة جاء مخالفاً للقانون!! ويؤدى إلى تقلص عدد المعاهد الخاصة الأزهرية.

علماً بأن قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٢/٦/ ١٩٩٣ بشأن التعليم الخاص. قد نص فى المادة (٩) على «أن تقوم مديرية التربية والتعليم بإخطار طالب الترخيص بقبول طلبه أو رفضه على أن يكون الرفض مسيئاً وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب. ويعتبر الطلب مقبولاً بصفة مبدئية إذا انقضت هذه المدة دون رد».

فلماذا جاء التضييق من نصيب الأزهر وحده؟ ولماذا كل هذه المخالفات الدستورية والقانونية التى ترتكب فى حق التعليم الأزهرى الخاص؟ ألا يؤدى ذلك إلى تعويق مسيرة الأزهر مما لا يخدم إلا الأهداف الصهيونى أمريكية؟

ب- أن هذه اللائحة تتجاهل أن هذا النوع من المعاهد الأزهرية الخاصة، يجب أن يدعمها الأزهر دعماً مادياً.

وهذا التجاهل مما يخالف القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر. كما يخالف القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ الخاص بتنظيم الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، حيث ذكرت تحت عنوان (أنواع المعاهد الأزهرية): أن منها (المعاهد الحرة) أى التى أسستها جمعيات تحفيظ القرآن الكريم أو الهيئات والجهات الأخرى. ويشرف عليها الأزهر فنياً. ويمدها ببعض حاجاتها من المدرسين والكتب الدراسية. كما يعينها بمبلغ من المال

سنوياً ليساعدها فى أداء رسالتها » انظر كتاب الأزهر فى ١٢ عاماً من مطبوعات الأزهر .
والذى صدر لتأليفه القرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٦٤ . وأيضاً انظر . (السطر الأول من
الوثيقة رقم ١٢٢) . التى تثبت أن وزارة المالية ترصد سنوياً مبلغاً لإعانة هذه المعاهد
الحرّة .

ونص القرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ الذى سبق الإشارة إليه فيما يلى :
(مدارس وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم التى يشرف عليها الأزهر إشرافاً فنياً ويصرف
إعانة سنوية للقائمين بأمرها . يزيد عددها عن ٥٠٠٠ مدرسة وجمعية) انتهى النص .
علماً بأن مكاتب تحفيظ القرآن المشار إليها قد وصل عددها عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ إلى
٧٧٥٣ مكتبا . كما أن اللائحة السابقة للمعاهد الخاصة التى صدرت عام ١٩٨٥ برقم
٨٣٥ والتى أشرنا إليها من قبل كانت تنص على ذلك أيضاً .

**ج- كما تجاهلت هذه اللائحة ذكر مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الخاصة، التى
كانت لا تحصل على إعانة سنوية من الأزهر .**

والتي يعتبرها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ كالمعاهد الأزهرية الخاصة، التى تحصل على
إعانة سنوية، والتى سبق الإشارة إليها سواء بسواء . حيث جاء فى المادة (٤٧) من
اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ النص التالى : (تعامل مدارس تحفيظ القرآن
الخاصة التى لم تُضم بعد إلى الأزهر معاملة المعاهد الخاصة ..) .

**د- أن المادة (١٦) من هذه اللائحة تجبر كل من يرغب فى الحصول على ترخيص
بفتح معهد أزهرى خاص، أن يدفع أكثر من ٣٠ ألف جنيه لما يسمى بصندوق دعم
المعاهد الأزهرية .**

منها ٥ آلاف جنيه عند الترخيص، و ٥ آلاف عند تجديد الترخيص، و ٥ آلاف عند نقل
ملكية المعهد، و ٥ آلاف عند تغيير مكان المعهد، و ٥ آلاف عند إضافة مرحلة دراسية
جديدة، و ٥ آلاف عند تغيير نظام المعهد من مرحلة إلى مرحلة، و ٥ آلاف عند تغيير
نظام الدراسة بالمعهد من لغات إلى عربى أو العكس .

وهذا من أكبر معوقات إنشاء معاهد أزهرية خاصة. كما أنه يتعارض مع القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ الذى أصدره مجلس الشعب، ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٩/٧/٢٩. حيث يحدد فى المادة ٣ منه موارد «صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية» فقد جعل رسم الترخيص المتعلق بإنشاء المدارس وتجديدها بمائة جنيه، ولا يزيد عن ألف جنيه. وقصر ذلك على حالتين فقط هما:

١- طلب الترخيص لأول مرة.

٢- طلب التجديد، ويشمل طلب هذا التجديد كل ما يلى:

(تغيير مكان المدرسة - نقل ملكيتها - إضافة مراحل جديدة - تغيير نظام المدرسة من مرحلة إلى مرحلة - تغيير نظام الدراسة «عربى - لغات» أو العكس) انتهى النص.

فأين هذا مما قرره الأزهر؟ لماذا لا نساوى بين المدارس الخاصة والمعاهد الخاصة الأزهرية. فى هذا الشأن؟ عملاً بالمادة (٤٠) من الدستور.

لماذا كل هذا الإجحاف بالأزهر؟ فى حين كان المفروض أن تقوم الحكومة بدعم هذه المعاهد من مال الضرائب، ومن مال الأوقاف التى أوقفها أصحاب القلوب الرحيمة على طلاب الأزهر. والتى مازالت منهوبة من وزارة المالية، والمحليات، والإصلاح الزراعى، وحتى وزارة الأوقاف نفسها التى تقوم بإنفاق عائدات أوقاف الأزهر التى لديها فى غير ما خصصت له.

هذا فضلاً عن أن هذه المادة رقم (١٦) تتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. كما تتعارض مع القرار الوزارى المنظم للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه. والذى ينص على ما يلى: «مد المعاهد الأزهرية الحرة (الخاصة) ببعض حاجاتها من المدرسين والكتب الدراسية، وإعانتها بمبلغ من المال سنوياً» انتهى النص. (انظر كتاب الأزهر فى ١٢ عام الذى سبق الإشارة إليه).

علماً بأن ميزانية الأزهر مازال بها بند خاص بإعانات المعاهد الحرة. وقدره هذا العام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ مبلغ ١٥٠٠ جنيه (انظر الوثيقة رقم ١٢٢).

هـ- كما أن المادة (٣٦) من هذه اللائحة تلزم صاحب المعهد الخاص بسداد اشتراك سنوى قدره ٥% من مجموع مصروفات الطلاب عن كل عام دراسى.

حيث يُدفع هذا الاشتراك لما يسمى بصندوق دعم المعاهد الأزهرية. بحيث يوزع ٢٠% من حصيلة هذا الصندوق كمكافآت للعاملين بقطاع المعاهد والمناطق الأزهرية، والمجلس الأعلى للأزهر، المنوط بهم الإشراف على هذه المعاهد بالتساوى بينهم.

وفى هذا مخالفة صارخة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية. والقرار الوزارى رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ الذى يثبت حق المعاهد الخاصة فى الحصول على دعم مالى من الأزهر. لا أن تقوم هذه المعاهد بدفع الأموال للأزهر، وغير ذلك مما سبق تفصيله فى البند السابق. وذلك مما يعوق مسيرة هذه المعاهد فى تكوين جيل صالح من الدعاة يحمل لواء الدعوة الإسلامية إلى شتى بقاع العالم.

• كما أن هذه المادة (٣٦) من هذه اللائحة) تتعارض مع القانون الذى أصدره مجلس الشعب رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩. والخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية. حيث لم يفرض مثل هذه النسبة (٥%) على المدارس الخاصة. ولا حتى (١%). فلماذا تظلم المعاهد الأزهرية الخاصة إلى هذه الدرجة؟ لماذا لا نساوى بينها وبين المدارس الخاصة أمام القانون؟ وما الهدف من هذه المعوقات التى وضعت فى طريق المعاهد الأزهرية الخاصة من دون المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم؟

• كما أن نسبة الـ (٥%) المشار إليها قد استقطعت من نسبة الـ (١٠%) التى كان يسمح بزيادتها كل عام على المصروفات لمواجهة الزيادة السنوية فى مرتبات العاملين بالمعهد وحوافزهم. فما هى الجريمة التى ارتكبها هؤلاء العاملون حتى نصرف لهم هذا العام ٥٠% فقط من علاواتهم وحوافزهم؟ أليست النتيجة المنطقية لهذا الإجحاف أن يهجر هؤلاء المعلمون المعاهد الخاصة الأزهرية، ليعملوا بالمدارس الخاصة التى تصرف علاوات كاملة. أو أن يهجر الطلاب هذه المعاهد بسبب زيادة مصروفاتهم بنسبة ٥%.

• وإذا كانت هذه اللائحة قد نصت على إعطاء مهلة (عام كامل) لتوفيق الأوضاع، ومنها زيادة نسبة الـ ٥% المشار إليها. فلماذا أجبرت هذه المعاهد الخاصة الأزهرية على دفع هذه الزيادة فوراً لقطاع المعاهد الأزهرية، أى قبل عام من موعد سدادها؟ حيث

استخدم مع أصحاب هذه المعاهد أساليب التهديد والوعيد؟ وما يسمى بوضع المعهد المخالف تحت الإشراف المالى والإدارى. كما ورد فى خطابات التهديد التى أرسلت إلى هذه المعاهد. وتمثل نوعاً من إساءة استخدام السلطة.

و- إن هذه اللائحة تحظر الترخيص بفتح معاهد أزهرية جديدة لأكثر من معهد واحد فى نطاق المركز، أو القسم، أو الحى، إلا بعد استكمال مراحله التعليمية جميعاً فى ذات الدائرة (أى بعد مضى ١٢ سنة على افتتاحه).

وقد ورد ذلك فى المادة (٥) من الفصل الأول. بالباب الثانى. تحت عنوان (شروط وإجراءات الترخيص).

فلمصلحة من جاء هذا القيد على انتشار المعاهد الأزهرية؟ فمثلاً قرية سملاً مركز قطور غربية مرخص فيها بمعهد أزهرى خاص. هو معهد «الجيل الصالح». وبالتالي فلا يسمح بالترخيص بفتح معهد خاص آخر فى قرية أخرى فى نفس المركز إلا بعد ١٢ سنة. وفى قرية ثالثة بعد ١٢ سنة أخرى. وهكذا يتم الترخيص على التوالى لكل قرية من القرى الـ ٣٥ التى توجد بالمركز. وبالتالي لن يسمح للقرية رقم ٣٥ بهذا المركز بالترخيص بمعهد خاص إلا بعد ٤٢٠ سنة بحسب ما جاء بالمادة (٥) من هذه اللائحة!!! فهل هذا جد أم هزل؟!

ز- إلزام كل معهد أزهرى خاص بأن يكون معهداً للغات على المستوى الرفيع.

وذلك بأن يقوم بتدريس كل مناهج المعاهد الأزهرية النموذجية من اللغات الأجنبية. [انظر المادة (٢) من الباب الأول ص (١) من هذه اللائحة الجديدة]. فى حين أن اللائحة السابقة رقم ١٠٢٠ لسنة ١٩٩٦ كانت تنص فى المادة (٤) منها على (تدريس كل أو بعض مناهج المعاهد الأزهرية النموذجية فى اللغات الأجنبية) فتأمل كلمة «بعض» الموجودة بهذا النص، والتى كانت تهدف إلى تيسير الأمر على أنواع كثيرة من المعاهد الخاصة التى ترغب فى تخفيف كم اللغات الإضافى تيسيراً على الطلاب أسوة بما هو متبع بالمدارس الخاصة التابعة لوزارة التربية والتعليم. فلماذا أسقطت كلمة بعض من اللائحة الجديدة؟ ألا يعد هذا من التضيق على تلك المعاهد؟!

ح- أن المادة (١١) من هذه اللائحة تشترط في (اللجنة التي يعهد إليها بمعاينة مبنى المعهد المطلوب الترخيص له) عدة شروط أكثر تعقيداً مما ورد في اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

ومن هذه التعقيدات ما يلي :

- ١- أن تكون هذه اللجنة مكونة من ٩ أعضاء يرأسهم مدير المرحلة التعليمية المختصة . في حين تحدد عددهم بأربعة فقط في اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بالمادة (٩٤) على أن يرأسهم أحد أعضاء المجلس الأعلى للأزهر.
- ٢- غموض الجهة التي سيرفع إليها تقرير اللجنة. في حين حددتها اللائحة التنفيذية بالمجلس الأعلى للأزهر.

٣- التهديدات التي وردت بهذه المادة . والتي تتوعد المعاهد التي تسرع بالتشغيل قبل صدور الترخيص .

فلماذا هذا التهديد بالإغلاق الإداري لكل معهد يتسرع بالتشغيل قبل صدور الترخيص؟ في حين أن قانون الإدارة المحلية لا يلزم أصحاب مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الخاصة باستخراج تراخيص، مثلها في ذلك مثل نوادي الإنترنت والمقاهي معفاة من هذه التراخيص. إن هذا النص غير القانوني صار يهدد أكثر من خمسمائة معهد أزهرى بالإغلاق. وكلها معاهد بنيت بتبرعات الحسنيين وأهل الخير. وكلها تمارس نشاطها على مدى سنوات بدون ترخيص لحين صدور قرارات ضمها إلى الأزهر.

وأخيراً فإننا نحمل الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء، ووزير شئون الأزهر مسئولية التضييق على المعاهد الأزهرية الخاصة، والتي لم يزد عددها عن (١٨ معهداً)، والتي نحن في أمس الحاجة إلى زيادة عددها لمواجهة كارثة العولة والتفسخ والانحلال الخلقي، التي يتعرض لها شباب مصر اليوم.

هذا في الوقت الذي نجد فيه عدد المدارس الخاصة بالآلاف (انظر الوثيقة رقم ١٢٣ التالية وهي عبارة عن كشوف بأسماء المدارس الخاصة التي منحت تراخيص تشغيل من وزارة التربية وعددها ١٦٦ مدرسة تابعة لجمعية أهلية واحدة فقط من الجمعيات التي تعمل في حقل التعليم الخاص بمصر. وهي: (الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية بمصر).

هذا في الوقت الذي لم يمنح الأزهر فيه طوال الألف عام الماضية سوى ١٨ ترخيصاً لتشغيل معاهد أزهرية خاصة.

الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية

وثائق مؤتمر

" من أجل مدرسة مصرية عصرية "

برعاية السيد/ وزير التربية والتعليم

الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين

٣ - ٥ / ١٠ / ١٩٩٧

دي لا سال - القاهرة

إعداد لجنة التوثيق

مهندس / جورج عجايبي - د/ رسمي عبد الملك - د/ عوض توفيق - أ/ ضياء رشوان

وثيقة رقم (١٢٣)

مدارس الأمانة العامة

مصر الجديدة

- ٢٥- الأرمن الكاثوليك ب/ع/ث بنات
- ٢٦- اللبغراندي ب/ع/ث بنات
- ٢٧- القديس يوسف ب/ع/ث بنات
- ٢٨- نورتردام ديزابوتر ب/ع/ث بنات
- ٢٩- القلب المقدس ب/ع/ث بنات
- ٣٠- المحرقة الدائمة ب/ع/ث بنات
- ٣١- سان جورج ب/ع/ث بنات
- ٣٢- سان جورج ع/ع/ث بنات
- ٣٣- سان جورج ث/ع/ث بنات
- ٣٤- ماريا أوزيليا ب/ع/ث بنات
- ٣٥- العائلة المقدسة ابتدائي بنين
- ٣٦- سانت كليز ب/ع/ث بنات
- ٣٧- البطريركية القبر ب/ع/ث بنات
- ٣٨- المارونية ب/ع/ث بنات
- ٣٩- البطريركية ابتدائي مشترك

المنصورة

- ٤٠- نورتردام ديزابوتر ب/ع/ث بنات

عابدين

- ٤١- القبر ب/ع/ث بنات
- ٤٢- الراهبات الألمانية ب/ع/ث بنات
- ٤٣- العائلة المقدسة ب/ع/ث بنات
- ٤٤- الفرنسيسكانيات ابتدائي بنات
- ٤٥- البطريركية ب/ع/ث بنات
- ٤٦- الراعي الصالح ب/ع/ث بنات

جنوب القاهرة

- ٤٧- سان فنسان دي بول ب/ع/ث + ثانوي تجارى بنات

شمال القاهرة

- ١- القديس بولس ب/ع/ث بنات
- ٢- نورتردام ديزابوتر ب/ع/ث بنات
- ٣- الراعي الصالح ب/ع/ث بنات
- ٤- القديسة مريم ب/ع/ث بنات
- ٥- راهبات الكرمليت ب/ع/ث بنات
- ٦- معهد اللورن بوسكو ثانوي فني بنين
- ٧- ماريا أوزيليا ب/ع/ث بنات
- ٨- القديس لويس ابتدائي مشترك
- ٩- القديس جرجس ابتدائي مشترك صباحي
- ١٠- القديس جرجس ابتدائي مشترك مسائي
- ١١- الراعي الصالح ب/ع/ث بنات

غرب القاهرة

- ١٢- الفرنسيسكانيات ب/ع/ث بنات
- ١٣- سان جوزيف ب/ع/ث بنات
- ١٤- المير ديدوبو ب/ع/ث بنات
- ١٥- الفرنسيسكانيات حضنة

إلخايلي

- ١٦- يوسف الظهور ب/ع/ث بنات
- ١٧- سان فنسان دي بول ب/ع/ث بنات
- ١٨- العائلة المقدسة ابتدائي بنين
- ١٩- المارونية ب/ع/ث بنات
- ٢٠- القديس ميخائيل ب/ع/ث بنات
- ٢١- القديسة آنا ب/ع/ث بنات
- ٢٢- نورتردام ديزابوتر ب/ع/ث بنات
- ٢٣- القلب المقدس ب/ع/ث بنات
- ٢٤- اليوسفية ب/ع/ث بنات

ملحوظة : ب - ابتدائي ع - اعدادي ث - ثانوي

مع العلم بأن جميع المدارس بها رياض للأطفال ما عدا اللورن بوسكو

وثيقة رقم (١٢٣) ب

وسط القاهرة

- ٤٨- الخرنفش القير ب/ع/ع/ع
٤٩- الدلفرائد ب/ع/ع/ع/ع
٥٠- دى لا سال القير ب/ع/ع/ع/ع

حلوان

- ٥١- العائلة المقدسة ب/ع/ع/ع/ع
٥٢- العائلة المقدسة ب/ع/ع/ع/ع
٥٣- سانت ميري ب/ع/ع/ع/ع

الإسكندرية

- ٥٤- الأباء الفرنسيسكان ب/ع/ع/ع
٥٥- سان ميشيل ابتدائي مشترك
٥٦- الرخمة ابتدائي بنات
٥٧- سانت كاترين ب/ع/ع/ع/ع
٥٨- ماريا أيزابلا ب/ع/ع/ع/ع
٥٩- جيرار ب/ع/ع/ع/ع
٦٠- راهبات الفرنسيسكان ابتدائي بنات
٦١- سان مارك ب/ع/ع/ع/ع
٦٢- سان جودج ابتدائي مشترك
٦٣- نوردام ديسين ب/ع/ع/ع/ع
٦٤- الفرنسيسكانيات ب/ع/ع/ع/ع
٦٥- دون بوسكو اعدادي ونس ب/ع/ع/ع
٦٦- الأباتية سان شارل ب/ع/ع/ع/ع
٦٧- سان نسان ديبرل ب/ع/ع/ع/ع
٦٨- الروم الكاثوليك ابتدائي
٦٩- سان جوزيف ب/ع/ع/ع/ع
٧٠- راهبات فرنسيسكان ب/ع/ع/ع/ع
٧١- البرديديو ب/ع/ع/ع/ع
٧٢- مكرت هارت ب/ع/ع/ع/ع
٧٣- الفرنسيسكان ب/ع/ع/ع/ع
٧٤- سان جيرانييل ب/ع/ع/ع/ع
٧٥- سان نسان ديبرل ب/ع/ع/ع/ع

الدلتا

- ٧٦- الفرنسيسكانيات ومنهرو ب/ع/ع/ع
٧٧- راهبات ديباط ب/ع/ع/ع/ع

- ٧٨- فرنسيسكان كفر الدوار ب/ع/ع/ع/ع
٧٩- القير المحلة الكبرى ب/ع/ع/ع/ع
٨٠- نوردام المحلة الكبرى ب/ع/ع/ع/ع
٨١- فرنسيسكانيات المنصورة ب/ع/ع/ع/ع
٨٢- العائلة المقدسة المنصورة ب/ع/ع/ع/ع
٨٣- العناية الألهية المنصورة ب/ع/ع/ع/ع
٨٤- نوردام طنطا ب/ع/ع/ع/ع
٨٥- القديس يوسف الزقازيق ب/ع/ع/ع/ع
٨٦- نوردام الزقازيق ب/ع/ع/ع/ع

الغنا

- ٨٧- سانت ميري بود سعيد ب/ع/ع/ع/ع
٨٨- سان جوزيف بود فزاد ب/ع/ع/ع/ع
٨٩- فرنسيسكان بود سعيد ب/ع/ع/ع/ع
٩٠- الراعي الصالح بود سعيد ب/ع/ع/ع/ع
٩١- الراعي الصالح بود فزاد ب/ع/ع/ع/ع
٩٢- فرنسيسكانيات اسمايلية ب/ع/ع/ع/ع
٩٣- المرتبة اسمايلية ب/ع/ع/ع/ع
٩٤- الراعي الصالح السريس ب/ع/ع/ع/ع
٩٥- فرنسيسكان السويس ب/ع/ع/ع/ع
٩٦- القديس يوسف الاسمايلية ب/ع/ع/ع/ع

القهروم

- ٩٧- الابتدائية الخاصة ابتدائي مشترك
٩٨- راهبات القبطيات ب/ع/ع/ع/ع

بنى صوف والمتيا

- ٩٩- فرنسيسكان بنى صوف ب/ع/ع/ع/ع
١٠٠- العائلة المقدسة المتيا ب/ع/ع/ع/ع
١٠١- سان جوزيف المتيا ب/ع/ع/ع/ع
١٠٢- الراعي الصالح المتيا ب/ع/ع/ع/ع
١٠٣- فرنسيسكان مغاغة ب/ع/ع/ع/ع
١٠٤- فرنسيسكانيات مغاغة ب/ع/ع/ع/ع
١٠٥- أقباط كاثوليك أشتين نصارى ب/ع/ع/ع/ع
١٠٦- أقباط كاثوليك سالوط ب/ع/ع/ع/ع
١٠٧- العائلة المقدسة بنى مزار ب/ع/ع/ع/ع
١٠٨- أقباط كاثوليك طرخ الجبل ب/ع/ع/ع/ع

وثيقة رقم (١٢٣ ج)

- ١٠٩- أقباط كاثوليك المنيا ب مشترك
١١٠- أقباط أبو قرقاص ب مشترك
١١١- القلب المقدس أبو قرقاص ب مشترك
١١٢- أقباط بنى غبيد ب مشترك
١١٣- أقباط ملوى ب مشترك
١١٤- سيدة الرسل ملوى ب/ع بنات
١١٥- أقباط البيضاء ب مشترك
١١٦- الفجر الجديد ملوى ب/ع بنين

أسوط

- ١١٧- فرنسيسكانيات أسوط ب بنات
١١٨- نوردام ديزابوتر ب/ع بنات
١١٩- فرنسيسكان ب/ع بنين
١٢٠- الجبل الجديد ديروط ب مشترك
١٢١- النصر القرصية ب مشترك
١٢٢- النصر المنشأة الكبرى ب بنين
١٢٣- السلام منفلوط ب مشترك
١٢٤- النصر أهتوب ب مشترك
١٢٥- النصر الراسطى ب مشترك
١٢٦- النصر بربط ب مشترك
١٢٧- النصر الزرابى أبو تيج ب مشترك
١٢٨- ماجدة جبرائيل النخيلة ب مشترك
١٢٩- فرنسيسكانيات دير دوتكة قنى
١٣٠- النصر دير دوتكة ب مشترك
١٣١- النصر دير الجنادلة ب مشترك
١٣٢- النصر الغنائم ب مشترك
١٣٣- النصر حدنا ب مشترك
١٣٤- النصر كوم اسلحت ب مشترك
١٣٥- النصر كوم أبو حيجر ب مشترك
١٣٦- النصر الغزايزة ب مشترك
١٣٧- فرنسيسكانيات ابرتيج ب بنات

سرماج

- ١٣٨- قلب يسوع سرماج ب بنات

- ١٣٩- أقباط كاثوليك طسا ب مشترك
١٤٠- أقباط كاثوليك طهطا ب مشترك
١٤١- قلب يسوع طهطا ب بنات
١٤٢- أوتر جبرو طهطا ب مشترك
١٤٣- أقباط كاثوليك جهينة ب مشترك
١٤٤- أقباط كاثوليك المراغة ب مشترك
١٤٥- أقباط كاثوليك النجيلة ب مشترك
١٤٦- أقباط كاثوليك جرجا ب مشترك
١٤٧- نوردام ديزابوتر جرجا ب مشترك

الغردقة

- ١٤٨- القديس يوسف ب/ع مشتركة

الأقصر وأسيوط

- ١٤٩- فرنسيسكان ليج حنادى ب/ع بنين
١٥٠- رانبات المحبة حضانة مشترك
١٥١- فرنسيسكانيات قنا ب مشترك
١٥٢- فرنسيسكان الطويزات ب مشترك
١٥٣- الراميات نقادة ب مشترك
١٥٤- أقباط كاثوليك نقادة ب مشترك
١٥٥- أقباط كاثوليك قوص ب مشترك
١٥٦- أقباط كاثوليك حجازة ب مشترك
١٥٧- فرنسيسكان الأقصر ب مشترك
١٥٨- فرنسيسكانيات الأقصر ب مشترك
١٥٩- أقباط كاثوليك الأقصر ب مشترك
١٦٠- أقباط شرق السكة الجديد
١٦١- أقباط كاثوليك ليج الصياغ
١٦٢- فرنسيسكان أرونت ب مشترك
١٦٣- فرنسيسكانيات أرونت ب مشترك
١٦٤- الفرنسيسكانيات إستا حضانة
١٦٥- فرنسيسكانيات كوم أمير حضانة
١٦٦- القديسة تريزا أسوان ب مشترك

ومن الأمثلة التي تدل على تعنت الأزهر في الترخيص بإنشاء معاهد أزهرية خاصة ما يلي:
توقف الأزهر عن منح الترخيص بمعهد أزهرى خاص، تابع لإحدى الجمعيات الخيرية، وهو معهد سيد المرسلين بشبرا القاهرة
وجاء هذا التوقف بعد أن تكلفت الجمعية أكثر من ٢,٥ مليون جنيه في إنشاء المعهد،
انظر ما جاء بصحيفة الأحرار يوم ١٧ / ٦ / ٢٠٠٣ حول هذا الموضوع فيما يلي:

قامت جمعية سيد المرسلين الخيرية بشبرا بإنشاء معهد ابتدائي أزهرى خاص، بجوار مستشفى الساحل وذلك بعد اخذ الموافقات اللازمة من الجهات المعنية ورغم اجراء بعض التعديلات التي كسنت تعسوق منح الترخيص الا اننا لم نحصل عليه حتى الان. وحسب ان المعهد تكلف اكثر من ٢,٥ مليون جنيه وتحملها الامالى بالكامل وسبق ان تم استثناء اكثر من معهد من شرط الوجود فوق مسجد قاننا نلتزم موافقة فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر على منح المعهد الترخيص المطلوب حتى يستقبل الطلاب من العام الدراسي الجديد.

عدة توقيعات

محمد سيد طنطاوى



ونحن نتساءل: لماذا يتوقف الأزهر عن منح الترخيص لهذا المعهد، بالرغم من استكمال له كافة الشروط التي طبقت على غيره من المعاهد الخاصة الشبيهة به؟

سادساً: إشاعة التسيب والفساد المالى والإدارى فى ربوع المعاهد الأزهرية

وفيما يلي أمثلة لذلك:

المثال الأول: انهيار معهد دكتور محمد سيد طنطاوى الأزهرى ببورسعيد، بعد بنائه بعام وثلاثة أشهر

وهو المعهد الذى تم تغيير اسمه بعد ذلك إلى معهد «بور فؤاد التجريبي»، وقد تقاعس المسؤولون عن تحويل القضية إلى النيابة لتحديد المتسبب فى هذا الانهيار. وقد سبق مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الشعب فى شهر مارس عام ٢٠٠١ حينما تقدم النائب الدكتور أكرم الشاعر بطلب إحاطة حول انهيار هذا المعهد، ومازال الأمر مجمداً. ومازال المتسببون فى انهيار هذا المعهد بعيدين عن المساءلة. بالرغم من مضي أكثر من عامين على هذا الحادث. انظر ما جاء بصحيفة آفاق عربية يوم ٢٩ / ١ / ٢٠٠٤ بالوثيقة رقم ١٢٤ (وما جاء بصحيفة الأهرام فى ١٢ / ٤ / ٢٢٠١. وكذلك صحيفة الأحرار بالوثيقة رقم ١٢٥).

المثال الثانى: المخالفات المالية الجسيمة التى كشف عنها الجهاز المركزى للمحاسبات فى عملية إنشاء معهد شها الأزهرى بالمنصورة:

فقد أظهر الجهاز المركزى للمحاسبات تريح الشركة المنفذة بدون وجه حق. حيث صرف لها مبلغ ١١٦ ألف جنيه زيادة عن المتفق عليه فى بند الرخام وحده. وهكذا باقى البنود. هذا بالإضافة إلى مطالبة الجهاز المركزى للمحاسبات بالتحقيق فى شأن التلاعب والتزوير فى الإقرار الختامى. وذلك لتحميل المسئولين عن هذه المخالفات فروق الأسعار. ومساءلتهم. (انظر ما جاء بصحيفة الأحرار فى ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٣ بالوثيقة رقم ١٢٦).

المثال الثالث: إهدار مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه فى ترميم معهد أزهرى كان قد تم بناؤه بالجهود الذاتية منذ عام ونصف فقط:

حيث تم إزالة المحارة والبلاط بحجة الترميم وبدون داع، سوى مجرد إنفاق المبلغ المرصود لهذا المعهد تحت بند الترميمات.

والمؤسف فى هذا الأمر أن الترميم قد تسبب فى تعريض المبنى للانهيار وتعريض حياة الطلاب للخطر.

وهذا المعهد اسمه معهد سنجرى بمركز ملوى بالمنيا. انظر تفاصيل هذا الموضوع الذى حققته (صحيفة الحقيقة يوم ١ / ١١ / ٢٠٠٣ فى الوثيقة رقم ١٢٧).

المثال الرابع: التوقف عن إنشاء أو استكمال مبانٍ أزهريّة جديدة منذ سنين عديدة:

(فأين ميزانية الأزهر من هيئة الأبنية التعليمية؟ وأين عائد أوقاف الأزهر؟)

وفيما يلي الأدلة على هذا التوقف:

الدليل الأول: التوقف عن استكمال معهد قرية الزنيقة بمحافظة قنا:

وذلك منذ عشر سنوات، وهناك تحقيق عن هذا الموضوع بصحيفة الأحرار في ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٣. (انظر الوثيقة رقم ١٢٨).

الدليل الثاني: أنه يوجد بمحافظة أسوان عدد ٩ معاهد أزهرية توقف العمل بها منذ فترة طويلة:

وفيما يلي ما كتب بصحيفة الأحرار يوم ٧ / ١ / ٢٠٠٣ عن هذا الموضوع:

محلى أسوان يكشف:

توقف بناء ٩ معاهد أزهرية

أسوان - كرار الأمين

حذر أعضاء لجنة الكهرباء بالمجلس المحلى لمحافظة أسوان من خطورة أزمة الكهرباء المتهاكة على المواطنين. جاء ذلك خلال اجتماع المجلس المحلى لمناقشة المشكلات التي تسبب معاناة يومية لمواطني المحافظة.

ومن جانبه تقدم حذيفة مكي عضو المجلس المحلى بطلب إحاطة موجه لرئيس الإدارة المركزية بمنطقة أسوان الأزهرية ينتقد فيه حالة البطء الشديد التي يتم بها تنفيذ المعاهد الأزهرية على مستوى المحافظة.

وأكد أن هناك ٩ معاهد توقف فيها العمل منذ فترة طويلة وهي المعهد الأزهرى بالدكة ومعهد فتيات نصر النوبة ومعهد فارس الابتدائى ومعهد الملقطة الابتدائى ومعهد الفتيات النموذجى بمدينة أسوان، ومعهد المالكي بنصر النوبة، ومعهد خور عواضة إضافة للمعهدين الأزهريين بمدينتي السباعية والسطب، وأشار عضو المجلس الى أن هذا الإهمال يمثل أممداً للمال العام، ويحرم آلاف الطلاب من أبناء المحافظة من خدمة هم في حاجة ماسة لها.

الدليل الثالث: معهد شمشيرة التابع لمركز فوه بكفر الشيخ والمتوقف فيه العمل منذ فترة طويلة:

وفيما يلي ما كتبه صحيفة الوفد يوم ١٣ / ٧ / ٢٠٠٣ عن هذا الموضوع:



محمد سيد طنطاوي

تأخر بناء المعهد الديني بـ «شمشيرة»

يتضرر أهالي قرية شمشيرة التابعة لمركز فوة بمحافظة كفر الشيخ من تأخر إنشاء المعهد الديني الأزهرى الخاص بالقرية وقد قاموا بتحرير العديد من الشكاوى والاستغاثات للجهات المعنية وطالبوا خلالها بسرعة الانتهاء من أعمال الإنشاء حرصاً على مستقبل أولادهم وللأسف لم يحرك أي مسئول ساكناً ويلتمسون من الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر التدخل وعمل اللازم لازالة أسباب شكاهم وبناء المعهد الديني لخدمة وتعليم أبناء قرية شمشيرة.

عنهم

أبو العينين أبو قمر

عقيدتى فى ١٨/١١/٢٠٠٣

فى مدينة تضم عشرة أحياء

معهد أزهرى

واحد بالسادات

بالرغم من لتساع مدينة السادات وتمدد أحيائها السكنية التى وصلت إلى عشرة أحياء سكنية إلا أنه لا يوجد بها سوى معهد ابتدائي أزهرى واحد فقط لا فوس والغريب فى الأمر أنه ملحق على معهد فتيات مدينة السادات فى مبنى واحد ومع تزايد الالتحاق بالتعليم الأزهرى زاد التراحم والتكس يفصول المبلى حتى أصبح عدد الفصول بالمعهد المشغولة بالطلبة ثمانية فصول... الأمر الذى تطلب معه تحويل بعض المحلات الإدارية إلى فصول دراسية رغم ضيق مساحتها وسوء تهويتها. ومع التزايد الشديد والإقبال على التعليم الأزهرى وعدم وجود أماكن وقفس فاستولون بالمعهد قبول ٩٥ تلميذاً من جملة ٣٥٠ تلميذاً كانوا قد تقدموا بأوراقهم لهذا العام للدراسة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وترقب على ذلك أيضاً أن الإداريين بمعهد الفتيات والمدرسين لا يجتون الآن محلات خالية يجلسون فيها وكذلك الأنشطة بجميع أوقاتها متعطة لعدم وجود أماكن لها مما أدى إلى تعثر العملية التعليمية.

الدليل الرابع: معاهد أزهرية توقف العمل بها منذ سنوات: وهى معهد أنشاص الرمل (بليس شرقية). ومعهد بندر الشرقية (بمحافظة قنا). أما مدينة السادات فليس بها سوى معهد أزهرى ابتدائي واحد. وهذا لا يتناسب مع مدينة كبرى بها ثلاث كليات أزهرية مثل مدينة السادات، وأيضاً معاهد بلطيم وبسيون.

انظر فيما يلى ما كتب بالصحف المصرية عن هذه المعاهد:

عاجل لشيخ الأزهر

قمنا نحن أهالي قرية «بندر

الشرقية» التابعة لمركز جرجا بمحافظة سوهاج بالتبرع بقطعة أرض لإقامة مجمع أزهرى عليها يتخمن بمعدا ابتدائية وأعداديا وثانويا وبالفعل تم التخصيص لمساح الأزهر الشريف بالنصار ٣١٢ محافظة سوهاج وقام الأهالى أيضا ببناء المعهدين الابتدائى والاعدادى بالجهود الذاتية ولكن لم نستطع استكمال بناء المعهد الثانوى لذا فلتمس تدخل فضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر لمساعدتنا فى استكمال بناء المعهد الأزهرى الذى سيخدم أكثر من خمسين ألف نسمة هم سكان بندر الشرقية



سيد طنطاوي

عن الاهالى

أبو بكر عهناهم سلطان

الأحرار ١٥/٢/٢٠٠٣

..ومعهد كتامة الأزهرى ببسيون مأوى للحيوانات

بتعليمات من المنطقة الأزهرية بالدقهية تفاربت القرارات مما بين الإخلاء ومواصلة الدراسة حتى عام ٢٠٠٠ الذى تدرى فيه حالة المعهد وشهد سقوط كتل خرسانية كبيرة، تم نقل الطلاب إلى معاهد قرى شفا وشقرب وبسيون ومنذ تلك التاريخ يؤكد المسئولون أن المعهد مخرج فى الخطة إلا أن أولياء الأوسر مازالوا يحلمون بإعادة بناء المعهد الذى يخدم نحو ٢٥ قرية.

كتب - ناصر العياري:
تحتل معهد كتامة الإعدائى الثانوى بمركز بسيون فى مأوى للحيوانات. كان للمعهد تم أصيب بتصدعات إثر زلزال أكتوبر الشهير عام ١٩٩٢ وفى يناير ١٩٩٣ قررت اللجنة الهندسية إزالة النيش وإخلاله من الطلاب البالغ عددهم نحو ٢٥٠٠ طالب. واصل الطلاب الحضور إلى المعهد ليستمع محلات تصل إلى ٦ أصوات

وفد الدلتا فى ديسمبر ٢٠٠٤



المثال الخامس: تحويل بعض المعاهد الأزهرية إلى مكاتب إدارية على غير رغبة منشئ هذه المعاهد:

ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

الدليل الأول: معهد مدينة كوم حمادة (بحيرة). والذي اشترط أصحابه عند توقيع عقد التبوع به ألا يستخدم إلا لغرض تحفيظ القرآن، وتدريس العلوم الأزهرية والثقافية، وإلا اعتبر العقد مفسوخاً.

وبالرغم من ذلك صدر قرار من الأزهر بنقل طلاب هذا المعهد إلى معهد آخر. لاستخدام مباني هذا المعهد كمكاتب إدارية لموظفي منطقة البحيرة الأزهرية.

(انظر ما كتب بصحيفة آفاق عربية يوم ١٦ / ٢ / ٢٠٠٤ عن هذا الموضوع بالوثيقة رقم ١٢٩).

الدليل الثاني: أنه تم تحويل فصول عدد من المعاهد الأزهرية التابعة لمنطقة الزقازيق إلى مكاتب إدارية، مثل معهد السادات بالزقازيق، الذي اقتطع منه حجرتان، لتكونا مقراً لعشرات الموجهين العاملين بالمنطقة الأزهرية بالزقازيق. في حين أن المعهد في أمس الحاجة إلى تلك الحجرتين، كما أن بالمنطقة الأزهرية عدد ستة مباني ضخمة تستوعب كل الموجهين.

وأيضاً حدث لمعهد الجديدة للمقتنيات بمنيا القمح أن خصص فيه حجرتان كمقر لعدد ستين موجهاً. وذلك مما يضاعف أعباء هذا المعهد. ويؤدي إلى إرباك العملية التعليمية. (انظر ما كتبه صحيفة آفاق عربية حول هذا الموضوع يوم ٢٥ / ١٢ / ٢٠٠٣ بالوثيقة رقم ١٢٩).

المثال السادس: الإهمال والتسيب ومخالفة اللوائح والقوانين الذي أصبح سمة بارزة، وعلامة دالة، يتميز بها الكثير من المعاهد الأزهرية:

ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

الدليل الأول: عدم كفاية المقاعد: مما يؤدي بكثير من الطلاب إلى أن يفتروشوا الأرض، أو يظلوا واقفين طوال الوقت. هذا فضلاً عن تهالك ما يوجد بها من المقاعد في مثل معهد وراق العرب الابتدائي الأزهرى. والوثيقة التالية توضح جزءاً من هذه الحقيقة. وهي لصحيفة الأهرام يوم ١٧ / ٣ / ٢٠٠٤ حيث كتب أسفل الصورة. «الدراسة وقوفاً بالأزهر».



الدليل الثانى: الإهمال الذى يعانى به أكبر معهد للقراءات بمصر: وهو معهد القراءات بالخاندار بشبرا القاهرة. وقد رصدت صحيفة (مصر ٢٠٠٠) يوم ١٨ / ٢ / ٢٠٠٣ بعض مظاهر الإهمال بهذا المعهد. ومنها ما يلي:

١ - قلة عدد المقاعد بالفصول: فهي لا تكاد تكفى عدد ٨٠٠ طالب بهذا المعهد. ومعظمها مقاعد متهالكة، ولا تصلح لجلوس الآدمى، كما أن النوافذ معظمها بدون زجاج، بالرغم من البرد القارس فى معظم أيام الدراسة. هذا فضلاً عن عدم النظافة التى تستشرى بالمعهد.

٢ - عدم انتظام الطلاب فى الدراسة، بالرغم من أن علم القراءات لابد أن يؤخذ سماعاً، من أفواه المعلمين.

٣ - عدم التقيد بشرط السن للقبول بالمعهد. حيث يقبل من هم فوق سن التاسعة بدون حد أقصى. مما شجع غير المتفرغين للالتحاق بالمعهد، وهذا جعل نسبة الحضور لا تزيد عن ٢٥٪.

٤ - عدم تطوير مناهج الدراسة، التى تتركز بالأكثر على دراسة وحفظ أكثر من ألف وسبعمائة بيت من الشعر، التى هى قوام دراسة القراءات العشر.

٥ - اعتبار شهادة القراءات تعادل المؤهل فوق المتوسط بالرغم من أن مدة الدراسة ثمانى سنوات. وهذا مما لا يشجع على الإقبال على هذه الدراسة. والأفضل أن نعادلها بالمؤهل العالى. (انظر الوثيقة رقم ١٣٠).

الدليل الثالث: تراجع عدد الكتاتيب، وكثرة المشاكل التى صارت تحاصر المعاهد الأزهرية. وهذا الدليل يعتبر نتاجاً لكل مظاهر التسيب والإهمال المشار إليها.

(انظر ما كتبه صحيفة الوفد يوم ١٦ / ٥ / ٢٠٠٣ حول هذا الموضوع بالوثيقة رقم ١٣١).

الدليل الرابع: منع طلاب الأزهر من ارتداء الزى الأزهرى؛

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث بمعهد السادات الأزهرى بالشرقية. حيث وافق مجلس الآباء على التخلّى عن الزى الأزهرى الرسمى. وفرض زى آخر على الطلاب يشبه زى المدارس الخاصة. وكان الأولى أن يسمح بالزى الأزهرى، لمن يرغب فى الاستمرار فى ارتدائه، وفق شروط تضعها إدارة المعهد. وذلك بجانب الزى الجديد. أما أن يحظر الزى الأزهرى على الإطلاق، ويعاقب كل من يرتديه من الطلاب، فهذا مما يتعارض مع لوائح الأزهر.

وفيما يلي ما نشرته صحيفة آفاق عربية حول هذا الموضوع في ٢٢ / ١ / ٢٠٠٣.

معهد السادات بالشرقية يرفض الزى الأزهرى!!

كتب أحمد السيد:

فرض معهد السادات الأزهرى بالشرقية زياً على طلابه يشبه زى المدارس الخاصة ومدارس اللغات وسمح المسئولون بالمعهد وعلى رأسهم الشيخ كامل شيبان عبد الجليل للطلبة بالتخلى عن الزى الرسمى للأزهر بما يميزه من خصوصية واستقلال وبرر ذلك أنه

لاحظ تمرد الكثير من الطلاب على الزى الأصلى وطرح الموضوع للنقاش من خلال مجلس الآباء حيث وافق الجميع على التخلي عن الزى الرسمى. وأضاف أن وسائل الإعلام بما تقدمه جعلت من الأزهر ورجاله مدعاة للسخرية والاستهزاء مما أدى لتمرد الطلبة على هذا الزى.

الدليل الخامس: منع الطالبات المنتقبات من دخول المعاهد الأزهرية:

حيث يتم الآن طرد الطالبات المنتقبات من المعاهد الأزهرية، بناء على أوامر من فضيلة شيخ الأزهر كما يقال:

وقد علق على هذا الإجراء د. عبد الصبور شاهين بقوله: (أنه لا داعى لهذا الإجراء، حيث إن النقاب غير منتشر فى المعاهد الأزهرية، كما أن المنتقبات يخلعن النقاب بمجرد دخول المعهد).

وعلق على ذلك أيضاً د. أحمد طه ريان بقوله: «إن النقاب ليس فرضاً ولا واجباً، ولكنه فضيلة، ولا بأس منه لمن أرادت أن تتحوط لنفسها، وأنه يمكن التأكد من شخصية المنتقبات بوضع مفتشات على أبواب المعاهد).

وعلق أيضاً الدكتور عبد العظيم المطعنى بقوله: «أنه ليس لأحد أن يجبر الفتاة على خلع النقاب، سواء كان الأب، أو الأخ، أو الزوج»، وأضاف قوله: (إن ارتداء النقاب يغرس آداب التحشم عند الفتيات منذ الصغر).

(انظر ما نشرته صحيفة الحقيقة حول هذا الموضوع بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٣ . بالوثيقة رقم ١٣٢).

الدليل السادس: العجز الكبير في عدد المعلمين: انظر الوثائق التالية:

في أبو داود السبخ بتمى الإمبر

الأحرار ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٤

علم وجود مدرسين.. وإجازة «مفتوحة» لطلاب المواد الدينية الإعدادي الثانوي

تتسبب اللجنة مرت عليه شهيد ولكن دون جدوى ونموذج المعهد الأزهرى بلان داوود يبين مدى وصول الحال بالتعليم الأزهرى في وقت نحن في أمس الحاجة فيه إلى لتقوية والتدعيم حتى يكون على نفس المستوى المطلوب من خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الأمة والتي في حاجة إلى رجال دين مصلحون المساهمة المطلوبة لدى الشعب من الإسلام.

حل هذه التلاميذ في التعليم كما ينبغي أن يكون. وقد معاناة الأبناء الأمور في المرحلة الإعدادية وأنها تتسبب في طلاب الثانوية الأزهرية واحزون جداً. ونسب عدم الالتحاق بالجامعة بسبب عدم وجود مدارس في المرحلة الإعدادية. وفي آخر المطاف مصيرهم بالحدود الثانوية. وكذلك التخرج من الثانوية بدون شهادة. مستقبليهم خاصة لأن طلاب المرحلة الثانوية في مرحلة تتطلب استقراراً طويلاً. ويمكن الطلاب من استكمال دراستهم في الأزهر في آخر المعهد كما يقول الدكتور المنعمي -رئيس أمر الأزهر- أن هناك لجنة تدرس لأبناء الأزهر كلاً من الأزهر الشريف في القاهرة والأزهر في المنيا. ولما كان هذا الترتيب الذي



محمد سيد طنطاوي

علوم الدين والأدب يعاني التلاميذ من عدم وجود الزجج والمرشد والمعلم خاصة وأنهم في أهم مراحلهم التعليمية والتي تتطلب نوعاً من الاهتمام بهم والقيام بالتدريس لهم على أكمل وجه حتى يكون التعليم قادراً على استيعاب العلوم الدينية خاصة للطلاب الذين هذا بجانب

لقد ما الذي قد تشبه اللغة. ولكن نعال على عدم الاهتمام بهذا التعليم وتركه سداح مداح. فإن أدبيات نموذجاً وهو مجرد وحالة من الحالات التي يواجهها التعليم الأزهرى هذا النموذج تجسد في المعهد القديس الأعزى الثانوي للبنين بقرية دهر داود المسماة: الثانوية مركز في الأيدي بمحافظه الدقهلية على هذا أنه قد للفتوى فيه أنه معزب للعلم وعرقه لأجيال لحمل لواء الإسلام بماني فيه الطلاب وأولياء الأمور على حد سواء لشاكل لا طائل لهم. لا تتمثل في عدم وجود مدرسين بالمعهد ويات كل محارلات أولياء الأمور وحتى المسؤولين بالمعهد في حل تلك المشكلة بالمثل الأمر الذي توجب عليه تسريح التلاميذ يقول سيد محمود -ولي أمر أحد الطلاب- لعلنا ابنائنا بالتعليم الأزهرى لورغبتنا في تعليم ابنائنا

على ما يبدو أن مشكلات التعليم ليست بأميرة على التعليم العام أو الفني بحسب بل امتدت ربما لا يدع مجالاً لشك في التعليم الأزهرى. ذلك النوع الذي من اللقطة في أنه تعليم القيم والمثل العليا والبدلية التي الحق والذي من المستحسن في القائم عليه أيضاً مراعاة الولي عز وجل في تربية النشء الذي اختار للعلوم الدينية كسبيل للرفعة بعدالة للول الذي عز وجل ويرحم الله الذين آمنوا منهم والذين آمنوا العلم درجات.

ولأن التعليم الأزهرى يعد من أهم مقومات بناء الإنسان للدين كان ينبغي أن يكون الاهتمام به على قدر مكانته في الدنيا وفي الآخرة ولكن واقع الحال يؤكد أنه لا اهتمام به ولا أولوية رغم أن التعليم الأزهرى هو الوحيد القادر على تخريج الدافعين من دين الله وعن لغة القرآن الكريم خاصة في ظل الأهمية القصوى التي

الدليل السابع: التوقف عن سد العجز في معلمى المواد الشرعية والعربية حتى ولو بمعلمي الحصة:

انظر ما نشر بصحيفة الوفد في ٩ / ٢ / ٢٠٠٥ تحت عنوان: «التعليم الأزهرى يحتضر في المنيا».

حيث ذكر أن التعليم الأزهرى في بعض معاهد المنيا قد وصل إلى مرحلة التوقف عن تدريس المواد الشرعية والعربية. وذلك لعدم وجود معلمين لهذه المواد، وفي نفس الوقت تم التوقف عن سد هذا العجز عن طريق الاستعانة بمدرس الحصة في مثل قرى شرق النيل وقرية البرشا (انظر الوثيقة التالية):

التعليم الأزهرى يحتضر بالمنيا

٩ / ٢ / ٢٠٠٥

الاماكن الشاغرة بهذه المعاهد لعدم توفر المدرسين في صوامع الدراسة والد معاناة الكثير منهم من مشكلة الانتد على كرامتهم من البسطة في المواسلات.

ويطالب محمد عدلى رئيس المعهد بعودة الانضباط للفقود الأزهرية ومواجهة غياب طلبة المعاهد وعدم حضورهم للدراسة أصبح في هذه المعاهد وعودة الشفافية المدرسين وأن يتم سد العجز الذي هذه المعاهد على مستوى محافظه في مركز محافظة والدوة حفاظاً على الأزهرى الذي أصبح في مهب الريح.

تعيين أبناء المحافظات الأخرى بالمنيا رغم ثواب الشروط على أبناء المنيا وحتى الذين يتم تعيينهم من أبناء المنيا يكونون في الضلالت لا يحملون مؤهلات إزمرة وأن حملة المؤهلات الأزهرية لا يجدون فرص عمل لهم في أماكنهم الطبيعية داخل المعاهد الأزهرية.

ويضيف محمد عبد الكريم: أن العمل بالحصة في المعاهد الأزهرية يمثل حالة خاصة من القوضى لاغتناء مبدأ الثواب والعقاب مطالبا بسد العجز في مدرسين المعاهد الأزهرية عن طريق التمييز بأن تكون الأولوية لخريجي الأزهر الشريف. ولا يتم تعيين أبناء المحافظات في المنيا إلا في حالة عدم وجود هذه التخصصات وأن يكون القيسون بالمناطق التي توجد فيها هذه المعاهد لهم الأولوية في شغل

عدم تدريس المواد الشرعية واللغة العربية لعدم وجود مدرسين.

ويطالب بكل مشكلة هذه المعاهد وتوزيع مدرسين لسد العجز الصارخ من المدرسين وتعيين أبناء القرى خاصة التي توجد بها معاهد إزمرة للتدريس بهذه المعاهد خاصة خريجي الأزهر، للوجودين بلعدا كبيرة.

ويضيف رضا محمد الجهمي: أن التمييز يتم بالواسطة ومن خارج الحافطة خاصة محفظات الوجه البحري ويتم نقل هؤلاء أو تدعيم في محافظاتهم بعد عملية التمييز مما أحدث فرقا ولدى في زيادة في العجز في المدرسين.

ويؤكد أسامة سعد رئيس لجنة الوفد بالبلد أن عدم الشفافية والواسطة هما اللذان عما يحدث بالمعاهد الأزهرية ويتسائل عن أسباب

نظراً - مختار محروس: تواجه المعاهد الأزهرية بالمنيا خلعة بقرى شرق النيل عجزاً صارخاً في أعضاء هيئة تدريس الأمر الذي يهدد مستقبل التعليم الأزهرى في المنيا.

في القبطية يؤكد المهندس مصطفى عبد شيد عدم وجود مدرسين خاصة في المواد شرعية واللغة العربية وأنه لا يسمح بسد جز في هذه التخصصات من خلال التدريس حصة في الوقت الذي لا يتم توفير مدرسين تدريس. هذه المواد أصبحت مشكلة تهدد مستقبل التعليم بالأزهر خاصة أن هذه المواد أساسية للطلاب الأزهرية.

ويضيف: أن قرية البرشا بها المعهد لهدى والثانوي للبنات وتعاني طالباته من



مناهج
الأزهر

نريد أن نعرف
من شيخ الأزهر
الشريف لماذا
تتلخز كتب اللغة
العربية والدين
حاصة عن تلاميذ
المعاهد الابتدائية!!
حيث إن تلاميذ
المرحلة الابتدائية
الأزهرية في معهد
سبت صانر
الابتدائي الأزهرى
لم يتسلموا حتى
بعد انقضاء
الفصل الدراسى
كتساب الدين
للمعهد الرابع
الابتدائي. والله
العربية للمعهد
الثاني الابتدائي.
حتى أنهم أورا
الامتحانات دون
أن تصل إليهم
هذه الكتب وإلى
الآن.. فهل هذا
يرفضى الله
ويرضى شيخ
الأزهر؟

ناجى العزوى
دكتور
دقهلية

الدليل الثامن: أداء الطلاب لامتحان الفصل الدراسى الأول ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بالرغم من عدم تسلمهم للكتب الدراسية فى بعض المواد:

انظر ما نشر بصحيفة آفاق عربية فى ١٠ / ٢ / ٢٠٠٥ تحت عنوان: «مناهج الأزهر».

حيث ذكر أن طلاب معهد ميت ضافر الابتدائي الأزهرى بدكرنس دقهلية لم يتسلموا كتب اللغة العربية للصف الثانى الابتدائي وكتب التربية الدينية للصف الرابع الابتدائي. وأنهم أدوا امتحان الفصل الدراسى الأول بالرغم من عدم وصول هذه الكتب وحتى اليوم. (انظر الوثيقة المرفقة).

سابعاً: قرارات وإجراءات حكومية وغير حكومية تمت أخيراً

بقصد القضاء على المعاهد الأزهرية بالمخالفة للقانون

ومن هذه القرارات والإجراءات ما يلى:

١- القرارات والإجراءات الحكومية التى تمت أخيراً

بقصد القضاء على المعاهد الأزهرية

أ- قرار مجلس المحافظين رقم (٢) فى ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٤ الذى صدر تحت عنوان خادع وهو: «ضوابط إنشاء المساجد والمعاهد الأزهرية».

ويهدف هذا القرار فيما يخص التعليم الأزهرى إلى تغيير مساره وجعله خاضعاً لوزارة التربية والتعليم.

وقد جاءت بنود هذا القرار الأربعة مخالفة للقانون والدستور، وتؤدى حتماً إلى إلغاء الأزهر الشريف.

وفيما يلى هذه البنود الأربعة التى تتضمن الكثير من المخالفات للقانون والدستور:

١- البند ٧/٣ وينص على «عدم الترخيص ببناء أية معاهد جديدة، ورفض تحويل المعاهد الأزهرية الخاصة إلى حكومية، أو قيام الأزهر بالإشراف عليها».

٢- البند ٨/٣ وينص على «دراسة إمكانية تحويل بعض المعاهد الأزهرية إلى مدارس أو منشآت تابعة لوزارة التربية والتعليم».

٣- البند ٩/٣ وينص على «إعادة النظر فى المناهج والمقررات التعليمية التى تدرس بالمعاهد الأزهرية، بما يعمل على إعداد خريجين لديهم مهارات أساسية وأولوية مطلوبة لسوق العمل».

٤- البند ١٠/٣: وينص على «إعادة حصر المعاهد الأزهرية تحت الإنشاء، وتلك التى استكملت ولم يتم الترخيص بها بعد».

ويلاحظ على هذا القرار وينوده الأربعة المخالفات التالية:

١- أن هذا القرار ينوده الأربعة يتعارض ويخالف الرسالة السامية للأزهر ومؤسساته العلمية وهيئاته التعليمية:

ذلك أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته، وتحمل أمانة نشر الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب، وإظهار حقيقة الإسلام، وأثره فى تقدم البشر، ورفى الحضارة، وكفالة الأمن والطمأنينة، وراحة النفس لكل الناس، فيما يتصل بالشرعية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن. وتخرج علماء عاملين متفهمين فى الدين، يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح، كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة.

٢- كما أن بنود هذا القرار تحمل فى طياتها ما يمحو الهوية الأزهرية. وتجريد المعاهد الأزهرية من الأهداف المرجوة منها، من تربية نشء وجيل يتم الاعتماد عليه فى حمل الأمانة. وإظهار حقيقة الإسلام وأثره فى تقدم ورفى الحضارات الإنسانية. وتزويد المجتمع بأصحاب الرأى والثقافة الدينية.

وفيما يلى نصوص الدستور والقانون التى خالفها قرار مجلس المحافظين المشار إليه:

أولاً: نصوص الدستور التى خالفها قرار مجلس المحافظين:

١- تنص المادة «الثانية» على: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية. ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع».

٢- تنص المادة «التاسعة» على: (الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية).

٣- تنص المادة «الثانية عشر» على: (يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصلية وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الأخلاقية. . . .).

٤- تنص المادة «٦٤» على: (سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة).

٥- وتنص المادة «٦٥» على: (تخضع الدولة للقانون).

ثانياً: النصوص الخاصة بقانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية التى خالفها قرار مجلس المحافظين:-

١- تنص المادة «٨٥» على: (أن الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقه بالأزهر تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامية. وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة، ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها، وإعدادهم الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر).

لذلك فإن وضع المناهج بالمعاهد الأزهرية بهذه الكيفية التى تختلف عن المدارس الأميرية والتعليم العام، إنما يهدف إلى تحقيق خصوصية تلاميذ الأزهر. لتزويدهم بالقدر الكافى من العلوم الشرعية، توصلاً إلى دخول جامعة الأزهر. ولا يمكن أن يتحقق ذلك فى حالة دمج المنهج الأزهرى بمنهج آخر، وتحويل المناهج الأزهرية للتعليم العام، أو شىء من هذا القبيل، كما يتطلب القرار المشار إليه.

٢- وتنص المادة «٤٤» من اللائحة التنفيذية لذات القانون على: «تتبع المعاهد الأزهرية الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية وهى نوعان، المعاهد الأزهرية العامة، المعاهد الأزهرية الخاصة».

٣- وتنص المادة «٥١» من اللائحة التنفيذية لذات القانون على: «يعتبر التعليم فى هذه المعاهد ونحوها مما تشرف عليه الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية تنفيذاً للإلزام المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام».

٤- وتنص المادة «٨٧» من اللائحة التنفيذية لذات القانون على: «يكون للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية مدير عام من علماء الأزهر، يعين بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض الوزير المختص، بناء على اقتراح شيخ الأزهر . . . ويكون لهذه الإدارة العامة وأجهزتها والعاملين بها جميع الاختصاصات المقررة لرؤساء المصالح فى كافة القوانين واللوائح».

٥- وتنص المادة «٨٨» من اللائحة التنفيذية للقانون ذاته على: «تتولى الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية مسئولية الإشراف والتوجيه والإدارة فى المعاهد الأزهرية بأنواعها، ومراحلها المختلفة، ويصدر بتنظيم أجهزتها وتحديد الاختصاصات فيها قرار من شيخ الأزهر، بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر، بناء على اقتراح مدير عام الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية».

٦- وتنص المادة «٨٩» من اللائحة التنفيذية لذات القانون على: «ولوزير شئون الأزهر بناء على طلب شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر وبعد أخذ رأى الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية إنشاء معاهد أخرى».

وفى ضوء ما سبق من نصوص دستورية يتبين الآتى:

١- أن القرار المشار إليه خالف الدستور كما خالف قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ مخالفة صارخة. أو ما يسمى بالمخالفة العمدية الصريحة للقانون. والتى تصل بالقرار المشار إليه إلى حد الانعدام.

٢- ثبوت استقلالية المعاهد الأزهرية فى الإدارة والتوجيه والإشراف عن أى جهة أخرى، التزاماً بما ورد بنصوص قانون الأزهر. وكذا استقلالية وضع المناهج، والنظام التعليمى الذى يستهدف فى المقام الأول تزويد تلاميذ المعاهد بالثقافة الدينية. وتحقيق خصوصية تلميذ الأزهر لدخوله جامعة الأزهر. والقيام بالرسالة السامية التى من أجلها كان الأزهر وهيئاته. وأن هذا الدور لا يمكن أن يقوم به التعليم العام، لكونه غير متخصص فى هذا المجال.

٣- أن الدستور يؤكد على سيادة القانون والالتزام بالمقاصد التشريعية المبتغية تحقيق الصالح العام. وأن قرار مجلس المحافظين قد خالف هذه القواعد عندما نص فى البند

٣/ ٧ على عدم الترخيص ببناء أية معاهد أزهريّة جديدة. ورفض تحويل المعاهد الأزهريّة الخاصة إلى حكوميّة أو قيام الأزهر بالإشراف عليها.

فبالرغم من المخالفة الظاهرة والصارخة لهذا البند مع قانون الأزهر، فإنه يعكس مدى الانحراف الذى وقع فيه قرار المحافظين، فالمادة العاشرة من لائحة المعاهد الأزهريّة رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٨٥ تنص على أن: «على الإدارة المركزيّة للمعاهد الأزهريّة بحث طلب افتتاح أى معهد أزهري جديد فى ضوء احتياجات الجهة لهذا المعهد. وفى ضوء التخطيط العام للأزهر فى المنطقة التى سيفتح لها هذا المعهد...».

٤- أن المعاهد الأزهريّة التى بنيت بالجهود الذاتية، وتبرعات من بعض المواطنين، هى مال خاص. أو هى وقف لله تعالى. لا يجوز لأى جهة أن تمارس عليه أى تصرفات خارجة أو مخالفة لقانون الأزهر، طالما أن هذه التبرعات تمت من أجل إقامة هذه المعاهد، فى ظل هذا القانون. لأن القاعدة الفقهيّة والقانونية «أن شرط الواقف كنص الشارع».

كما أن قرار المحافظين المشار إليه، لا يمكن أن يلغى نصوصاً قانونية ضاربة الجذور فى أرض العدالة فى ظل منظومة تشريعية متكاملة.

٥- أن تطبيق هذا القرار رغم مخالفته للدستور ولقانون الأزهر سوف يؤدى وفقاً للتحليل المشار إليه، إلى محو الأهداف التى من أجلها أنشئت المعاهد الأزهريّة. كما أنه يؤدى إلى ضياع الهوية الأزهريّة فى التعليم بمراحله المختلفة. والقضاء على رسالة الأزهر السامية. وهذا ما يصبو إليه الاستعمار الثقافى الحاقد على الإسلام والمسلمين.

٦- كما أن قرار المحافظين ينم عن الانحراف بالسلطة وإساءة استخدامهما، حينما حاول أن يتدثر برداء المصلحة العامة، فزج بعبارات براقة تخفى الانحراف بالسلطة لتحقيق مصالح سياسية، لا ينبغى أن يكون العلم ساحتها، ولا أن يكون الأزهر مجالاً للمناورات بشأنها. وبخاصة وأن الهجوم على الإسلام أصبح هدفاً أساسياً لدول بعينها هى كيان الشر فى العالم.

وقد ظهر هذا الانحراف جلياً حينما زعم القرار المشار إليه أن الهدف من إلغاء التعليم الدينى هو سد احتياجات سوق العمل.

فى حىن أن الفهم فى أبسط قواعده يفصل بين العلم وسوق العمل . لأن الأصل أن الإنسان يتعلم ما ينفعه، وليس فقط ما يتوظف به فالهدف الحقيقى من العلم هو الرقى بالنفس الإنسانية واتساع القاعدة المعرفية للإنسان . من أجل الوظيفة وكسب الرزق ومن أجل غيرها .

أما محاولة الربط بين إلغاء القيم الإنسانية التى يكتسبها المرء من خلال إحياء التصور الدينى فى نفسه، وأن يكون هذا الإلغاء تحت شعار إرضاء سوق العمل فهذا هو عين الاستتار بالعبارات البراقة.

بينما فى حقيقة الأمر، أن المجال يتسع فى سوق التعليم المفتوح لمثل هذا الهدف، والذى لم تعقد له مجالس المحافظين من قبل مجلساً واحداً، من أجل إنشاء معهد فنى لتدريب الكوادر المهنية على التكنولوجيا الدقيقة مثلاً.

بينما ذهب هذا المجلس إلى القضاء على التعليم الدينى تحت ستار تنمية المهارات وإرضاء سوق العمل، الذى خلا تاريخهم من ثمة سعى فى هذا المجال . وهنا تجدر الإشارة إلى خطورة هذا القرار الذى يستهدف فى المقام الأول محو الهوية الأزهرية، وذوبان الثقافة الشرعية، وعدم تمكين الأزهر وهيئاته من القيام بالرسالة السامية المنوطة به، فى ظل أيديولوجية متميزة، تستقى مصادرها من الكتاب والسنة، فى غير تكلف ولا تعسف، بغية الوصول بتلميذ الأزهر، ثم رجل الأزهر، إلى تزويده بالقدر الكافى من العلم للقيام بالأمانة التى هى فى عنقه . وهى من أشرف الأمانات وأسمائها . حيث يقوم الدارس لها بأعمال الأنبياء والمرسلين، لنشر روح الطمأنينة فى الناس فى الدارين الدنيا والآخرة .

(انظر مجموعة الوثائق رقم ١٣٢ مكرر، وهى خاصة بقرار مجلس المحافظين رقم (٢) فى ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٤ . والذى يهدف إلى إلغاء المعاهد الأزهرية . فتأمل هذا القرار . وتأمل العجلة التى اتسم بها تنفيذه، لدرجة أنه أعطى مهلة ثلاثة أيام فقط للانتهاء من حصر جميع أنواع المعاهد الأزهرية، والمساجد الأهلية فى كل أنحاء الجمهورية . وتأمل أيضاً ردود الأفعال الرافضة لهذا القرار من كل قطاعات الشعب المصرى ومن العلماء . ويبلغ عدد صفحات مجموعة هذه الوثائق (رقم ١٣٢ مكرر) ١٧ صفحة .

ب- أساليب البلطجة التي استخدمتها الحكومة

في محاولتها إلغاء المعاهد الأزهرية

تنفيذاً لقرار مجلس المحافظين رقم ٢ في ٢٢/٥/٢٠٠٤

• مارست الحكومة أساليب غير مشروعة في منع الجهود الذاتية المبذولة لإنشاء معاهد أزهرية جديدة، وتقليص المعاهد القائمة، تنفيذاً لقرار مجلس المحافظين رقم (٢) في ٢٢/٥/٢٠٠٤ المخالف للقانون والدستور.

• وقدم تم ذلك بالرغم من أن الحكومة قد أنكرت صدور هذا القرار في التصريح الذي أدلى به السيد اللواء «مصطفى عبد القادر» وزير التنمية المحلية غير أن الواقع الفعلي يكذب ذلك التصريح.

• وفيما يلي نستعرض أساليب البلطجة والوسائل غير المشروعة التي استخدمت في تنفيذ قرار المحافظين المشار إليه، والمخالف للقانون والدستور، والذي يهدف إلى القضاء على المعاهد الأزهرية؛

أولاً: صورة لما نشر عن محاولات الحكومة تنفيذ قرار مجلس المحافظين عن طريق قوة الشرطة الجبرية بالمخالفة للقانون (انظر صحيفة البيان المصري في ٢٦/١٠/٢٠٠٤).

ملايين ضائعة في غياب وزارة الداخلية!

قسم الشرطة يعطل بناء معهد أزهرى على نفقة أهالى إسنا

ما يشهده حاجر إسنا بقنا.. لا يوصف إلا بأنه مهزلة.. تحتاج تحسلاً عاجلاً من وزارة الداخلية.

المنطقة من أشد مناطق قنا إزهاماً ويقدّر تعداد سكانها بحوالى ١٢٢ ألف نسمة.. ورغم ذلك لا يوجد بها معهد أزهرى واحد سواء ابتدائى أو إعدادى أو ثانوى.. الأمر الذى يكبد أبناء المنطقة مشقة الانتقال لمسافة ٧ كيلو مترات حيث أقرب معهد بمدينة إسنا.

ويومياً يقطعون هذه المسافة ذهاباً وإياباً ويبيتهم أطقان حصار فى الإبلداتى بمائتين حرارة صيف الصيف وبرد وأمطار الشتاء القارص، والحل كما يرويه حصار الرب الجبهتى عضو مجلس محلى إسنا كان فى قنطرة أرض قضاء من أملاك الدولة مساحتها ٢١٠٠ متر مربع بنجى الجبهينات بحرض أحمد سعيد.. وقد تقدم أهالى المحافظة بطلبات للمستثمرين بالتحالفة للاستثمار بالأرض بإقامة مجمع أزهرى لإنهاء

مئاته أهالى الحاجر وبالفعل وافق محافظ قنا على تخصيص الأرض لبناء المجمع وحمل قرار الموافقة رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠٠٤ فى ٣٠ مايو ٢٠٠٤. وتقدم حصار الرب الجبهتى بطلب يسمح له ببناء المجمع الأزهرى على نفقته. وبالفعل حصل على كل الموافقات واستعد لأعمال البناء.. لكن فجأة توقف المشروع بسبب يوسف بأنه «ثالث» فقد قام أحد الأهالى بالتعمدى على الأرض ببناء عشتين عليها وضع فيها بعض الحيوانات والمواشى.. ويرفض الخروج منها. الأمر الذى دفع الأهالى للتوجه بالشكوى للمستثمرين فصدر قرار إزالة من الوحدة المحلية لمركز ومدينة إسنا. حمل رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٤ فى ٢٠٠٤/٨/١٥.

الفريق أن القرار تسلمه المسئولين بمركز شرطة إسنا ورغم مرور أكثر من شهرين على صدوره إلا أنه لم ينفذ حتى اليوم وإمام تجاهل ضباط المركز تنفيذ قرار الإزالة. أصفوت الوحدة المحلية إسنا «استعجالاً» موجهها لحارس مركز شرطة إسنا فى ١٢ سبتمبر لتنفيذ الإزالة.. لكنه لم يحرك ساكناً وما بين تجاهل مركز الشرطة وأعضاء الأهالى على أرض الدولة.. يبقى أبناء حاجر إسنا فى رحلة عذاب يومية إلى معادهم.. فهل يتدخل محافظ قنا وزير الداخلية لإنهاء هذه المهزلة

صورة من قرار الإزالة الذى لم ينفذ



عبدلatif



عبدلatif

ثانياً: صورة من صحيفة الأسبوع في ٢١/٦/٢٠٠٤ (عن محاولات تطبيق قرار المحافظين بالقوة):

٢١/٦/٢٠٠٤ بگء تفصيل قرار رئيس الوزراء بحظر بناء المعاهد الأزهرية

القبض على عدد من المواطنين شرعوا في بناء معهد أزهرى بالمنيا

المنيا - ناصر حاتم

ترجى رئيس الوحدة المحلية لقرى باسفت، بمركز أبو قرقاص بالمنيا بصحبة قوة من الأمن، حيث جرى القبض على كل من محمد عبد الفتى الفتى الشاذلى رئيس مجلس إدارة جمعية الرحمن الخيرية وحسن على حسن

تهاوى عضو مجلس الإدارة ومدير عام بإدارة أبو قرقاص التعليمية وجمال محمد صلاح الدين بفسادى وجمال يوسف إبراهيم الفخراى رداً، محمود يوسف الفخراى الأستاذ بجامعة الأزهر بأسبوط، حيث جرى التنبية عليهم بوقف بناء المعهد الأزهرى فى القرية ومناداة مراد البناء، وجرى تحذيرهم

لأنه فى حالة قيامهم بالبناء مرة أخرى سوف يتم اعتقالهم، وكانت العديد من القرى والمناطق التى تقام بها معاهد أزهرية تحت الإنشاء قد تعرضت لاجراءات الهدف منها منع انشاء هذه المعاهد استناداً إلى قرار رئيس الوزراء الذى صدر فى شهر مايو الماضى.

ثالثاً: صورة لما نشر عن تعطيل الحكومة لتأشيرة فضيلة شيخ الأزهر الخاصة بإنشاء خمسة معاهد أزهرية جديدة تطبيقاً منها لقرار مجلس المحافظين رقم (٢) فى ٢٢/٥/٢٠٠٤:

انظر ما نشر حول هذا الموضوع بصحيفة نهضة مصر يوم ٢١/٨/٢٠٠٤ بالوثيقة التالية:

العدد ١٢٢ - السنة الأولى

السبت ٢١ أغسطس ٢٠٠٤

هبة مصر

عادت من جديد أزمة المعاهد الأزهرية، فبعد توقيع الدكتور سيد طنطاوى شيخ الأزهر خمسة قرارات بإنشاء معاهد أزهرية جديدة عاد وطلب مرة أخرى وبدون أسباب تعطيل تأشيرته وتأجيلها. طلب الدكتور طنطاوى غريب هو نفسه الذى أعلن تحديه لقرار مجلس المحافظين ٢ لسنة ٢٠٠٤ بحظر إنشاء معاهد جديدة ودعوة تحويل المعاهد الموجودة إلى وزارة التربية والتعليم.

مصادر داخل مشيخة الأزهر أكدت أن تراجع الشيخ سببه امرين الأول أن رئيس الوزراء لم يقدم رداً على طلب الشيخ بإلغاء قرار مجلس المحافظين والثانى أن صفوفاً تمارسها أكثر من جهة لتنفيد القرار.

فى كل الأحوال فإن طلب الشيخ تسبب فى قلق داخل إدارات وأروقعة الأزهر خشية أن تكون النهاية لتنفيد القرار.

شيخ الأزهر طلب تعطيل تأشيرة خمس معاهد فقامت الأزمة

حرب المعاهد بين الأزهر والمحافظين

يتردد من لى الأزهرين أن القرار الذى نشرته صورته بين عدد من الأشخاص فى المحافظين معارفتهم به ويؤكدون أنه يصل إليهم ولم يبالوا به والخشية أن يكون التفتت على الأمر مساواة لكسب وقت وإيجاد فرصة لتفويض قرار مجلس المحافظين.

أضافة إلى أن رددت الأعمال لاختلال التوازنات حول القضية لعمدة، وأبرزها قول ثلاثة القوار بضمير لاسريكية تعديل المناهج الأزهرية، نهضة مصر، تحت مظلة المساهمة بين الأزهر والمحافظين، والتي سينظر فيها القضاء الإدارى يوم ٢٢ أغسطس الحالي.

المسؤول الذى يطرح الآن هو هل يكون إنشاء المعاهد الخمسة مجرد قرار فى وقت أم أنه سيتم تنفيذه على أرض الواقع.

المسؤول يكتب أعميته فى ضوء قراره مستدام الذى يرفض أن يقع بين الأزهر والحكومة، خاصة وأن أغلب معاهد المعاهد الأزهرية ليست مالا عاماً ولكنها إلى خاص وأرقت الكثير من أهل الخبز تعليم الأزهرى، وتري الأوساط الأزهرية القسمة التى يديرها مجلس المحافظين عوي مختلفة. الكثافة فى بعض المعاهد الأزهرية لا مبرر لها، وترجع هذه الخلل إلى المحافظين أنفسهم، وتقول المسبب فى ذلك قرارهم برفع سن تحويل بالمعاهد الأزهرية من ٥ سنوات إلى ٦ سنوات بالخالفة للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١، وهو ما أدى حكماً تروى صنادير الأزهرية إلى نقص كشافه بحلول وضعف عدد تلاميذ المعاهد الأزهرية. ومن ناحية أخرى فإن قانون زهر ينص على أن المعاهد الأزهرية تتبع زهر مباشرة، ولا تتبع الإدارة المحلية، هناك قانون خاص بالأزهر وجامعته بحسب الأرقام الرسمية التى يؤكدتها شيخ محمد على شحاتة وكيل إدارة معاهد الأزهرية فإنه يوجد فى مصر ٦٨ معهد أزهرى يتروى عليه مليون ١٧ ألف طالب، وأن العدد تزايد من ٢٥ هذا العام حوالى ٢٨١٠ معهد على جانب آخر تقدم المحامي مصطفى بر أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس دولة يعلن ضد القرار بناء على طلب من



عدي حسين : المحافظة بحثت طلبات إنشاء معاهد جديدة

« بوريس ياديت » يطعن في قرار المحافظين أمام القضاء الإداري

د. رأفت محمود : لا نعلم شيئا عن هذا القرار

رئيس قضاة المحاكم بالآزهر : ليس قانونيا ولا اجلاس شيخ الأزهر في منزله

د. مصطفى الشكعة : باطل.. وخطوة لتجفيف منابع الدينية

د. محمد عبد السلام : لن نسمح بتعيين المعاهد الأزهرية بالوزارة التعليم

محمود عبد السلام ولي أمر لثلاثة أولاد بمعهد الزهور ببورسعيد يقول عمرو. إن عبد السلام يطالب في دعواه بوقف تنفيذ القرار والدعوات

ويضيف: الولد يستخدم حقه الدستوري في أن يعلم أثناء التعليم الديني للسلام من خلال المناهج الأزهرية. وعندما تم إصدار القرار والمقصود من مناهج التربية والتعليم بالآزهر ودولة التربية والتعليم بالمعاهد الأزهرية إلى وزارة التربية والتعليم فإنه تعامل قانون الأزهر رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦، والذي يخص علي استلامه المناهج بالمعاهد الأزهرية بطريقة الدراسة بها، كما أن هناك بنودا كاملا بالقانون ينظم مبرمج المعاهد الأزهرية وطريقة تشغيلها ويعمل بها شيخ الأزهر وحده اختصاص إصدار القرارات الخاصة بالآزهر

ويذكر عمرو أن الهدف من القرار هو سحب الهوية الأزهرية وهذا ما يريده المتخصصون في الإدارة الأمريكية حتى يسيطروا ويهيمنوا على المنطقة بأكملها ويطلب المحامي في صحيفة دعواه بوقف تنفيذ القرار بكل بنوده مشيرا إلى أن البند الذي في القرار والمقصود منه تغيير وتطوير المناهج بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل يتعمد به أن يكون التمييز مطلقا على العالم والحكومة منحولة عن الأزهر لا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة، ولذا يريدون تغيير المناهج

مخالف كل ما سبق فإن القرار لم يتم تنفيذه إلى الآن، والدليل على ذلك ما يملكه المستشار عدلي حسين محافظ القنصلية الذي يؤكد أن المحافظة لا تعلم شيئا عن القرار ويضيف لا يوجد لدينا شيء، ولم يصل للمحافظة أي إخطار به، كما أن المحافظة ليست مطلوبة الجديدة الخاصة بإنشاء معاهد الأزهرية وذلك وفقا للشروط والمعايير المنظمة لإنشاء المعاهد الأزهرية

وأضاف محافظ القنصلية أن هذه الشروط معروفة جدا، وهي أن تتوفر في المعهد الشروط الأساسية، من حيث البناء وعدد المصلين، أي لا يكون محدود حيزتين ولا تمل مساحة المعهد عن ١٠٥٠ مترا ولا أكثر من ١٠٠٠ متر مربع ومجهز

ويشير الدكتور محمد شمس جعفر محافظ بني سويف مؤكدا ليست هناك

مشكلة في المعاهد الأزهرية، ويضيف المتصرف على المعاهد يباشر عمله وليس هناك ما يحد من أداءه لوظائف أو مهام والمعاهد الأزهرية تسعد للمعلم المدرسي الجديد

ويشير محافظ بني سويف إلى أنه لو تم تنفيذ هذا القرار فإن المحافظة سوف تقوم بإخطار شيخ الأزهر قبل أن تشرع في التنفيذ ويضيف كما أننا لن نسمح بتعيين المعاهد الأزهرية لوزارة التربية والتعليم

محافظ القنصلية الدكتور محمد رأفت محمود في ما مراد بشأن القرار وقال أنه لا علم له به، وأضاف: لم يصل للمحافظة ما يفيد بهذا الشأن

الشهيد عمر الدين رئيس قطاع المعاهد الأزهرية يؤكد أن شروط بناء المعاهد لا تحتاج لموافقة من جهة أصية وقال إن المقترح يقدم لإدارة المعاهد مطلقا لإقامة المعهد ويتم تحويل الطلب للمنطقة لتأكيد المواصفات ومراجعة مدى حاجة المنطقة للمعهد، كما أننا نقوم أحيانا بمرجع ما، المعاهد في حالات خاصة جدا في حدود ١٠ ألف جنيه، أما بالنسبة لقانونية قرار حظر إنشاء المعاهد يضيف ونسعى لطاع

المعاهد الأزهرية بأنه ليس قانونيا ويحذر رايه قائلا: إن الأزهر يعتبر هيئة مستقلة تنفذها قوانين وتنفذ التوجيه غير قانوني، ولا فإن شيخ الأزهر يحل في القرار ويتم إلغاء الأزهر مأكلا

أما الحديث عن ضعف مصفوي المعاهد فإنه أمر يحتاج إعادة نظر لأن المعاهد لم تطرأ على تطويرها بل أصبحت لدينا معاهد نموذجية تشبه المدارس الحكومية - ٢٢٧ معاهد نموذجية وكذلك معاهد نموذجية تعمل مصروفاتها ٢٥٠٠ مديونا ١٢٩ معاهد - أي أنها

تقوم بالقضاء أولا حاول بنا يراكب الخطر في العالم يتفق مع هذا الرأي المستشار محمد حمن على رئيس هيئة مصفوي المعاهد الإدارية مجلس الدولة والذي يقول: مصر دولة إسلامية وما يحدث يحدث محاولة لاعتداء وعدم دور الأزهر للشريعة

ويضيف: لو تم تنفيذ هذا القرار وتطبيق على أرض الواقع فإنه سوف يثير مشكلة بعد تحريك الطلبة العاملين من المعاهد، كما في المعاهد التي

ميجورسوتها في العاصمة ويطول من هنا ماكني أتوقع أن الناس قاموا برفع الدعوى القضائية ضد القرار سوف يكسبون القضية

يضيف لهم يستندون أن التعليم الأزهرى يقوم بخضوع أزهريين وس لم يفلاد من تلميذ المناهج وولت إنشاء معاهد أزهرية جديدة

قدمنا مولف الأزهر ومرصا أراء بعض المحافظين ونسب القصة أطراف أخرى لها أراء مهمة

تحقيق

نبيل ملاكور

أحمد ربيع

شيرين لطفي

ونحن نتساءل:

- لماذا عطلت تأشيرة فضيلة شيخ الأزهر الخاصة بموافقة على إنشاء المعاهد الأزهرية الخمسة المشار إليها في الوثيقة السابقة؟
- وهل هذا الإلغاء والتعطيل في مصلحة مصر ومصلحة الأزهر. أم أنه مما يرضى المتعصبين في الإدارة الأمريكية الذين يهدفون إلى السيطرة على المنطقة. ويمهدون لذلك بالقضاء على الأزهر الذي كان يقود المقاومة الوطنية ضد التدخل الأجنبي على مدى التاريخ (ألف عام).
- رابعاً، وقف استكمال معهد التحرير الأزهرى بإمبابة بالقاهرة، وذلك بعد صدور قرار المحافظين حيث أوقف استكمال البناء عند مرحلة الأساسات والأعمدة. وتعرض طلاب المعهد إلى المعاناة نتيجة حشرهم في مباني سكنية غير صالحة للدراسة بعد سقوط معيهم.

كل هذا والحكومة صامته لا ترد على أولياء الأمور الراغبين في التبرع بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه كدفعة أولى لإكمال البناء (انظر الوثيقة التالية وهي لصحيفة الأسبوع في ٧/٢/٢٠٠٥).

من يقف ضد استكمال المعهد الأزهرى؟

أقيم معهد التحرير الأزهرى بشارع ٢٨ مدينة التحرير بإمبابة منذ السبعينيات ونظراً لوجود خلل فني في المبنى فقد تم تسليم الأرض للتبرع من خارج الأزهر عام ٢٠٠٠ لإعادة البناء حيث تمت إزالة المبنى ونقل المعهد الابتدائي بقسميه النموذجي والعادي إلى مبنى ضيق لا تتعدى مساحة أكبر غرفة مخصصة كفصل دراسي أكثر من ٣٠ متر × ٤ أمتار، وانتظر الأهالي الانتهاء من المبنى السابق وظل مجرد أساسات وأعمدة دون استكمال في الوقت الذي يعاني فيه أبناؤنا من كثافة الفصول في المبنى الضيق الذي تم نقلهم إليه. وقد سبق لمجلس آباء المعهد النموذجي أن اقترح على إدارة الأزهر التبرع بـ (١٥٠) ألف جنيه من حساب مجلس الآباء للمساهمة في استكمال مباني المعهد لكن دون أدنى تحرك من الأزهر.

أولياء الأمور

خامساً: وقف الترخيص لمعهد الباجور الابتدائي الأزهرى؛ وذلك بعد صدور قرار المحافظين. (رقم ٢ في ٢٢/٥/٢٠٠٤).

حيث توقفت الحكومة عن الترخيص لإدارة الأزهر ببناء المعهد الابتدائي الأزهرى - بدون إبداء أسباب - بالرغم من أنه قد تم بناء وتشغيل المعهدين: (الإعدادي الثانوى بنين). (والإعدادي الثانوى فتيات) بنفس المدينة (الباجور) ولكن قبل صدور قرار المحافظين. فكيف سيكون مصير هذه المعاهد (الإعدادية الثانوية) ومن أين سيأتيها الطلاب بعد وقف الترخيص للمعهد الابتدائي؟

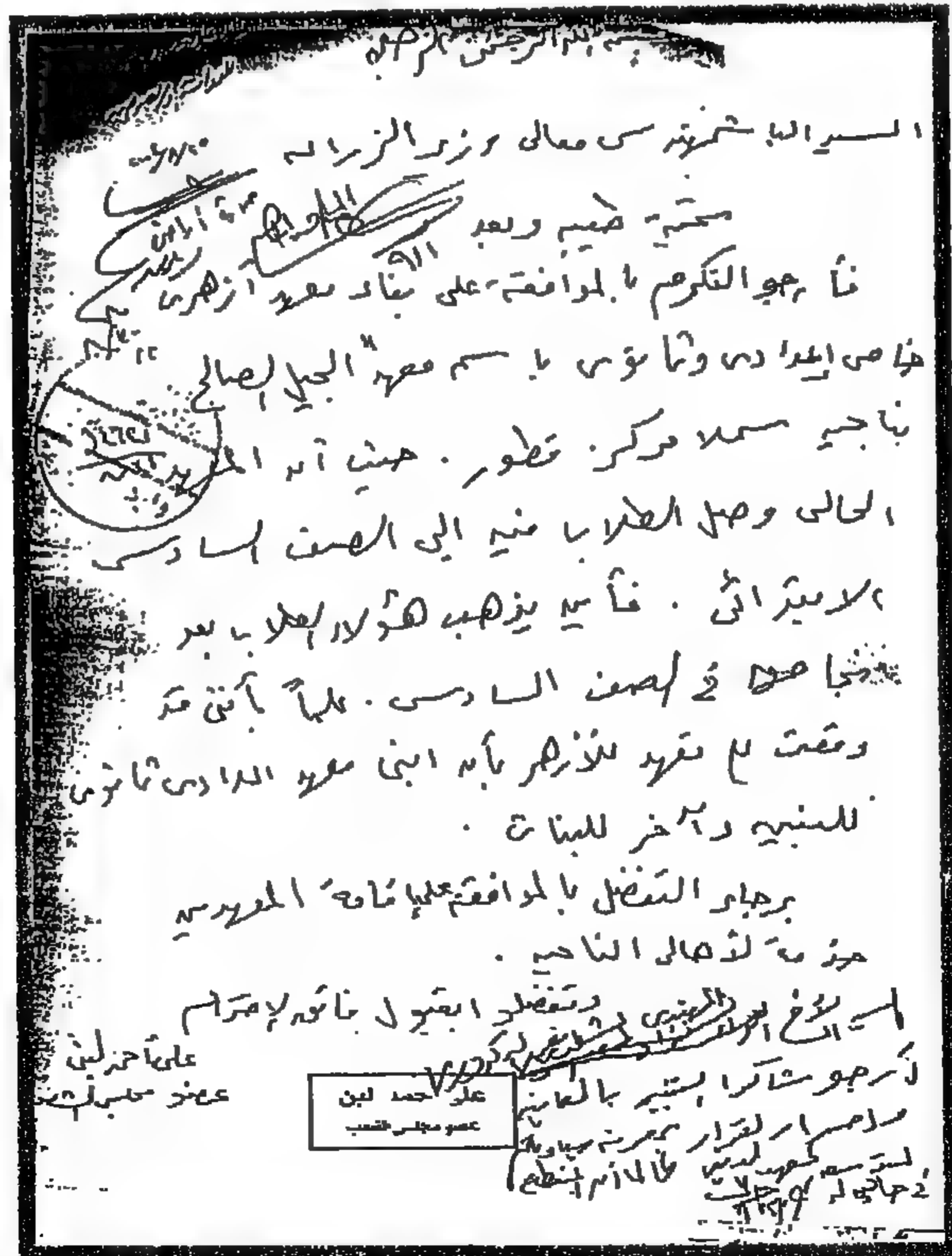
سادساً: إيقاف نمو معهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بسملا مركز قطور غربية وتعريض طالباته للحرمان من التعليم وهن في منتصف الطريق؛

وذلك بعد صدور قرار المحافظين رقم (٢) في ٢٢/٥/٢٠٠٤.

● حيث توقف السيد محافظ الغربية عن الترخيص بإقامة مبنى الفتيات الخاص بمعهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بسملا مركز قطور غربية. وتعريض فتياتهن إلى التشرد والحرمان من التعليم وهن الآن في منتصف طريقهن التعليمي.

وفيما يلي الأدلة على تعسف السيد المحافظ وتشبثه بتطبيق قرار مجلس المحافظين المخالف للقانون والدستور:

- ١- أن هذا المعهد يعمل بترخيص من الأزهر بعد حكم قضائي منذ عام ١٩٩٩ .
 - ٢- أن طالبات هذا المعهد قد وصلن حتى الصف السادس الابتدائي هذا العام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ .
 - ٣- أن هؤلاء الطالبات سينقلن إلى الصف الأول الإعدادي في العام القادم ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ .
 - ٤- أن الإدارة العامة للأزهر تشترط أن تكون دراستهن في مبنى مستقل بعيداً عن مبنى البنين في المرحلة الإعدادية .
 - ٥- أن السيد المهندس وزير الزراعة قد وافق على إقامة مبنى الفتيات المشار إليه على قطعة الأرض الزراعية المخصصة له . وكتب سيادته إلى السيد المهندس محافظ الغربية بذلك ويشكره مقدماً على تيسيره لهذا الأمر .
- (وفيما يلي صورة هذا الطلب وعليه تأشيرة السيد الوزير التي يقول فيها «أرجو شاكراً التنبيه بالمعاينة وإصدار القرار بمعرفة سيادتكم لتوسعة المعهد الديني طالما أن المنطقة في حاجة إليه») انتهى .



٦- قام السيد المحافظ بتحويل الطلب إلى مديرية الزراعة بالغربية لمعاينة قطعة الأرض التي سيقام عليها المبنى.

٧- قامت مديرية الزراعة بكتابة تقرير إلى السيد المحافظ به بيانات غير صحيحة مما ترتب عليه رفض الطلب. حيث ذكرت أن هذه الأرض محاطة بأراضي زراعية من جميع الجهات. ولم تذكر الحقيقة في أنها محاطة بالمباني من ثلاث جهات.
(وفيما يلي صورة من هذا التقرير المخالف للواقع).

مديرية الزراعة بالغربية
أدارة حماية الأراضي

مذكرة
إلى: ر. علي محالي السيد الوزير المهندس / الشافعي الدكتور
محافظ الغربية

بشأن: طلب السيد الأستاذ / علي أحمد لبن - عضو مجلس الشعب للواقعة على بناء
مسجد ازهري خرابا اعداد دواتين باسم مهندس " الجيل الصالح"
قطر والموسم طية من محاليكم للدراسة والدرج
تحية اعزاز وتكريم لخدماتكم

تاريخ: ٢٠٠٤/٩/١٥

١- خلال معاينة الاشارة الزراعية بتطور اتضح ما يلي :-
١- المساحة - ١٢ ط تقح بحوض الزرقه وتام ناحية بسلا وضمن الخياطة
الزراعية رقم ٤٠٣ باسم / امينه امانا م نصيه
٢- المساحة ارض زراعية - تزرع بربا بانوا ويحصول عليه محصول البصل وتقع ضمن حوض زراعي ومتوفر لربا مقومات
الصلاحيه للزراعة وتندرج لاحكام وقوانين حماية الاراء في الزراعة
٣- المساحة محل الطلب تقع بموقع اخر يزمام الناحية بخلاف الموقع المقام عليه المسجد الابتدائي الحالي
الخاص بالسيد المذكور

٢- انما :- سبق بحث موضوع المال بمعرفة ادارة المركزية لحماية الاراء في وزارة الزراعة وانتبه رأيا بمرم
المواثيق على الالب وذلك لما من شوا كئ سكيه بالمخالفة على حساب الرقم الزراعي وعلى السيد
الالب اختيار موقع يد با يكون لا في للكتله السكيه الرئيسيه للقريه وذلك بموجب كتاب الادارة المركزية
الوارد للحدودية برقم ٢٢٦٦ في ٢٠٠٤/٦/١٥ وتم اخطار الادارة الزراعية بتخطو بذلك بكتاب المديرية
رقم ١٢٦٢٤ في ٢٠٠٤/٦/٢١

محرور على معائكم للشغل بالانظار
والامر بالانذار ناسيا حبال هذا الشأن
وتقبلوا بقبول ماثر الاختلاف

مدير مديرية الزراعة بالغربية
مهندس / محمد مسعود عماره

٢٠٠٤/٩/١٥
جيد

ادارة لروصا
للمر على السيد لعمالي
١٢/٩/٢٠٠٤

وفيما يلي صورة تقرير المعاينة الثانية المثبت به وجود مبان تحيط بهذه الأرض.

10Y

٩- وفي هذه الأثناء أرسل قسم حماية الأراضي بوزارة الزراعة خطاباً إلى مديرية الزراعة بالغربية يستعجل فيه تنفيذ تأشيرة السيد وزير الزراعة التي يوصى فيها بالترخيص لهذا المعهد لاستكمال مبناه. ولكن للأسف لم تنفذ تأشيرة السيد الوزير (وفيما يلي صورة من هذا الخطاب).

جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الإدارة المركزية لحماية الأراضي

١٩ / ١٠ / ٢٠٠٤

السيد المهندس / محمد محمود عمارق
مدير مديرية الزراعة بالغربية

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
مكتب الوزير
الإدارة المركزية لحماية الأراضي
٢١٩٦ / ٢٠٠٤
٢٠٠٤ / ١٠ / ٢٠٠٤

تحية طيبة وبعد
اتشرف ان ارسل لسيادتكم رفق هذا الالتماس المزمى من الاستاذ / على احمد لبن
"عضو مجلس الشعب" للموافقة على استكمال مبنى معهد الجيل الصالح الازهرى .
بناحية مدلا مركز نطور .
والمؤشر عليه من السيد المهندس / وزير الزراعة واستصلاح الاراضى "السيد
الاخ المهندس / الشافعى الدكرورى - ارجو شاكرا التتبيه بالمعاينة واصدار القرار
بمعرفة سيادتكم لتوسعة المعهد الدينى طالما ان المنطقة فى حاجة اليه"
برجاء التفضل سيادتكم بالعلم والتتبيه باتخاذ اللازم نحو تخيد ما تاسر به من السيد
المهندس الوزير .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس
الإدارة المركزية لحماية الأراضي

٢٠٠٤ / ١٠ / ٢٣
ايان ع
محمد الشريفي

١٢

١- ولما أصرت المحافظة على عدم الموافقة طلب أصحاب المعهد الترخيص لهم بإقامة المبنى المطلوب داخل فناء المعهد الحالي وداخل سور حيت إن مساحته تسمح بذلك. ولكن حتى هذا الطلب تم رفضه بنفس الحجة المزعومة وهي حماية الأرض الزراعية.

ونحن نقول: أين هي الأرض الزراعية التي في فناء المعهد وداخل السور الخاص به. علماً بأن هذا السور هو الآخر محاط بالمباني من جميع الجهات ويطل على شارع «داير الناحية» أي داخل الكتلة السكنية (انظر صورة الرفض بالوثيقة التالية).

رقم الملف / ٦٣١٩٣

جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الإدارة المركزية لحماية الأراضي

السيد المهندس / سامي عبد العزيز
مدير مديرية الزراعة بالغربية

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٧٨١٧ في ٢٠٠٣ / ٤ / ١١ بشأن الالتماس المقدم من -
السيد الاستاذ / علي أحمد اسماعيل لبنى عضو مجلس الشعب بطلب اقامه مبنى على مساحه
٢٣٩٠ في فناء معهد الجيل المالح الازهرى النموذجى الخاص بناحية سلا مركز قطور -

تشير بالاجابة انه تم بحث وعرض الموضوع على السيد الاستاذ الدكتور / النائب بمذكرة
الادارة المرفقة في ٢٠٠٣ / ٦ / ١ .

حيث انتهى الراى الذى وافق عليه سيادته الى :-

عرض الطالب المتقدم من السيد الاستاذ / علي أحمد اسماعيل لبنى عضو مجلس الشعب بطلب اقامه
مبنى على مساحه ٢٣٩٠ بناحية سلا مركز قطور من خلال اللجنة العليا بالمحافظة وذلك بعد
استيفاء المستندات المنصوص عليها بالقرار الوزارى ٦٠ / ٢١١ .

رجاء التفيد بالعلم والتبني باتخاذ اللازم .

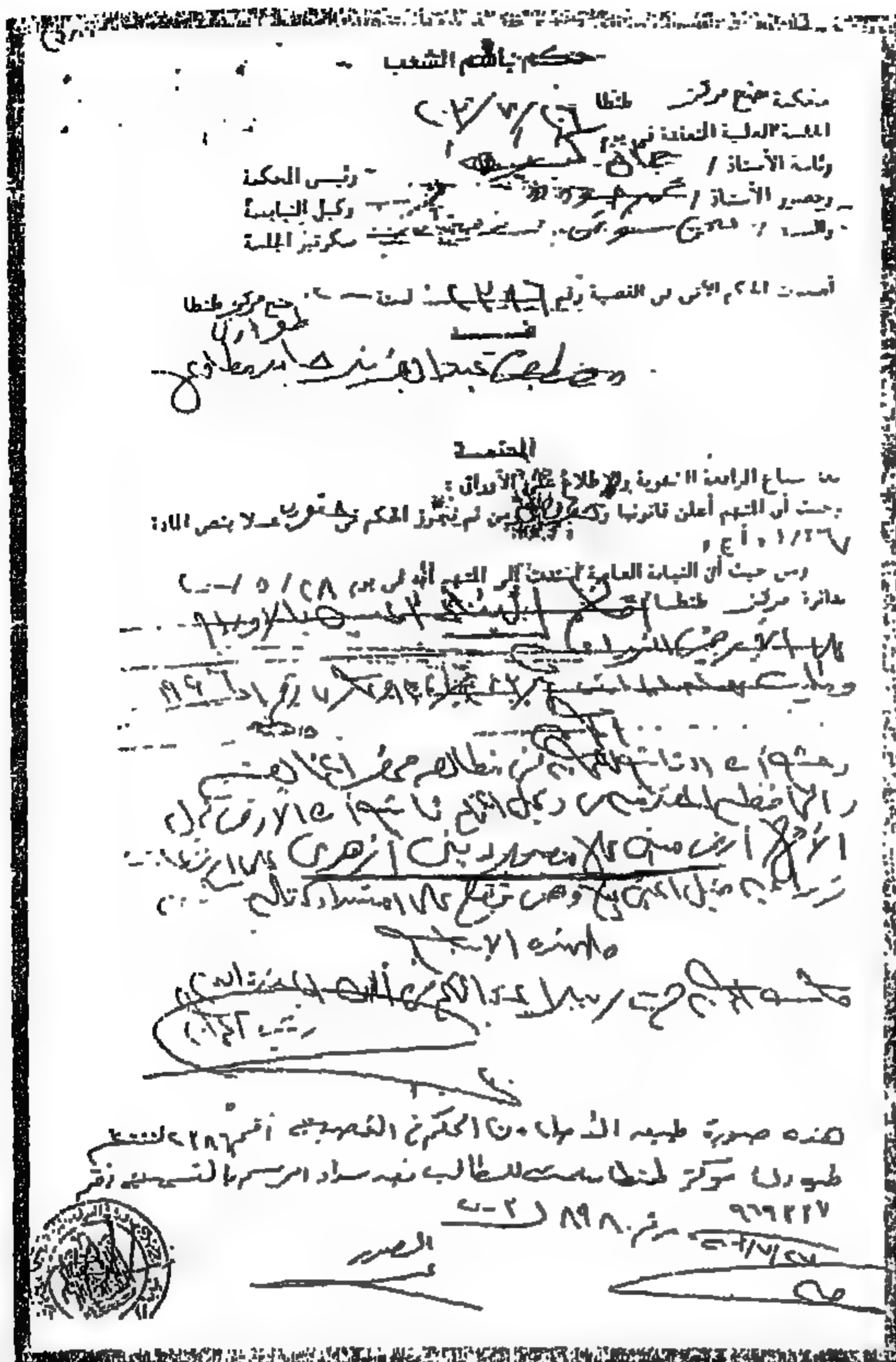
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس
الادارة المركزية

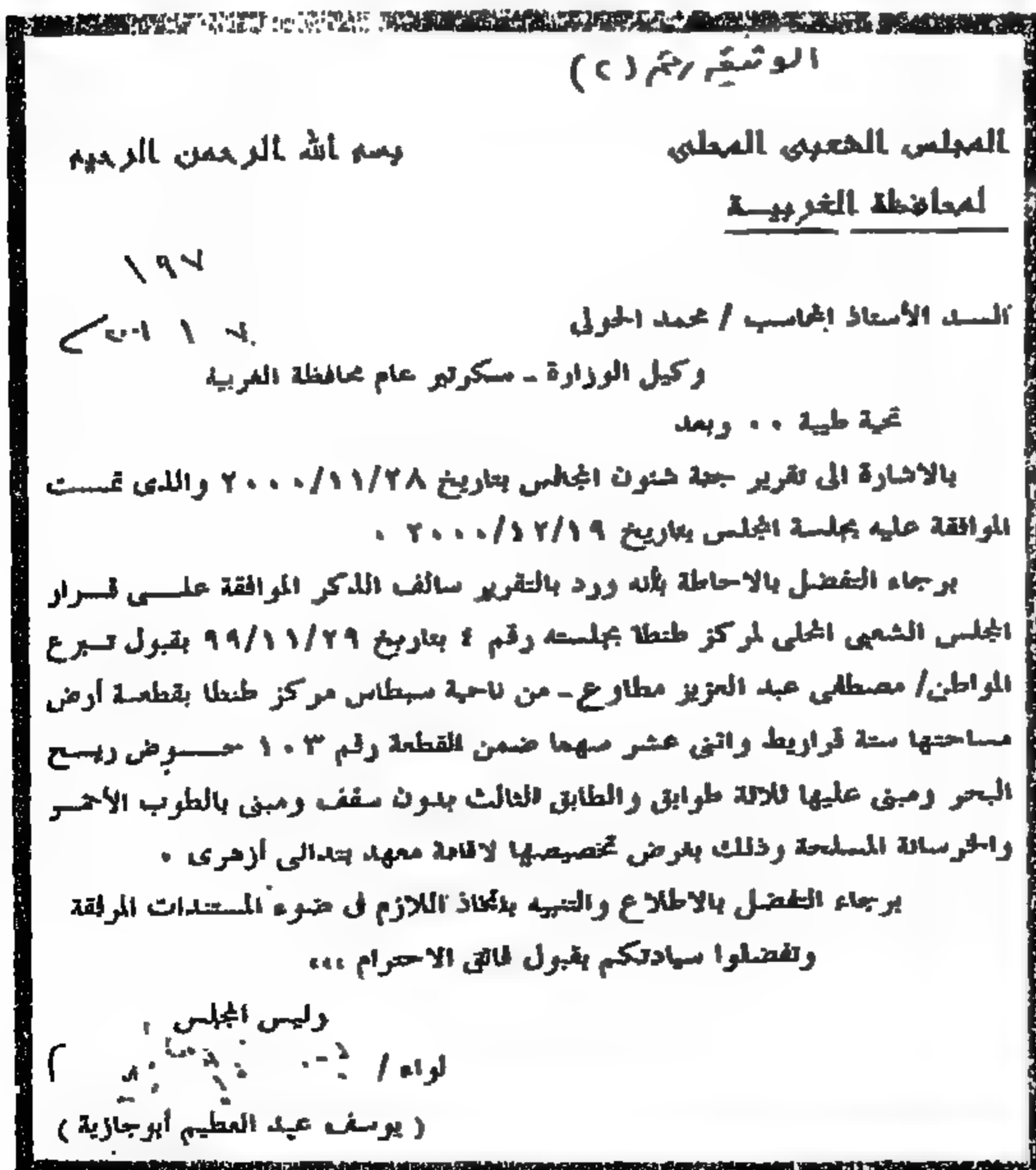
٢٠٠٣ / ٦ / ٩
مدير

م / عبد الباسط على محمد

١٥٩



الوثيقة رقم (١)



الوثيقة رقم (٢)

وأخيراً نقول: بأن السبب الحقيقي في الرفض هو تطبيق قرار مجلس المحافظين رقم (٢) في ٢٢/٥/٢٠٠٤ والمخالف للقانون والدستور بدليل أنه قد تم الترخيص ببناء المدرسة الابتدائية رقم ٣ (بنفس البلدة) بالرغم من أنها محاطة بأراضي زراعية من جميع الجهات.

سابعاً، وقف الترخيص للمعهد الأزهرى الابتدائى بقرية سبطاس مركز طنطا:

وتعريض طلابه (٩٤ طالبا) للحرمان من التعليم، وبخاصة بعد قرار المحافظين (رقم ٢ في ٢٢/٥/٢٠٠٤).

وذلك بالرغم من:

١- صدور حكم المحكمة الإدارية في ٢٦/٧/٢٠٠٣ (انظر صورة هذا الحكم فيما يلى: الوثيقة رقم (١)).

٢- موافقة المجلس الشعبى المحلى لمركز طنطا بجلسة ١٩/١٢/٢٠٠٠ (انظر صورة هذه الموافقة فيما يلى: الوثيقة رقم (٢)).

[illegible]

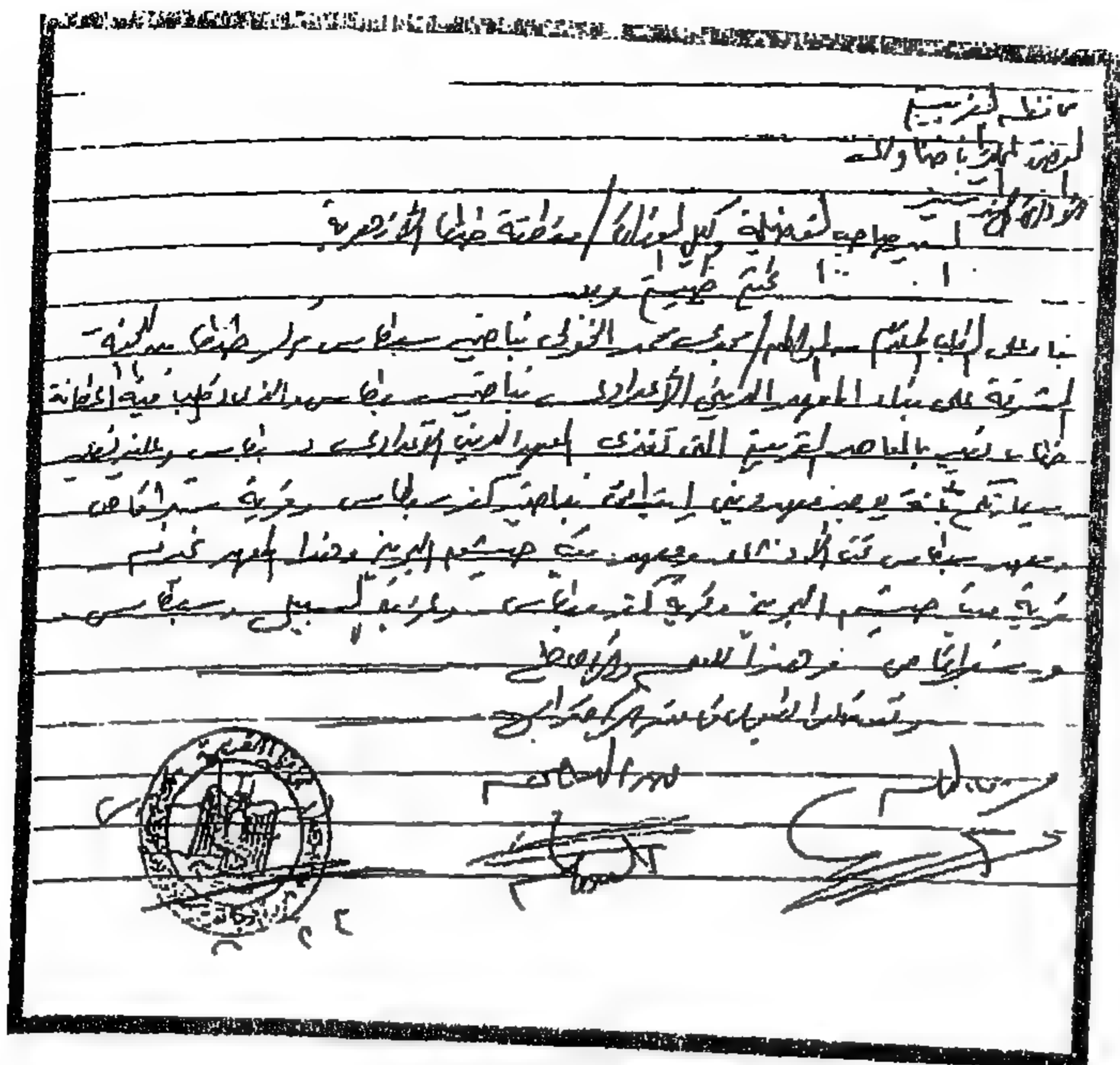
٣- إقرار من منطقة طنطا
الأزهرية بأن هذا المعهد
يدرس به (٩٤ طالبا) في
العام الدراسي
٢٠٠٤/٢٠٠٥ (انظر
صورة هذا الإقرار فيما
يلي: الوثيقة رقم (٣)).

بعد قرار مجلس المحافظين (رقم ٢
في ٢٢/٥/٢٠٠٤).

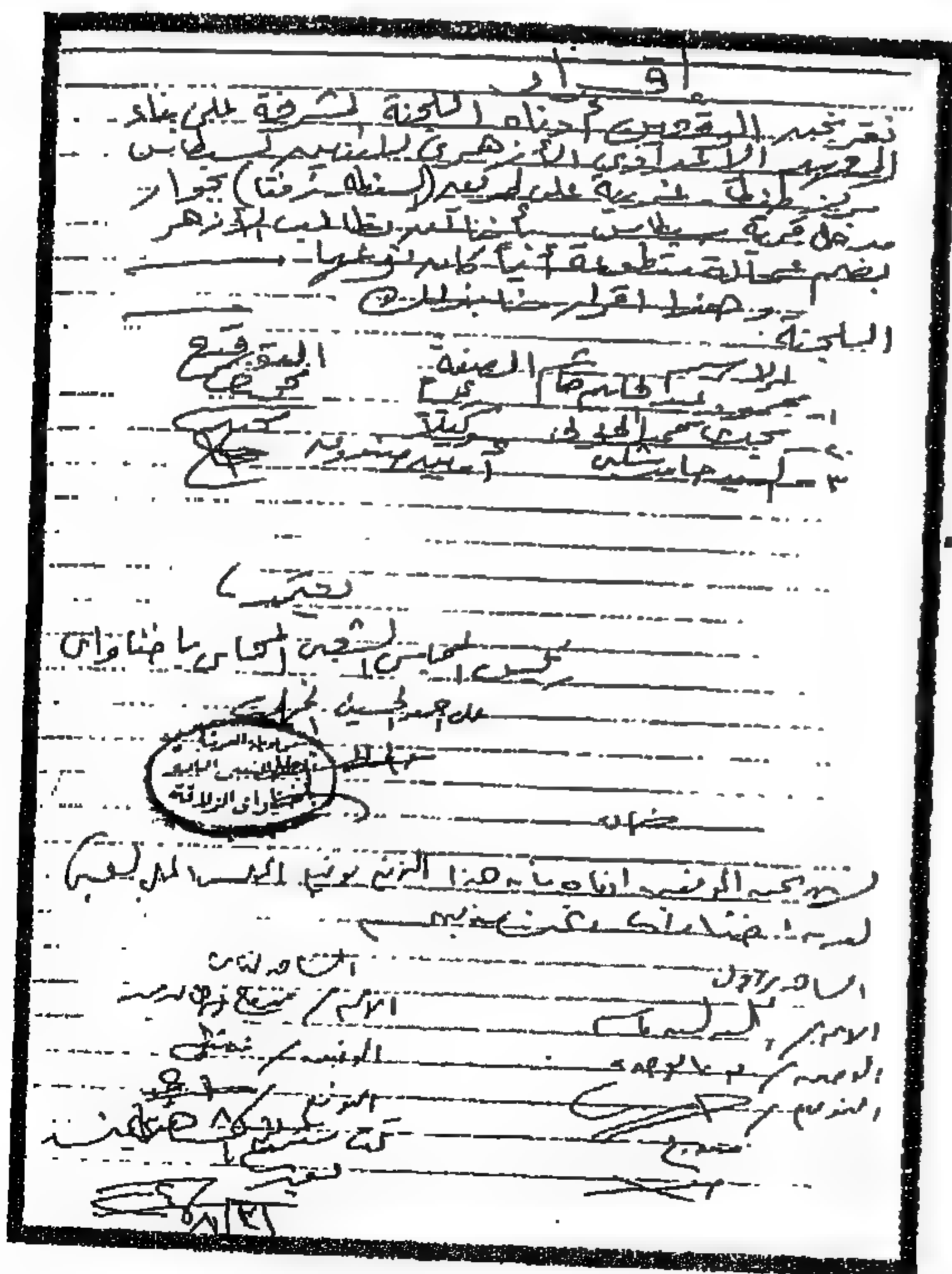
وذلك بالرغم من:

١- تسلم محافظة الغربية لمبنى هذا
المعهد فى ١٩٩٨/١/٣ ، انظر
صورة محضر التسليم والتسلم .

[illegible]



الوثيقة رقم (٢)



الوثيقة رقم (٣)

٢- المحاولات غير الحكومية التي تمت أخيراً

بقصد القضاء على المعاهد الأزهرية

أ- الموقف المتحاز ضد الأزهر من رئيس مجلس الشعب

● ويتلخص هذا الموقف في امتناع رئيس مجلس الشعب عن أخذ رأى المجلس فى التقرير الخاص بتفعيل دور الأزهر، الصادر عن لجنة الشئون الدينية، التى كلفت من المجلس بدراسة الاستجواب الذى بين أيدينا بالاشتراك مع هيئة مكتب كل من لجنة التعليم ولجنة الخطة والموازنة بالمجلس.

● وقد استمر رئيس المجلس فى رفضه، وذلك على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، ويعد هذا الموقف من رئيس مجلس الشعب ليس فى صالح الأزهر ولا صالح الوطن. فضلاً عن أنه مخالف لللائحة المجلس، ولا يتفق مع القسم الذى أقسم به سيادته على احترام القانون.

ب- الموقف المتحاز ضد الأزهر من رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب

وقف رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب من هذه القضية موقفاً مؤيداً لقرار مجلس المحافظين المعادى للأزهر. وذلك بالمخالفة لللائحة المجلس. حيث لم يدع اللجنة إلى عقد اجتماع لبحث البيانات العاجلة التى تقدم بها أعضاء مجلس الشعب احتجاجاً على قرار مجلس المحافظين المشار إليه.

والأخطر من ذلك ما ورد فى صحيفة «المصرى اليوم» فى ٢٠٠٤/٧/٣٠ تحت عنوان «بدرأوى يهاجم ازدواجية التعليم» حيث ذكرت الصحيفة أن الدكتور حسام بدرأوى رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب قد هاجم فى مداخلاته خلال ورشة عمل إصلاح التعليم التى نظمتها مكتبة الإسكندرية عن «الازدواجية بين التعليم المدنى والتعليم الدينى فى مصر». وأكد أن لجنة التعليم بمجلس الشعب قررت فتح هذا الملف ومناقشته مهما كانت الانتقادات.

ومن جانبه قال الدكتور صلاح فضل أستاذ النقد بجامعة القاهرة فى نفس اللقاء: إن ازدواجية التعليم أزمة مستمرة منذ عهد محمد على، وعندما حاول عبد الناصر

تحويل جامعة الأزهر إلى مؤسسة تعليمية مدنية، واجه ضغوطاً شديدة، أجبرته على التراجع.

وقال أيضاً «إن مصر هي الدولة الوحيدة التي تعاني من ازدواجية التعليم، خصوصاً في ظل الاتهامات الجاهزة للعمل لحساب الغرب».

وفيما يلي صورة هذه الوثيقة:

بدرأوى يهاجم ازدواجية التعليم وتدهور البحث العلمى

الإسكندرية. هانى إبراهيم،
اعترف الدكتور حسام بدرأوى رئيس لجنة
التعليم فى مجلس الشعب، بوجود قصور
شديد فى البحث العلمى، فلم تتجاوز البحوث
العلمية المصرية العام الماضى ٥ آلاف بحث،
كلها غير معتمدة دولياً، ومعظمها حبيس
الأدراج، مما يفرغها من مضمونها.
وأوضح بدرأوى فى مداخلته خلال ورشة
عمل إصلاح التعليم التى نظمتها أمس الأول
مكتبة الإسكندرية، أن مشكلات التعليم
المدرسى، قضية شديدة الخطورة على
مستقبل الأجيال القادمة، وأن الحكومة
السابقة، تجاهلت مناقشتها، خوفاً من زيادة
الأعباء على كاهل الدولة.

وأثار مشكلة الازدواجية بين التعليم المدنى
والدينى فى مصر، وأكد أن لجنة التعليم
بمجلس الشعب قررت فتح هذا الملف
ومناقشته، مهما كانت الانتقادات.
من جانبه قال الدكتور صلاح فضل أستاذ
النقد بجامعة القاهرة: إن ازدواجية التعليم
أزمة مستمرة منذ عهد محمد على، وعندما
حاول عبدالناصر تحويل جامعة الأزهر إلى
مؤسسة تعليمية مدنية، واجه ضغوطاً
شديدة، أجبرته على التراجع.
وأشار إلى أن مصر هي الدولة الوحيدة
التي تعاني ازدواجية التعليم، خصوصاً فى
ظل الاتهامات الجاهزة بالعمل لحساب
الغرب.

ونحن نقول:

نعم لإلغاء الازدواجية فى التعليم. ولكن ليست الازدواجية التى بين التعليم المدنى والتعليم الدينى الموازى له. لأنها ازدواجية حميدة تعمل على تكامل الشخصية وليس تنافرها أو تصارعها، ولكننا نطالب بإلغاء الازدواجية التى بين التعليم الوطنى والتعليم الأجنبى بمصر. حيث إن معظم التعليم الأجنبى عندنا قد خرج عن نطاق إشراف الدولة، ولم يعد يحترم عادات الوطن وتقاليده وقوانينه، مما يؤدي إلى تكوين الشخصية المزدوجة التى يتنافر فيها عادات الوطن مع عادات الأجنبى. فضلاً عن ذلك فإن بعض الجامعات الأجنبية بمصر قد أعلنت تجديدها لأحكام القضاء المصرى، والخروج عن طوعه، كما حدث من الجامعة الأمريكية بمصر. (انظر كتابنا الخاص باستجواب وزير التربية والتعليم).

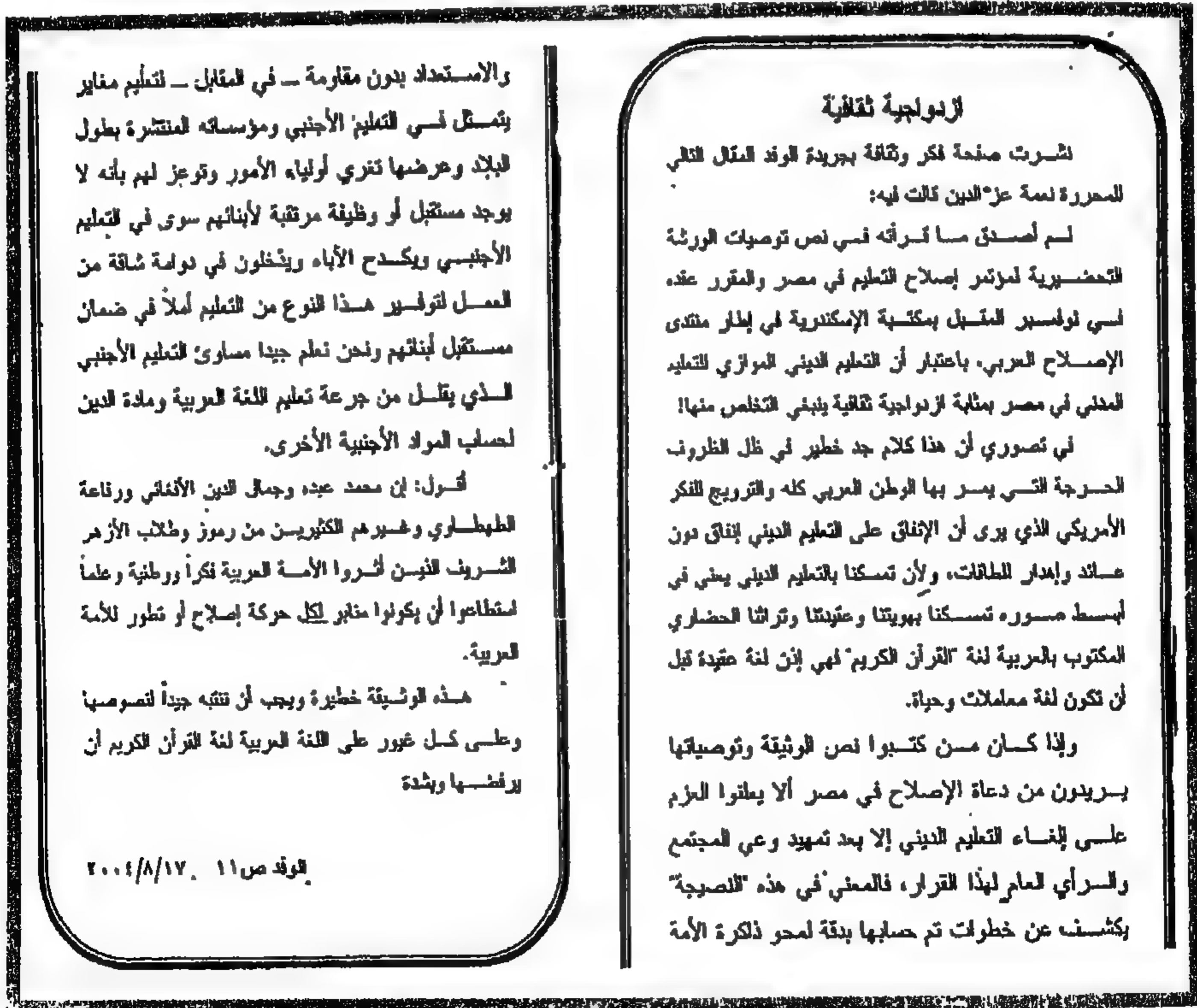
ج- الموقف المنحاز ضد الأزهر

من مكتبة الإسكندرية

تقف مكتبة الإسكندرية موقفًا معاديًا للتعليم الأزهرى، فكثيراً ما ينطلق من هذه المكتبة أفكار ظاهرها الحق وباطنها الباطل، وتفتيت وحدة الأمة وطمس هويتها؟

ومن الأدلة على مساهمة مكتبة الإسكندرية فى الدعاية لإلغاء التعليم الأزهرى ما يلى:

١- ما ورد فى توصيات الورشة الخاصة بمؤتمر إصلاح التعليم فى مصر، والمقرر عقده فى نوفمبر المقبل عام ٢٠٠٤ بمكتبة الإسكندرية، فى إطار منتدى الإصلاح العربى، والذي اعتبر أن «التعليم الدينى الموازى للتعليم المدنى فى مصر بمثابة ازدواجية ثقافية ينبغى التخلص منها» انتهى النص. انظر صحيفة الوفد فى ١١/٨/٢٠٠٤. وفيما يلى صورة هذه الوثيقة:



وهكذا بعيداً عن مؤسساتنا التعليمية الوطنية، كالمجلس القومى للتعليم وغيره، وهناك فى مكتبة الإسكندرية (أو مسجد الضرار) أصبح يتم الدس لإلغاء الأزهر وإلغاء اللغة العربية لتحل محلها اللغة العامية. فى مثل المطالبة بإلغاء التعليم الأزهرى تحت شعار إلغاء ازدواجية التعليم. فى حين أن المطلوب هو إلغاء الازدواجية بين التعليم الوطنى والتعليم الأجنبى، بحيث يصبح الجميع تعليماً وطنياً.

وقد أضافت المحررة «نعمة عز الدين» التى أوردت هذا الخبر فى الوثيقة السابقة ما يلى:

«فى تصورى أن هذا كلام جد خطير فى ظل الظروف الحرجة التى يمر بها الوطن العربى كله، والترويج للفكر الأمريكى الذى يرى أن الإنفاق على التعليم الدينى إنفاق دون عائد، وإهدار للطاقات، ولأن تمسكنا بالتعليم الدينى يعنى فى أبسط صورة تمسكنا بهويتنا وعقيدتنا وتراثنا الحضارى المكتوب بالعربية لغة «القرآن الكريم». فهى إذن لغة عقيدة قبل أن تكون لغة معاملات وحياة».

وتقول أيضاً: «وإذا كان من كتبوا نص هذه الوثيقة وتوصياتها - بمكتبة الإسكندرية - يريدون من دعاة الإصلاح فى مصر ألا يعلنوا العزم على إلغاء التعليم الدينى إلا بعد تمهيد وعى المجتمع والرأى العام لهذا القرار، فالمعنى فى هذه «النصيحة» يكشف عن خطوات تم حسابها بدقة لمحو ذاكرة الأمة، والاستعداد بدون مقاومة - فى المقابل - لتعليم مغاير يتمثل فى التعليم الأجنبى ومؤسساته المنتشرة بطول البلاد وعرضها، تغرى أولياء الأمور، وتوعز لهم بأنه لا يوجد مستقبل أو وظيفة مرتقبة لأبنائهم سوى فى التعليم الأجنبى. ويكدح الآباء ويدخلون فى دوامة شاقة من العمل لتوفير هذا النوع من التعليم، أملاً فى ضمان مستقبل لأبنائهم. ونحن نعلم جيداً مساوئ التعليم الأجنبى الذى يقلل من جرعة تعليم اللغة العربية، ومادة الدين لحساب المواد الأجنبية الأخرى».

وتختتم المحررة بقولها: «وهذه الوثيقة خطيرة ويجب أن ننتبه جيداً لنصوصها. وعلى كل غيور على اللغة العربية لغة القرآن الكريم أن يرفضها بشدة» انتهى النص. (انظر الوثيقة السابقة).

٢- مؤتمر إصلاح التعليم الذى عقد فى مكتبة الإسكندرية يوم ٨ / ١٢ / ٢٠٠٤: وإعلانه العداء للتعليم الأزهرى واللغة العربية لحساب اللغة العامية، وغير ذلك مما يتعارض مع القانون والدستور:

● وقد حضر هذا المؤتمر وزير التربية والتعليم، ووزير التعليم العالى، ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب.

● وقد وجهت الدعوة لحضور المؤتمر إلى أشخاص متقين، ولم توجه إلى الكثيرين من خبراء التعليم المعروفين بميولهم الوطنية.

● كما منع الصحفيون من الحضور بعد أن كانت قد وجهت إليهم الدعوة للحضور.

● وقد قيل بأن الهدف من هذه الإجراءات هو منع تسرب معلومات عن الإملاءات التى تطالب أمريكا بإدخالها فى عملية تطوير التعليم بمصر.

● ومن الأمثلة على ذلك ما طالب به بعض المشاركين فى المؤتمر من:

أ- إلغاء التعليم الأزهرى بزعم القضاء على ازدواجية التعليم.

ب- استخدام اللغة العامية فى التعليم بزعم أنها أيسر من اللغة العربية.

ج- إعادة النظر فى المقررات الدراسية لتتوافق مع القانون الأمريكى الجديد والخاص بمعاداة السامية.

وفيما يلى صور لما نشر عن هذا المؤتمر فى كل من:

١- صحيفة الأحرار يوم ٩/١٢/٢٠٠٤.

٢- صحيفة آفاق عربية يوم ١٦/١٢/٢٠٠٤.

١- ما نشر بصحيفة الأحرار فى ٩/١٢/٢٠٠٤

مهزلة فى مكتبة الإسكندرية

مؤتمر لإعادة النظر فى المناهج الدراسية وفقاً لقانون معاداة السامية!

كتب هانى المكاوى:

بدأت ليلة أمس بمكتبة الإسكندرية فعاليات مؤتمر تطوير التعليم والذي يستمر لمدة ثلاثة أيام.

رفضت إدارة المكتبة مشاركة صحفى التعليم بالصحف لتغطية فعاليات المؤتمر فى سابقة خطيرة وبنون إيداء أسباب بالرغم من اتصال المسئولين بوزارة التربية والتعليم بالصحفيين لدعوتهم للمشاركة بالمؤتمر إلا أن الوزارة عادت واعتذرت بناء على رغبة إدارة المكتبة.

أصر الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير المكتبة أن تكون الدعوة شخصية جداً ولم يتم دعوة أى خبراء أو أساتذة تربوية من المعروفين بميولهم الوطنية.

كشف مصدر مسئول بوزارة التربية والتعليم أن منع حضور الصحفيين والخبراء الوطنيين هدفه منع تسرب معلومات عن عملية تطوير التعليم فى المرحلة القادمة التى سوف تضع فى الاعتبار الإملاءات الأمريكية للمطالبة بإعادة النظر فى المقررات الدراسية وفقاً لقانون معاداة السامية الذى صدر بالولايات المتحدة مؤخراً.

وقال المصدر إنه طلب من المسئولين من قطاع التعليم العام بالوزارة الذين تمت دعوتهم فقط من قيادات الوزارة بخلاف الوزير أن يتم استغلال عملية تطوير المقررات الدراسية بحذف أى موضوعات أو آيات قرآنية أو أحاديث نبوية يمكن أن تشير للتاريخ الدامى لليهود.

مؤتمر بالاسكندرية يطالب بإلغاء التعليم الأزهرى

انظر الى التوريم خاصا بعد ان جرى استبعاد
 المسيحيين الذين يتكون كل المسحوق (القومية
 والدينية والمعتقدات) من شياكة عظيمة تؤكده
 انهم انما بطيرة تجري من انفسها من اجزاء من
 السيرة على الزوايا المتفرقة
 وروى ان - جيمس - وروى - جيمس -
 الى - جيمس - وروى - جيمس -
 القومية. وبخاصة في - جيمس - وروى - جيمس -
 القومية والقومية. الا ان - جيمس - وروى - جيمس -
 هو المسحوق القومية. الا ان - جيمس - وروى - جيمس -
 وروى - جيمس - وروى - جيمس -

[illegible]

و. جمال الدين

تاسعاً: القيود والمعوقات التي فرضت على قطاع المعاهد الأزهرية

في دراسة قام بها الباحث الدكتور فتحى العراقى لنيل درجة الدكتوراه من كلية التربية بالأزهر عام ١٩٩٠ أثبت فيها أن قانون التطوير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م قد واكبه ضعف فى التمويل وفساد فى التخطيط للمعاهد الأزهرية، مما أدى إلى أضرار ومشكلات بالغة.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

١- ضعف الإنفاق على المعاهد الأزهرية:

- أثبت الباحث أن توقف تمويل المعاهد الأزهرية عن طريق مال الأوقاف الخاصة بالأزهر، وتمويلها بميزانية هزيلة من الدولة عصف برسالة الأزهر الدولية.
- كما أشار إلى أن ميزانية المعاهد الأزهرية قد أدمجت مع ميزانية هيئات الأزهر الأخرى كمشيخة الأزهر، والمجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وغيرها. ولم يفرد للمعاهد الأزهرية ميزانية مستقلة. حيث أصبح بإمكان هذه الهيئات أن تسحب من الميزانية ولا تترك للمعاهد الأزهرية سوى القليل.
- وإذا كانت ميزانية جامعة الأزهر قد استقلت بنفسها، فكان الواجب على قطاع المعاهد الأزهرية أن يستقل هو الآخر بميزانية.

● وأشار أيضاً في دراسته الميدانية ص ١٨١ إلى أن وزارة الأوقاف تكاد تستولى على إيرادات أوقاف الأزهر كمصاريف إدارية. ولا يعرف الحجم الحقيقي لهذه الأوقاف ولا إيراداتها السنوية. كما أن ميزانية الأزهر لا تتضمن أى بيانات عنها. ولا يوجد جهاز مالى وإدارى بالأزهر للإشراف على هذه الأوقاف، وتسجيل متحصلاتها، ووضع نظام يكفل صرفها فى مصارفها الموقوفة من أجلها. كما أن التفكير فى إنشاء هذا الجهاز مطروح بالأزهر منذ سنوات، ولكنه لم ينفذ حتى اليوم.

● وهناك دليل آخر يشير إلى ضعف الإنفاق على المعاهد الأزهرية، ويتلخص هذا الدليل فى حرمان معلمى المعاهد الأزهرية بالمناطق النائية من الحصول على مقابل عن هذه الجهود غير العادية بواقع مائة جنيه شهرياً، وذلك لمدة عشرة أشهر كأقرانهم من معلمى مدارس التعليم العام بتلك المناطق النائية التى حددها قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٦ بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٣ (انظر صورة هذا القرار بالوثيقة رقم ١٨٠).

وانظر أيضاً موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على أحقية معلمى الأزهر بالمناطق النائية فى الحصول على مقابل هذه الجهود غير العادية، وذلك (بالوثيقة رقم ١٨١). وقد مضى على ذلك أكثر من عامين، ورغم ذلك تصر وزارة المالية على عدم صرف هذا المقابل لمعلمى الأزهر.

وهناك أدلة أخرى على تضييع وزارة المالية لحقوق المعاهد الأزهرية مثل: عدم صرف مستحقات المعاهد الأزهرية فى طباعة الكتب الشرعية والعربية الخاصة بها، والتى تبلغ قيمتها ٢٥ مليون جنيه. حيث كان قد تأجل صرفها إلى العام المالى الجديد ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ولكن للأسف صدرت الميزانية الجديدة دون أن تتضمن هذا المبلغ (انظر الوثيقة رقم ١٨٢).

٢- فساد التخطيط:

أ- أثبت الباحث (د. العراقى) عدم وجود سياسة مرسومة، أو تخطيط حقيقى لقانون تطوير الأزهر تجاه المعاهد الأزهرية، مما أدى إلى حرمان إدارة المعاهد الأزهرية من رسم سياستها وتطوير مناهجها.

حيث أشار إلى أن المادة (١٠) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م قد حددت مهمة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بأنها إشرافية وتوجيهية وإدارية. ولم يذكر أنها تخطيطية، إذ أوكل القانون للمجلس الأعلى للأزهر مهمة التخطيط. وكان الأولى أن يكون التخطيط والتطوير أحد المستويات الإدارية بالإدارة العامة للمعاهد الأزهرية. وبخاصة وأن المجلس الأعلى للأزهر لم يقوم بدوره في التخطيط والتطوير للمعاهد الأزهرية إلا نادراً. مما أدى إلى تفاقم المشاكل بقطاع المعاهد الأزهرية.

ب- وفي دراسة للدكتورة دلال ياسين، نشرتها مجلة التربية المعاصرة عدد يوليو ١٩٩٩:

أثبتت الباحثة أنه عند تطبيق القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتطوير الأزهر، ظهرت صعوبات حالت دون تحقيق الهدف منه. حيث تأكد أن الجهود التي بذلت لتقريب الشقة بين نوعي التعليم العام والديني جاءت على حساب التعليم الديني بصورة تكاد تفقده خاصيته المتميزة.

فقد دلت إحصائيات العام الدراسي ٩٨ / ١٩٩٩ لتتائج طالبات كليات الدراسات الإنسانية، وكلية العلوم، على ارتفاع معدلات الهدر، حيث بلغت نسبة الرسوب في الفرقة الأولى اجتماع ٤، ٦١٪.

● والفرقة الأولى عبري ٤، ٩٢٪.

● والفرقة الأولى فارسي ٨، ٨٧٪.

● والفرقة الأولى بكلية العلوم ٥، ٦٦ للشعبة العامة و ٢، ٥٠٪ لشعبة البيولوجي.

● و ١٦، ٧٦٪ بالفرقة الرابعة بقسم علم النفس.

● ٨٣٪ بقسم الحيوان.

وهكذا.. والمسئولية هنا لا تقع على الجامعة فقط، فمن المعروف أن مستوى الطالب الجامعي هو محصلة لمراحل التعليم قبل الجامعي.

ولعلاج ذلك اقترحت الباحثة ما يلى:

١- تخصيص شعبة للعلوم الدينية، بجانب شعبة الأدبى والعلمى والرياضيات، تخصص فى العلوم الإسلامية، مع الارتفاع بالكم الثقافى للشعبة الأدبية الحالية.

فمن المتوقع أن يكون توجيه طلاب الشعبة الدينية إلى الكليات ذات التخصصات الإسلامية أجدى من طلاب الشعبة الأدبية الحالية. بدليل أنه عند توجيه سؤال إلى طالبات العينة التى أجريت عليها الدراسة بكلية الدراسات الإسلامية وهو: «إذا تم تخصيص شعبة للعلوم الدينية فى التعليم الثانوى الأزهرى بجانب الشعب الأخرى.. هل تفضلين الالتحاق بها؟» وقد أسفرت إجابات طالبات العينة عن موافقة ٨٠٪ من الطالبات.

٢- إلغاء التشعب من الصفوف الأولى بالتعليم الثانوى الأزهرى، لتهيئة الطلاب لمزيد من التعليم العام. لأن الأخذ بالتخصص الضيق لم يعد من الاتجاهات المرغوب فيها فى عصر المعلومات. (الذى يتطلب تأجيل التخصص إلى مراحل متقدمة من الدراسة، ليتمكن الطالب من تكوين إطار ثقافى عام متسع ييسر له ملاحقة التغيرات العلمية).

مستندات القسم الثانى: (الموضوع الأول)

الوثيقة رقم ٧٣- صورة تعليمات مؤرخة فى ١٤ / ٩ / ١٩٨٦ بتخفيض سن القبول بالصف الأول الابتدائى إلى خمس سنوات ناقصة كسور الشهر، وتخفيض سن القبول بالصف الأول الإعدادى إلى عشر سنوات وستة أشهر ناقصة كسور الشهر، تيسيراً على المتقدمين .

الوثيقة رقم ٧٤- صورة كشف يبين سن القبول فى العام الدراسى ٩١ / ١٩٩٢ . بدءاً من سن خمس سنوات وشهرين وواحد وعشرين يوماً .

الوثيقة رقم ٧٥- صورة قرار شيخ الأزهر رقم ٣٣٧ لسنة ٩٨ . بألا يقل سن المتقدم عن ٦ سنوات، مع التجاوز فى حدود ثلاثة أشهر بموافقة رئيس قطاع المعاهد الأزهرية، وموافقة شيخ الأزهر فيما زاد أو نقص . مع شرط وجود أماكن . ولكن هذا القرار لم يطبق .

الوثيقة رقم ٧٦- صورة من تقرير المجالس القومية المتخصصة، عن رفع سن القبول بالمعاهد الابتدائية، وأنه مخالف للقانون، وأنه السبب فى خلو مائة وسبعين معهداً أزهرياً من تلاميذ الصف الأول الابتدائى عام ٩٨ / ١٩٩٩ .

الوثيقة رقم ٧٧- صورة بيان إحصائى من قطاع المعاهد الأزهرية، يظهر فيه الانخفاض الحاد فى أعداد المقبولين عام ٩٨ / ١٩٩٩ . وهو العام الذى تم فيه رفع سن القبول، حيث يتضح أن مجموع طلاب الصف الأول الابتدائى ١٠٥٠٣٩ طالباً، بينما طلاب الصف الثانى ١٣٥٥٧٤ طالباً بفارق ٣٠٥٣٥ طالباً، فى حين أن المفروض هو زيادة عدد طلاب الصف الأول عن الثانى، لازدياد عدد المقبولين فى كل عام، وهذا العدد يمثل الطلاب الذين تحولوا إلى التعليم العام، هرباً من رفع سن القبول بالأزهر . وهو يمثل ٢٨٪ من عدد طلاب الصف الأول .

الوثيقة رقم ٧٨- صورة بيان إحصائى صادر من قطاع المعاهد الأزهرية عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ يبين مدى الانخفاض فى أعداد الطلاب بالصفوف الابتدائية الأربع الأولى بسبب رفع سن القبول .

الوثيقة رقم ٧٩- وهى صورة من تعليمات صدرت فى ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٧ بألا يقل سن المتقدم إلى الصف الأول الابتدائى عن ست سنوات. وعدم انفراد أى منطقة بالاستثناء من هذا الشرط. وتجدد التنبيه على ذلك بتاريخ ٩ / ٦ / ١٩٩٩. كما هو واضح بالوثيقة. أى أنه ليس من الحقيقة فى شىء ما قيل من أن خطاب السيد وزير التربية والتعليم كان هو السبب فى صدور قرار رفع سن القبول بالأزهر. لأن تاريخ هذا الخطاب لاحق على تاريخ هذه الوثيقة رقم (٧٩).

الوثيقة رقم ٨٠- وهى عبارة عن صورة القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩، الذى يبيح لوزير التعليم قبول أطفال سن خمس سنوات ونصف، فى حالة وجود أماكن شاغرة.

الوثيقة رقم ٨١- وهى عبارة عن خطاب الدكتور وزير التربية و التعليم، الموجه إلى فضيلة شيخ الأزهر، والذى يدعى فيه السيد الوزير بأنه لا يقبل بمدارس التعليم العام طلاباً ممن يقل سنهم عن ست سنوات. فى حين أن ادعاء سيادته هذا غير حقيقى لأن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه يبيح لسيادته قبول سن الخامسة والنصف. (انظر الوثيقة رقم ٨٠).

الوثيقة رقم ٨٢- وهى عبارة عن صورة من حكم المحكمة الإدارية العليا فى القضية رقم ٥٠٣٩ لسنة ٤٦ ق.ع فى جلسة ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٠ بوقف تنفيذ قرار إدارة الأزهر بعدم قبول طالبة سنها فى حدود مدة التجاوز المسموح بها لرئيس قطاع المعاهد الأزهرية، مع توافر الشروط الأخرى الواردة فى القرار ٣٣٧ لسنة ١٩٩٨.

الوثائق من رقم ٨٣ إلى ٨٩- وهى سبع صور لشكاوى من أولياء الأمور، يطلبون المساواة فى سن القبول بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم، ومقالات لعلماء الأزهر، وتحقيقات صحفية، تؤكد جميعها الآثار الخطيرة لقرار رفع سن القبول على مسيرة التعليم الأزهرى.

الوثيقة رقم ٩٠- صورة من كتاب مرسل من الدكتور رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب، إلى رئيس المجلس، يخبره فيه عن إجماع الحاضرين فى اجتماع اللجنة يوم ٤ / ٢ / ٢٠٠١، بما فيهم مندوبو الأزهر، على ضرورة النزول بسن القبول بالأزهر تطبيقاً للقانون، ويطلب مخاطبة شيخ الأزهر لتنفيذ توصية اللجنة.

الوثيقة رقم ٩١- صورة من كتاب السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب إلى فضيلة شيخ الأزهر، لاتخاذ اللازم نحو توصية لجنة التعليم السابقة.

الوثيقة رقم ٩٢- صورة من توصية لجنة الرد على بيان الحكومة فى دورة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ فى مجال التعليم الأزهرى، حيث تشير إلى ما يعانى به الأزهر من إحجام الطلاب عن الالتحاق به بعد رفع سن القبول، وأن الإحصاءات الصادرة عام ١٩٩٩ توضح خلو ١٧٠ معهداً ابتدائياً أزهرياً من تلاميذ الصف الأول الابتدائى، وأن من شأن ذلك التأثير على تدفق الطلاب فى المراحل التعليمية التالية.

الوثيقة رقم ٩٣- صورة من تعليمات فضيلة شيخ الأزهر المخالفة للمادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، والخاصة برفع سن القبول للصف الأول الإعدادى الأزهرى إلى سن ١٢ سنة للمتقدمين من طلاب الكتاتيب. ورفع درجة نجاحهم فى حفظ القرآن الكريم إلى ٧٥٪ بعد أن كانت ٥٠٪ من قبل عام ٢٠٠٠. وتشكيل لجان خاصة لاختبارهم بهدف التضييق عليهم. فى حين يتم اختبار أقرانهم من طلاب الصف السادس الابتدائى الأزهرى فى لجان عامة. مما يتعارض مع القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والدستور فى المادة رقم (٤٠).

الوثيقة رقم ٩٤- صورة قرار شيخ الأزهر المؤرخ فى ٥ / ٢ / ١٩٨٩. والخاص بإلغاء امتحان القبول للصف الأول الإعدادى الأزهرى. مما كان سيمثل الضربة القاضية للكتاتيب ولكن الأزهر رجع عنه.

الوثيقة رقم ٩٥- وهى عبارة عن صورة القرار الصادر فى ٢١ / ٨ / ١٩٨٩. والخاص بعودة مسابقة القبول للصف الأول الإعدادى. وقد صدر هذا القرار بعد ثورة الناس على القرار السابق، الذى كان سيحرم أطفال الكتاتيب من الالتحاق بالمعاهد الإعدادية الأزهرية.

الوثيقة رقم ٩٦- صورة قرار اللجنة الخاصة المكلفة من مجلس الشعب بإعداد الرد على بيان الحكومة. وتوصيتها بتخفيض سن القبول للصف الأول الإعدادى الأزهرى، للطلاب المتفوقين فى حفظ كتاب الله. إعمالاً للمادة ٨٤ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. ولكن إدارة الأزهر لم تأخذ بهذه التوصية. وضربت بها عرض الحائط بما لا يليق مع المجلس الموقر.

الوثيقة رقم ٩٧- وهى عبارة عن صورة تعليمات شيخ الأزهر الصادرة فى ١ / ٧ / ١٩٩٦ . ومثبت بها أن درجة النجاح فى حفظ القرآن الكريم هى ٥٠ ٪ فقط لطلاب الصف السادس الابتدائى الأزهرى . وأيضاً لطلاب الكتاتيب المتقدمين لمسابقة الصف الأول الإعدادى . وهذا بخلاف ما صار عليه الحال اليوم ، حيث إن نسبة ٥٠ ٪ المشار إليها أصبحت قاصرة على طلاب الصف السادس الابتدائى الأزهرى . أما طلاب الكتاتيب المتقدمون للمسابقة فيشترط حصولهم على نسبة ٧٥ ٪ . وهذا ظلم لطلاب الكتاتيب . ويتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ كما يتعارض مع الدستور فى المادة رقم (٤٠) .

الوثيقة رقم ٩٨- وهى عبارة عن صورة لتعليمات فضيلة شيخ الأزهر بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠٠١ . الخاصة برفع درجة النجاح فى حفظ القرآن الكريم إلى ٧٥ ٪ بالنسبة لطلاب التعليم العام الراغبين فى التحويل إلى المعاهد الأزهرية بالمخالفة للقانون (انظر البند رابعاً) من هذه الوثيقة .

الوثيقة رقم ٩٩- صورة شكوى ولى أمر الطالبة / شروق مصطفى السيد غريب ، من عدم تحويل ابنته من مدرسة الجليل المسلم الخاصة الابتدائية بطنطا ، إلى معهد الجليل الصالح الخاص الأزهرى بسملا مركز قطور غربية ، إلا بعد دفع ٥٠٠ جنيه مصرى كتبرع مقابل قبول التحويل وذلك مما يصد الناس على التحويل إلى الأزهر .

الوثيقة رقم ١٠٠- صورة كتاب أمين عام مجلس الوزراء إلى فضيلة شيخ الأزهر يخبره فيه أن الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء وافق على تحويل طلاب التعليم العام إلى الأزهر دون دفع تبرعات إجبارية ، ومراعاة ذلك مستقبلاً ، وبالرغم من ذلك فقد صمم الأزهر على تقاضى التبرع الإجبارى من ولى أمر الطالبة المذكورة فى البند السابق ، وأمر بحفظ تأشيرة رئيس الوزراء .

الوثيقة رقم ١٠١- وهى عبارة عن طلب تحويل طالب من الأزهر إلى التعليم العام . فتأمل تأشيرة رئيس قطاع المعاهد التى يوافق فيها على التحويل ، بشرط أخذ إقرار عليه بعدم العودة إلى الأزهر مرة ثانية . مما يخالف المادة (٨٨) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

الوثيقة رقم ١٠٢- وهى عبارة عن تعليمات صادرة عن قطاع المعاهد الأزهرية، تحد من عدد فصول المعاهد الأزهرية، التى تفتح جديداً. حيث تضع حداً أقصى عبارة عن فصلين دراسيين لكل صف دراسى بكل معهد جديد.

الوثيقة رقم ١٠٣- وهى عبارة عن خطاب موجه إلى رئيس قطاع المعاهد الأزهرية من الإدارة العامة للشئون المالية بالأزهر (إدارة الميزانية) يبين تكلفة الطالب الأزهرى فتأمل كيف أنها أقل بكثير من تكلفة طالب التعليم العام.

الوثيقة رقم ١٠٤، ١٠٥- وهى عبارة عن تقرير الأزهر حول المباني الأزهرية التى أضررت بالزلازل عام ١٩٩٢. وما تم إصلاحه منها، وما لا يتم. وكيف أنه بقى الكثير والكثير من التكاليف. وهو ما لم يحدث مثله مع مدارس وزارة التربية والتعليم التى أضررت بالزلازل.

الوثيقة رقم ١٠٦- وهى عبارة عن تقرير المجالس القومية المتخصصة لعام ١٩٩٩. عن حجم المبالغ التى نحتاجها لترميم المعاهد الأزهرية التى أضررت بسبب زلازل عام ١٩٩٢، والتى تبلغ ٣٤٧ مليون جنيه.

الوثائق من رقم ١٠٧ إلى رقم ١١٠- وهى تعبر عما آلت إليه حال أبنية المعاهد الأزهرية من تردى ودمار.

الوثيقة رقم ١١١- وهى عبارة عن صورة توصية المجالس القومية المتخصصة حول نقص الرعاية الصحية لطلاب المعاهد الأزهرية.

الوثيقة رقم ١١٢- وهى تعبر عن عدم استجابة الأزهر لليتامى والفقراء من طلابه الذين يطالبون بإعفائهم من دفع المصروفات، أسوة بما تفعله وزارة التربية والتعليم مع أقرانهم الأيتام.

الوثيقة رقم ١١٣- وهى عبارة عن شكوى مقدمة لصحيفة اللواء الإسلامى تحت عنوان (أين الرأفة باليتيم فى دفع المصروفات) بالأزهر.

الوثيقة رقم ١١٤- وهى عبارة عن مقال نشر بصحيفة آفاق عربية يطالب بمساواة أيتام الأزهر بأيتام التعليم العام.

الوثيقة رقم ١١٥- وهى صورة لقرار صدر حول تحويل المعاهد الأزهرية العادية المجانية إلى معاهد أزهرية نموذجية بمصروفات. مما يتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى ينص على مجانية التعليم الأزهرى.

الوثيقة رقم ١١٦- تعبر عن أوقاف الأزهر المنهوبة. كما تدين عملية استخدام إعانات أصحاب الكتاتيب الفقراء فى ترميم المعاهد الأزهرية. واعتبار هذا من أهم أسباب القضاء على الكتاتيب.

الوثيقة رقم ١١٧- وهى عبارة عن ميزانية الأزهر من أوقافه عام ١٩٦٣/٦٢ بكل تفصيلاتها وهى مدونة فى عدد ١٩ صفحة نضعها أمام لجنة حصر أوقاف الأزهر التى لم تنته من عملها حتى اليوم. بالرغم من مضى حوالى أربع سنوات على بدء عملها.

الوثيقة رقم ١١٨- وهى عبارة عن سؤال موجه إلى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب عما تم بخصوص قرار المجلس فى عودة أوقاف الأزهر بعد غياب خمسين عامًا. والذى صدرت الموافقة عليه من لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٣، ولكن للأسف لم تنفذه وزارة الأوقاف حتى الآن.

الوثيقة رقم ١١٩- وهى عبارة عن صورة حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى بوقف تنفيذ قرار الأزهر بعدم الترخيص لمعهد الجيل الصالح الأزهرى الخاص بسبب عدم موافقة الأمن، وجاء حكم المحكمة بخلاف ذلك حيث رأت أن حرمان المدعية من الترخيص يصيبها بأضرار يتعذر تداركها كما جاء فى منطوق الحكم.

الوثيقة رقم ١٢٠- وهى عبارة عن صورة خطاب موجه إلى مدير عام أمن الأزهر لاستطلاع رأى الجهات الأمنية، فى الترخيص لمعهد الجيل الصالح الأزهرى بناحية سملا مركز قطور محافظة الغربية، الذى انتهى بالرفض ولكن القضاء أنصفه (انظر الوثيقة رقم ١١٩).

الوثيقة رقم ١٢١- وهى عبارة عن اللائحة الجديدة للمعاهد الأزهرية الخاصة. وتتضمن بنودها ثمانى مخالقات للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. وكل هذه المخالقات ليست إلا عوائق أمام راغبي إنشاء معاهد أزهرية خاصة، وهى مما يحد من التوسع فى هذا النوع من المعاهد. وما يتعارض مع القانون والدستور الذى يقول بتكافؤ الفرص بين التعليم الأزهرى والتعليم العام.

الوثيقة رقم ١٢٢- وهى عبارة عن صورة من ميزانية الأزهر (الباب الثانى - بند إعانات للغير) حيث إن السطر الأول منها ينص على (إعانات المعاهد الحرة وقدره ١٥٠٠ جنيه).

الوثيقة رقم ١٢٣- وهى عبارة عن صور كشوف بأسماء المدارس الكاثوليكية الخاصة، التابعة للدليسال على مستوى الجمهورية. توضح بأن عددها ١٦٦ مدرسة. وجميعها غير مكبله بالقيود المجحفة والمخالفة للقانون التى فرضت على المعاهد الأزهرية الخاصة. فأين تكافؤ الفرص؟

الوثيقة رقم ١٢٤ و ١٢٥- وهى عبارة عما نشر عن حادث انهيار معهد د. محمد سيد طنطاوى الأزهرى ببورسعيد الذى لم يمض على بنائه أكثر من عام ونصف.

الوثيقة رقم ١٢٦- وهى عبارة عن تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات عن المخالقات المالية الجسيمة فى عملية إنشاء معهد شها الأزهرى بالمنصورة.

الوثيقة رقم ١٢٧- وهى عبارة عما نشر عن إهدار المال العام فى عملية ترميم معهد سنجرج الأزهرى بمركز ملوى، الذى لم يمض على بنائه أكثر من عام ونصف.

الوثيقة رقم ١٢٨- وهى عبارة عما نشر عن معهد قرية الزنيقه بقنا التى بدأ العمل فى إنشائه منذ عام ١٩٩٧ ولم ينته العمل فيه بعد.

الوثيقة رقم ١٢٩- وهى عبارة عما نشر عن تحويل معاهد أزهرية إلى مكاتب إدارية بالمخالفة لشرط المتبرعين. مثل معهد مدينة كوم حمادة بمحافظة البحيرة.

الوثيقة رقم ١٣٠ - وهى عبارة عما نشر عن أكبر معاهد القراءات بمصر وما يعانيه من إهمال فى الآونة الأخيرة.

الوثيقة رقم ١٣١ - وهى عبارة عن تحقيق صحفى لجريدة الوفد عن ظاهرة تراجع عدد الكتاتيب. وتضافر المشاكل التى صارت تتهدد معاهد التعليم الأزهرى.

الوثيقة رقم ١٣٢ - وهى عبارة عما نشر عن قرار منع الطالبات المنتقبات من دخول المعاهد الأزهرية وسلبياته فى الوقت الحالى.

مجموعة وثائق رقم ١٣٢ مكرر: وهى عبارة عن مجموعة الوثائق الخاصة بقرار مجلس المحافظين رقم ٢ فى ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٤ الخاص بإلغاء المعاهد الأزهرية وتداعياته وعددها ١٧ صفحة.

الموضوع الثانى

محاولات التفكير والانكماش وفرض
التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر

الموضوع الثانى

محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر

يتحدث هذا الموضوع عن :

أولاً: الشواهد والأدلة على وجود جهات وتوجهات تعمل من داخل جامعة الأزهر وخارجها، على تفكيك وانكماش بل وتصفية هذه الجامعة.

ثانياً: خطة الحكومة فى تفكيك وتصفية جامعة الأزهر.

ثالثاً: القيود والمعوقات التى فرضت على جامعة الأزهر.

وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولاً: الشواهد والأدلة على وجود جهات وتوجهات

تعمل على تفكيك وتصفية جامعة الأزهر

١- الخطاب الموجه من رئيس الوزراء إلى رئيس جامعة الأزهر، والذي يشكره فيه على موافقته على تأجيل فتح كليات أزهريّة جديدة، باستثناء الكليات التطبيقية.

وقد تأشر على هذا الخطاب بعبارة «هام جداً وعاجل» وهو مؤرخ فى ٢٠٠٤ / ١ / ٤ (انظر صورة هذا الخطاب بالوثيقة رقم ١٣٣).

مع ملاحظة: أن الاستثناء الخاص بالكليات التطبيقية قد وضع لمجرد ذر الرماد فى العيون، مما سنوضحه بعد قليل.

٢- البيان المكتوب الذى قدمه رئيس جامعة الأزهر إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب فى شهر فبراير ٢٠٠٤.

حيث ورد فيه عبارة «انكماش الكليات الأزهريّة لمواجهة عجز الاعتمادات المالية المخصصة لجامعة الأزهر». وورد فيه أيضاً أن هذا العجز لا مثيل له فى الجامعات المصرية الأخرى. ويطلب بالمساواة. (انظر صورة هذا البيان بالوثيقة رقم ١٣٤).

٣- قرار تشكيل لجنة من مجلس الوزراء لتقويم الكليات الأزهرية، وإغلاق أي كلية لم تستكمل كل مقومات العملية التعليمية؛

وقد صدر هذا القرار بحجة وقف استنزاف موارد جامعة الأزهر، وهذه الحجة غير صحيحة، ومخالفة للقانون والدستور.

وفيما يلي صورة ما نشر حول هذا الموضوع بصحيفة الحياة يوم ٥/٧/٢٠٠٤ تحت عنوان «أزمة بين الحكومة والأزهر» فتأمله وبخاصة الفقرة الأخيرة منه:

أزمة بين الحكومة والأزهر
بسبب وقف بناء مدارس دينية

برزت أزمة حادة بين الحكومة المصرية والأزهر بسبب قرار مجلس المحافظين يوم ٦/٣٠ الماضي وقف بناء معاهد آزهرية جديدة ووضع بعض المدارس والمعاهد الأزهرية تحت وزارة التعليم. واعترض علماء في الأزهر على القرار، ورأى بعضهم أنه جاء استجابة لضغوط أمريكية. لكن وزير الأوقاف الدكتور حمدي زقزوق قال إن قرارات عدة صدرت في شأن تنظيم بناء المعاهد الدينية الأزهرية والمعاهد المسيحية، مؤكداً أن تلك الإجراءات تهدف إلى إضفاء الموضوعية ومراعاة التوزيع الديموغرافي والضوابط والمعايير العلمية.

ونفى زقزوق وجود أي ضغوط من دول خارجية لت إلى ذلك القرار، وقال: كان في مصر قبل ٥٠ عاماً نحو عشرة معاهد دينية وثلاث كليات آزهرية فقط ويوجد اليوم نحو ستة آلاف معهد آزهرية يضم مليون وربع مليون طالب وطالبة وسبعين كلية آزهرية موزعة على أنحاء مصر.

لكن القرار أثار ضجة في أوساط علماء وأساتذة وطلاب الأزهر على رغم النفي المستمر من شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي ووزير الأوقاف وجود ضغوط خارجية على المؤسسات الدينية.

وقالت مصادر في الأزهر إن محاولات جرت للتكتم على القرار لتلافي إثارة الرأي العام، إلا أن إرسال وزارة التنمية المحلية نص القرار الحكومي الذي يتضمن عشرة بنود إلى مسئول الأزهر جعل التعتيم عليه أو نفي صدوره أمراً غير مجد.

وشملت أهم بنود القرار، عدم الترخيص ببناء أي مسجد أو معهد آزهرية إلا بعد الحصول على موافقات مسبقة وتحت إشراف الجهات المعنية، وأن يكون الأصل في التعامل مع المباني المشيدة من دون ترخيص إزالتها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، واتخاذ المحافظين اللزم لوقف استكمالها وحظر توصيل المرافق لها، والبحث في إمكان الاستفادة من المباني التي لم تأخذ شكل المسجد كالتزويج في مشاريع تكبد المجتمع مثل مراكز لمحور الأمية.

لكن البند السادس والصريح الذي أثار غضب الأزهريين تعلق بعدم الترخيص لبناء أي معاهد آزهرية جديدة. وزاد القلق بعدما صرح الدكتور أحمد الطيب في حوار مع إحدى الصحف الدينية الأسبوع الماضي بأن لجنة من مجلس الوزراء ستقوم قريباً كل الكليات التابعة لجامعة الأزهر وتتولى إغلاق أي كلية لم تستكمل فيها كل ميات العملية التعليمية لأن هذه الكليات تمثل استنزافاً لموارد الجامعة.

الحياة ص ١ ٥/٧/٢٠٠٤

ونحن نتساءل:

- لماذا خص مجلس الوزراء جامعة الأزهر وحدها بهذا الإجراء (التقويم ثم الإغلاق) من دون باقي الجامعات المصرية الأخرى، وبالمخالفة للقانون والدستور؟
- ولماذا جاء هذا القرار بعد أن قامت الحكومة بخفض نصيب جامعة الأزهر من ميزانية الدولة إلى حوالى نصف نصيب مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى؟

• ومن الذى أعطى لمجلس الوزراء سلطة إغلاق الكليات الأزهرية من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر، وبالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى المادة رقم (١٠) التى تنص على «أن المجلس الأعلى للأزهر هو المختص بالتخطيط، ورسم السياسة التعليمية التى تسير عليها جامعة الأزهر، والنظر فى كل مشروع قانون، أو قرار جمهورى يتعلق بأى شأن من شئون الأزهر» انتهى.

٤- التوقف عن فتح كليات أزهرية جديدة منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣:

وذلك فى الوقت الذى زاد فيه عدد الكليات فى الجامعات المصرية الأخرى فى السنوات العشر الأخيرة بمقدار ٢٧٨ كلية أى بمعدل ٢٨ كلية كل عام. (انظر الوثيقة التالية) وهى عبارة عن جدول إحصائى مقدم من وزير التعليم العالى إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب فى ٢٠٠٥/١/٩.

رفع القدرة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالى		
وزارة التعليم العالى والبحث العلمى		
مؤشرات التطور الكمي والكيفي في الجامعات الحكومية		
البيان	السنوات	1994/93
عدد الجامعات	2004/03	8 + 12 فروع
عدد الكليات	278	202
جملة هيئة التدريس ومعاونتهم	65 062	38 840
عدد المقيدىن بمرحلة الليسانس والبيكالوريوس	1 252 000	520 000
عدد المقيدىن بمرحلة الدراسات العليا	162 700	100 808
موازنات الجامعات (بالمليون جنيه)	5 984	2 180
نصيب الطالب من الموازنة (بالجنيه)*	* 6 333	* 5 026
عدد المقيدىن بالمدن الجامعية	121 619	62 667
* محسوبا على أساس عدد الطلاب المنتظمين		
الإحصاءات العامة لقطاع التعليم - مجلس الشعب		
9/1/2005		

فأين هذا الكرم على الجامعات المصرية العامة من قرار وقف فتح كليات أزهرية جديدة منذ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث ورد فى إحصاء عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ أن عدد الكليات الأزهرية، بلغ ٦٠ كلية، وأربعة فروع كليات؛ وهو نفس العدد الذى كان موجوداً فى إحصاء عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ دون أى زيادة، فى حين زاد عدد الطلاب بمقدار ١٤٣١٢ طالبا وطالبة عن العام الذى قبله.

وقد أدى ذلك إلى ازدهار المدرجات بالطلاب، لدرجة أن كلية تربية الأزهر بالقاهرة التي صممت لقبول ٤ آلاف طالب يوجد بها الآن ٢٥ ألف طالب.

٥- ما نشر على لسان الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي بصحيفة «المصرى اليوم» بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٣ تحت عنوان: «قانون شامل للتعليم العالي ودمج الأزهر في التطوير».

حيث ذكر أن «رئيس جامعة الأزهر سيصبح في القانون الجديد عضواً بالمجلس الأعلى للجامعات. وأن جامعة الأزهر سوف تتبع وزير التعليم العالي بدلاً من تبعيتها للسيد رئيس الجمهورية». وفيما يلي صورة هذه الوثيقة:

قانون شامل للتعليم العالي ودمج الأزهر في التطوير

أكد الدكتور عمرو عزت سلامة، وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، البدء في إعداد قانون شامل للتعليم العالي، بكل مجالاته ونوعياته حكومي وخاص وأهلي، وأنه بمجرد الانتهاء منه سيتم استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس في جوانب القانون المختلفة. وأشار الوزير خلال لقائه مساء أمس الأول، مع رؤساء وممثلي أندية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، إلى وجود ٦ آليات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي، وأوضح سلامة، أنه اتفق مع الدكتور أحمد الخطيب، رئيس جامعة الأزهر، على إدماج جامعة الأزهر في مشروعات تطوير التعليم العالي وإضافة عضوية رئيس الجامعة في المجلس الأعلى للجامعات، والتي أُنشئت لتحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر وبقية الجامعات الحكومية. (طالع ص ٢)

سلامة: إعداد قانون شامل للتعليم العالي بكل أنواعه

«إدماج الأزهر» في المشروعات.. وإضافة عضويتها للمجلس الأعلى للجامعات
٦ آليات لتنفيذ استراتيجية التطوير وترجمتها لبرامج محددة

هيدالحواد، رئيس نادي أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة، يشهد على بعض اللوائح والقوانين بحيث تعمل للجامعات المرونة والقدرة على التحرك للإفادة من مواردها الذاتية لتعسين أوضاع هيئة التدريس مستفاداً بالتطبيق السليم للقانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ في بعض النكبات، وعرض الدكتور عمرو دارج، نائب رئيس مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة، للمحاور العامة لخطة النادي للمساهمة في تطوير منظومة التعليم العالي في مصر، ونقش تسميته في توسيع دائرة المشاركة وتكوين رأي عام عريض من أعضاء هيئة التدريس لمساندة وتمثيل هذه الاستراتيجيات.

وشهد على ضرورة الالتزام بمسؤوليات وحقوق أعضاء هيئة التدريس، سواء التعليمية أو الثقافية أو الاجتماعية، مؤكداً حقهم في هيئة التدريس في أن توفر له الحرية الكاملة في أداء عمله بميون قيود، وكذلك الآليات التي تكفل له تطوير وتنمية قدراته بشكل مستمر، ورعيته اجتماعياً وصحياً ومائياً، ونقش الوزير على مناقشات وآراء رؤساء أندية أعضاء هيئة التدريس، بالتأكيد تفهم الوزارة الكامل لأوضاع الأساتذة حقوق من السعيين مؤكداً على صلاحية المجلس الأعلى للجامعات في توزيع الأعباء على الأساتذة وعلاجهم وأسرعهم على نفقة الجامعات، ومن جانبه، طالب الدكتور عادل



د. عمرو سلامة

مستكملة تم وضعها للتطوير في المرحلة المقبلة، وسرايع وحفظ تفهنية لها بما يتضمن تحقيق التطوير المنشود

الآن بإعداد الهيكل الأساسي لكل برنامج منها، لافتاً إلى تمثيل اللجنة المشكلة لدراسة البعثات توحيد أسس التعامل في مصر الأمور المتعلقة بالجنوب المدنية بين الجامعات، وأضاف أنه اتفق مع الدكتور أحمد الخطيب، رئيس جامعة الأزهر، على إدماج جامعة الأزهر في مشروعات تطوير التعليم العالي، إضافة إلى عضوية رئيس الجامعة في المجلس الأعلى للجامعات لتحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر وبقية الجامعات الحكومية.

وأوضح د. عمرو برنامج الوزارة لتطوير منظومة التعلم العالي والبحث العلمي الذي اقترحه مجلس الوزراء، حيث إن هناك استراتيجية

أعلن الدكتور عمرو عزت سلامة، وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي، في البدء في إعداد قانون شامل للتعليم العالي بكل مجالاته ونوعياته حكومي وخاص وأهلي، مشيراً إلى أنه بمجرد الانتهاء من مشروع القانون سيتم عرضه على مجالس الجامعات ونوابي هيئات التدريس، واستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس في جوانب المختلفة.

وأوضح الوزير خلال لقائه مساء أمس الأول رؤساء وممثلي أندية أعضاء هيئات التدريس في الجامعات، أن الآليات الست لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي قد تم ترجمتها إلى مجموعة من البود والبرامج الفرعية تتدرج مجموعة لجان عمل

وقد رد فضيلة شيخ الأزهر فى نفس الصحيفة يوم ٢٩ / ١٠ / ٢٠٠٤ تحت عنوان «طنطاوى: نرفض التدخل فى استقلال جامعة الأزهر انظر الوثيقة رقم (١٧٩ مكرر).

فهل يرضى أحد أن ينزل مستوى تبعية جامعة الأزهر من مستوى إشراف رئيس الجمهورية إلى مستوى إشراف وزير التعليم العالى، (بالرغم من أن الأزهر يعد جامعة عالمية). هذا فى الوقت الذى صُعِدَّ فيه مستوى تبعية مكتبة الإسكندرية إلى مستوى التبعية لرئيس الجمهورية فى حين كان يكفيها أن تتبع وزيراً أو حتى مديراً؟

كما سيتحول الإشراف على جامعة الأزهر من المجلس الأعلى للأزهر إلى المجلس الأعلى للجامعات.

ونحن نقول:

إن كان هذا الخبر صحيحاً فإن فيه المخالفات القانونية التالية:

أ) مخالفته للمادة رقم (١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر، والتي تنص على «تبعية الأزهر للسيد رئيس الجمهورية» انتهى النص.

ب) مخالفته للمادة (١٠) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه، والتي تنص على أن «المجلس الأعلى للأزهر هو المختص بالتخطيط، ورسم السياسة التعليمية التى تسير عليها جامعة الأزهر، والنظر فى كل مشروع قانون أو قرار جمهورى يتعلق بأى شأن من شئون الأزهر» انتهى.

فكيف قرر السيد وزير التعليم العالى ما قرره بخصوص جامعة الأزهر، ومن خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر الذى يرأسه فضيلة شيخ الأزهر.

كما ذكر بالصحيفة أن المبرر لإعداد قانون دمج جامعة الأزهر فى وزارة التعليم العالى (المقترح من وزير التعليم العالى) هو تحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر وبقية الجامعات المصرية.

ونحن نقول: إن كان هذا الخبر صحيحاً ففيه من المغالطات ما يلى:

أ) تجاهل الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى ما ورد فى المادة (٣٣) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر، والتي تنص على أن «جامعة الأزهر تعتنى بتوثيق

الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية»
انتهى النص .

فهذه المادة واضحة فى اشتراطها ضرورة تحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر وباقي الجامعات . سواء كانت جامعات مصرية أو عربية أو حتى أجنبية .

ويندرج تحت هذه المادة قرار مجلس جامعة الأزهر الأخير الخاص بالاستفادة من معايير التعليم العالمية التى يناقشها الآن المجلس الأعلى للجامعات المصرية بشرط أن يتفق ذلك مع أهداف جامعة الأزهر ، ورؤيتها الحضارية .

فلماذا هذا التجاهل لما ورد فى هذه المادة؟ ولماذا نسوق أسباباً غير حقيقية نستخدمها كمبرر لإلغاء جامعة الأزهر بدمجها فى التعليم العام .

ب) تجاهل الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالى لما ورد فى القرار الجمهورى رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٢ والخاص بتشكيل المجلس الأعلى للتعليم برئاسة الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء . والذي تحدد اختصاصاته فى التخطيط والمتابعة والتنسيق بين جميع أنواع التعليم بمصر ، بما فيه التعليم الأزهرى .

وهذا القرار الجمهورى يتكامل مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ولا يتعارض معه . حيث إن المشرف والمنسق للجهتين هو رئيس مجلس الوزراء المسئول أصلاً عن الإشراف على شئون الأزهر . أما استبداله بوزير التعليم العالى للإشراف على جامعة الأزهر فيتعارض مع قانون تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه . كما يتعارض مع القرار الجمهورى الخاص بالمجلس الأعلى للتعليم رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

٦- التلويح بصرف معونة أمريكية لجامعة الأزهر فى حالة قبولها الانسلاخ عن المجلس الأعلى للأزهر، وتحويلها إلى جامعة مدنية، ودمجها فى المجلس الأعلى للجامعات؛

وقد رفض الأزهر ذلك الشرط ، ورفض معه المعونة الأمريكية المشروطة .

وفيما يلى صورة ما نشر بصحيفة نهضة مصر يوم ٢٥/١٢/٢٠٠٤ عن هذا الموضوع تحت عنوان «وزير التعليم العالى يرفض حصة الأزهر من المنحة الأمريكية» .

وزير التعليم يرفض حصة الأزهر من المنحة الأمريكية

كتب نبيل مدكور:

رفض الدكتور عمرو عزت سلامة وزير التعليم العالي الطلب الذي تقدم به الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر حول تخصيص جزء من المنحة الأمريكية لجامعة الأزهر والتي تستهدف تطوير التعليم في مصر حيث رفض الوزير هذا الطلب بحجة مخالفة نص لاتحة المنح الخارجية والتي تنص على أن هذه المنح تأتي للتعليم العام فقط دون التعليم الأزهرى. واشترط وزير التعليم على د. أحمد الطيب فى الحصول على هذه المنحة بأن تضم جامعة الأزهر إلى المجلس الأعلى للجامعات وتقع تحت رئاسته وليس رئاسة شيخ الأزهر مما دفع رئيس جامعة الأزهر إلى رفض هذا الطلب باعتبار أن الجامعة مؤسسة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء وليس وزير التعليم العالي. كما تقدم د. الطيب إلى رئيس الوزراء د. نظيف باعتباره رئيس شئون الأزهر لدعم ميزانية الجامعة التى تعاني من عجز كبير فيها.

ونحن نقول:

بأن هذا التلويح بالمنحة الأمريكية كان قد سبقه خفض متعمد فى ميزانية جامعة الأزهر، إلى الدرجة التى وصلت فيها إلى حوالى ٥٠٪ من ميزانية مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى.

ومن الأدلة على تراجع ميزانية جامعة الأزهر، عن مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى، ما نشر بصحيفة نهضة مصر يوم ٨/١٢/٢٠٠٤ حول هذا الموضوع تحت عنوان «لجنة برلمانية بالشعب تحذر من تراجع تمويل التعليم الجامعى الأزهرى» انظر صورة هذه الوثيقة فيما يلى:

لجنة برلمانية بالشعب تحذر من تراجع تمويل التعليم الجامعى الأزهرى

كتب مصطفى سرور:

طالبت لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب برئاسة الدكتور حسام بدراوى بدراسة إيجاد مصادر تمويل للتعليم الأزهرى وزياتها حتى يمكن أن يتم توجيه جزء منها لخدمة الأنشطة الطلابية وكذلك العمل على إيجاد مصادر تمويل مختلفة للمساهمة فى تطوير التعليم الجامعى الأزهرى.

٧- رئيس جامعة الأزهر يناشد السيد وزير الأوقاف أن يمدّه بحصة جامعة الأزهر من عائد أوقاف الأزهر لمواجهة الضائقة المالية التي تمر بها الجامعة؛

ولكن فضيلة وزير الأوقاف يرفض هذا الطلب بحجة غير قانونية؛

وفيما يلي صورة ما نشر حول هذا الموضوع بصحيفة نهضة مصر يوم ٢٠٠٥/١/٩ تحت عنوان «زقزوق يرفض طلب جامعة الأزهر».



ونحن نقول:

إن رد الدكتور وزير الأوقاف فيه مغالطة، ومخالفة للقانون بدليل:

أ- أن السيد رئيس جامعة الأزهر لم يطلب تسلم أوقاف الأزهر ولكنه طلب فقط عائداتها على غير ما جاء في رد السيد الوزير.

ب- أن السيد وزير الأوقاف يدعى بأن عودة أوقاف الأزهر إلى الأزهر تحتاج إلى صدور قرار بذلك من مجلس الشعب، ونحن نقول: إن المجلس قد قرر ذلك بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٢ في لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس. وأن وزارة الأوقاف قد أبلغت بذلك ولم تقم بالتنفيذ حتى اليوم (انظر الوثيقة رقم ١١٨).

ج- أن السيد رئيس جامعة الأزهر له الحق في طلب عائدات أوقافه، حيث إن تلك العائدات لم يصل منها إلى الأزهر إلا النذر اليسير طوال السنوات الثلاثين الماضية. وأن وزارة الأوقاف كانت تبدها في غير الوجوه التي رصدت من أجلها.

بل كانت تبدد فى وجوه يعاقب عليها القانون كما جاء فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

د- أن السيد وزير الأوقاف قد أخل بمهام منصبه بتوقفه عن المطالبة بأوقاف الأزهر التى مازالت لدى المحليات والإصلاح الزراعى والأفراد . وأيضاً توقف سيادته عن المطالبة بعوائد هذه الأوقاف طوال الثلاثين عاماً الماضية . مما يجعلنا نحمل سيادته المسئولية فى كل ما يعانى به الأزهر، وجامعة الأزهر، وجهاز الدعوة الإسلامية، من مشكلات نقص التمويل .

• علماً بأن مجموع أراضى الأوقاف كانت تبلغ حوالى ٦٠٠ ألف فدان . وأن ما لدى وزارة الأوقاف منها الآن حوالى ١١٠ ألف فدان فقط . والباقى مازال مبدداً لدى الجهات التى سبق الإشارة إليها . وأن ما يخص الأزهر منها الكثير . وبأنه ورد إلى هيئة الأوقاف تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات (الشعبة ٨) مؤرخ فى ٦ / ٤ / ٢٠٠٢ ويفيد بتقصير وزارة الأوقاف فى المطالبة بمساحة ٤٣,٥ ألف فدان ملك الأوقاف . ومازالت لدى الإصلاح الزراعى . وتقدر قيمتها بمبلغ مليار و ٣٠٠ مليون جنيه . هذا فضلاً عن أن هيئة الأوقاف لم تتسلم ريع هذه المساحة منذ ما يزيد عن ثلاثين عاماً ، بالمخالفة لأحكام المادة رقم (٢٢١) من القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٣ الخاص برد الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر إلى وزارة الأوقاف . علماً بأن هذا لا يمثل إلا جزءاً من أملاك الأوقاف التى لدى الإصلاح الزراعى والمحليات والتى تبلغ ١٣٧ ألف فدان .

(وفيما يلى صورة الصفحة الأولى والثانية من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات المشار إليه).

آلاره التركيه لمرتابه السالیه علی الوزارات الخدمیه

02

۱۹۱۷

=====

17-0 J10 - C144

71

Σιν

لدى فحص جانبها من الاعيان الموقوفه التى ما زالت تحت قيد الاصلاح

الزراعة

برجاء التنبیه باخذنا الملزم والافاد •

وتفضلوا بقبول فائق الاستعزاز

رئيسه من الذ. ج. ج.

١٠٠

~~Handwritten signature~~

١٠١
٢٤/٤/٢٠٠٩
تقریر *

السيد / فقيه ميرزا محمد باقر

~~700/420/1~~

۱۰۰۰ / ۱۰۰۰

تقرير بأهم الملاحظات التي شابت
موضوع مراجعته جانب من الاعيان
الموقوفة طرف الاصلاح الزراعى
=====

ولقد أسفر الفحص عن الملاحظات التالية :-
=====

١ - عدم قيام هيئة الاوقاف باسترداد مساحه ٤٣٥٠٠ فدان ملك الاوقاف
من الاصلاح الزراعى والتي تقدر بمبلغ ١٩٣٩٠٦ ر ١٣٠٤ مليون جنيه - -
ما أدى الى حرمان الهيئة من ريع هذه المساحه لمدة تزيد عن ثلاثين
عاما بالمخالفه لاحكام الماده رقم (١ ، ٢) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣
الصادر بشأن رد الاراضى الزراعيه الموقوفه على جهات البر العام والخاص الى
وزارة الاوقاف .

=====

تنقض احكام الماده رقم (١) من القانون سالف الذكر على أن ترد لوزارة الاوقاف
جميع الاراضى الزراعيه الموقوفه على جهات البر العام والخاص التي سبق استبدالها
للهيئة العامه للاصلاح الزراعى وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٢ والقانون
رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ويقتصر الرد على الاراضى الزراعيه التي لم تتصرف فيها الهيئة
العامه للاصلاح الزراعى كما ترد الى وزارة الاوقاف جميع اراضى الاوقاف التي تقع
حاليا في كردون المدن وكانت من قبل اراضى زراعيه .

٨- قرار مجلس جامعة الأزهر بفرض رسوم باهظة على الطلاب بحجة الضائقة المالية التي

تتربها الجامعة:

لدرجة أن رسوم بطاقة الطالب «الكرنيه» قد رفعت من ٥٠ قرشا إلى ٥٠ جنيها. وهكذا باقى المصروفات. وهذا مخالف للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى ينص فى المادة رقم ٣١٩ من اللائحة التنفيذية منه على «أن التعليم بجامعة الأزهر بالمجان لطلابه أيًا كانت جنسياتهم» كيف لا والأزهر مؤسسة دينية عالمية لها وقف إسلامي.

وفيما يلى صورة ما نشر حول هذا الموضوع بكل من:

أ- صحيفة نهضة مصر فى ١٥/١٢/٢٠٠٤ تحت عنوان:

«جامعة الأزهر قطاع خاص». و ٤٠٪ من الطلاب غير قادرين على تسديد المصروفات.

٤٠٪ من طلاب فرع أسيوط غير قادرين على تسديد المصروفات..

..وجامعة الأزهر قطاع خاص

أسيوط - خالد أبو الروس
الالتحاق بالأزهر الشريف حلم لكل بناء الصعيد ولا يوجد منزل فى الصعيد إلا وله طالب على الأقل يلتحق بأحدى كليات جامعة الأزهر. يقبل أولياء الأمور فى محافظات الصعيد خاصة أسيوط على إلحاق بناتهم بأحدى كليات جامعة الأزهر لأسباب مختلفة من بينها الأسباب الاقتصادية فالدراسة فى جامعة الأزهر لا تشمل الطلاب وأولياء أمورهم أعباء مالية كبيرة وكان لطلاب حتى وقت قريب يحصلون على إعانات اجتماعية لتسديد الرسوم الدراسية وشراء الكتب.

هذا العام فوجئ طلاب للجامعة برفع أسيوط وهو الفرع الوحيد لجامعة الأزهر فى الصعيد برفع رسوم استخراج البطاقة الجامعية من ٥٠ قرشا إلى ٤٥ جنيها دفعة واحدة بالإضافة إلى تقليص الإعانات الخاصة لتسديد الرسوم الجامعية وشراء الكتب والمذكرات.

أكثر من ٤٠٪ من طلاب جامعة الأزهر لم يقرروا بتسديد المصروفات الجديدة بعد فرضها عليهم بقرار

مطاجن واتهم الطلاب إدارة الجامعة بتعمد زيادة الأعباء المالية المفروضة عليهم لحصارهم ومنعهم من القيام بأى نشاط سياسى طرأ العام.

سيد حسنين خميس طالب بجامعة الأزهر فرع أسيوط يقول إن أعباء الدراسة بخلاف الرسوم المقررة لاستخراج البطاقة الجامعية تشمل أجر السكن للمغتربين عن المحافظة خاصة فى ظل عجز المدينة الجامعية عن استيعاب كل الطلاب المتقدمين للإقامة ويضيف أنه يدفع ١٠٠ جنيه شهريا لاستئجار سكن وفوجئ هذا العام بقرار إدارة الجامعة برفع رسوم استخراج البطاقة الجامعية بخلاف ارتفاع أسعار الكتب الدراسية.

وهو ما يؤكد وليد سيد توفيق من سوهاج الذى يشير إلى ارتفاع ثمن المذكرات للمادة الواحدة من ١٥ جنيها إلى ٢٥ جنيها.

ويضيف وائل أحمد طه من محافظة قنا أنه فى الأعوام الماضية كان يمكن الطالب بجامعة الأزهر أن يتقدم بطلب لإجراء بحث اجتماعي للأغفاء من تسديد المصروفات

الدراسية وشراء المذكرات والكتب الدراسية وهو ما لم يعد متاحا لجميع الطلاب هذا العام

محمد حسن مريش من أسيوط يقول إن لديه إشقاء آخرين بمراحل التعليم المختلفة ويضطر للعمل أثناء الدراسة لتسديد نفقات الدراسة وأصبح مضطرا لأن يزيد فترة عمله أثناء الدراسة ليستطيع تغطية الزيادة الجديدة فى رسوم استخراج البطاقة الجامعية وثمن الكتب والمذكرات.

ويعبر أسلام حسن عن شعوره بالإحباط بعد ضياع حلم مجانية التعليم حتى فى الأزهر الشريف وهو ما ظهر أخيرا فى جامعة الأزهر وهو الاتجاه الذى يشير إلى أن الدولة تنوى خصخصة جامعة الأزهر.



«استياء في الأزهر. الطلاب يعترضون على زيادة الرسوم الدراسية».

الطلاب يعتبرون على زيادة الرسوم المدراسية ويؤكدون مخالفتها لقوانين الجامعة

روسمو قبرص ٢٠٠ جنيه للمسيحيين، و١٠٠ جنيه
للإسلام في القدس، وكذلك قرص رسوم المسيحية
سورية في الحلال والمطابخ المموجين المسيحيين
الخاصين على شهادات تذكيرة متداولة قبرص ١٠٠
جنيهها، ورسوم سامسوم سورية على القلندر
والمطابخ الزاويين المنصفين.

[illegible][illegible]

المسيحية في الزبارة لم يسكن عليها أحد
لما أسسها العرب، وبما كان المسيحيون
والعربون يسمونهم "٧٠ هجرية"،
حيث أنها -٧٠- سنة من الفاتحات
المسيحية الشرقية والقسطنطينية،
التي أعاد تزيينها وترميم القلعة
بهمهم أي "٧٠ هجرية والقلعة
التي أعيد تزيينها وترميمها، وبما كان
لا عابدها أي "٧٠ هجرية".
وأنشأها القلاعة والمساكن
المسيحية، كما كان على روعة
الأحجار الدينية القديمة، القلاعة
التي كانت الجسامة الأخيرة
والتي كانت ذات الأبرشية في
مصر، مصر القديمة، مصر.



ج- صحيفة الميدان في ٣٠/١٢/٢٠٠٤ تحت عنوان:

«خصخصة التعليم الأزهرى»

فجر الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في الأيام الماضية قضية خصخصة جامعة الأزهر لتوفير موارد مالية لخزينة الجامعة التي تعاني من عجز كبير في مواردها حيث بلغت نسبة العجز خلال العام الماضي ٢٥ مليون جنيه مديونية على الجامعة لذلك كشف رئيس الجامعة النقاب عن أفكاره واقتراحاته حول كيفية خصخصة التعليم الأزهرى لمعالجة السلبية المتراكمة منذ سنوات وعهود سابقة منها أنه حين تولى رئاسة جامعة الأزهر لم يجد فيها أى مورد مالى وأن خزينة الجامعة خاوية وتفتقد وجود صناديق للاتفاق منها على موارد الجامعة بالإضافة إلى وجود آلاف الطلاب المقبولين بجامعة الأزهر بخلاف البعثات الأجنبية من أكثر من ٩١ دولة وأكثرهم فقراء ويتعلمون على نفقة الأزهر بلا مقابل خاصة أن الطلاب المصريين يقبلون في جامعة الأزهر دون حصولهم على أى مجاميع سواء كانت كبيرة أو صغيرة

الميدان، تنفرد بنشر اقتراحات

رئيس الجامعة لتنفيذ مشروع

خصخصة التعليم الأزهرى

التعليم الدينى الأزهرى مما دفع رئيس الجامعة إلى اللجوء إلى رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف وزير شئون الأزهر للضغط على وزير التعليم أو البحث له عن أى حصة من الميزج الخارجية إلا أن وزير التعليم الدكتور عزت سلامة قد اشترط لحصول جامعة الأزهر على حصة المنحة الأمريكية أن تنضم إلى عضوية بقية الجامعات التابعة له وتحت رئاسته هكذا كانت أفكار واقتراحات رئيس جامعة الأزهر



د. أحمد الطيب

الدكتور أحمد الطيب التي كشفت خلال بحثه عن موارد مالية من اتجاهه لمواكبة تطورات العصر خاصة أنه يؤكد على أن التعليم الأزهرى يحتاج إلى غربة كبيرة ويجب أن تبدأ من الداخل قبل أن تبدأ من الخارج ولكن العجيب مع كل هذه الاقتراحات التي يقترحها الدكتور الطيب أنه لم يقترح أى شيء بخصوص أموال الزكاة التي تبلغ الملايين سنوياً في مشيخة الأزهر ويباح له شرعاً بناء على فتوى الدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية بإباحة حصول الجهات التعليمية الإسلامية وملازم العلم والمؤسسات الصحفية الإسلامية على نسبة من أموال الزكاة للاتفاق منها على تلك الجهات ومع هذا لم يشر من قريب أو بعيد رئيس الجامعة إلى هذه الأموال والتي يحصل شيخ الأزهر على نسبة كبيرة منها بنص الشرع «المملوكون عليها» وهذا أكرم وأفضل لجامعة الأزهر من سؤال الأمراء والملوك والتداعيات المتكررة لجسم التبرعات والهبات والبحث عن المنح المشروطة وغير مشروطة.

نبيل عبد العزيز



د. محمد سيد طنطاوي

لهذا فهو بعد دراسة لمرضها على الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء ووزير شئون الأزهر أولها فتح باب الانسحاب للطلاب من خارج جامعة الأزهر للدراسة من المنازل مقابل سداد رسوم مالية والغاء عمليات الانتظام التي كانت تكلف الأزهر أموالاً كثيرة نتيجة حجز هذا الطلاب المنتظم لكان في الجامعة فضلاً عن دراسته المجانية. ثانياً فرض رسوم جديدة على كافة التعاملات الطلابية سواء عن طريق استخراج أرقام الجلوس أو الحصول على

الكارتبهات الجامعية وكافة التمايلات الطلابية، ثالثاً فتح معاهد متوسطة وفوق متوسطة تقبل الطلاب الحاصلين على مجموع درجات صغيرة حيث لن يسمح لهؤلاء الطلاب بالدخول إلى جامعة الأزهر والاكتفاء بالطلاب أصحاب الجامعات الكبيرة والمتفوقين فقط كل هذا نظير رسوم مالية ومصروفات تحصل من الطلاب المقبولين بتلك المعاهد الخاصة، ولم يكتف رئيس الجامعة بهذا فقط ولكن بدأ يبحث في صناديق المنح الخارجية التي تمول المؤسسات

التعليمية حيث طلب من العديد من الجهات العربية دعماً وتبرعات لجامعة الأزهر التي تعاني من ضعف ميزانيتها ثم قام بتقديم طلب آخر إلى وزير التربية والتعليم الدكتور عزت سلامة للحصول على حصة من المنحة الأمريكية التي تأتي لتطوير التعليم في مصر لكنه صدم برفض وزير التعليم طلبه لمخالفته لأئحة وشروط المنحة التي تحدد

اتفاقها على التعليم العام المدنى ويسمى

جامعة تتسول

من الامور التي لم تكن ترد على ذهن انسان ان يصل الحال بجامعة الازهر تلك الجامعة العريقة صاحبة التاريخ التليد الى ما يشبه التسول لتدبير الموارد المالية التي تحتاج اليها رغم انها في الماضي كانت تتكفل بالطلاب الذين يدرسون فيها ليس بمصروفاتهم الدراسية فحسب وانما باقامتهم واعاشتهم وكسوتهم وصرف رواتب شهرية لهم وكان هذا كله من اموال الخيرين من ابناء مصر ومن الاوقاف التي اوقفوها على التعليم الازهرى وطلابه واساتذته وعلمائه وحتى بعد قيام الثورة وتأميم الاوقاف وصدر قانون تطوير الازهر في عام ١٩٦١ حرصت الدولة على تخصيص ميزانية سخية للازهر جامعا وجامعة ولم تكن هناك مشكلة في هذا الصدد.

انن ماذا حدث؟ وما الذي يدفع جامعة الازهر الى ان تمد يدها تطلب العون من هذا ومن ذاك؟ لقد فاجأنا الدكتور احمد الطيب رئيس الجامعة بالتقدم بطلب الى وزير التعليم العالي لتخصيص جزء من المنحة الامريكية للجامعات المصرية وقيمتها نحو ٦٥ مليون جنيه لجامعة الازهر وكان رد وزير التعليم العالي حاسما بضرورة انضواء الجامعة تحت مظلة المجلس الاعلى للجامعات حتى تحصل على جزء من المنحة

وعندما يش الدكتور الطيب من كرم وزير التعليم العالي وحرصا منه على احتفاظ جامعة الازهر باستقلالها وطبيعتها الخاصة لجأ الى وزارة الاوقاف لتخصيص جزء من ريع الاوقاف الذي كان مخصصا لطلاب الازهر لكن الدكتور حمدي زقزوق وزير الاوقاف رفض وطالب الازهر باعداد دراسة حصر الاوقاف التي كانت تابعة له تمهيدا لاعادتها اليه وتعديل القانون الذي يجعل وزير الاوقاف ناظرا لكل الاوقاف سواء تلك المخصصة للازهر او غيره ولا ندرى الى من سوف يلجأ الدكتور الطيب في المرة القادمة؟ ولا ندرى لماذا يحتاج الى هذه الاموال؟ اذا قارنا بين ميزانية جامعة الازهر وجامعة القاهرة مثلا نجد ان ميزانية جامعة الازهر تبلغ ٦٩٦ مليون جنيه سنويا في حين يبلغ عدد طلابها ٤٠٠ الف طالب ويبلغ عدد كلياتها اكثر من ستين كلية اما جامعة القاهرة التي تشتمل على ٢٢ كلية وعدد طلابها حوالي ثلث طلاب جامعة الازهر فان ميزانيتها ١٢٥٠ مليون جنيه. هذه الازمة تشير الكثير من علامات الاستفهام فهل جامعة الازهر تشير هذه المشكلة حتى تلجأ الى افرار نظام الانتساب والتعليم المفتوح وزيادة الرسوم المقررة على طلاب الجامعة بما يعنى خصخصة جزئية للتعليم الازهرى وتدبير موارد مالية ام هل هذا من قبيل تضيق الخناق على جامعة الازهر من جانب الحكومة حتى تضطر في النهاية الى الاستسلام لقائمة المطالب الامريكية التي تستهدف تفريغ التعليم الازهرى من محتواه الاجابة لدى الحكومة والمسئولين في الازهر.

احمد عطية

٩- قرار رئيس جامعة الأزهر بحرمان الطلاب الحاصلين على مجموع أقل من ٦٥% من الالتحاق بجامعة الأزهر؛

وذلك بهدف تقليص أعداد طلاب جامعة الأزهر بحجة الضائقة المالية - المصنوعة .

وفيما يلي صورة ما نشر بصحيفة المصري اليوم فى ٢٤/١٢/٢٠٠٤ حول هذا الموضوع (انظر فيما تحته خط).

رئيس جامعة الأزهر: نرفض الاندماج فى «التعليم العالى».. ونطالب بحصة فى أموال الجامعات

كتب - أحمد البخيرى:

أكد الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر، رفضه القاطع لاندماج الجامعة فى وزارة التعليم العالى، مشيراً إلى أنه يطالب بحقه فقط فى الحصول على ميزانيات مثل باقى الجامعات، وقال فى مؤتمر صحفى أمس الأول: لم يطلب أحد أن نندمج فى الجامعات الأخرى أو وزارة التعليم العالى، كل ما فى الأمر أنه توجد سرعات خارجية أو حتى داخلية يتم تحصيلها لتطوير التعليم العالى فى مصر، وتذهب كل هذه الأموال للجامعة التابعة للتعليم العالى، وكل ما يطلبه أن نأخذ حصتنا ونكون الجامعة رقم ١٢، ولا يتم تجاهلنا بهذا الشكل.

وأضاف: حينما حضرت اجتماع المجلس الأعلى للجامعات ووجدت

الأموال توزع أمامى ولم يسأل عنا أحد، طلبت أن نأخذ حقنا لأنه من غير المنطقى أن يتم توزيع ٦٥ مليون جنيه أمامى على جميع الكليات ولا نأخذ منهم ملياً واحداً، فى حين أن جامعة الأزهر بها ٢٥٠ ألف طالب وطالبة، بما يماثل ثلث طلاب الجامعات المصرية.

وأكد الطيب أنه طالب بأن تحصل جامعة الأزهر على حقوقها المالية، ناهياً حدوث اندماج فى وزارة التعليم العالى لأنها بنص القانون ١٠٢ الخاص بتنظيم العمل فى الأزهر تتبع رئيس الوزراء وشيخ الأزهر، ولا يصح بالطبع أن يرأسهما وزير التعليم العالى، وحول ارتفاع قيمة المصروفات الدراسية هذا العام ووصولها إلى ٢١ جنيهها لاستخراج الكارنيه، قال الطيب: انهبوا إلى الجامعات الأخرى

استجدوا أن الطالب بمجرد أن يضع قدمه فيها يدفع ٨٠ جنيهها، وتصل الرسوم على مدار العام إلى ٢٠٠ جنيه فى حين أنها لا تتعدى عندنا ٥٠ قرشاً فقط.

وأشار الطيب إلى أنه سيميد النظر فى قبول جميع الطلاب والطالبات الناجحين فى الثانوية الأزهرية، وسيدرس إنشاء معاهد للحاصلين على مجموع أقل من ٦٥%.

وأعترف الطيب بوجود عجز شديد فى قبول طلاب وطالبات جامعة الأزهر فى المدن الجامعية، وقال: إن الأعداد المخصصة فى المدن الجامعية محدودة، مناشداً المحافظين تخصيص بعض الممارات فى محافظاتهم لإقامة هؤلاء الطلاب، على أن تخضع بصورة كاملة لإدارة جامعة الأزهر.

ونحن نقول:

بأن هذا القرار يتعارض مع القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومذكرته الإيضاحية التى تنص فى صفحة ٤٦ على «على المعاهد الأزهرية أن تعد لكليات جامعة الأزهر على اختلافها طلاباً على حظ من الثقافة الإسلامية والعربية لا يقل عن حظهم منها فى الوقت الحاضر...» أى وقت صدور القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، انتهى النص، ومنه يتضح أن القانون لم يحرم أى من الحاصلين على الثانوية الأزهرية من الالتحاق بجامعة الأزهر.

ونقول أيضاً،

إذا كان قد حدث بالأمس القريب خلع جهاز الدعوة المتمثل فى الأئمة والخطباء من الأزهر. وأُلحق بوزارة الأوقاف. فهل جاء الدور اليوم على جامعة الأزهر لخلعها من الأزهر وإلحاقها بوزارة التعليم العالى، بحجة التنسيق والتكامل مع باقى الجامعات المصرية؟ متناسين بذلك المادة رقم (٣٣) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على تحقيق التنسيق والتكامل بين جامعة الأزهر والجامعات الأخرى. والتى سبق الإشارة إليها؟ وماذا يتبقى للأزهر بعد أن نسلخ منه جامعة الأزهر؟. أليس الأزهر جامعاً وجامعة؟

وهل سيأتى الدور على المعاهد الأزهرية لخلعها من الأزهر هى الأخرى، وإلحاقها بوزارة التربية والتعليم، تحت نفس الحجة الخادعة وهى التنسيق والتكامل مع باقى مدارس التعليم العام. متناسين المواد رقم ٩٠، ٩١، ٩٢ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الأزهر. وكذلك المادة ٩٧ وما بعدها من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. وجميعها تنص على ضرورة وجود لجنة مشتركة بين الأزهر ووزارة التربية والتعليم لتحقيق التنسيق والتكامل بينهما.

وأخيراً، نتساءل،

- من هو المسئول عن سياسة التفكيك والانكماش التى أعلنت بالنسبة لجامعة الأزهر، من دون باقى الجامعات المصرية؟
- وهل لهذا القرار علاقة بالمطلب الأمريكى، وهو التخلص من الأزهر، وكافة أشكال التعليم الدينى بمصر والعالم الإسلامى.
- وإذا كان قرار اليوم هو الانكماش. فهل ستكتفى أمريكا بذلك؟ أم ستصر على التصفية النهائية، والإلغاء الكامل لجامعة الأزهر وشتى أنواع التعليم الدينى بمصر؟
- وهل جاء اليوم الذى ستربع فيه الجامعة الأمريكية وحدها تحت سماء القاهرة بعد رحيل جامعة الأزهر؟ لإفساح الطريق أمام الجامعة الأمريكية للقضاء على البقية الباقية من الثقافة الإسلامية والعربية، ولتحل محلها الثقافة الصهيونى أمريكية؟

• وهل نسينا قول «وليم بانكروفلت» عن سبب اختيارهم القاهرة لتكون مقراً للجامعة الأمريكية؟ بأنه «لكى تكون مناظرة للأزهر الذى يمثل قبلة المسلمين العلمية».

وقول فريمان جويستون «بأن الجامعة الأمريكية بالقاهرة يمكنها أن تكون مركزاً للمواجهة الفكرية مع الإسلام» أى تدمير الثقافة الإسلامية العربية لحسابه الثقافة الأمريكية. وهذا هو سر عدائهم لجامعة الأزهر.

• وما حجم الخسارة التى ستحل بمصر والعالم الإسلامى، إذا ما تم التخلص من الأزهر وجامعته؟

وبخاصة إذا علمنا أن التعليم الأزهرى ليس هامشيًا، بل هو تعليم له أثره فى تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية. فالفوائد التى يؤدى إليها الأزهر تراكمية، مما يوجب اعتباره بعدا ضروريًا من أبعاد التخطيط للتنمية. لأنه أرسى على امتداد الزمان علوم الشريعة واللغة. ومنه شع نور الإسلام إلى بلاد كثيرة إفريقية وأسيوية وغربية. وصار رأيه هو رأى الأصيل فى كل أنحاء العالم. ولا تطلب العلوم الإسلامية واللغة العربية إلا عن طريقه. وقد تأكد ذلك لدى المشتغلين بالتخطيط الاقتصادى.

ثانيًا، خطة الحكومة فى تفكيك وتصفية جامعة الأزهر

تسير خطة الحكومة فى تفكيك وتصفية جامعة الأزهر فى ستة محاور هى:

المحور الأول: ويتمثل فى قرار منع الترخيص بتشغيل كليات أزهريّة جديدة منذ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وتجميد حوالى ٤٠ كلية مغلقة، وجاهزة للتشغيل الفورى، وجميعها مما أقيم بالجهود الذاتية، ومعظمها قد صدر لها قرارات تشغيل من المجلس الأعلى للأزهر منذ سنوات، ولكنها ظلت مغلقة بالمخالفة للقانون.

المحور الثانى: ويتمثل فى حرمان جامعة الأزهر من خططها فى إنشاء كليات فى المحافظات المحرومة من التعليم الأزهرى الجامعى، أو إنشاء كليات ومعاهد عليا ذات نوعية خاصة.

المحور الثالث: ويتمثل في سحب الاعتراف بأربع كليات أزهريّة، كان قد تم تشغيلها بالفعل، كفروع لكليات أزهريّة أخرى منذ عدة سنوات، مما يعرض طلابها وطالباتها للتشريد وهي كليات (بور سعيد والخانكة ودمنهوور وكفر الشيخ).

المحور الرابع: ويتمثل في إلغاء تراخيص عدد من الكليات الأزهريّة، وتحويلها إلى جامعات أخرى أو جهات غير الأزهريّة، بالرغم من أنه صدر لها قرارات تشغيل من المجلس الأعلى للأزهريّة، مثل كلية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات بمدينة المنيا الجديدة. وكليات الأزهريّة الثلاث بمدينة السادات. وكليات الأزهريّة بمحافظة القنال وشمال سيناء.

المحور الخامس: ويتمثل في خفض المخصصات الماليّة لجامعة الأزهر في ميزانية الدولة إلى حوالي ثلث مخصصات مثيلاتها من الجامعات المصريّة الأخرى، كجامعة القاهرة مثلاً. وقد ترتب على ذلك أخطار جسيمة، تهدد الجامعة الأزهريّة في بقائها، وتعوق استمرارها في أداء رسالتها.

المحور السادس: ويتمثل في إشاعة التسيب والفساد المالي والإداري في ربوع جامعة الأزهر. وقد نشأ عن كل ذلك أوضاع سلبية فادحة الخطر، وتصل إلى حد الكارثة مما يهدد جامعة الأزهر في بقائها.

وفيما يلي تفصيل للمحاور الستة التي تسير عليها خطة تفكيك جامعة الأزهر:

المحور الأول

ويتمثل في قرار منع الترخيص بتشغيل كليات أزهريّة جديدة وتجميد حوالي ٤٠ كلية مغلقة وجاهزة للتشغيل الفوري

حيث صدر لذلك خطاب مريب من الأمين العام لمجلس الوزراء. بتاريخ ٢٠٠٤/١/٤. وموجه إلى رئيس جامعة الأزهر. يدعى فيه أن رئيس الوزراء قد قرر عدم فتح كليات أزهريّة جديدة. (متخطياً في ذلك المجلس الأعلى للأزهر. وهذا مخالف لنص المادة (١٠) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١).

(انظر صورة هذا الخطاب المريب بالوثيقة رقم (١٣٤)). وتأمل كيف أنه يخلو حتى من توقيع رئيس الوزراء. كما يخلو من الإشارة إلى الجهة المختصة المنوط بها إصداره، وكأنه ولد سفاحاً، وتأمل أيضاً عبارة «هام جداً وعاجل» المؤشر بها على الخطاب، لترى العجلة في التنفيذ قبل استكمال الشكل القانوني للقرار، مما يثير الريبة والتساؤل.

وبهذا الأسلوب غير القانوني يكون قد أغلق الباب أمام ٤٠ كلية أزهريّة، مما أقيمت بالجهود الذاتية. وكانت في انتظار التشغيل، أو كانت في طريقها إلى الإنشاء. وهي موزعة على ٢٢ محافظة. وكان قد صدر للكثير منها قرارات تشغيل من المجلس الأعلى للأزهر منذ عدة سنوات، ولكن لم يتم التشغيل. في حين أن المادة (١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ تعطي لهذه الكليات الحق في التشغيل بعد مضي «٦٠» يوماً فقط من موافقة المجلس الأعلى للأزهر.

هذا في الوقت الذي تقر فيه جامعة الأزهر بأنه يوجد لديها عدد ١٨ كلية أزهريّة مغلقة مما أقيم بالجهود الذاتية. ومعدة بكل التجهيزات وأنه جار حالياً استصدار قرارات التشغيل الخاصة بها. وقد جاء ذلك في تقرير جامعة الأزهر المقدم إلى مجلس الشعب (لجنة الخطة والموازنة - ولجنة التعليم) لسنة ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ (انظر الوثيقة رقم ١٧٠ صفحة ١٣).

وبيان هذه الكليات المتوقفت تشغيلها فيما يلي:

أولاً: كليات ذكرت في البيان الإحصائي الصادر من إدارة المتابعة بجامعة الأزهر في تقريرها لعام ١٩٩٤/١٩٩٥. وقام بنشره المجلس القومي للتعليم في تقريره لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ وعددها حوالي ٣٠ كلية. (انظر صورة هذا البيان الإحصائي بالوثيقة رقم (١٣٥)).

ثانيًا، كليات أزهرية أخرى جديدة، تم إقامتها بالجهود الذاتية في السنوات العشر الأخيرة ثم عطلت. وبيانها فيما يلي: (وهي على سبيل المثال لا الحصر. وهي مما بنى بعد صدور البيان الإحصائي السابق).

١- كلية التربية بمدينة القرين بمحافظة الشرقية:

- وقد رفض طلبها منذ حوالي ثلاث سنوات بحجة عدم توافر أعضاء هيئة التدريس (انظر صورة هذا الرفض بالوثيقة رقم ١٣٦ والمؤرخة في ٢٠٠٢/٧/١٥).

- ولما تبين للحكومة توافر أعضاء هيئة التدريس عادت تتحل حجة أخرى للرفض، وهي اشتراط أن تكون الكلية فنية، أو هندسية، أو تطبيقية، أو كلية حاسب آلي (انظر هذا الشرط الجديد في الوثيقة رقم ١٣٧ والمؤرخة في ٢٠٠٣/٩/١٨).

- وعندما قبل أهل القرين هذا الشرط، ورحبوا بأن تكون كليتهم تطبيقية، عادت الحكومة إلى الرفض من جديد، ولكن بدون إبداء أسباب. مما يجعل الناس تتوجس خيفة من أن يكون هذا الرفض التعسفي سببه ضغوط صهيوأمريكية باسم النظام العالمي الجديد.

- كما أننا نتحفظ على مقولة أن سوق العمل ليس بحاجة إلى خريجي الكليات الأزهرية النظرية. لأنه لا يعقل أن يكون سوق العمل بحاجة إلى معلمة حاسب آلي، وليس بحاجة إلى معلمة لغة عربية أو تربية إسلامية.

- وهكذا يراد لفتياتنا أن يتكبدن مشاق السفر اليومي إلى كليات البنات بالقاهرة حيث إن المدن الجامعة للطالبات هناك لا تستوعب أكثر من ١٠ ٪ من الطالبات المغتربات. لماذا لا يفتح لهن الكليات الإقليمية المغلقة؟

- ونشير إلى أننا نتحفظ أيضاً على مقولة الأمين العام بمجلس الوزراء، وهي أن السيد رئيس الجمهورية هو الذي أوصى بآلا تفتح كليات أزهرية جديدة. ونقول له: أين هذا القرار الخاص بهذه التوصية؟ وما رقمه؟ وما تاريخه؟ وأين توقيع السيد الرئيس عليه؟ وما هي بنوده؟ ولماذا صدر الخطاب عن طريق الأمين العام لمجلس الوزراء. ولم يصدر عن مجلس الشعب؟ وما هي الجهة البحثية التي أوصت دراستها بهذه التوصية؟

٢- كلية الدعوة الإسلامية ببنى عامر بمحافظة الشرقية؛

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة (انظر نفس الوثيقة رقم ١٣٧).

٣- كليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة دمياط الجديدة؛

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة (انظر الوثيقة رقم ١٣٨).

٤- كليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ؛

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة (انظر الوثيقة رقم ١٣٨).

٥- كليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بطماى الزهيرة بالسنبلاوين شرقية؛

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة، وزاد عليها أن تكون الكلية للتمريض، أو للهندسة الزراعية (انظر الوثيقة رقم ١٣٩).

٦- كليات الدراسات الإسلامية والعربية بدلبشان مركز كفر الزيات الغربية؛

وقد رفض طلبها لنفس الأسباب السابقة. (انظر الوثيقة رقم ١٤٠).

٧- كلية الحاسب الآلى بمدينة قطور الغربية؛ ولم يرد رد بخصوصها بعد

٨- كلية القرآن بحوش عيسى بحيرة؛ ولم يرد رد بخصوصها بعد. (انظر الوثيقة رقم ١٤١) وهى عبارة عما نشر عنها بصحيفة صوت الأزهر، من تصريح لرئيس جامعة الأزهر يوم ٢٠٠١/٥/١١. والذي يؤكد فيه على أن كلية القرآن بحوش عيسى محافظة البحيرة سوف تفتح فى العالم الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وحتى الآن لم يتم شىء من هذا.

ثالثاً: عدد ١٨ كلية أزهرية جديدة مغلقة. أقيمت بالجهود الذاتية. فى الفترة الأخيرة

وهى معدة بكل التجهيزات. وجارى استصدار قرارات التشغيل الخاصة بها.

وقد ورد ذكر هذه الكليات فى تقرير جامعة الأزهر المقدم إلى مجلس الشعب (لجنة الخطة والموازنة. ولجنة التعليم). لسنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ولكن دون تفصيل. (انظر صورة هذا التقرير بالوثيقة رقم ١٧٠ صفحة ١٣).

المحور الثاني

ويتمثل في حرمان جامعة الأزهر من خطتها في إنشاء كليات بالمحافظات المحرومة من التعليم الأزهرى، أو إنشاء كليات ومعاهد عليا ذات نوعية خاصة، وبخاصة في المحافظات التى لم تنشط فيها الجهود الذاتية

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتى:

١- محافظة سوهاج:

حيث تقاعست جامعة الأزهر عن بناء باقى كلياتها على قطعة الأرض التى خصصها لها مجلس محلى سوهاج، ومساحتها تسعة أفدنة بحى الكوثر.

واليوم، وبعد تسع سنوات ونصف، وافق مجلس محلى محافظة سوهاج على إعطاء جامعة الأزهر مهلة أخيرة لبناء كلياته وإلا سيتم سحب هذه الأرض.

ونشير أيضاً إلى أنه قد سبق تخصيص ١١٠ فدان لجامعة الأزهر بمنطقة الكوامل بمدينة سوهاج الجديدة لإقامة كليات أزهرية عليها وقد مضى عدة سنوات ولم تبدأ جامعة الأزهر فى بناء أية كلية عليها. وكان المفترض أن تبدأ جامعة الأزهر بإقامة كلية صيدلة هناك سواء فى حى الكوثر أو فى سوهاج الجديدة

(انظر التفاصيل بالوثيقة التالية) وهى لصحيفة الأهرام يوم ١٦ / ٥ / ٢٠٠٤ م).

مجلس سوهاج

مهلة أخيرة لجامعة الأزهر لاستغلال الأرض المخصصة لها

سوهاج - من محمد مطاوع علام:

قرر المجلس المحلى لمحافظة سوهاج فى جلسته الأخيرة برئاسة الدكتور أحمد عبد العال الدردير وحضور المحافظ ممدوح كدوانى تأجيل إلغاء قرار تخصيص قطعة أرض مساحتها حوالى ٩ أفدنة لجامعة الأزهر لإقامة كليات أزهرية عليها بحى الكوثر منذ أكثر من ٩ سنوات ونصف سنة وإعطائها مهلة أخيرة للبناء عليها ثم يتم سحبها بعد ذلك.

وشرح حسن نراج رئيس لجنة الاسكان بزن المجلس وافق على إلغاء تخصيص قطعة أرض أملاك دولة مساحتها ٧٦٢٦ متراً مربعاً كان قد سبق تخصيصها لمديرية التربية والتعليم بالمحافظة لإقامة مدرسة إعدادية مهنية بحى الكوثر عليها



ممدوح كدوانى

وإلغاء تخصيص قطعة أرض أملاك دولة مساحتها ٢٧٠٠ متر مربع كان قد سبق تخصيصها لوزارة التعليم العالى لإقامة مركز متكامل لتكنولوجيا التعليم عليها بنفس الحى وتخصيص هاتين القطعتين للوحدة المحلية لحى الكوثر لإقامة عمارات سكنية منخفضة التكاليف عليها لآعمار للحى بالسكان وكان المهندس فرج عبد الحميد رئيس حى الكوثر قد طلب من المجلس المحلى للمحافظة إلغاء تخصيص قطع الأرض الثلاث

٢- محافظة أسوان:

وهي تخلو من كلية أزهرية للبنات، بالرغم من كثرة عدد معاهد الفتيات الأزهرية بالمحافظة.

ولذلك تضطر فتيات جامعة الأزهر بأسوان إلى السفر اليومي، لمئات الكيلومترات، حتى يصلن إلى مقر كليتهن بسوهاج.

ومن قبل وعدن من إدارة جامعة الأزهر بفتح فرع لهن في أسوان، ولكن لم ينفذ هذا الوعد حتى الآن، وفي الوثيقة التالية مثال لتلك الوعود.

مضى عامان.. يادكتور هاشم

سناننا طالبات بكلية جامعة الأزهر ومن مغفريات عن أسوان التي
سوهاج ويتحملن مشقة السفر وإيجارات الشقق المفروشة ومصاريف
المواصلات. طالبات مرارا بافتتاح كلية
نواحيات إسلامية بأسوان وسبق وأن كان
رئيس جامعة الأزهر في زيارة للمدينة
ووعده بإنشاء هذه الكلية في أقرب وقت لكن
مضى على هذه الزيارة أكثر من سنتين
لكن مازال الوضع على ما هو عليه. البنون
لهم كلية دراسات إسلامية للبنات
مشتتات بين أسوان وسوهاج.
لعل الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة
الأزهر في برعه
عن أولياء الأمور: عبدالعزيز عبدالعال
محمد عبده فريق - وتوقعات أخرى



د. أحمد عمر هاشم

٣- محافظة الفيوم:

حيث تبذرت الوعود السابقة الخاصة بإنشاء فرع لجامعة الأزهر بمجمع أبي بكر الصديق بالفيوم. وذلك منذ عام ١٩٩٣. وقد صرح الشيخ محمد معوض موسى مدير المنطقة الأزهرية بالفيوم لصحيفة آفاق عربية بتاريخ ٤/١٢/٢٠٠٣، أنه قد تم تحديد مساحة ٥٠ فدانًا بقرية قلمشاه، وأخرى بدمو، ومساحة ٣٠ فدانًا بيوسف الصديق. وسبعة أفدنة خلف مديرية الزراعة. وأنه قد جرت اتصالات كثيرة بين محافظ الفيوم ورئيس جامعة الأزهر بهذا الشأن، ولكن للأسف لم يتم أي تقدم في هذا الشأن حتى اليوم. (انظر الوثيقة رقم ١٤١ ب).

٤- محافظات القنال وشمال سيناء:

فبعد أن تقرر حرمان جامعة الأزهر من فتح فرع لها بمجمع الدعوة الإسلامية بمدينة الإسماعيلية، تم تخصيص مساحة ٢٥ فداناً بالقنطرة شرق ليقام عليها كليات جامعة الأزهر، وذلك لتوسط هذا الموقع بين المحافظات الأربع. كما جاء فى تصريح محافظ الإسماعيلية، لأعضاء لجنة التعليم عند زيارتهم للإسماعيلية عام ٢٠٠٣، ولكن للأسف لم يتم شىء من ذلك حتى اليوم وستناول هذا الموضوع بتفصيل أكثر بعد قليل (انظر الوثيقة رقم ١٦٧).

وهناك محافظات أخرى كثيرة محرومة من فتح فروع لجامعة الأزهر بها بالرغم من كثرة المعاهد الأزهرية بتلك المحافظات.

٥- حرمان جامعة الأزهر من خططها فى إنشاء كليات ومعاهد عليا ذات نوعية خاصة:

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتى:

أ- حرمان جامعة الأزهر من إنشاء معاهد عليا تتخصص فى تخريج محفظى القرآن الكريم. وذلك بالرغم من توصية المجلس القومى للتعليم بإدخال هذا النوع من التعليم بجامعة الأزهر، وقد جاء ذلك بعد تدنى مستوى الحفاظ من خريجي الكليات الأزهرية، كما أوصى المجلس القومى للتعليم بأن يكون المتقدمون إلى هذه المعاهد من الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية المجيدون لحفظ القرآن الكريم. كما أوصى برصد جوائز مادية لتشجيع الطلاب على الالتحاق بهذه المعاهد.

(انظر تفصيل ذلك فى الوثيقة التالية التى نشرتها صحيفة الأحرار بتاريخ ١٤/١/٢٠٠٤).

مجلس البحث العلمى يطالب بإنشاء معهد عال لتحفيظ القرآن بالأزهر

كتبه صله عبد الرحمن

أوصى المجلس القومى للبحث العلمى والتعليم بإنشاء معهد عال بالأزهر لتخريج متخصصين فى تحفيظ القرآن الكريم، بعد تبنى مستوى الحفاظ من خريجي الكليات الأزهرية.

وحدد المجلس برئاسة الدكتور عاطف صدقي المشرف على المجالس القومية المتخصصة شروط الالتحاق بهذا المعهد على أن يكون المقبولين من حملة الشهادة الثانوية الأزهرية، ومنع طلابه حوافز مادية لتشجيع الالتحاق به، ولا يخضع لنظام التنسيق، وتوفر كافة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهدافه.

ودعا المجلس إلى إعانة إنشاء مدارس تحفيظ القرآن الكريم والتي كانت قائمة قبل صدور القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١، ويعد أن تضمنت خطط الدراسة بالمعاهد الأزهرية تخصيصاً لتدريس مادة القراءات للطلبة الكفوفين فقط بدلاً من مواد الرياضة والعلوم المقررة على المبصرين من الطلاب، وأن يكون الأصل فى الطالب

منذ التحاقه للدراسة بالأزهر أن يكون حافظاً للقرآن الكريم.

وشدد خبراء المجلس على أهمية أعداد معلم كفة للقرآن الكريم، وتحسين مستوى الأداء فى المعهد المنتظر، حتى يحفظ الاسلام لدارسى القرآن أهم مقومات حياتهم. مشيرين إلى أن أهم معوقات النهوض بتحفيظ القرآن بالمعاهد الأزهرية اسناد التحفيظ إلى ما يطلق عليه «محفظو الضرورة» وهم المعينون ولا يحلون مؤهلات علمية أو محفظون من بين للتدريس من ذوي المؤهلات المتوسطة والعليا وعدم الجدية فى تدريس مقرر القرآن الكريم، وساعد على ذلك ضعف المتابعة والتقييم.

كما أورد خبراء المجلس معوقات أخرى لعدم النهوض بتحفيظ القرآن منها ارتفاع نسبة التسرب فى بعض المعاهد الابتدائية، مما يقلل من أعداد الحافظين للقرآن الكريم وضيق الحوافز المادية والأدبية للمحفظين، وإهمال طريقة التحفيظ «الفرنى» واللجوء إلى طريقة التحفيظ «الجماعى» وعزوف خريجي معاهد القراءات عن العمل فى المعاهد

الأزهرية وتقضيهم العمل بالدول العربية.

وذكر الخبراء أن التعديل المتكرر فى المنهج الخاص بتحفيظ القرآن الكريم أدى إلى انتشار ما يمكن تسميته ب«معية حفظ القرآن الكريم بين التلاميذ ومعاناة المعاهد الأزهرية من العجز الكبير فى عدد محفظي القرآن الكريم، سواء على المستوى «الكفى» أو على المستوى «الكيفى» إضافة إلى عدم الجدية فى اجراء الامتحانات ضبطاً وتصحيحاً، وعدم تحليل نتائج الامتحانات على أسس علمية سليمة بهدف تلافى أوجه القصور.

ودعا المجلس إلى أن يعود الأزهر الشريف إلى أن يكون بيت القرآن الكريم حفظاً وتلاوة وتجويداً وتديساً لعلومه، إذ كان الشرط الأساسى لالتحاق الطالب بالدراسة فى الأزهر فى المرحلة الابتدائية (الأعدادية حالياً) أن يكون حافظاً للقرآن الكريم كله، وعدم قبول الاستثناءات فى هذا الشأن، ويظل الطالب مراجعاً لحفظ القرآن، حتى الحصول على الإجازة العالية فى إحدى كليات الأزهر.

ب- حرمان جامعة الأزهر من إدخال نظام التعليم المفتوح بها

وذلك بالرغم من توصية المجلس القومى للتعليم بإدخال هذا النوع من التعليم بجامعة الأزهر، لفوائده الكثيرة على المستوى المحلى والخارجى.

وفيما يلى: صورة من تلك التوصيات التى صدرت من المجلس القومى للتعليم بهذا الخصوص، كما نشرتها صحيفة الشرق الأوسط فى ٢٠٠٤/٥/٢ م.

المجلس القومى للتعليم بمصر يطالب بإدخال نظام التعليم المفتوح فى جامعة الأزهر

القاهرة، الشرق الأوسط

طالب المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر بضرورة إضافة نظام التعليم المفتوح إلى جامعة الأزهر وذلك استجابة لحاجات الأفراد فى مصر والوطن العربى والمجتمعات الإسلامية، وبشكل يساعد على استمرار دور الأزهر فى أداء رسالته على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ويحافظ على مكانته القيادية والريادية فى تقديم تعليم له خصوصية يفردها الأزهر.

وشدد المجلس فى اجتماعه السنوى الماضى برئاسة الدكتور عاطف صدقي المشرف العام على

المجالس القومية المتخصصة على أهمية توجيه الاهتمام فى جامعة الأزهر لتعليم الفتاة لكونها أهم الفئات المؤثرة فى التنمية عام وزوجة وربة بيت ومراجعة المواد والمقررات بحيث تكون مناسبة لتعليم الفتاة بما يمكنها من خدمة أدوارها.

ودعا إلى التأكيد على توافر القوى البشرية المربة فى مجال التعليم المفتوح بكافة تخصصاتهم والاستفادة من تكنولوجيا التعليم بهدف إيصال الخدمة التعليمية للدارسين أينما كانوا، وتوقيع اتفاقيات تعاون بين جامعة الأزهر وإحدى الجامعات المعنية بالتعليم المفتوح للاستفادة من خبراتها فى تأسيس وإنشاء البرامج

التعليمية للنظام المقترح وهو التعليم المفتوح.

وأوصى بإعداد دليل خاص بهذا النوع من التعليم ومراجعة تزويد المستشارين الثقافيين بالصغائر المصرية فى الخارج به لتوعية مواطنى الدول المبتلىين فيها بأهمية الالتحاق ببرامج التعليم الأزهرى الجامعى المفتوح، والتأكيد على حفظ القرآن الكريم منذ التحاق التلميذ بالدراسة الابتدائية الأزهرية، والتوسع فى معاهد القراءات بجميع الأقاليم والمحافظات مع عدم التساهل فى شروط القبول وخاصة فيما يتعلق بحفظ القرآن الكريم.

وفيما يلي أيضاً صورة مما نشر حول الميزات التي منحتها جامعة القاهرة لخريجي نظام التعليم المفتوح . مما يحتم إدخال هذا النظام بجامعة الأزهر ، وللإفادة من مميزاته كباقي الجامعات :



جـ- إغلاق أبواب جامعة الأزهر في وجه راغبي الانتساب من خريجي الجامعات الأخرى، بعد أن استمر مفتوحاً لعدة سنوات وبالمخالفة للقرار الجمهوري:

ففي عام ١٩٩٢ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٠٧ ، الذي يبيح الانتساب إلى جامعة الأزهر، من الطلاب الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية.

واستمر الحال على ذلك لمدة ست سنوات. وفجأة صدر قرار إداري برقم ٣٩٤ في ١١/٣/١٩٩٨ من مدير عام الدراسات العليا بالأزهر، يقصر القبول بالكليات الشرعية وكلية اللغة العربية على الحاصلين على الثانوية الأزهرية. واعتمد مجلس جامعة الأزهر هذا القرار المخالف للقانون، حيث إنه لا يجوز لقرار إداري أن يلغى قراراً جمهورياً.

فهذا القرار يتعارض مع القرار الجمهوري رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه. والذي نشر بالجريدة الرسمية في العدد رقم ٤٩ من نوفمبر عام ١٩٩٢ ونصه: «يجوز قبول الطلاب الحاصلين على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية الأخرى بأقسام الإجازة العالية بكلية الشريعة، وأصول الدين، واللغة العربية، والدعوة، والدراسات الإسلامية والعربية. وفقاً للشروط التي تنص عليها اللوائح الداخلية لهذه الكليات » انتهى.

ولذلك نقول: بأن منع الانتساب لجامعة الأزهر من خريجي الجامعات المصرية يعد باطلاً من الناحية الدستورية والقانونية. لأنه لايجوز لقرار إدارى صادر من جامعة الأزهر أن يلغى قراراً جمهورياً.

وهكذا أوصدت أبواب جامعة الأزهر فى وجه الشباب المسلم المتدين من خريجي الجامعات المصرية.

د- حرمان خريجي معاهد المعلمين الأزهرية من استكمال دراستهم بكليات التربية الأزهرية، وذلك أسوة بزملائهم من معلمى التعليم العام، من خريجي دور المعلمين والمعلمات.

هـ- حرمان جامعة الأزهر من التوسع فى إنشاء مراكز بحثية ذات نوعية خاصة تتناسب مع رسالة الأزهر، مثل مراكز تعريب العلوم- أو تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها- أو تحقيق التراث والمخطوطات الإسلامية وغيرها. علماً بأن الكثير من هذه المراكز قد سبق تشغيله بجامعة الأزهر، ثم أغلقت الآن لأسباب غير معروفة مما سنفصله بعد قليل.

المحور الثالث

ويتمثل في سحب الاعتراف بأربع كليات أزهريّة تم تشغيلها بالفعل كفروع لكليات أزهريّة أخرى

وأصبح طلابها وطالباتها مهددين بالتوزيع على كليات بمحافظات أخرى.

• وهذه الكليات الأربع التي تقرر تصفيتها، توجد في: «بورسعيد والخانكة وكفر الشيخ ودمنهور» وهي مقامة بالجهود الذاتية. كما أنها فروع لكليات أزهريّة أخرى.

• واليوم تتعرض هذه الكليات للإغلاق والتصفية. وتوزيع طلابها وطالباتها على كليات بالمحافظات الأخرى. بالرغم من أن هذه الكليات قد صدر لها قرارات تشغيل من المجلس الأعلى للأزهر، وتعمل منذ عدة سنوات.

• ومن الأمثلة على ذلك: كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة بورسعيد.

حيث صدر لها قرار إنشاء من المجلس الأعلى للأزهر بالجلسة رقم ١٣٤ في ٢٢/٥/٢٠٠٠ (انظر صورة هذا القرار بالوثيقة رقم ١٤٢). في حين وصل طالبات هذه الكلية إلى الفرقة الثالثة هذا العام.

• وعندما أشيع خبر تصفية هذه الكليات، قمت بتقديم سؤال عاجل إلى الدكتور رئيس الوزراء وزير شئون الأزهر عن حقيقة ما يقال عن موضوع التصفية المشار إليه. ولكن لم يصل إلى مجلس الشعب أي رد على هذا السؤال حتى الآن (انظر صورة هذا السؤال بالوثيقة رقم ١٤٣).

• واليوم تم التأكد من صحة هذا الخبر، بعد أن صدر خطاب مدون بأعلاه عبارة «سرى جداً» وموجه من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى فضيلة رئيس جامعة الأزهر، يخبره فيه: بأن السيد رئيس الوزراء يرفض إنشاء كلية الدراسات الإسلامية والعربية في بورسعيد، وأن المطلوب حالياً كليات تطبيقية (انظر صورة هذا الخطاب بالوثيقة رقم ١٤٤) وتأمل عبارة «سرى جداً!» لترى كيف يحارب الأزهر في الخفاء. مما لا يفيد إلا

أمريكا، والصهيونية العالمية المتربصة بالإسلام والمسلمين. وكل ذلك يتم من خلف ظهر شعبنا الطيب المتدين، ومن خلف ظهر القانون والدستور، وأيضاً من خلف ظهر المجلس الأعلى للأزهر.

• ثم تأكد هذا الخبر عندما وصل خطاب آخر من رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء إلى فضيلة شيخ الأزهر، متضمناً نفس صيغة الرفض التى وصلت إلى رئيس جامعة الأزهر والمشار إليها (انظر صورة هذا الخطاب بالوثيقة رقم ١٤٥) وهو الخطاب الذى وجه إلى فضيلة شيخ الأزهر.

• وقد تم ذلك بعد أن استغاثت عميدة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ببورسعيد بشيخ الأزهر من قرار الإغلاق والتصفية:

• فقد تقدمت الدكتور عميدة الكلية بمذكرة إلى فضيلة شيخ الأزهر، تستغيث به لإنقاذ كليتها من قرار التصفية والإغلاق، الذى لا مبرر له، والمخالف للقانون.

وقد جاء فى مذكرة عميدة الكلية فى بورسعيد المرفوعة إلى فضيلة شيخ الأزهر ما يلى:

١- أن هذه هى الكلية الأزهرية الوحيدة فى محافظات القنال الثلاث، ومحافظة شمال سيناء.

٢- وأن الدولة لم تتحمل أى أعباء مالية فى إنشاء هذه الكلية أو تجهيزها، وأن الذى قام بذلك هو المتبرع الحاج محمد إسماعيل إسماعيل.

٣- وأن المجلس الأعلى للأزهر قرر فى جلسته رقم ١٣٤ فى ٢٧/٥/٢٠٠٠ إنشاء هذه الكلية.

٤- وأن فضيلة شيخ الأزهر كتب إلى السيد رئيس الوزراء فى ١٤/٦/٢٠٠٠ برقم ٤٩٤ عن أهمية استصدار القرار الخاص بهذه الكلية.

٥- وأن الكلية تعمل بجهد واجتهاد فى شعبها الثلاث منذ ثلاث سنوات، لدرجة أن سفارة ماليزيا طلبت إلحاق عدد ٤٠٠ طالبة ماليزية بهذه الكلية.

وغير ذلك من بيانات هامة. (انظر صورة هذه المذكرة بالوثيقة رقم ١٤٦).

المحور الرابع

ويتمثل في تصفية وإلغاء بعض الكليات الأزهرية
وتحويل مبانيها إلى جامعات أخرى أو جهات غير أزهرية
بالرغم من صدور قرارات تشغيل لها من المجلس الأعلى للأزهر

وفيما يلي بيان إجمالي خاص بهذه الكليات التي تم تصفيتها:

١- كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة المنيا الجديدة.

٢- فرع جامعة الأزهر بكلياته الأربع بمدينة السادات وهي:

أ- كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة السادات.

ب- كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بمدينة السادات.

ج- كلية الزراعة الصحراوية (أو تكنولوجيا الصحراء) بمدينة السادات.

د- كلية الدعوة الإسلامية بمقر المركز الإسلامى بمدينة السادات.

٣- فرع جامعة الأزهر بمحافظات القنال وشمال سيناء.

بحرماته من مجمع الدعوة الإسلامية والأزهر بالإسماعيلية، وهو الذى تم تحويله إلى مجمع
لمدارس اللغات يتبع وزارة التربية والتعليم.

وفيما يلي موجز عن هذه الكليات، وقرارات التصفية التي تعرضت لها:

١- إلغاء كلية الأزهر للدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بالمنيا الجديدة

(حيث صدر قرار مريب بتفكيك فرع جامعة الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بالمنيا، وإلحاقه بجامعة المنيا، لتشغيله كلية حاسب آلى بعيداً عن الأزهر)

وفيما يلي تفصيل لتلك المهزلة: وهي تعد ناقوس خطر، ونذير شؤم على الأزهر، بل
وعلى مصر والعالم الإسلامى بكامله.

١- بدأ إنشاء المجمع التعليمى لفرع جامعة الأزهر للبنات بالمنيا الجديدة عام ١٩٨٦ ، وعلى مساحة ٤٨ ألف متر . هذا بالإضافة إلى المبنى الإدارى على مساحة ٤٥٢ مترا ، علماً بأنه قد تم جمع مبلغ ١٨٥ ألف جنيه من المواطنين لهذا الغرض ، كما خصصت المحافظة مبلغ نصف مليون جنيه كبداية للتأسيس ، ثم أضيف إليه مبلغ ٢٨٠ ألف جنيه ، ثم مبالغ أخرى بعدها بقصد سرعة العمل .

٢- وفى ١/٢/٢٠٠١ صدر قرار تشغيل هذه الكلية الأزهرية من المجلس الأعلى للأزهر ، فى الجلسة رقم ١٣٩ لعام ٢٠٠١ .

٣- وفى ٢١/٥/٢٠٠١ تمت موافقة وزير الإسكان على تسليم مبانى فرع جامعة الأزهر بالمنيا الجديدة إلى جامعة الأزهر لتشغيله (كلية دراسات إسلامية وعربية للبنات) (انظر الوثيقة رقم ١٤٧) .

٤- وفى ١٩/٩/٢٠٠١ تم استلام جامعة الأزهر لتلك المبانى (المجمع التعليمى والمبنى الإدارى) (انظر الوثيقة رقم ١٤٧) .

٥- وفى ١٩/٩/٢٠٠١ (أى فى نفس اليوم الذى تسلم فيه الأزهر المبانى المشار إليها) قامت محافظة المنيا بتسليم الكلية الأزهرية الأثاث والفرش ، والأجهزة الكهربائية اللازمة للتشغيل . بالإضافة إلى سيارة ركوب ، ولوازم أخرى (انظر الوثيقة رقم ١٤٨) .

٦- وفى ٩/١٠/٢٠٠٢ أصدر مجلس الوزراء كتابه رقم ١١٠٩ إلى محافظة المنيا ، يفيد الموافقة على افتتاح كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة المنيا الجديدة (انظر الوثيقة رقم ١٤٩) .

٧- وفى ٢٩/١٠/٢٠٠٢ صرح رئيس جهاز مدينة المنيا الجديدة لصحيفة الجيل : بأن الحاجة ماسة لتشغيل فرع جامعة الأزهر بالمنيا . كما صرح الدكتور عمر عبد الموجود الذى صدر له قرار بعمادة فرع جامعة الأزهر بالمنيا . بأن جميع أعضاء هيئة التدريس ، والوظائف المعاونة لفرع المنيا ، فى انتظار الأمر بالتشغيل .

٨- وفى ٢/١١/٢٠٠٢ (أى بعد ٢١ يوما فقط من موافقة مجلس الوزراء على افتتاح الكلية الأزهرية) صدر من محافظة المنيا خطاب برقم ٣٧٧ إلى رئيس الوزراء ، يخبره فيه

بحاجة سوق العمل بالمحافظة إلى كلية حاسب آلى، أو كلية هندسة تطبيقية، وأنه تم الاتفاق على هذا المطلب مع وزير القوى العاملة، ورئيس جامعة المنيا. ويطلب من سيادته إنشاء كلية لهذا الغرض، تتبع جامعة المنيا (انظر الوثيقة رقم ١٤٩).

٩- وفى ١٣/١١/٢٠٠٢ (أى بعد أحد عشر يوماً فقط، تم الموافقة فى مجلس الوزراء على أن تقوم وزارة الإسكان بإنشاء مبنى لحساب جامعة المنيا لهذا الغرض. وأرسل خطابٌ بذلك إلى وزير الإسكان. وإلى محافظ المنيا بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٢.

(ويلاحظ أن خطاب رئيس الوزراء المشار إليه يأمر وزارة الإسكان بإنشاء مبنى كلية حاسب آلى لجامعة المنيا. ولا يأمرها بتسليم مبانى الكلية الأزهرية إلى جامعة المنيا، وهى التى سبق للأزهر أن تسلمها فى ١٩/٩/٢٠٠١ أى منذ أكثر من عامين. (انظر صورة هذا الخطاب الهام بالوثيقة رقم ١٤٩).

١٠- وفى ٣١/١٢/٢٠٠٢ ورد خطاب وزارة الإسكان جهاز (مدينة المنيا الجديدة) برقم ٩٥، إلى رئيس جامعة الأزهر، يطلب فيه إخلاء مبانى جامعة الأزهر بالمنيا الجديدة، (المجتمع التعليمى والمبنى الإدارى) لتسليمها لجامعة المنيا. مدعياً بأن خطاباً قد وصله من مجلس الوزراء يطلب منه ذلك، تنفيذاً لأمر رئيس الوزراء على حد قوله.

(انظر صورة هذا الخطاب المريب بالوثيقة رقم ١٤٨). علماً بأن تاريخه هو ٣١/١٢/٢٠٠٢ ثم قارن بينه وبين خطاب رئيس الوزراء (بالوثيقة رقم ١٤٩) لترى أن بينهما تناقضاً. فخطاب رئيس الوزراء (بالوثيقة رقم ١٤٩) والمؤرخ فى ١٣/١١/٢٠٠٢ لم يأمر رئيس جامعة الأزهر بأن يسلم كلية الدراسات الإسلامية إلى رئيس جامعة المنيا. ولكنه يأمر وزير الإسكان بأن ينشئ مبنى ليكون كلية حاسب آلى لجامعة المنيا).

ومن هذا يتضح أن الخطاب الأول، المنسوب إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٢، هو الصحيح. وأن الخطاب الثانى، المؤرخ بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٢ هو المدسوس على رئيس الوزراء.. لأن تاريخه أحدث، ولتعارضه مع اللوائح والقوانين. وهكذا يتم القضاء على الأزهر بقرارات إدارية مريبة.

١٢ - وهناك تناقض آخر، وهو القول بأن إلغاء كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية كان سببه (حاجة «سوق العمل» بمحافظة المنيا إلى خريجات حاسب آلى) وفى هذا مغالطة، لأن سوق العمل بمحافظة المنيا فى حاجة أيضًا إلى معلمات تربية إسلامية ولغة عربية، وبنفس درجة حاجته إلى معلمات للحاسب الآلى. لأن الكلية الأزهرية المشار إليها هى الوحيدة فى المحافظة. وإلا سنضطر لجلب معلمات اللغة العربية والتربية الإسلامية من محافظة القاهرة أو غيرها.

١٣ - وعلى افتراض أن هناك حاجة ماسة نجعلنا نضحى بحاجتنا إلى كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية لإنشاء كلية حاسب آلى. فلماذا لا يكون ذلك فى نطاق جامعة الأزهر. أليس فى الأزهر كليات عملية كالطب والهندسة والحاسب الآلى والصيدلة وغيرها أم أن القصد هو تفكيك جامعة الأزهر وتصفيتها كلية بعد أخرى. مما لايفيد إلا الصهاينة والأمريكان.

١٤ - وهل يسمح القانون لوزير القوى العاملة أن يلغى كلية أزهرية من خلف ظهر الأزهر، بحجة أن سوق العمل ليس فى حاجة إلى خريجياتها؟ وهل سبق لسيادته أن قام بإلغاء كلية تجارة أو كلية آداب أو غيرها من كليات الجامعات المصرية الأخرى مما لا يحتاج إليها سوق العمل؟ أم أن الهدف الحقيقى هو الإجهاز على الكليات الأزهرية بمثل هذه الحجج الواهية.

١٥ - ثم إن من الأمور التى تدعو إلى الدهشة فى هذه القضية: أن المهندس أحمد فؤاد عبد اللطيف رئيس جهاز هيئة المجتمعات العمرانية بمدينة المنيا الجديدة، هو الذى وقع الخطاب الذى يطالب فيه رئيس جامعة الأزهر بإخلاء كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية، لتكون كلية حاسب آلى تابعة لجامعة المنيا، كأمر رئيس الوزراء فى زعمه، وذلك بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ فى حين أنه هو نفسه الذى صرح لصحيفة الجيل يوم ٢٠٠٢/١٠/٢٩ (أى قبل شهرين ويومين) بما يلى: أن فرع جامعة الأزهر بالمنيا معد منذ عام ١٩٨٦، وأن قرار تشغيله قد صدر من المجلس الأعلى للأزهر فى ١/١٢/٢٠٠٠ برقم ١٣٩. وأنه لم يتم تشغيله حتى اليوم بالرغم من أن الحاجة ماسة إليه» ثم ذكر سيادته: «أن هناك ١٤٩٦ طالبة أزهرية من محافظات المنيا والفيوم ملتحقات بكليات بنات الأزهر فرعى أسيوط وبني

سوف. وأن معظمهن يتكبدن مشاق السفر اليومي لمسافة مئات الكيلومترات للوصول إلى كلياتهن بأسويط أو بنى سويف انتهى.

١٦- وفي نفس التحقيق الصحفي صرح الأستاذ عمر عبد المعبود أستاذ الأدب بكلية اللغة العربية بفرع أسويط، الذي صدر له قرار عمادة فرع المنيا بأنه: «قد تم إعداد بيان بأسماء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بفرع المنيا. وأن الجميع فى انتظار الأمر بالتشغيل».

فأين القانون؟ وأين العقل والمنطق من كل هذا؟

١٧- قامت مظاهرة أمام مبنى الكلية من طالبات الأزهر احتجاجاً على عدم فتح كليتهن ثم انتهى الأمر بأن قام الدكتور بهاء فكرى رئيس المجلس المحلى لمحافظة المنيا بإحالة الموضوع إلى لجنة التعليم بالمحافظة، لمزيد من الدراسة والبحث والمناقشة، كما نشر بصحيفة آفاق عربية، وصورته كما فى الشكل التالى:

احتجاجا على عدم افتتاح فرع الجامعة

تظاهر عشرات الطالبات أمام كلية البنات الإسلامية بالمنيا





أحمد عفر حاشم

باهر الدوبى

غيزى برعى

المنيا - محمد حسين

قامت عشرات الطالبات بكلية البنات الإسلامية فرع جامعة الأزهر بالنجميه مع أولياء أمورهن أمام مبنى الكلية بمحاظلة المنيا اعتراضا حثيثا على عدم افتتاح الفرع الجديد رغم تمام التجهيزات وتجهيزاته منذ عامين. وطالبت الطالبات مسئولى الجامعة بسرعة افتتاح البنى ليتمكن من الالتحاق به مما يخفف عنهن أعباء السفر إلى محافظات أسويط والفيوم وبني سويف حيث توجد صيانات للكلية بهذه المحافظات، إضافة للعديد من الكليات الأزهرية الأخرى بينما لا يوجد بمحافظة المنيا أى فرع لجامعة الأزهر رغم وجود العديد من المقاعد الأزهرية بجميع مراحل التعليم المختلفة والبناتى. اعتداهن تاتوى.

وقد شهدت جلسة المجلس المحلى للمحافظة هذه المشكلة فى اجتماعه برئاسة بهاء فكرى وبحضور المحافظ اللواء حسن حميدة حيث أكد العضو بهاء الرومى أن هذه المشكلة مستعجلة منذ سنوات عديدة.

وأضاف أنه فى عام ١٩٧٧م طالب مجلس محلى المحافظة بإنشاء كلية لأصول الدين على الكورنيش مكان شوارع الأمن المركزى حاليا وسمح مبلغ ١٨٠ ألف جنيه بترخيص مال من المواطنين وتولت التحصيل لوجود نزاع على هذه الأرض وجدت المجلس مطالته عام ١٩٨٥ على نفس المرقع وتوقف التسرع من جديد فسمعت مسئلة رجاءات وزارة شيت

الأزهر برئاسة رئيس جامعة الأزهر كفايتا خبر على المحافظة حيث والى على وضع حجر الأساس على مساحة ٥٠ مودنا بمدينة المنيا الجديدة شرق النيل لإنشاء كلية البنات الإسلامية.

وبصورت مناقشات رئيس الوزراء ووزارات المالية والتخطيط والاسكان لتكون الكلية نواة هيكليه لجامعة الأزهر بالمنيا ولهيئة لخدمة الموقف لأكثر من عشر سنوات متتالية.

وأكد عضو المجلس فى محافظ المنيا تدخل لعضو المشكلة وأجرى عدة اتصالات والىارات نشطة مكثفة مع المسئولين بكافة مستوياتهم ودعم الأمر بإنشاء مجمع تعليمى متكامل على مساحة ٢٨ ألف متر مربع بمشاركة جهات مديرية المنيا الجديد برئاسة المهندس أحمد نوزاد ورئيس الجهاز وتخصيص مبنى إدارى لفرع الجامعة وتخصيصه له سيلة هدف مليون جنيه كبدلية للتأسيس وإضيف له مبلغ ٢٨٠ ألف جنيه ومبلغ آخر لسرعة العمل.

وأشار عضو المجلس إلى أن جامعة الأزهر أصدرت قراراً بذلك ٢٢ حضوراً للتدريس بالكلية برئاسة عميداً لها وتم نقل التولميين للحصل بالمبنى الجديد بعد استكمال لتكوين مواد لأعمار مدينة المنيا الجديدة وتولميو الوقت والجهد والمال على الطالبات المتوجهات خارج المنيا.

وكشف الرومى أن هناك اتجاهاً غريباً لتخصيص المبنى لكلية حاسب إلى بدلا منها مع أن هذه الكلية بها مبنى داخل حرم جامعة المنيا ولم يستغل حتى الآن وفى الوقت نفسه فإن جامعة انيا أيضا رفضت الحصول على عمارات سكنية لاسكان طلاب الجامعة بمدينة المنيا الجديدة دون تكاليف مائتة من الجامعة ومازالت تزود الأعمدة الخرسانية فى الجود الأرضى الزراعية من حولها للهروب من تعمير المدينة الجديدة ولضارية إنشاء الكلية الوحيدة التى تخص البنات.

ومن جانبته اعترف اللواء حسن حميدة مساهمة المنيا بضرورة القرارات واتخاذ الإجراءات الفعالة لظهور فرع الجامعة للنور باعتمادات

عالية قدرها ٥٠ مليون جنيه فى مدينة المنيا الجديدة وإنشاء مجمع تعليمى وإدارى متكامل لتسهيل عملية المرافلة وتم عرض المبلغ المطرب على جامعة الأزهر حتى ودمت متفكرة من رئيس الوزراء ورئيس جامعة الأزهر بالافتتاح الكليات الجديدة يجب أن يكون مرتبطا باحتياجات سوق العمل لتسهيل الشبان المتطلين فتوقف افتتاح الكلية من جديد.

ورد جيزى لوزاد عضو المجلس بان التولى بإنشاء كليات جديدة مرتبطة بسوق العمل فيه مخالطة كبيرة - فالتعليم فى مصر لا يرتبط بسوق العمل فهناك كليات ومعاقد تخرج كثيرا من الطلاب سبورا لا يرتبطون بسوق العمل أو حاجة السوق الفعلية وطالب بسرعة تقنية ومعدات إبقاء محائلة المنيا على إنشاء فرع جامعة الأزهر خاصة بعد الجهود الكبيرة التى بذلت والقرارات التى أصدرتها والملايين من الجيات التى أنفقتها الحكومة على هذا الصرح الكبير وطالب حمدي برعى عضو المجلس بإعادة عرض الموضوع من جديد على رئيس الوزراء لافتتاح الفرع الجديد وتجميع طالبات المنيا المتفرجات بالمحافظات الثلاث بنى سويف والفيوم - أسويط - لتخفيف العبء عن الأسرة مشيرا إلى أن عدم افتتاح الكلية رغم اكتمال إنشائه يمثل اعتدرا للمال العام

وأحال الدكتور بهاء فكرى رئيس المجلس المحلى لمحافظة المنيا الموضوع إلى لجنة التعليم لمزيد من البحث والمناقشة

٢- إغلاق فرع جامعة الأزهر بكلياته الأربع بمدينة السادات.
وذلك بالرغم من أن فضيلة شيخ الأزهر قام بافتتاحه عام ١٩٩٦
وكان بصحبته رئيس جامعة الأزهر

وفيما يلي كافة المستندات والإجراءات التي اتخذت من أجل تشغيل هذه الكليات الأربع.
ولكن دون جدوى.

أولاً: فرع الجامعة عبارة عن مدينة متكاملة تشمل:

عدد أربع كليات أزهرية هي: كلية دراسات إسلامية وعربية أزهرية للبنين، وأخرى للبنات، وكلية زراعة صحراوية أزهرية، أو ما يسمى بكلية تكنولوجيا الصحراء، وكلية للدعوة بمقر مركز الدراسات الإسلامية بمدينة السادات، وسبع عمارات للإسكان الطلابي والإداري، بالإضافة إلى مساحة خمسمائة وستين فداناً، منها ستون فداناً مزرعة تجريبية لكلية الزراعة الصحراوية. (انظر الوثائق والمستندات من رقم ١٥٠ إلى رقم ١٦٦).

علماً بأن الجامعة الأمريكية خصص لها هي الأخرى مساحة من الأرض بجوار أرض جامعة الأزهر. وقد أقامت الجامعة الأمريكية مبانيها الخاصة بمركز بحوث الصحراء هناك. وجارى حالياً تشغيله دون مشاكل أو عراقيل. أما مباني جامعة الأزهر، فهي وحدها التي تم إغلاقها، وجارى حالياً اتخاذ باقى إجراءات تصفيتها، وإلغائها نهائياً بالمخالفة للقانون (انظر الوثيقة رقم ١٥٢ لترى على الخريطة أن مباني الجامعة الأمريكية بالقرب من مباني فرع جامعة الأزهر. وبالمثل المساحة المخصصة لكل منها)

ثانياً: هذه المنشآت جميعها، اكتمل بناؤها وتجهيزاتها وكافة إجراءات تشغيلها:

وتسلمها الأزهر منذ عام ١٩٩٦، ووافقت وزارة المالية على نقل ملكيتها إلى جامعة الأزهر واعتماد مبلغ ٨ مليون جنيه لتشغيل كل كلية. (انظر الوثيقة رقم ١٥٨).

ثالثاً: الأمر مرفوع منذ ذلك التاريخ للسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الأزهر، لاستصدار القرار الجمهوري بتشغيل هذه المدينة، وحتى الآن لم يصدر هذا القرار.

بالرغم من الحاجة الماسة إليها لوجود دفعة مزدوجة من خريجي ثانوية الأزهر عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

وأخيراً، وبعد خمس سنوات من الانتظار جاء رد رئيس الوزراء على لسان أمين عام مجلس الوزراء يقول: «لايوافق السيد رئيس الجمهورية على إنشاء كليات جديدة إلا الكليات التكنولوجية». انتهى (انظر صورة هذا الرد فى الوثيقة رقم ١٦٦ المؤرخة فى ٢٥/٨/٢٠٠١).

وفى هذا الرد تظهر المغالطات التالية،

١- أن كلية الزراعة الصحراوية أو تكنولوجيا الصحراء الأزهرية بمدينة السادات هى من جملة هذه الكليات المراد الترخيص لها. وهى كلية تكنولوجية. فلماذا رفضت؟

٢- أن ما ينسب إلى السيد رئيس الجمهورية، من رفض الترخيص بتشغيل كليات أزهرية يعتبر رفضاً غير قانونى، ويتعارض مع الدستور. حيث لم يأت هذا الحظر عن طريق مجلس الشعب. كما أنه لم يفصح عن الجهة البحثية المختصة التى طلبت هذا الحظر، وفوق هذا جاء القرار خالياً من رقم الإصدار. وتاريخه. وتوقيع السيد رئيس الجمهورية عليه.

٣- أن الرد اعتبر أن سوق العمل بمصر والعالم الإسلامى ليس بحاجة إلى خريجي الكليات الأزهرية النظرية. ولكنه بحاجة إلى الكليات التقنية «التكنولوجية». وبالتالي حكم ضمناً على كل الكليات الأزهرية النظرية أنها لا تستحق البقاء ولا بد لها من الإغلاق. وهذا غير صحيح وفقاً لما سبق توضيحه.

رابعاً: ما جاء فى تقرير لجنة التعليم بمجلس الشعب، التى زارت فرع جامعة الأزهر بمدينة السادات يوم ٢٤/١٢/٢٠٠١ ونصه فيما يلى:

«أنه بالإشارة إلى وجود واحد وأربعين معهداً أزهرياً (إعدادى وثانوى). بها حوالى ٣٠ ألف طالب وطالبة بمحافظه المنوفية. وحيث إن خريجى هذه المعاهد لا بدليل أمامهم سوى الالتحاق بجامعة الأزهر. حيث لا يمكنهم القانون القائم من الالتحاق بالجامعات الأخرى، لذلك فإن اللجنة توصى بإصدار القرار اللازم بتشغيل الكليات الأزهرية التى تسلمها الأزهر بمدينة السادات منذ عام ١٩٩٦ (انظر الوثيقة رقم ١٦٤).

خامساً: موافقة وزير الإسكان على سرعة تشغيل هذه الكليات،

حيث بعث الدكتور وزير الإسكان بخطاب مؤرخ فى ٢/٤/٢٠٠٢ وموجه إلى فضيلة رئيس جامعة الأزهر، يطالبه فيه بسرعة التشغيل لفرع الجامعة، ويعرفه بأن عدم تشغيله حتى الآن يمثل عائقاً لتنمية مدينة السادات، ويعرض المباني لأخطار مالية وفنية

جسيمة، لتركها مدة طويلة دون إجراء الصيانة الدورية والترميمات اللازمة، مما يهدر ثروة قومية دون استغلال أو استفادة (انظر صورة هذا الخطاب بالوثيقة رقم ١٦٥).

وبالرغم من كل هذا تصر جامعة الأزهر على عدم التشغيل، مخالفة بذلك المادة رقم (١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

وهذا يجعلنا نوجه في هذا الاستجواب اتهامًا لإدارة الجامعة بالإهمال الجسيم الذي ترتب عليه تهديد مباني فرع الجامعة الأزهرية بمدينة السادات بالدمار، كما أدى إلى تعطيل الدراسة بها أكثر من ٨ سنوات.

ونعود ونكرر بأن السبب الرئيسى فى هذه المشكلة هى أن رئيس جامعة الأزهر قد تقاعس عن تطبيق المادة (١١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١، والتي تنص على أنه فى حالة إذا لم يصدر عن الوزير المختص قرار فيما يصدر عن المجلس الأعلى للأزهر من قرارات خلال الستين يوماً التالية لتاريخ وصولها مستوفاة إلى مكتبه، تعتبر موافقة.

٣- حرمان فرع جامعة الأزهر بمحافظات القنال

وشمال سيناء من مجمع الدعوة الإسلامية والأزهر بالإسماعيلية
وتحويله إلى مجمع مدارس للغات يتبع وزارة التربية والتعليم

خطوات اغتيال هذا الفرع:

- قام بيت الزكاة الكويتى ببناء مجمع للدعوة الإسلامية والأزهر على مساحة ١٤٠ فدانا. وذلك عقب نصر أكتوبر المجيد. ويتكون هذا المجمع من ٥٤ مبنى يصلح كل منها أن يكون كلية أزهرية بذاته.
- وقد تم تشغيل هذا المجمع لأغراض الدعوة الإسلامية بصفة جزئية لعدة سنوات، وذلك بواسطة إحدى الجمعيات الخيرية بالإسماعيلية، والخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.
- ومنذ فترة وجيزة -وبالمخالفة للقانون- تم تحويل هذا المجمع إلى مجمع لمدارس اللغات بمصروفات يتبع وزارة التربية. (انظر الوثيقة رقم ١٦٧).
- وهكذا تم تعطيل استخدام مجمع الدعوة الإسلامية والأزهر، الذى بنى بأموال الزكاة، خصيصاً لأغراض الدعوة الإسلامية، والتعليم الأزهرى، وأصبح مجمعاً لمدارس

المحور الخامس

تخفيض ميزانية جامعة الأزهر إلى

حوالى ثلث ميزانية مثيلاتها من الجامعات المصرية الأخرى

وفيما يلي جدول مقارنة صادر من جامعة الأزهر، يوضح حجم التخفيض الذى أدخل على ميزانة جامعة الأزهر، بالمقارنة بميزانة جامعة القاهرة.

موضوع المقارنة	جامعة القاهرة	جامعة الأزهر
حجم الميزانية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣	٩٢٣, ١٩٦ مليون جنيه	٥٧٩, ٨٠٥ مليون جنيه
عدد أعضاء هيئة التدريس	١٥, ٦٣٣ ألفا	٨, ٥٤٣ ألفا
عدد العاملين	٣٢, ٢٤٢ ألفا	١٣, ١٥٨ ألفا
عدد الطلاب والطالبات	٢١٠ آلاف	٣٣٥ ألفا

من الجدول السابق يتضح أن عدد طلاب جامعة الأزهر يبلغ حوالى ضعف عدد طلاب جامعة القاهرة، فى حين أن ميزانية جامعة القاهرة تبلغ حوالى ضعف ميزانية جامعة الأزهر. أى أن نصيب طالب جامعة الأزهر من الميزانية يبلغ حوالى ٣٢٪ من نصيب زميله طالب جامعة القاهرة. وبالمثل نصيبه فى أعضاء هيئة التدريس. وكذلك نصيبه فى الإداريين. (انظر الوثيقة رقم ١٦٨ ، ١٦٩).

ميزانية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لجامعة الأزهر تتضاءل عاما بعد عام؛

وفيما يلي مثال لذلك:

ورد فى البند رقم (٣) من الباب الأول: المخصص للعلاج الطبى للعاملين بجامعة الأزهر:

أنه قد رصد له فى العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مبلغ ٩, ٦ مليون جنيه أما هذا العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فقد رصد له مبلغ ٧, ٦ مليون جنيه فقط، فى حين أن جامعة القاهرة قد

رصد لها مبلغ ٢٧,٢ مليون جنيه عام ٢٢٠٠٣/٢٠٠٤، وفى هذا العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ زاد المبلغ إلى ٣١,٦ مليون جنيه.

فتأمل ما يأتى:

١- أن جامعة الأزهر قد نقص نصيبها فى العلاج بمقدار مليونى جنيه هذا العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ فى حين زاد نصيب جامعة القاهرة فى نفس العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بمقدار ٤,٤ مليون جنيه.

٢- أن نصيب العاملين من العلاج الطبى فى جامعة القاهرة يصل إلى أكثر من أربع أضعاف نصيب العاملين فى جامعة الأزهر.

هذا فى الوقت الذى يزيد فيه عدد طلاب جامعة الأزهر إلى ما يقرب من ضعف عدد طلاب جامعة القاهرة.

فتأمل الظلم الصارخ الذى تعامل به جامعة الأزهر

وهكذا باقى بنود الميزانية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (انظر الوثيقة رقم ١٦٨ مكرر، ١٦٩ مكرر).

وفيما يلى صورة مما نشر بصحيفة المصرى اليوم فى ٩/٨/٢٠٠٤ من حديث لرئيس جامعة الأزهر والذى يعبر فيه عن الظلم الذى تعامل به جامعة الأزهر عند تقدير حجم ميزانيتها. وذلك تحت عنوان «الطيب: نستقبل ثلث طلاب الجامعات .. وميزانيتنا محدودة».

حيث يؤكد فى حديثه على «أن هناك جامعات أخرى بمصر يوجد بها نصف عدد طلاب جامعة الأزهر بينما تحصل على ميزانية أكبر من جامعة الأزهر».

كما يؤكد على أن السبب فى الإحجام عن بناء كليات أزهريّة جديدة هو عدم توافر التمويل وضعف الميزانية .. »

ونحن نقول لسيادته: إن هناك عشرات الكليات الأزهريّة التى بنيت بالجهود الذاتية وغيرها. وهى الآن مغلقة لأسباب غير مقنعة وبالمخالفة للقانون مما لا يخدم إلا الأهداف الصهيوأمريكية وهو ما فصلناه فى موضع آخر.

الطيب: نستقبل ثلث طلاب الجامعات.. وميزانيتنا محدودة

«أعمل في ظروف سيئة.. وأستقروا في داخل الجامعة نظاردي»
«نصليهم الجهالة بالدين ليس تخصصنا.. والتعليم في أيدي حالاته»

أرجعت قطعا لأنني قد تحولت
جامعة الأزهر إلى مادة للدراسة
لنحس بمسئوليتها واستخدمها
لأغراض مروجية.

وأوضح الطيب أنه يتحمل عبئا
ثقيلًا والتزامات مادية ومعنوية تحده
طلبة الدول الإسلامية قائلا: لقد
انضج علينا العالم كما لو كنا طروق
النجاح. وهوذا في طومر الجامعة
ومشج الخدمة التعليمية للجميع إلا

أنني أعمل في ظروف قاسية للغاية
وأنحمل عبئا ثقيلًا.
وأشار الطيب إلى أنه تم تحويل
شعبة طب الأسنان «مات» القاهرة
التي كانت تتبع كلية الطب الشرعي
إلى كلية مستقلة، إضافة إلى إنشاء
شعبة هندسة «سات» تخصص
العمارة والحكم والاحكامات تابعة
لكلية الهندسة «سين».

وهيما يتعلق باعتراض طلاب
جامعة الأزهر على اختلاط
الطلاب في كلية الهندسة «سين»
بالطلاب أوضح الطيب أن المدخل
الخاص بالطلاب شعبة هندسة
«سات» مستقل ولا يؤدي للاختلاط
بين الطلبة.

وأكد الطيب أنه يرفض تماما
السماع باختلاط الطلاب
والمطالبات من جامعة الأزهر. وأنه
لا ذية أو اتجاه لتحقيق ذلك وقالة
أنني أرفض فكرة الاختلاط في
الجامعة، ولا أرفض إطلاقا بل
تتحدى طلبة جامعة الأزهر الملائم
الضيق الخلقه أو تولد العجز.

تشكيل لجنة لتقييم كليات جامعة
الأزهر وإغلاق غير الفعالة منها.
قال الطيب إن قرار مجلس الوزراء
بعدم التوسع في إنشاء كليات
جديدة هو أمر يتحمل كل الجامعات
على مستوى الجمهورية. بحيث ألا
تم المدد في إنشاء كلية إلا بعد
موافقة المجلس الأعلى لها وهي
الامكانيات وأعضاء هيئة التدريس
والنائب الدراسية.

وأشدد الطيب التوسع غير
المدرس في إنشاء كليات بالجامعة،
وأبدى اعتراضه من وجود شعبة
طب أسنان تابعة لكلية الطب
الشرعي. مؤكدا أن هناك نماذج
متعددة لعدم الاستوائية في
التخطيط والتنفيذ قبل أن يأتي
ولها للجامعة.

وأكد الطيب أنه مكلف بتحويل
جميع طلبة الثانوية الأزهرية من
الجامعة لا تتحمل كل هذا العدد.
ولمّا صدر العمل في ظروف سيئة
على حد قوله. وبأنه لن يتفهم
الأخرون هذا الأمر. وأعلن الطيب

عدم رغبته عن مستوى جميع
خريجي الجامعات المصرية ومن
صعبا خريجي جامعة الأزهر. مما
يستدعي إعادة النظر في المناهج
التي يتم تدريسها وتوفر المكان
والامكانيات اللازمة. مشيرة إلى
تقدم العديد من المبرمجين لإنشاء
كليات تابعة لجامعة الأزهر. مثل

قطعا وغيرها. إلا أنهم يصرون على
إنشاء الكليات في فروعهم وهو ما
لا يوافق عليه مجلس الوزراء.



د. أحمد الطيب
المدرس ٢٠٠٤/١٩

مشكلتنا الأساسية هي الإمكانيات
وعند قواصر الموارد اللازمة،
وأضاف: لم أتأخر مطلقا عن
توسيع الجامعة ولكن أعطوني مالا
لأن كليات جديدة وأخرج للمحتج
طالباً له نقله وضمته، فاستدانة
عندي ليست مائة وأربعة مائة ألف.

يكسبن ألف خريج كذا في
جامعة الأزهر مدلا من مليون لا
قيمة لهم. وأكرر جالبا على تخريج
نوعية مهمة من الطلاب. نميد
المجتمع بصورة حقيقية، لا أرفض
مؤسسة تعليمية لا تعلمني حريعا
جيدا. أنا مع التوسع في كليات
الجامعة. ولكن أعطوني الامكانيات

للتوسع.
وحول قرار مجلس الوزراء

له من المودة للكتب القديمة وعدم
الاهتمام بالمنهجيات.
وقال الطيب التي تولى رئاسة
جامعة الأزهر منذ أقل من عام
إنني لا أتعلم من جميع طلاب
ومطالب الجامعة وأسمي جامدا
لإعادة التهيئة لخريج الجامعة
وصقله بالمعلومات والقواعد التي
يحتاجها.

وأشار إلى أنه يتم تدريس
المذاهب الفقهية الأربعة وإعطاء
معلومات كافية لطلاب الجامعة عن
المذاهب والفرق الأخرى مثل الشيعية
والسلفية. مؤكدا أنه لا يعترف
مطلقا بتدريس مذهب أو رأي واحد
لطلبة الجامعة. وطالب الطيب برفع
ميزانية جامعة الأزهر حتى تستطيع

م تطوير مناهجها والأستاذ، مستوى
الخريجين الذين يتخرجون من ٩٧ دولة
على مستوى العالم. وقال: حتى
مستقبل تقديم خدمة تعليمية جيدة
نحتاج أهدافها صلاب من توافر
الإمكانيات المادية اللازمة.
بالإضافة إلى الكوادر المؤهلة.

كما طالب برفع ميزانية الجامعة
التي يدرس بها ثلث عدد طلاب
التعليم العالي في مصر. وقال: إن حوالي ٢٥٠
ألف طالب وطالبة. مؤكدا أن هناك
جامعات لا يوجد بها نصف عدد
طلاب الجامعة، بينما تحصل على

ميزانية أكبر من جامعة الأزهر.
وحول إحصاء إدارة جامعة الأزهر
عن بناء كليات جديدة وتوسيع نطاق
الجامعة. قال رئيس الجامعة:

«أحمد البحيري»
رئيس الدكتور أحمد الطيب رئيس
جامعة الأزهر تمديد الجامعة لـ
الجهالة بالدين واستمر الفساد
الإسلامية. كما يقول البعض.
مؤكدا أن أوضاع مستوى التعليم
في الجامعة ومستوى الخريجين
يرجع إلى هبوط مستوى الطلبة في
مصر على وجه العموم.

وأكد الطيب في تصريحات
خاصة لـ «المصري اليوم» أن
جامعة الأزهر لا تعمل بمعدل من
الدراسة. وإنما تتأخر بكل ما يحدث
فيها. وإذا انخفض مستوى التعليم في
جميع المؤسسات التعليمية في مصر
سيحفظ بالتبعية هي جامعة
الأزهر.

وأكد أنه يسعى حاليا لربط
المطالب الأزهرية بالثروات وأسس
الدين حتى تعود لخير الجامعة
بكله. ومكانته في المجتمع المصري.
قائلا: تقوم جانباً ووفقاً للرواية
الجيدة بتدريس كتب التراث
والفقه التي كان يتم تدريسها في
الجامعة منذ عام ١٩٦١. ولقد
اقتربا منها بعض الكتب القيمة مثل

كتب الإمام الرازي والزمخشري
والقرطبي.
وأضاف: لقد منعت التدريس عن
طريق المذكرات لأنها سبب ضعف
مستوى الطالب وقطعه واحتناؤه من
تسليط النصوص القديمة.

فالمذكرات لا تفيد إطلاقا. وحيثما
يواجه الطالب مسألة عقائدية لابد

ولم يتوقف الإجحاف أو الكيد لجامعة الأزهر عند هذا الحد. بل إن ما يرصد في
الميزانية لجامعة الأزهر يتم تخفيضه مرة أخرى عند التنفيذ على أرض الواقع، كما حدث
مع مستشفيات جامعة الأزهر مما سنفضله في الفقرة التالية.

١- توقف عملية إنشاء مستشفى تعليمي لطب الأزهر بكل من القاهرة وأسيوط

أ- من المعروف أن كليات الطب لا تعتمد في دراستها على الكتب والمحاضرات فقط، ولكنها
تعتمد أساساً على الدراسة العملية بالمستشفيات، ولا تملك أي من كليات طب الأزهر
مستشفى جامعي خاصا بها حتى الآن، خلافاً لجميع كليات الطب الأخرى التي تملك
مستشفيات تعليمية متخصصة في تدريب طلاب الطب. أما طلبة طب الأزهر بالقاهرة
فإن دراساتهم العملية تتم في مستشفيات غير متخصصة مثل مستشفى الحسين ومستشفى
سيد جلال وهما تابعتان لوزارة الصحة.

ب- رأت جامعة الأزهر ضرورة إنشاء مستشفى جامعى خاص بكلية طب الأزهر بالقاهرة وبدأ المشروع بالفعل، وتم بناء الهيكل الخرسانى منذ ١٢ سنة، ثم توقفت الاعتمادات المالية. وتعطل إتمام المستشفى حتى الآن، بكل ما يحمله هذا التوقف من سلبيات للطلبة والأساتذة والمرضى (انظر الوثيقة رقم ١٧٠).

ج- وفيما يلى صورة التقرير الوارد من جامعة الأزهر إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب حول هذا الموضوع.

انظر الفقرة ٣ صفحة ١٨ من هذا التقرير. وهو خاص بعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ونصها فيما يلى:

(جامعة الأزهر فى أشد الحاجة إلى إدراج المبالغ التى تتناسب مع برامج التنفيذ العينى للمشروعات ومثال ذلك:

أولاً: مشروع المستشفى التعليمى لكلية طب الأزهر بنين القاهرة.

والجارى حالياً تنفيذ المرحلة الثانية منه. حيث أدرج فى الخطة الخمسية لعام ٢٠٠٢/٩٧ مبلغ ١٢٠ مليون جنيه لاستكمالها، أى بمعدل ٢٥ مليون جنيه سنوياً.

- ولكن للأسف لم يصرف فى العام الأول ١٩٩٨/٩٧ سوى ٣,٥ ألف جنيه.

- ولم يصرف فى العام الثانى ١٩٩٩/٩٨ سوى ٨,٥ ألف جنيه.

- ولم يصرف فى العام الثالث ١٩٩٩/٢٠٠٠ سوى ١١,٥ ألف جنيه.

- ولم يصرف فى العام الرابع ٢٠٠٠/٢٠٠١ سوى ١٨,٥ ألف جنيه.

- ولم يصرف فى العام الخامس ٢٠٠١/٢٠٠٢ سوى ١٢ مليون جنيه.

انتهى النص (انظر الوثيقة رقم ١٧١)

تعليق هام: حدث أن جامعة الأزهر لم تستخدم من هذا المبلغ الأخير (١٢ مليون جنيه) المشار إليها فى السطر الأخير سوى مبلغ مليونى جنيه فقط. وأعادت المبلغ

المتبقى وهو عشرة ملايين جنيه إلى وزارة المالية، وذلك بحجة عدم الحاجة إليها. وقد صرح بذلك وكيله وزارة التخطيط أمام اللجنة الدينية بمجلس الشعب فى أواخر الدورة السابقة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. ولما طلبت اللجنة حضور رئيس جامعة الأزهر ليرد على هذا الاتهام لم يحضر سيادته. وأرسل نائبه الدكتور القصي زلط الذى قال بأنه ليس عنده فكرة عن الموضوع. وحتى اليوم واللجنة فى انتظار حضور الدكتور أحمد عمر هاشم ليرد على هذا الاتهام.

ثانياً: وقد حدث مثل ذلك لمستشفى طب الأزهر بأسىوط،

حيث تعثر إتمام بناء هذه المستشفى لمدة ثمانى سنوات. وكان قد أدرج بالخطبة الخمسية ٩٧/٢٠٠٢ مبلغ ٣٠ مليون جنيه لاستكمال هذه المستشفى. أى بمعدل ٦ مليون جنيه سنوياً لكن للأسف لم يصرف إلا ما يلى:

- فى العام الأول صرف مليون جنيه فقط فى خطة عام ٩٧/١٩٩٨.
- وفى العام الثانى صرف ٥٠٠ ألف جنيه فى خطة ٩٨/١٩٩٩.
- وفى العام الثالث صرف ٣,٠٨٠ ألف جنيه فى خطة ٩٩/٢٠٠٠م.
- وفى العام الرابع صرف ٧,٠٠ ألف جنيه فى خطة ٢٠٠٠/٢٠٠١م.
- وفى العام الخامس صرف ٩,٥ ألف جنيه فى خطة ٢٠٠١/٢٠٠٢م

ويضيف تقرير جامعة الأزهر قوله:

إن قصور المبالغ المدرجة سنوياً للمشروع، بما لا يتناسب مع برامج التنفيذ، أثر على سير العمل بالمشروعين. وسوف يتسبب ذلك فى حرمان الجامعة من الاستفادة من هذين المشروعين فى المستقبل القريب.

علمًا بأن الجامعة تصرف سنوياً لتدريب طلاب الفرقة الرابعة والخامسة والسادسة بكلية طب الأزهر فرع أسىوط مبلغ وقدرة ١,٠٧٢٥٠٠ جنيه) انتهى التقرير الوارد إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب من جامعة الأزهر (انظر الوثيقة رقم ١٧١).

مع ملاحظة أن تدريب طلاب طب الأزهر بمستشفى جامعة أسيوط قد توقف هذا العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وذلك بحجة أن الأزهر سيقوم بتدريب طلابه بمستشفى آخر خاص به. غير أن نقابة الأطباء اعترضت على مستوى الأداء بهذه المستشفى الجديد، لعدم وجود عدد كافٍ من المرضى وأيضاً عدم وجود أماكن وأجهزة تدريب مناسبة بها. وهددت بأن هذه الظروف الجديدة قد تتسبب في تعريض خريجي هذه الكلية لعدم القيد بالنقابة. وعدم الترخيص لهم بمزاولة المهنة. ولما لم تستجب جامعة الأزهر لهذا المطلب، قام بعض الطلاب برفع قضايا ضد جامعة الأزهر (انظر الوثيقة رقم ١٧٢).

٢- إغلاق ٤٢ مركزاً بحثياً بسبب خفض ميزانية جامعة الأزهر

فقد تم تجميد ٤٢ مركزاً بحثياً تابعاً لجامعة الأزهر، بحجة نقص الموارد المالية. حيث صرح بذلك الدكتور أحمد عمر هاشم في اجتماعه بعمداء الكليات. ونشر هذا بصحيفة الوفد يوم ١٣ / ٧ / ٢٠٠٢ وفصل فضيلته هذا بقوله: إنه يوجد خمسة مراكز بحثية فقط هي التي تعمل في الجامعة في الوقت الحالي، أما المتوقف فهو ٤٢ مركزاً. (ومعروف أن المراكز التي تعمل هي مركز صالح كامل، ومركز الخصوبة وتنظيم النسل وغيرها. أما التي لا تعمل فهي مثل مركز تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها. ومركز تحقيق التراث والمخطوطات الإسلامية وغيرها).

كما صرح الأستاذ محمود عبد الستار الأمين العام لجامعة الأزهر بأن «هناك أزمات مالية تواجه جامعة الأزهر، ولولا تدخل الرئيس مبارك شخصياً لتوقفت الأمور داخل الجامعة. حيث أمر سيادته بصرف مبلغ ٥ مليون جنيه كدفعة أولى لإنقاذ الجامعة من الأزمة المالية التي تعيشها في الأشهر الماضية» انتهى

ومعروف السبب في هذه الأزمة، وهو أن التخفيض الذي أدخل على ميزانية جامعة الأزهر في السنوات الأخيرة كان كبيراً. كما أنه لم يطبق إلا على جامعة الأزهر وحدها من دون باقي الجامعات. وذلك لأسباب لم يفصح عنها بعد.

هذا بالإضافة إلى أن تقرير جامعة الأزهر المقدم إلى مجلس الشعب عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ يقر بوجود ٤٢ مركزاً علمياً بالجامعة، ولكنه لم يبين حالة التشغيل في كل منها، واكتفى التقرير بالإشارة إلى أن جامعة الأزهر لديها ٢٦ مركزاً علمياً في مجالات الطب والعلوم والصيدلة والهندسة والزراعة والاقتصاد وغيرها. إلى جانب ١٦ مركزاً تم إنشاؤها. وجارى استصدار التراخيص الخاصة بتشغيلها (انظر الوثيقة رقم ١٧٣) وهى عبارة عن التقرير المقدم من جامعة الأزهر إلى لجنة الخطة والموازنة، ولجنة التعليم بمجلس الشعب ص ١٤ من التقرير).

٣- إلغاء نظام الإقامة المشتركة بين الطلاب المصريين وطلاب البحوث الإسلامية في المدن الجامعية الأزهرية بسبب ضعف الاعتمادات المالية

حيث كان معمولاً بهذا النظام من قبل. وذلك لتمكين الطلبة الوافدين من إتقان اللغة العربية. وزيادة روابط الإخاء الإسلامى بين طلابنا وطلاب العالم الإسلامى. فى حين أن تكاليف هذه الإقامة المشتركة لن تزيد كثيراً عما هى عليه اليوم.

٤- تقصير جامعة الأزهر فى القيام بدورها الرائد فى تعريب العلوم بسبب ضعف المخصصات المالية

حيث لم يتم رصد أى مبالغ فى ميزانة جامعة الأزهر لهذا الغرض حتى اليوم

مجمع البحوث الإسلامية يدعو لتعريب المواد العلمية

قررت لجنة التربية والتعليم بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف برئاسة الدكتور عبد الفتاح الشيخ تشكيل لجنة علمية رفيعة المستوى ورصد المبالغ المالية اللازمة لترجمة المصطلحات الطبية والهندسية والعلمية على أن تعرض توصياتها على المجمع لطلاب جامعة الأزهر بتطبيق ذلك فى الكلية العلم بالجامعة. وأوصت لجنة البحوث الفقهية بالمجمع بإرسال خطاب إلى د. أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر لتدريس المواد الطبية والهندسية فى الجامعة باللغة العربية أسوة بما هو معمول به فى البلاد العربية وتطبيقاً للآلة التى تنص على أن الأصل فى التدريس أن يكون باللغة العربية. كما أوصت اللجنة بإرسال خطاب إلى الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى ورئيس المجلس الأعلى للجامعات لتدريس مادة الثقافة الإسلامية فى الجامعات المصرية بناء على توصية من اتحاد الجامعات العربية ورابطة الجامعات الإسلامية.

وفيما يلى صورة ما نشر بصحيفة الحقيقة فى ١٣/٩/٢٠٠٤ حول اهتمام مجمع البحوث الإسلامية بقضية تعريب العلوم بالكليات العملية بالأزهر أسوة بما هو معمول به فى البلاد العربية وتطبيقاً للقانون.

صحيفة الحقيقة فى ١٣/٩/٢٠٠٤

٥- نقص الميزانية الخاصة بشراء الأجهزة والمعامل والمراجع العلمية بجامعة الأزهر

تعانى ميزانية جامعة الأزهر من نقص فى بند شراء الأجهزة والأدوات والمراجع العلمية. لدرجة أن نصيب مكتبة كلية اللغات والترجمة من ميزانية جامعة الأزهر حوالى ألف وخمسمائة جنيه لشراء مراجع لكل أقسام الكلية. وهذا المبلغ لا يكفى لشراء قاموس واحد لكل قسم. فضلاً عن باقى المراجع والأجهزة التعليمية.

٦- قلة عدد الكليات العملية مقارنة بعدد الكليات النظرية

حيث يوجد بالقاهرة إحدى عشرة كلية نظرية تابعة للأزهر، مقابل أربع كليات عملية فقط.

ويوجد فى باقى المحافظات، باستثناء أسيوط، ثمان وعشرون كلية نظرية، يقابلها ثلاث كليات عملية فقط.

وقد تسبب هذا فى إصابة طلاب القسم العلمى بالإحباط وفقدان الأمل فى الالتحاق بكلية عملية، وخاصة كليات القمة كالطب والهندسة، كما تسبب فى عزوف الكثيرين عن الالتحاق بالأزهر. هذا فضلاً عن أن هذا الوضع يكبد الطلبة والطالبات مشاق السفر اليومي إلى كلياتهم العملية بالقاهرة. ويؤدى إلى تعقيد مشكلة الإسكان الجامعى بالأزهر.

٧- قلة الوحدات السكنية للطلبة والطالبات المغتربات بجامعة الأزهر

حيث لا يوجد من هذه الوحدات إلا ما يكفى ١٠ ٪ فقط من الطلاب والطالبات المغتربات، مما يجعلهم يتكبدون مشاق السفر اليومي لمئات الكيلومترات، ويعرضهم لأخطار السكن فى أماكن غير آمنة، حيث إن أكثرهم فى سن حرجة وبخاصة الفتيات.

كما نشير إلى أنه فى الوقت الذى تتسول فيه جامعة الأزهر لإسكان ٩٠٪ من طلابها وطالباتها المغتربات نجد الجامعات المصرية الأخرى لديها إسكان جامعى يستوعب ١٠٠٪ من طلابها وطالباتها المغتربات فى معظم الأحيان كجامعة طنطا مثلاً. (انظر الوثيقة رقم ١٧٤).

فأين العدالة؟ وأين المادة ٤٠ من الدستور؟ وأين تكافؤ الفرص؟

هذا بالإضافة إلى أنه قد تم فى الفترة الأخيرة تجميد المبالغ التى كانت مرصودة لإنشاء مدن جامعية بميزانية جامعة الأزهر. (انظر الوثيقة رقم ١٧٥) وهى عبارة عن خطاب موجه من فضيلة رئيس جامعة الأزهر، إلى رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب، بشأن مشروع إسكان طالبات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، والتى رصدت لتوسيع المبنى الحالى الذى سبق لبنك فيصل التبرع به والمدرج بالخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧، ويتأمل الوثيقة نكتشف أن العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ قد مر دون صرف أى اعتمادات مالية خاصة بإنشاء مدن جامعية للأزهر، وبالمثل العام المالى الحالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ م.

وفيما يلى نماذج مما يعانى به طلاب الأزهر المغتربون وبخاصة الفتيات:

وهو مما لا مثيل له فى الجامعات المصرية الأخرى.

النموذج الأول

وقد نشرته صحيفة النبأ فى ٩/١/٢٠٠٥

وهو عبارة عن شكوى تئن فيها فتاة أزهريه مما تعانى فى رحلتها اليومية الطويلة من قرينتها فى البحيرة إلى مقر كليتها بالقاهرة، والتى تبلغ مسافتها حوالى ٣٠٠ كيلو متر ذهاباً وإياباً. بالإضافة إلى نفقات السفر التى تفوق الطاقة، والوقت المهدر، حيث تبدأ رحلة السفر اليومية من قبل الفجر إلى ما بعد العشاء. وأيضاً ما يعانى والدها الذى يصطحبها يومياً فى بعض أجزاء الطريق.

مستقبل طالبة مهدد بالفشل ما لم يتدخل د. الطيب

حرمان فتيات الأزهر من الإقامة بالمدينة الجامعية

الرحلة الشاقة وأوفر بمضاً من النفقات الباهظة.. وذلك من خلال انضمامي إلى زميلاتي بالمدينة الجامعية.. لكن خاب أملني حيث لم يتم قبولي لأنني حاصلة على تقدير جيد وليس لي الحق في الإقامة بالمدينة، نزل على القرار كالصاعقة.. ومع ذلك واصلت رحلة الكفاح بمساندة والدي.

استاذي وأبي د. أحمد الطيب أعلم أنك ستشعر بمعاناة والدي ومدى الأخطار والصعوبات التي أواجهها وهو ما شجعني على أن ألتزم منكم الموافقة على قبولي بالمدينة الجامعية أسوة بباقي الزميلات. ■■

ابنتك
بوسي حسن رضوان
طالبة بكلية الدراسات الإسلامية
جامعة الأزهر
والمقيمة بقرية العتقا - مركز إيتاي
البارود - محافظة البحيرة

الزراعات والطرق الوعرة حتى نصل إلى محطة القطار الذي نستقله إلى محطة رمسيس بالقاهرة وتستغرق رحلة القطار ما يقرب من الثلاث ساعات وقوفاً على الأقدام.

وفي رمسيس يتركني والدي حيث استقل سيارة أجرة إلى الجامعة وينتظرنني لحين العودة.. وفي أحيان كثيرة ترهقه الرحلة واضطر للقيام بها وحدي في سبيل تحصيل العلم..

أخرج في الثالثة صباحاً وأعود لمنزلي بعد حلول الليل في غاية التعب والإرهاق لأنام لاستيقظ مبكراً وقد لا يسعفني الوقت لاستذكار الدروس.

إضافة إلى الإرهاق البدني هناك الإرهاق المادي حيث تتكلف الرحلة أموالاً كثيرة. الله وحده أعلم من أين يوفرها والدي الذي يمول أسرة كبيرة منهم أشقاء يدرسون بمراحل التعليم المختلفة.

كنت أتمنى أن أرحم والدي من هذه

السيد الأستاذ الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر عفواً إن استسلمت من وقتكم الثمين قليلاً لأقص عليكم مشكلتي.. وبالنسبة لقبلي ابنة لك حتى أستطيع الحديث معك دون خوف أو رهبة.. فأنا يا والدي العزيز طالبة بكلية الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر بالفرقة الثانية.. منذ أن التحقت بالجامعة العريقة وأنا أمضي في دراستي بنجاح وتفتوق ولا يعوقني شيء إلا أنني معرضة للفشل هذا العام لا شيء إلا لأنني لست من سكان القاهرة حيث أنتمي إلى إحدى قرى محافظة البحيرة واضطر للسفر يومياً من محل إقامتي إلى مقر الدراسة.. وبها لها من رحلة شاقة جداً لي ولأسرتي إذ اضطر للخروج من منزلي في الثالثة قبل صلاة الفجر بصحبة والدي - جزاه الله خيراً عني - لنخوض مشواراً عصيباً وسط

النموذج الثاني

وقد نشرته صحيفة المصري اليوم في ١٢/١/٢٠٠٥

وهذا النموذج يظهر مدى المعاناة التي يتعرض لها طالبات الأزهر المغتربات، والتي وصلت إلى درجة أن يعملن خادماً في البيوت لمجرد الحصول على مأوى لهن أيام الدراسة.

طالبات جامعة الأزهر «خادمات» في البيوت من أجل السكن

لتحسينها المادية واتجاه زميلات أخريات للعمل في أحد مولاته مدينة نصر.

وبكرت الطالبة سمر التوتوي، أنها اضطرت وزميلاتها للخضوع لاستغلال أحد السماسرة دفع ١٢٠٠ جنيه شهرياً كإيجار لشقة ليس بها أي إمكانيات، ولكنها فوجئت وزميلاتها بتدبره على الشقة يومياً بجمع وأقية. وعندما طعن منه عدم الحجى مرة أخرى للشقة، ثار عليهم وطردوا من الشقة. وطالبت إحدى الطالبات بضرورة تدخل مسؤولي الجامعة في موضوع السكن الفروشي حتى لا يتعرضن للاستغلال من قبل السماسرة، مؤكدة أنه محاولات الجامعة قد فشلت في توفير أماكن لهن بالمدينة الجامعية، فقل الإدارة ألا تتركنا لقمة سائغة للسماسرة الذين لا يرحمون ونمثل قلوبهم بالنذر والخيالة.

١٤٤ الجامعة تعترف بالآزمة.. والمدن الجامعية لا تكفي.. وابتزاز السماسرة فاق الحدود

للتوسط. إلى الجوء للخزينة في البيوت يهبط البيت في مكان آمن، وحتى يستطعن توفير الصلوات الدراسية. وقالت أمل أحمد محمود، وامة دراسات إسلامية من كفر الشيخ: إنها تقسم هذا العام في شقة مع زميلاتها بمدينة نصر لعدم وجود أماكن بالمدينة، ولهن ثأماً ما يتعرضن لتلميحات ونزلة من السماسرة وإنهارة إلى ابتزازهن المادي وهو ما دفع بعضهن للدخل في خدمة البيوت. وأشارت طالبة من المحيرة، طليت عدم ذكر اسمها، إلى أنها تقسم في شقة مع تسع من زميلاتها مقابل أنه جنيه شهرياً، موضحة أن زميلة لها اضطرت إلى الخزينة في أحد البيوت نظراً



تصوير: هبة ناصر التوتوي

طالبات الأزهر حاربت في البحث عن سكن

وأشار إلى أن مشكلة السكن تكرر في شوارع الجامعة أيضاً، حيث إن المدينة الجامعية والمنصورة سعتها ٢٦٠ صوبراً، بينما تقدم لها ٥٧٥ طالبة، ومدينة طنطا الجامعية سعتها ٢٠٠ صوبراً، وتقدم لها ٤٢٠ طالبة، ومدينة لسيوط الجامعية سعتها ٩٠٠ صوبراً، وتقدم لها ١٢٥٩ طالبة، ومدينة سوهاج الجامعية سعتها ١١٠٥ أسرة وتقدم لها ١٦٨١ طالبة. ومن جانبهن، أكدت الطالبات لـ«المصري اليوم» تفاقم مشكلة السكن عاماً بعد آخر، وأنهن يبدأن معها بحلول العام الدراسي خاصة في فترة امتحانات الحالتين الأولى والثاني وهو الأمر الذي اضطر الكثيرات منهم والثلاثين يتنصبن إلى الأسر

كتيب، أحمد البحيري، الخدمة في البيوت أصبحت هي السيلة الأخيرة التي تلجأ إليها طالبات جامعة الأزهر للحصول على سكن آمن وسط زخم السماسرة، بعد أن فشلت عتونهن الجامعة ولم توفج لهن العدد الكافي من اللبس الجامعية، ومحاولة سماسرة الشغل للفروشة لفتازهن إلى أقصى درجة ممكنة ماوريا وعنفوا، وعلى كل المستويات، وأصرفت الدكتور عز الدين الصاوي، نائب رئيس جامعة الأزهر لفرع القنات، بوجود أزمة في مسألة سكن الطالبات، الثلاثي يعمل عدد من إلى ١٥٠ ألفاً بمختلف الكليات، وتقدم للإقامة بالمدن الجامعية ما لا يتعدى نحو ٩ آلاف طالبة، بينما لم يتم تسكين سوى ٦ آلاف و٥٠٠ طالبة فقط، الأمر الذي يعني وجود مشكلة حقيقية في تسكين نحو ٢٥٠٠ طالبة أخرى.

النموذج الثالث

وقد نشرته صحيفة نهضة مصر في ٢٦/١٠/٢٠٠٤ وهو عبارة عن شكوى لفتيات الوادى الجديد الأزهريات يطالبن فيها بحقهن فى دخول المدينة الجامعية الأزهرية لبعدهن عن مقر كليتهن بالقاهرة (حوالى ألف كيلو متر).

(انظر الوثيقة التالية).

مع بداية كل عام دراسي تتجدد مأساة أبناء الوادى الجديد فى الجامعات المصرية وعلى وجه التحديد فى جامعتى القاهرة والأزهر. ويبدو انه لا يوجد من يقدر ظروف هذه المحافظة الثانية التى تبعد أكثر من ألف كيلو متر عن العاصمة... فقد أصبح السكن فى المدينة الجامعية حلما بعيد المنال على أبناء الوادى الجديد، فى حين تمتلئ هذه المدن بأبناء المحافظات التى لا تبعد ٥٠ كيلو مترا عن الجامعة. وضع غريب وغير مفهوم فهناك عشرات الطالبات من أبناء الوادى الجديد لم تقبلن المدينة الجامعية سواء فى جامعة القاهرة أو جامعة الأزهر وإذا كان أبناء المحافظات الثانية لا يسكنون هذه المدن فمن يسكنها؟! الحقيقة ان جامعتى عين شمس وحلوان تعطى أولوية لأبناء المحافظات الثانية الذين يصعب عليهم السفر ولا توجد لديهم بدائل للسكن فى العاصمة سوى المدينة الجامعية.

المدن الجامعية تطردهن وتقبل طالبات العياط والحوامدية

طالبات الوادى الجديد يردن حلا

نعيش مأساة الغربة والبحث عن سكن ولا نعرف سببا لعدم قبولنا بمدينة القاهرة والأزهر

من شهرين من بدء العام الدراسي وخلال هذين الشهرين علينا ان نمرود للوادى أو السكن فى أحد الفنادق وهو خيار صعب لا يتناسب مع ظروفنا وكل ما نتمنى ان تكون هناك أولوية لأبناء المحافظات البعيدة
سأمية صلاح جامعة الأزهر تذكر انها اضطرت للسكن مع زميلاتها فى شقة خارجية تبعد عن الجامعة كثيرا لعدم قبولها فى المدينة الجامعية رغم ان جامعة الأزهر يجب ان تكون حريصة على راحة الطالبات
أولياء الأمور ملوا من الشكوى ونعدم اضطرو لتحويل ابنت من جامعة الأزهر بسبب عدم سكنها فى المدينة الجامعية والتحق بكلية التربية فى اسبوط رغم عدم رغبتها فى هذه الكلية
أحمد محمود ولّى أمر يقول اضطرت لترك عملى وأسرتى فى الوادى وحنت للزاهرة منذ بدء الدراسة ولدة أسبوعين لحل مشكلة ابنتى ولم أحد حلا ونسأل كيف تسكن طالبات أصابة والمباط ولا يسكن أبناء الوادى الجديد
عفيف أسماء خليل

الدراسة والتشتت وتصيب كل كتب على أبناء الوادى الجديد المعاناة فى السفر عن العاصمة من جهة وعدم السكن فى المدينة الجامعية من جهة أخرى
استثناء المحافظات الثانية
سارة سيد كلية تجارة تشير إلى ان

جامعة القمامرة لا تطبق مبدأ المساواة ولأن من الظلم ألا تكون هناك استثناءات لأبناء المحافظات الثانية خاصة الطالبات ومهما كانت

القواعد التى تضعها الجامعة للقبول فى المدينة مبنية لا يوجد أى فنانين يمنع دخول أبناء المحافظات الثانية فى المدينة الجامعية دعاء محمد عبد الكريم كلية تجارة تقول ان الجامعة أحييتنا فنزل الانتماسات المقعدة ولكن بعد مرور أكثر



دعاء محمد أبو زيد كلية آثار تتسأل عن مغرى إنشاء المدن الجامعية وتقول انه من المفترض ان هذه المدن تم انشاؤها للسكنى العشرات وليس سكان المناطق المحيطة بها ولكن ما يحدث من المدينة الجامعية جامعة القاهرة للعكر تماما حيث الأولوية للطالبات الجيرة والمناطق الجاورة حتى ان زميلاتنا من أصابة والحوامدية يسكن فى المدينة ميمى نين نعيمى المناسة فى الخارج

تشتت عطاء فتح الله كلية تجارة للفرقة أولى تقول ان بعض الطالبات من أبناء الوادى الجديد يعمدن إلى الوادى لايجاد حل للمشكلة وبالتالي عدم الانتظام فى



أولياء الأمور طرقتوا كل الأبواب ولكن دون جدوى، وأصبح ترشيح أى طالبة من الوادى الجديد لأحدى كليات القاهرة يمثل كابوسا لأسرتها
نهضة مصر - عاشت المناسة مع عشرات الطالبات اللتى يحثن عن سكن بعد ان حرس من حول المدينة ولم يستحب لانتماسانهن أحد فى جامعة القاهرة

السبب غير معروف
زينب أحمد محمود كلية آثار الفرقة الأولى من الوادى الجديد تقول ان ما يحدث هو ظلم كبير لآباء الوادى الجديد حيث لا توجد كليات بالمحافظة وبالتالي تضطر للالتحاق بالجامعة فى القاهرة أو اسبوط ومن هنا تبدأ المأساة فى البحث عن سكن خاصة ان منت الوادى الجديد لهما طابع خاص ولا تتكلم مع السكن خارج المدينة الجامعية وتضيف زينب انه من سوء حظها لا توجد كلية آثار فى اسبوط أو المحافظات الاخرى للوادى الجديد ولذلك فأننى أواجه مصيرى فى العاصمة ولا أعرف سببا لعدم قبولى فى المدينة الجامعية

المحور السادس

إشاعة التسريب والفساد المالي والإدارى فى ربوع جامعة الأزهر

وفيما يلى أمثلة لذلك:

المثال الأول: الاتهام الموجه إلى رئيس قسم القلب بطب الأزهر بالقاهرة مع تسعة آخرين بتهمة إجراء عمليات جراحية وهمية لعدد ٢١٦ مريضاً، والاستيلاء على المستلزمات الطبية التى تستخدم فى مثل هذه العمليات. وذلك عن طريق تزوير أوراق علاج المرضى الوهميين، وتزوير توقيعات زملائهم من الأطباء الآخرين. وقد حول الجميع إلى المحاكمة. (انظر الوثيقة رقم ١٧٦ و١٧٧).

المثال الثانى: ويشتمل على بعض الاتهامات التى نشرت بالصحف، ولم يصدر لها تكذيب من جامعة الأزهر ومنها:

الاتهام الأول: وهو الاتهام الموجه إلى مركز بنك الدم بمستشفى الحسين الجامعى التابع لكلية طب الأزهر، والخاص بجمع الدم من طلبة الأزهر من أجل جرحى الانتفاضة من الفلسطينيين، ثم بيعه للمستشفيات الخاصة.

وقد نشر هذا الاتهام بصحيفة الأحرار التى أشارت إلى تجاوزات أخرى خاصة بهذه المستشفى ولم ينشر تكذيب لهذا الخبر من قبل جامعة الأزهر (انظر الوثيقة رقم ١٧٨).

الاتهام الثانى: وهو الاتهام الموجه إلى عميد إحدى الكليات الأزهرية تحت عنوان «شاي وقهوة لضيوف العميد بـ ٤٥ ألف جنيه» كما جاء فى صحيفة الأسبوع يوم ٢٥ / ١ / ٢٠٠٤ (انظر الوثيقة التالية).

شاي وقهوة لصيوف العميد بـ ٤٥ ألف جنيه!

أجرى الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر تحقيقاً مع عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة بسبب ما تفجر مؤخراً من أن العميد د. محمود عمرو هاشم قد اتفق مع عامل توزيع الكتب الدراسية بالكلية على تحصيل جنيه من كل طالب يشتري كتاباً دراسياً يتم توزيعه في الكلية علماً بأن العامل كان يحصل ٥٠ قرشاً فقط مقابل هذا التوزيع.



وبحسبة بسيطة نجد أن الحسيلة التي تم تحصيلها مؤخراً بلغت ٤٥ ألف جنيه. الدكتور الطيب سأل العميد ماذا سيفعل بهذه النقود فأجاب العميد بأنه سيقدّم بها شاي وقهوة للضيوف لرد عليه الدكتور الطيب بأن الكلية تمتلك بدل عمادة لهذه الأشياء.

كانت الدكتورة فائزة خاطر في التي كشفت هذا الأمر ولأن الدكتور الطيب رجل صعيدي واجه الاثنين معاً في مكتبه فلم ينكر العميد ذلك وكأنت النتيجة أن العميد قام بتهديد الدكتورة فائزة خاطر بنقلها من رئاسة قسم العقيدة والفلسفة بالكلية ليحل محلها الدكتور محمد عبدالنواب من كلية أصول الدين بالقاهرة. الدكتورة فائزة خاطر ذهبت إلى الرقابة الإدارية للتحقيق في الواقعة.

مصطفى سليمان

الاتهام الثالث: وهو الاتهام الموجه إلى رئيس سابق لجامعة الأزهر من أنه عين ابن شقيقه مدرساً مساعداً بقسم اللغة الإنجليزية، بالرغم من حصوله على تقدير مقبول، وذلك بعد استبعاد زملائه الحاصلين على تقدير «امتياز». كما جاء بصحيفة آفاق عربية ٢٥/١٢/٢٠٠٣ (انظر الوثيقة رقم ١٧٩).

المثال الثالث: وهو عن قرار فصل أربعة طلاب من كلية الدعوة بطنطا بتهمة مناصرة القضية الفلسطينية؛

وقد وجهت إليهم تهمة «الدعاء على الصهاينة، وتوزيع بيانات تندد بالجرائم الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني».

والعقوبات كانت الفصل لمدة تتراوح ما بين شهرين وخمسة شهور كما جاء بصحيفة آفاق عربية في ٦/٣/٢٠٠٤م.

المثال الرابع: (اللاتهام الأول) وهو عن امتهان كرامة طالب أزهرى داخل الجامعة، وذلك بصفحة على وجهه أثناء التحقيق معه، أمام محاميه وأمام عميد كليته، وهذا مانشرته صحيفة آفاق عربية يوم ٢٥/١٢/٢٠٠٣ على لسان محامى الطالب الأستاذ فيصل السيد حيث كتب ما يلى تحت عنوان: انتهاك كرامة طالب جامعى داخل حرم جامعة الأزهر أعرق الجامعات الإسلامية قاطبة:

جريدة آفاق عربية - عدد ٦٣٨ الخميس الموافق ١ من ذى القعدة ١٤٢٤هـ - ٢٥ من ديسمبر ٢٠٠٣.

صوت الطلبة

انتهاك كرامة طالب أزهرى!

داخل حرم جامعة الأزهر الشريف، أعرق الجامعات الإسلامية قاطبة، وأثناء حضوري كمحامى تحقيق مع بعض طلاب كلية التربية الذين حولوا لمجالس تأديب بتهمة القيام بأنشطة إسلامية، فوجئت أن موظفًا إداريًا يعمل محققًا بالكلية يقوم بصفع أحد الطلاب على وجهه، وبالرغم من حالة الذهول التي انتابتني أنا والطالب لم أجد أى رد فعل من جانب عميد الكلية (الذى حضر التحقيق) احتجاجًا على انتهاك كرامة طالب جامعى. . . وعندما وجهت كلامى للعميد متسائلًا عن سر عدم تغير وجهه غضبًا لهذا الطالب، فوجئت بأنه يطالبني بالهدوء لأن ما حدث شئ عاى، وعندما قمت بإثبات الواقعة فى محضر التحقيق وهددت برفعها إلى جهات أخرى خارج الجامعة، بدأ التحرك وتقدم المحقق باعتذار فورى للطالب، ولكن الذى أحزننى أن يحدث ذلك فى الجامعة المتخصصة فى تدريس العلوم الإسلامية مع أن هذا السلوك لايتفق على الإطلاق مع تعاليم ديننا الحنيف من حيث الرحمة بالصغير وتوقير الكبير. . فهل ما حدث يرضى رئيس الجامعة د. أحمد الطيب؟ وهل الإهانة هى السلوك المتبع من جانب الإداريين والأساتذة تجاه الطلاب؟!

فيصل السيد

محامى الطالب



تصريحات غريبة لرئيس جامعة الأزهر لا أعرف شيئاً عن اعتقال الأمن ٨٩ طالباً

في تصريحات لجريدة «المصرى» اليوم، قال الدكتور أحمد الطيب -رئيس جامعة الأزهر- إن اعتقالات طلاب وطالبات جامعة الأزهر -التي كان آخرها اعتقال ٨٩ طالباً بفرع الجامعة بأسبوط- مسقة أمنية ولا يعلم عنها شيئاً، وكذلك فصل العديد من الطلاب من المدينة الجامعية هناك. وقال: إنه لا يتدخل في مثل تلك الأمور!! وأضاف رئيس الجامعة: إن مهنة الطالب الرئيسية تحصيل العلم، وعليه عدم الانخراط في الحركات والتيارات السياسية!! وأوضح من تصريحات هذا المسئول أنه غير مسئول. فمدير الجامعة الحقيقي هو الذي يحسم الطلاب من بطش السلطة وذلك أراء غير جدير بمصنعه.

(الاتهام الثانى): وهو عن اعتداء رجال الأمن على

سلطات رئيس جامعة الأزهر، باعتقالهم عدد ٨٩ طالباً بأسبوط من دون أخذ موافقة فضيلته. وذلك مما يشكل اعتداء على الدستور الذى يفصل بين السلطات. كما يمثل اعتداء على حرمة الجامعة واستقلالها، واستخدام أساليب القمع والعنف وغيرها مما يولد لدى الطلاب العنف المضاد.

كما أن استخدام هذه الأساليب البوليسية تحرم الطلاب من الاستفادة من الأساليب التربوية التى يستخدمها معهم رئيس الجامعة بصفته أباً لهم ومعلماً.

(انظر الوثيقتين المرفقتين):

الطيب: لا أعرف شيئاً عن اعتقال ٨٩ طالباً بفرع «الأزهر» بأسبوط

ثلاثة أيام داخل المدينة الجامعية. ودعا الطلاب فى تظاهراتهم الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر، إلى التدخل للإخراج عن زملائهم وإعادة الطلاب المنفصلين للمدينة الجامعية كما وردوا متوافين ضد إدارة الجامعة التى أغلقت المساجد فى فرع الجامعة والمدينة الجامعية، وسمحت لقوات الأمن بالتدخل المباشر فى شؤونهم وحرياتهم. وأضاف الطيب: إن مهمة طالب جامعة الأزهر الرئيسية هى التحصيل العلمى وعدم الانخراط فى الحركات والتيارات السياسية.

جدير بالذكر ان أزمة طلاب جامعة الأزهر بفرع أسبوط بدأت ١٢ أكتوبر من العام الماضى، حينما قامت أجهزة الأمن باعتقال ٨٩ طالباً بدعوى انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمون والتيار الإسلامى. ثم قامت بفصلهم لاحقاً من المدينة الجامعية، مما أثار مشاعر آلاف الطلاب الذين تضامنوا مع زملائهم وخرجوا فى تظاهرات واعتصامات استمرت ثلاثة أيام.



د. أحمد الطيب

كتبه أحمد البحيرى
أكد الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر، أنه غير مسئول عن اعتقال مئات الطلاب من مختلف كليات الجامعة الذين تمتثلهم أجهزة الأمن بين الحين والآخر، بدعوى انتمائهم للتيارات الإسلامية، وقال فى تصريحات خاصة له «المصرى» اليوم: إن اعتقالات طلاب وطالبات جامعة الأزهر -التي كان آخرها اعتقال ٨٩ طالباً بفرع الجامعة بأسبوط- مسقة أمنية ولا علاقة له بها من قريب أو بعيد. ونفى الطيب معرفته أصلاً باعتقال طلاب فرع الجامعة بأسبوط، وفصلهم من المدينة الجامعية بزعم انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامى، مشدداً على أن هذه الأمور أمنية ولا يسمى مطلقاً بالتدخل فيها. وأشار إلى عدم معرفته بفصل طلاب الإخوان من المدينة الجامعية للأزهر بأسبوط، وقبام قوات الأمن بسحب كارتنيها وأجهزة المحمول من الطلاب الذين تظاهروا للتدبير بالممارسات الأمنية واعتصموا لمدة

المثال الخامس: وهو ما نشر تحت عنوان: «جامعة الأزهر بأسبوط بدون مسجد» فهل يعقل

أن جامعة الأزهر بأسبوط التى تقع على مساحة ٥٠٠ فدان لا تتسع لإقامة مسجد بها؟

وهل صحيح ما نشرته صحيفة عقيدتى يوم ٢٠٠٤/٢/٤ من أنه لا يوجد حتى حجرة

أو مكان مخصص للصلاة، وأن الصلوات تؤدى فى شوارع وطرقات الجامعة الأزهرية؟

انظر الوثيقة التالية:



المثال السادس: ما نشر بصحيفة الجيل يوم ٢٠٠٣/١٠/٧ عما تعانيه طالبات كلية الدراسات الإسلامية والعربية بكفر الشيخ ونقل منه مايلي:

- ١- عدم وجود بيت للطالبات المغتربات بكفر الشيخ.
- ٢- عدم وجود وسيلة لنقل الطالبات من الكلية إلى موقف السيارات، بالرغم من بعد المسافة بينهما.
- ٣- أن موعد المحاضرة الأولى هو الساعة الثامنة صباحاً وهذا يسبب ضياع المحاضرة الأولى على معظم الطالبات اللاتي يأتين من بلاد بعيدة لعدم وجود مدينة جامعية لهن.
- ٤- عدم تطوير مكتبة الكلية، وعدم وجود مراجع بها تناسب الباحثات، مما يضطر البنات للسفر إلى الجامعات الأخرى، بحثاً عن هذه المراجع، حيث يخصص نسبة ٥٠٪ من الدرجات للأبحاث.
- ٥- عدم وجود مسجد أو حتى حجرة مناسبة للطالبات لأداء الصلاة بدلاً من تأديتها في الطرقات المزدحمة بالعاملين وأولياء الأمور وغيرهم.
- ٦- عدم وجود كافيتيريا لتناول الطعام والمشروبات ما بين المحاضرات.
- ٧- طفق المجارى المستمر لعدم وجود صرف صحى بالكلية، وعدم انتظام عملية الكسح، وذلك يسبب الروائح الكريهة، ويعرض صحة الطالبات للأمراض (انظر الوثيقة التالية).

طالبات كلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر فرع كفر الشيخ يحلمن بإنشاء مدينة جامعية لهن ويطالبن بتطوير مكتبة الكلية ويتمنين أن يتم تخصيص سرفيس لنقل الطالبات من الكلية إلى مجمع المواقف والعودة منه لحل مشاكل كثيرة تطرح نفسها.

كفر الشيخ - يوسف أبوريشة

طفح المجارى يهدد طالبات الدراسات الإسلامية بكفر الشيخ

كثير من الطالبات المغتربات والمشكلة الثانية هي الطريق أمام الكلية حيث إنه طريق فردي ضيق جدا ولا يتلاءم مع وجود كلية بها آلاف الطالبات وهو ما يسبب الكثير من الحوادث نظرا لضيق الطريق وكثرة الطالبات.

وتطالب الطالبة عايمة محمود الطالبة بالفرقة الثانية الدكتور العميد تخصيص حجرة خاصة للطالبات لتأدية الصلاة بدلا من تأدية الصلوات في الطرقات التي تكون غالبا مزينة مما يصعب معه أداء الصلاة.

وتشير إلى وجود مشكلة أخرى تواجه الفتيات هي عدم وجود كافيتريا لتناول الطعام والمشروبات بين المحاضرات.

الطالبة نجاح حسن تشير إلى عدم وجود مراجع داخل مكتبة الكلية تناسب الباحثات حيث تضطر الطالبات إلى الذهاب إلى الجامعات الأخرى بحثا عن المراجع التي تساعدنا على إنجاز أبحاثنا التي يطلبها منا الأساتذة والتي عليها ٥٠٪ من الدرجات مما يشكل علينا عبئا ثقيلا ويضيع كثيرا من الوقت في الذهاب إلى المكتبات.

التقت «الجيل» بطالبات الكلية وتعرفت على مشاكلها لتضعها بين يدي المسئولين في محاولة لوجود حل لهذه المشاكل وخاصة ظاهرة طفح المجارى الذي يهدد الطالبات بالأمراض. وتقول سعاد محمود الطالبة بالفرقة الثانية إن هناك العديد من المشاكل لعل أهمها هو عدم وجود صرف صحي للكلية مما يعرض الطالبات للكثير من الأمراض بسبب الروائح الكريهة بالإضافة إلى انتشار القاذورات بسبب عدم وجود صرف صحي بالكلية ورغم سيارات تابعة للمحافظة تقوم بنقل أبار الصرف للوجود بالكلية على فترات متباعدة إلا أن ذلك لا يكفي للوقاية من الأمراض ونقل القاذورات.

وتؤكد أيضا وجود أى نشاطات سواء ثقافية أو دينية أو فنية، ولا يوجد مكبرات صوت داخل الدور الرابع تحديدا يستعمل معه استيعاب الدروس وخاصة في مدرجات الدور الرابع.

الطالبة أمل سعيد من المنوفية تقول إن مواعيد المحاضرات مبكرة جدا حيث تبدأ في الثامنة صباحا مما يسبب ضياع المحاضرة الأولى على



نجيل بديني

المثال السابع: رسالة من طالبات محافظة المنيا اللائي حرمن من السكن بالمدينة الجامعية للأزهر بالقاهرة. وقد نشرت هذه الرسالة بصحيفة الجيل بتاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٣ حيث تناشد الطالبات فضيلة رئيس جامعة الأزهر أن يوفر لهن سكنا بالمدينة الجامعية للأزهر بالقاهرة، أسوة بجامعة المنيا التي قامت بتسكين طالباتها بمدينة الجامعية.

هذا فضلا عن أن هؤلاء الطالبات هن اللائي كان مخصص لهن كلية أزهرية بمدينة المنيا الجديدة. ولكنها سلبت من جامعة الأزهر وقدمت إلى جامعة المنيا، وبالتالي اضطرت فتيات الأزهر إلى الالتحاق بكليات الأزهر بالقاهرة وصرن يتكبدن مشاق السفر اليومي إلى القاهرة (انظر الوثيقة التالية).

إلى رئيس جامعة الأزهر



احمد الطيف

طالبات الصعيد وغيرهن لم يتم تسكينهن في المدينة الجامعية بمدينة نصر رغم حصولهن على تقدير جيد. ومن الطالبات من الصنف الأول الى الثالث. بينما جامعة المنيا التابعة للتعليم العالي تقوم بتسكين الطالبات من ابناء المحافظة نفسها. فمن الاولى بالمحافظة على بناتها. وكيف تستطيع الطالبات السفر اليومي الذي يستغرق الساعات الطويلة والجهد الشاق وكيف يتسنى لتلك الطالبات الاقامة في القاهرة في مدينة زاد عددها على العشرين مليون نسمة وسكن بعض اهلها في المقابر والشوارع.. وكيف يتسنى لهن الاقامة في بلد زاد عدد المسجلين خطر على المائة ألف وتسير فيها عدة كيلو مترات لتعثر على شرطى واحد. فهل يحافظ رئيس جامعة الأزهر على طالباته ويسرع بتسكينهن حتى يشعرن بالأمان في بلد يقولون عنه انه بلد الأمن والأمان.

المثال الثامن: ما يعانيه أساتذة الأزهر غير المتفرغين من مشاكل صحية واجتماعية خطيرة نتيجة تقاعس رئيس الوزراء عن تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠١ الخاص بصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لهم. وتأخر وصول دعم الدولة إلى هذا الصندوق (انظر تفصيل ذلك فى الوثيقة التالية: وهى تحقيق صحفى حول هذا الموضوع قامت به كل من:

۱- صحیفۃ الأسبوع یوم ۲۰۰۴/۴/۱۹ . ۲- صحیفۃ عقیدتی یوم ۲۰۰۴/۵/۱۱ .

علماء جامعة الأزهر لا يجدون نفقات علاجهم!



هل يستطيع علماء جامعة الأزهر التذير تاموا بحفظ التراث الإسلامي وبدايته ونشوره، ان يفعلوا بمثل هذه الجامعة: سؤال طرحه هؤلاء في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لاعضاء نادي هيئة تدريس جامعة الأزهر، والتي وجهت رسالة إلى الرئيس مبارك طالبوا فيها بتقليص قرار الرئيس رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠١ والذي ينص على منادته الأولى على أن يعيش جامعة الأزهر صندوق التمويل وقطاعات الخدمات والصحة والاشياعية لاعضاء هيئة التدريس الذين بلغوا سن السبعين واسرهم وتكون الصندوق استقصية الاعتبارية.

هيئة التدريس العاملين العاملين (إصلاح) وحشد
لنوعيتها على علمها خاصة الأزهر في توفير التعليم
للمعوقين في مختلف المراحل لذلك عقد مائدة مستديرة
التدريس بمساعدة الأزهر وأعداد قرار اللجنة
لخاصة بمسؤوليات الخدمات الصحية والاجتماعية لطلاب
خاصة تأهيل طلاب من المعوقين من ذوي صعوبات
الأزهر عندهم بعض الصعوبات عذرا الحكام وعلاجهما طبقا
للسنة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠١
وحد وزارة للتعليم الفوق المتوسط رقم (١) من لائحة الأزهر
من القرار الجمهوري رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠١ بتعيين
الصندوق فيمكن من ذلك توفير الجود المستمر من أجل
طبقا لقرار الجمهورية الذي يضمن على كفاءة الخدمات
الصحية والاجتماعية لخدمة هيئة التدريس الذين يعانون
من صعوبات

مضطقی سلیمان

[illegible]

تحقيقات

ردود الأفعال مستمرة حول كبسولة سمير رجب

صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للأساتذة غير المتفرغين بالأزهر بلا رصيد أو لائحة تنفيذية!! نائب رئيس الجامعة: الدولة دعمته بمليون جنيه فقط.. والآن رصيده صفر

تحقيق:
جمال مسالم

في عدم وجود مصادر لتمويل الصندوق حتى الآن وبالتالي حتى وإن صدرت اللائحة فإن الواقع يؤكد عدم وجود تمويل له لأن الدولة كانت قد تمهت بتحويله لمليون جنيه سنوياً لكل جامعة إلا أنه لم يتم تنفيذ ذلك إلا مرة واحدة فقط منذ إنشاء الصندوق عام ٢٠٠١ في حين ظل الصندوق رصيده صفرًا بعد ذلك، وإذا كانت الجامعات الأخرى قد وفرت بعض مصادر التمويل الذاتي من دخلها لحل هذه المشكلة إلا أن هذا لم يتم في جامعة الأزهر لعدم توافر تلك المصادر.

وأوضح أن للجامعة حاولت حل المشكلة جزئياً عن طريق فتح مستشفياتها أمام هؤلاء الأساتذة إلا أن المشكلة تظهر في حالة عدم توفير الخدمة التي ترضى بعض هؤلاء الأساتذة.. فقلنا لابد من أن يتم تخصيص مستوى رفيع من الخدمة الصحية لهم عن طريق تخصيص أماكن معينة خاصة بهم في هذه المستشفيات إلا أن اللوائح والقوانين الخاصة بتلك المستشفيات ترفض عائلاتهم.. لهذا لابد أن يسير حل القضية إلى اتجاهاين أولهما توفير مصادر دائمة وكافية له ثم صدور اللائحة التنفيذية التي يمكن الاستفادة بها في ضوء توافر هذه المصادر والتي تتبع توفير الرعاية الصحية الكاملة والتي تلحق هؤلاء الأساتذة.

المشكلة ليست عندنا

أوضح محمود عبدالستار الأمين العام لجامعة الأزهر إلى أن الجامعة تنظر بكل التقدير والاحترام إلى أساتذة الأجيال الذين تخرجت على أيديهم التوابيع في كافة التخصصات.. لهذا فإن الجامعة لا تخرج جهداً في توفير كل سبل الرعاية لهم.. فبالقضية ذات شقين الأول مالي وهو أنه يحصل على مثل قيمة المعاش الذي يتقاضاه من الحصة ابتداء من تاريخ صدور القرار الجمهوري بإنشاء الصندوق.. وهذه المكافأة المأثلة للمعاش يحصل عليها الأستاذ غير المتفرغ من ميزانية الجامعة.. أما الشق الثاني فهو الإداري أو التنفيذي وهو المتمثل في اللائحة التنفيذية للمنظمة لأعمال هذا الصندوق وفي التي لم تصل إلى جامعة الأزهر من مكتب رئيس الوزراء حتى الآن.



أيد الأساتذة غير المتفرغين بجامعة الأزهر مطالبات الكاتب الصحفي الكبير سمير رجب بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية للقرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠١ والخاص بصندوق الرعاية الاجتماعية والصحية. وطالبوا الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية التي أرسلتها جامعة الأزهر لمكتبه منذ فترة طويلة إلا أنها لم تر النور حتى الآن مما يمثل مشكلة كبرى في حالة إجراء عمليات جراحية كبرى أو السفر للخارج للعلاج.. وخاصة أن رئيس الوزراء هو وزير شئون الأزهر وكذلك ضرورة وجود مصادر تمويل ثابتة لهذا الصندوق حتى لا يصبح حبرا على ورق ويكون للصحية لذلك أساتذة الأجيال الذين أفنوا حياتهم في خدمة التعليم الجامعي.

كان الأستاذ سمير رجب قد كتب في عدد الجمهورية الأسبوعي بتاريخ ٢٩ أبريل الماضي في كبسولات ما نصه: (علماء الأزهر الأجلاء الذين تجاوزوا السبعين عاماً يستقلون صرعى المرض وما من مغيث.. وما يال للنفس أنه كان قد صدر قرار جمهوري بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٠١ قضت المادة الأولى منه بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية يتولى ملاحظهم على أن يصدر قرار من الوزير للخص بتنظيم لائحة الصندوق وقواعد الانفاق منه.. ولكن يبدو أن الوزير المختص (نسي للوضع) فقام في مكتب فضيلة الإمام وبالتالي لم تخرج اللائحة للوجود ولم تتحدد التكاليف والاسس).

معاناة الأساتذة

استطلعت هفتيتي أراء مجموعة من الأساتذة غير المتفرغين بجامعة الأزهر الدكتور عوض الله حجازي والدكتور عبداللطيف خليل والدكتور محمد نابل ليرضحوا قصة الصندوق ومشاكله.. فماذا قالوا؟

تعود بداية إنشاء هذا الصندوق في الجامعات المصرية بعد صدور القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠١ حين تقرر اخال تعديلات في استمرار أعضاء هيئة التدريس الذين يتم إحالتهم للمعاش كاساتذة متفرغين مدى الحياة حيث تقرر تعديله إلى التجديد لمن بلغ سن المعاش لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة أخرى مستثنين لقط ليبلغ الإجمالي أربع سنوات فقط بفضيها عضو هيئة التدريس كاستاذ متفرغ.. إلا أن هذا التعديل لاقى اعتراضاً

الأساتذة: متاعبنا الصحية في ازدياد.. فماذا نفعل؟

والمعروف أنه بتقديم السن تزداد الحالة الصحية سوءاً فماذا يفعل مربي الأجيال؟ المشكلة أن المكافأة التي تصدر منحها للأستاذ غير المتفرغ كانت مضحكة للغاية وهي مائتا جنيه شهرياً.. وعندما أثار ذلك استياء أساتذة الأجيال الذين اعتبروها مكانة زهيدة لانتساب مع وضعهم في المجتمع وخاصة أن هذا المبلغ يمكن أن يتقاضاه السجك في ساعات قليلة.. فكان الحل هو إنشاء صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية الذي يعطى الأستاذ غير المتفرغ ٢٠٠٪ من قيمة المعاش أي أنه إذا كان يحصل على معاش ألف جنيه فإنه يعطى مئتي ألف من هذا الصندوق واستمر هذا الوضع حتى الآن إلا أن المشكلة هي غياب اللائحة التنفيذية

والمنظمة لأعمال هذا الصندوق وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الصحية حيث يقتصر دخول الأستاذ غير المتفرغ للمستشفيات الجامعية على العمليات العصرية غير المكلفة بشكل كبير أما إذا كانت عملية كبرى وتستدعي سفره للخارج وهو قد ينطبق على حالات كثيرة من المرضى نظراً لتقدم السن فإن المستشفيات في الجامعة يرفضون أمامها عاجزون لغياب هذه اللائحة التنفيذية أو تمويل الصندوق.

لا يوجد تمويل كشف الدكتور عبدالديم نصير نائب رئيس جامعة الأزهر للدراسات العليا والبحوث جانباً خطيراً من المشكلة حيث يقول: القضية ليست صدور اللائحة التنفيذية أو عدم صدورها فقط وإنما المشكلة الحقيقية

المنظمة لأعمال هذا الصندوق وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الصحية حيث يقتصر دخول الأستاذ غير المتفرغ للمستشفيات الجامعية على العمليات العصرية غير المكلفة بشكل كبير أما إذا كانت عملية كبرى وتستدعي سفره للخارج وهو قد ينطبق على حالات كثيرة من المرضى نظراً لتقدم السن فإن المستشفيات في الجامعة يرفضون أمامها عاجزون لغياب هذه اللائحة التنفيذية أو تمويل الصندوق.

أمين عام الجامعة:
لم نسلم اللائحة التنفيذية
من رئيس الوزراء
حتى نطبقها!!

القضية ليست صدور اللائحة التنفيذية أو عدم صدورها فقط وإنما المشكلة الحقيقية

القضية ليست صدور اللائحة التنفيذية أو عدم صدورها فقط وإنما المشكلة الحقيقية

المثال التاسع: ما يعانيه خريجو جامعة الأزهر من عدم مساواتهم في التعيين مع خريجي الجامعات الأخرى. وهذا مما يصد عن الإقبال على التعليم الأزهرى ويتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور.

انظر الوثائق التالية:

الحكومة ترفض مساواة خريجي الأزهر والجامعات في تعيينات الأوائل

تلقى الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء، طلب إحاطة من النائب محمد مندوه العزبوى حول وجود تفرقة واضحة بين خريجي جامعة الأزهر من جهة وخريجي الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي من جهة أخرى. العزبوى أكد أن الدولة ممثلة في وزارة التنمية الإدارية تلزم بتعيين العشرين الأوائل من خريجي كل كلية من كليات الجامعات الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي في حين يتم تعيين الأوائل فقط من خريجي كليات جامعة الأزهر.

الوثيقة الأولى: وهى عبارة عما نشرته صحيفة نهضة مصر فى ٢٣/٩/٢٠٠٤ حول رفض الحكومة مساواة خريجي الأزهر بخريجي الجامعات الأخرى فى تعيينات الأوائل.

الوثيقة الثانية: وهى عبارة عما نشرته صحيفة المصرى فى ٢٦/٨/٢٠٠٤ حول حرمان خريجي الأزهر من التقدم للتعيين عن طريق كثير من المسابقات وبخاصة تعيينات وزارة التربية والتعليم.

الأزهريون تفرسهم البطالة.. والوظائف للأقل من ٤٠ عاماً

تجنى أبناء مزقعة أن شمر أغلب مديقاتها تجاوز الأربعين، فمن الطالم ومن المظلوم فى عالم البطالة قاسى القلب ومسدوم الضمير؟

ويوضح عبدالرحيم الميبد ليسانس أحباء أن الوظائف التخصصية والثقافية والشرعية تم استبعادها، ويضيف مر على فترتى ٨ سنوات وأشهر بالضياع من كثرة تقديم للوظائف ولم يحصل على إحداها، فمضى بحالته الحثلى لم ينتظر حتى أتجاوز الأربعين سنة لتتحول إلى خيل حكومة بعدها استبدل القتل أو الاستبعاد من الحياة؟

واتفق الخريجون على ضيق الدنيا بهم، وزمن ينتقم من المتكلمين وأكد بعضهم أنه فضل تمزيق أوراقه عندما شاهد حجم اليأس بين خريجي الأزهر بقنا، والفساد فى الأمر أن هذا الزحام للتقدم إلى وظائف الأزهر يتم فقط بناء على خبر منشور بجريدة «صوت الأزهر» ويصدر مدير المنطقة الأزهرية بقنا على عدم قبول أية أوراق، ومعه الحق ملكها، لأنه ببساطة لم يحمله أى منشور بذلك من الأزهر بالقاهرة، فهل يشيل طلبات وظائف من خلال خبر منشور عن وظائف بجريدة... أية جريدة؟ إنها مسألة بكل المقاييس.



الحكومة فشلت فى القضاء على طواغيت البطالة

وتقول ايضاً عبد الرحمن ليسانس دراسات إنسانية، أن المؤلفين الذين ياحذون الأوراق، لا يساعدون أحداً إغلاقاً فتاتى المتزوجات، والحرامل، والمرضعات ومن لديهم أولاد يتزاحمون على الوظيفة وهى لا

تعمد، دون أى رقابة، فالعملة تباع بضعف سعرها تقريبا، وأن مكتب الحصول على وظيفة والفتوى أن نعد، عليه مجاناً تقتريه بجنون، إنه صناد استشرى فى المجتمع، فنصبح له قوانين تدور فى فوهات النواتج المكتوبة.



د. محمد سيد متطاولى



عادل لبيب

الكليات الأزهرية مقرها القاهرة وأسبوتاً لهذا هذا التسمية وتكرهية محمد ياسين ليسانس دراسات إسلامية، أن الزحام بطاير تقصير الطالبات بشبه يوم الحشر، ولا يوجد فصل بين الشباب والنساء وأن السوق السوداء انتشرت

هنا - محمود الديري ومحمد حمدي

كشف خبر منشور بجريدة صوت الأزهر فى عددها الأخير، مسألة الأزهريين بقنا والذين تجسأوا عسروهم الـ ٤٠ سنة، فى ظل اشتراط الوظائف عدم تجاوز هذه السن، إنها مسألة زمن البطالة التى يحصدنها الأزهريين فى قنا.

يقول مسعود مصطفى بكالوريوس أحباء عام ٢٠٠٠، إن الإحسان من الوظائف الأزهرية أعلى الأولوية لكليات أمام أكثر من التخصصات بل والأغرب أن الأزهر ليس عليه فكرة عن المسائل من أسنانه، والذين تجاوز عمرهم الأربعين عاماً، غير ظل شردى أوضاع الوظائف، وأن البطالة المتفشية بينهم، فما نسب الخريج أن يتجاوز عمره هذه السن؟

ويرى مسعود الفتح العبد شمراى ونى أمر أحد الخريجين، أن التقدم لوظائف الأزهر يشترط أن يتم الأوراق الخريج نفسه أو ولي أمره، ولما كان ابنى مساعداً جنت بنسى مثل كل العائز الذين جاؤا بأوراق أماتهم، شهدت قناتاً حقيقياً فى طابور تقديم الأوراق.

ويقول محمود دسوف ليسانس قديم وحضارة سنة ١٩٩٩، إن الأزهر يشترط تقدم للوظيفة وجود شهادة بمسحور السنة إيمانية، وهذا يرهق المتقدمين، لأن

الوثيقة الرابعة: وهى عبارة عن طلب إلقاء بيان عاجل على مجلس الشعب مقدم من العضو د. حمدى حسن يقول فيه بوقوع مخالفات جسيمة فى التعيينات الخاصة بمسابقة الأزهر المشار إليها فى الوثيقة السابقة مما ينم عما يلى:

١- فساد كبير ترعاه الدولة. وظلم صارخ بخريجي الجامعات من غير الأزهر الذين خدعوا بإعلان هذه المسابقة. وبالتالي أحجموا عن التقدم لها حيث ينص الإعلان على (أن يكون التعيين من خريجي الأزهر أولاً ويستكمل) فى حين كانت هناك تعليمات سرية من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمساواة خريجي الجامعات الأخرى بخريجي الأزهر فى تعيينات هذه المسابقة. وقد كان هذا لمصالح شخصية من ناحية ولمصالح عليا أخرى من ناحية ثانية.

٢- ظلم صارخ لخريجي الأزهر الذين سلب حقهم فى هذه المسابقة وهم المحرومون من التقدم لكثير من المسابقات غيرها وبخاصة تلك التى تجريها وزارة التربية والتعليم.

٣- ظلم صارخ بالمعاهد الأزهرية التى عين فيها تخصصات غير مطلوبة مثل معهد بورسعيد الإعدادى الثانوى للبنين الذى طلب عدد ٢ أخصائى اجتماعى أزهري فعين بدلاً منهما عدد ٢ أخصائية اجتماعية (بنات) من غير خريجي الأزهر (كيف يحدث هذا؟).

وخاتمة هذه المأساة أنه عند مناقشة هذا البيان العاجل فى لجنة القوى العاملة لم يسع مندوب الحكومة إلا الاعتراف بما حدث. دون إعطاء أى أمل فى الإصلاح أو مجازاة المفسدين.

من يقف ضد استكمال المعهد الأزهري؟!

أقيم معهد التحرير الأزهري بشارع ٢٨ مدينة التحرير بإمبابة منذ السبعينيات ونظراً لوجود خلل فني في المبنى فقد تم تسليم الأرض لتبرع من خارج الأزهر عام ٢٠٠٠ لإعادة البناء حيث تمت إزالة المبنى ونقل المعهد الابتدائي بقسميه النموذجي والعادي إلى مبنى ضيق لا تتعدى مساحة أكبر غرفة مخصصة كفصل دراسي أكثر من ٣,٥ متر × ٤ أمتار، وانتظر الأهالي الانتهاء من المبنى السابق وظل مجرد أساسات وأعمدة دون استكمال في الوقت الذي يعاني فيه أبناؤنا من كثافة الفصول في المبنى الضيق الذي تم نقلهم إليه. وقد سبق لمجلس آباء المعهد النموذجي أن اقترح على إدارة الأزهر التبرع بـ (١٥٠) ألف جنيه من حساب مجلس الآباء للمساهمة في استكمال مباني المعهد لكن دون أدنى تحرك من الأزهر.

أولياء الأمور

ثالثاً: القيود والمعوقات التى فرضت على جامعة الأزهر

الأصل فى الجامعة - أية جامعة - أن يكون لها تقاليد خاصة بها، وأن تكون مستقلة. وهذا هو مفهوم الجامعة الحضارية.

لذلك فإننا نلاحظ على جامعة الأزهر أنه قد تم تكبيلاً بعدة قيود منها ما يأتى:

١ - فقدان جامعة الأزهر لاستقلالها واستقلال علمائها:

لأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يقيد الاستقلال النسبى الذى كان يتمتع به شيخ الأزهر وعلماءه بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦. وأصبح الأزهر بكافة هيئاته مرتبطاً مباشرة برئاسة الجمهورية. ولا يطبق عليه نظام الدولة الجامعى الذى تتمتع فيه الجامعات المصرية الأخرى بالحرية والاستقلال.

أى أن جامعة الأزهر أصبحت وفق القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ مرتبطة بالسياسة العامة للدولة. وأصبح علماءها مجرد موظفين بالدولة. وبالتالي حرمت جامعة الأزهر من أن يكون لها استقلال ذاتى كبقية الجامعات المصرية.

٢ - أن الشرط الذى يجب توافره فى رئيس جامعة الأزهر كما جاء فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ هو شرط إدارى بحت وهو: أن يكون قد شغل أحد كراسى الأستاذية بجامعة الأزهر، أو بإحدى الجامعات المصرية، وأغفل شرط أن يكون حاملاً لشهادة أزهريّة، أو أن يكون قد قام بدور هام فى الدفاع عن الإسلام.

٣ - أن كليات الأزهر لم تعد تهتم بالمحافظة على التراث الإسلامى. بالرغم من أن ذلك من أهم أهدافها التى نص عليها القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. حيث تنص المادة (٣٣) على (أن جامعة الأزهر تقوم على حفظ التراث الإسلامى وتجليته ونشره...).

فاليوم أصبحت الدراسة بكليات الأزهر - وبخاصة الكليات النظرية - تعتمد على الكتب الحديثة، التى كادت تحل محل كتب التراث. وذلك بسبب أن هذه الكتب الحديثة هى الوسيلة للترقى فى سلم الدرجات الجامعية بالنسبة لعضو هيئة التدريس.

رئيس جامعة الأزهر يتهم الأساتذة بخفض جرة التراث الإسلامى

أكد الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر أن القضاء على التشرد في المجتمع الإسلامى لن يتم إلا بالرجوع إلى المنهج الذى يربط الطالب بتراثه الإسلامى. كما أكد «الطيب» على اهتمام حكومة «دبى» ممثلاً فى منح أول جائزة عن المؤسسات الدينية الإسلامية فى مسابقة جائزة دبى الدولية للقرآن الكريم لجامعة الأزهر يشجعنا ويدفعنا للامام. وأشار إلى أن الأزهر هو المكان الوحيد الذى يتم فيه تدريس المذاهب الإسلامية المتعددة ودراسة موضوعية وأن الأزهر يحارب الانغلاق بالفكر. وأكد «الطيب» أن جرة التراث فى الجامعة الأزهرية أصبحت أقل فى السنوات الأخيرة. وأرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ارتباط الأساتذة بإعارات للخارج وكشف رئيس جامعة الأزهر عن أن الجامعة بالتعاون مع جميع رؤساء الأقسام ربما تفكر فى أن يكون النص التراثى هو الأصل التراثى فى التدريس وأن تدور محاولات الأساتذة العلمية حول هذه النصوص نافية أن يؤدى ذلك إلى تجميد الفكر الإسلامى. جاء ذلك على هامش الاحتفالية التى أقيمت بمناسبة فوز جامعة الأزهر بجائزة شخصية العام الإسلامية المقدمة من إمارة دبى.

وقد أشار تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى خطورة ذلك على التعليم الأزهرى. حيث إنه يبعد الطالب عن المورد الأصيل للمعرفة الدينية والعربية، وهى كتب التراث، كما أنه يتعارض مع أهداف جامعة الأزهر، ويؤدى إلى اختفاء الشخصية المتميزة لها (انظر الكتاب رقم ١٨٨ الدورة رقم ١٢ سبتمبر ١٩٨٤ - يونيو ١٩٨٥ ص ١٧٧ من كتاب المجالس القومية المتخصصة).

وقد صرح بذلك أيضاً فضيلة الدكتور أحمد الطيب رئيس جامعة الأزهر، حيث قال: «بأن جرة التراث فى الجامعة الأزهرية أصبحت أقل فى السنوات الأخيرة، وأنه يقترح بأن يلتزم الأساتذة فى جعل النص التراثى هو الأصل فى التدريس. وأن تدور المحاولات الإبداعية للأساتذة من حول هذا النص، مؤكداً على أن ذلك لن يؤدى إلى تجميد الفكر الإسلامى. انظر ما ذكرته صحيفة الوفد يوم ٢١ / ١١ / ٢٠٠٣ عن هذا الموضوع فيما يلى:

٤ - خفض عدد ساعات تدريس مادة الفقه بكل أنواعه فى كافة الكليات الأزهرية:
وبيان ذلك فيما يلى:

أ- منهج مادة الفقه فى الكليات العملية:

حيث ألغيت مادة الفقه من السنوات الثلاث بعد السنة الأولى بالكليات الأزهرية العملية.

ب- منهج مادة الفقه فى كليات الشريعة:

حيث تم تقليص عدد ساعات مواد الفقه، والفقه المقارن، وأصول الفقه، من خمس ساعات لكل مادة فى الأسبوع إلى ساعة واحدة فقط أسبوعياً (انظر دليل الكلية وخطط الدراسة حالياً).

ج- منهج مادة الفقه فى شعبة الدراسات الإسلامية فى كلية التربية بالأزهر:

ألغيت مواد: (الفقه المقارن - الأحوال الشخصية - فقه الكتاب والسنة - تاريخ الفقه) كما تم تقليص ساعات المواد الشرعية والإسلامية من ١٤٠ ساعة إلى ٦٨ ساعة (انظر خطط الكلية ودليلها)، وانظر رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث الدكتور/ مصطفى الطنطاوى المدرس بالكلية. والتى نوقشت عام ١٩٩٨م وشارك فى مناقشتها رئيس الجامعة).

٥ - أن الاتجاه السائد اليوم فى كليات الأزهر النظرية هو التخصص:

حيث يتم الآن التركيز على مواد خاصة تدرس فى كليات معينة ولا تدرس فى غيرها. وهذا يؤثر بالسلب على الدراسات الإسلامية.

فإذا كان التخصص الدقيق مطلوب فى علوم معينة إلا أنه بالنسبة «للعالم الأزهرى» نجده يعوقه عن أن يطلق عليه (عالم أزهرى). إذ كيف يسمى من تخرج من قسم العقيدة والفلسفة «بالعالم الأزهرى» وهو لم يدرس الفقه والأصول والتفسير والحديث والنحو والبلاغة. فى حين كان الوضع من قبل أن يدرس الطالب قدراً من هذه المواد بجانب تخصصه الأصلى. فكلية اللغة العربية مثلاً كان يدرس بها منطق. وأحوال شخصية. وفقه. وفتوى. وكلية الشريعة كان يدرس بها بلاغة. وأدب. ونحو. وهكذا (انظر ما كتبه د. ماجدة على صالح ربيع فى كتابها «الدور السياسى للأزهر» ط ١٩٩٢ مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة).

٦- أما الكليات العملية الأزهرية: التى كان الهدف منها أن يدرس الطالب فيها تعليمًا دينيًا يستطيع أن يخدم به المهنة التى سيعمل بها.

فإن التطبيق الفعلى للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يوضح أن ذلك لم يحدث إلا بقدر يسير لا يكاد يذكر.

٧- غياب دور جامعة الأزهر فى خدمة المجتمع:

فإننا إذا نظرنا إلى موضوعات الرسائل بجامعة الأزهر، ومضامينها، فإنه يتضح أن عددًا كبيراً منها يفتقد المعالجة العصرية والمنهجية للمشكلات الإسلامية الملحة. كما لا تعالج فى أغلبها المشكلات الاجتماعية والسياسية والتربوية التى يعانى المسلمون من عدم وضوح رؤية صحيحة بشأنها.

فلم نجد رسائل قامت مثلاً لمواجهة الدعوات الكثيرة التى ترددت لإعادة كتابة التاريخ الإسلامى أو تنظير الفقه الإسلامى، أو أسلمة العلوم الاجتماعية، أو توحيد الرؤية الإسلامية للعلوم والاقتصاد، وغيرها، أو تأصيل النظريات التربوية الإسلامية، أو تعريب العلوم وغيرها.

حيث يضيع جهد عدد من الباحثين فى تناول قضايا قديمة عولجت من قبل، وكان جهد الباحث فيها أنه أعاد ترتيبها، أو جمعها بطريقة تختلف عما وجدها، بينما اتجه بعضهم إلى الدراسة التى لا تتطلب ابتكاراً كبيراً من الباحث، كتحقيق مخطوط ربما يكون محققاً فى مكان آخر وهكذا.

٨- امتناع جامعة الأزهر عن الأخذ بمقترحات مجمع البحوث الإسلامية للنهوض بمستوى جامعة الأزهر (انظر الوثيقة رقم ١٧٣ الصفحة الأخيرة منها وما تحتوى عليه من مقترحات بناءة لمجمع البحوث) وهذا يتعارض مع المادة (١٥) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ التى تنص على أن يقوم مجمع البحوث الإسلامية بمعاونة جامعة الأزهر فى توجيه الدراسات الإسلامية العليا لدرجتى التخصص والعالمية والإشراف عليها أو المشاركة فى امتحاناتها» انتهى النص.

مستندات القسم الثانى (الموضوع الثانى)

* الوثيقة رقم ١٣٣: وهى عبارة عن صورة للخطاب الموجه من رئيس الوزراء إلى رئيس جامعة الأزهر الذى يشكر فضيلته فيه على موافقته على تأجيل فتح كليات أزهريّة جديدة.

* الوثيقة رقم ١٣٤: وهى عبارة عن صورة للبيان المكتوب الذى ألقاه فضيلة رئيس جامعة الأزهر بلجنة التعليم بمجلس الشعب. والذى جاء فيه ذكره لسياسة الانكماش التى ستسير عليها الجامعة الأزهريّة فى المرحلة القادمة بسبب عجز الاعتمادات المالية المخصصة للجامعة الأزهر. وأن هذا العجز قاصر على جامعة الأزهر وحدها من دون الجامعات المصريّة الأخرى.

* الوثيقة رقم ١٣٥: وهى عبارة عن بيان إحصائى صادر من جامعة الأزهر عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ وبه أكثر من ٣٠ كلية أزهريّة مما بنى بالجهود الذاتية، وما زالت مغلقة دون تشغيل بالرغم من الحاجة الماسة إليها.

* الوثيقة رقم ١٣٦: وهى عبارة عن الخطاب المرسل من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى جامعة الأزهر. والذى يحمل رفض رئيس الوزراء لفتح كلية أزهريّة بكل من مدينة القرين وبنى عامر بمحافظة الشرقية بحجة غير حقيقية وهى عدم توافر أعضاء هيئة التدريس.

* الوثيقة رقم ١٣٧: وهى عبارة عن الخطاب المرسل من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى جامعة الأزهر، والذى يحمل رفض رئيس الوزراء لفتح كلية أزهريّة بمدينة القرين بحجة غير صحيحة وهى اشتراط أن تكون الكلية الأزهريّة تطبيقية لعدم حاجة سوق العمل إلى كليات نظرية.

* الوثيقة رقم ١٣٨: وهى عبارة عن الخطاب المرسل من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى جامعة الأزهر، والذى يحمل رفض رئيس الوزراء لفتح كلية أزهريّة بكل من محافظة كفر الشيخ، ومدينة دمياط الجديدة، بحجة غير صحيحة وهى عدم توافر أعضاء هيئة التدريس.

* الوثيقة رقم ١٣٩: وهى عبارة عن الخطابين المرسلين من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى جامعة الأزهر، واللذين يحملان رفض رئيس الوزراء لفتح كلية أزهرية بطمای الزهايرة بالسنبلاوين شرقية، بحجة أنها كلية أزهرية نظرية وليست تطبيقية وهى حجة غير قانونية.

* الوثيقة رقم ١٤٠: وهى عبارة عن الخطاب المرسل من رئيس هيئة مستشارى رئيس الوزراء إلى جامعة الأزهر. والذي يحمل شروطًا تعجيزية لفتح كلية أزهرية بناحية دلبشان مركز كفر الزيات غربية.

* الوثيقة رقم ١٤١: وهى عبارة عما نشر من تصريح لرئيس جامعة الأزهر فى صحيفة صوت الأزهر يوم ١١/٥/٢٠٠١ الذى يؤكد على أن كلية علوم القرآن بحوش عيسى محافظة البحيرة سوف تفتح فى العام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ وحتى الآن لم يتم شىء من هذا.

* الوثيقة رقم ١٤١ مكرر: وهى عبارة عن تحقيق صحفى بجريدة آفاق عربية يوم ٢٠٠٣/١٢/٤ عن فرع جامعة الأزهر بمحافظة الفيوم.

* الوثيقة رقم ١٤٢: وهى عبارة عن صورة قرار موافقة المجلس الأعلى للأزهر على إنشاء كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٠ بالجلسة رقم ١٣٤.

* الوثيقة رقم ١٤٣: وهى عبارة عن السؤال المقدم من نائب مجلس الشعب لرئيس الوزراء وزير شئون الأزهر عما يشاع من موضوع تصفية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد.

* الوثيقة رقم ١٤٤: وهى عبارة عن صورة للخطاب الموجه من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى رئيس جامعة الأزهر يخبره فيه أن السيد رئيس الوزراء يرفض إنشاء كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد دون أن يذكر شيئًا عن مصير طالبات هذه الكلية.

* الوثيقة رقم ١٤٥: وهى عبارة عن صورة الخطاب الموجه من رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء إلى فضيلة شيخ الأزهر والخاص برفض إنشاء كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد بالرغم من أنه قد تم تشغيلها منذ ثلاث سنوات.

* الوثيقة رقم ١٤٦: وهى عبارة عن صورة المذكرة المرفوعة من عميدة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد إلى فضيلة شيخ الأزهر، تستغيث به من محاولات تصفية الكلية وتشريد الطالبات.

* الوثيقة رقم ١٤٧: وهى عبارة عن محضر تسليم الأزهر للمجمع التعليمى الخاص بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة المنيا إلى جامعة المنيا، وفى هذا المحضر اعتراف وإشارة إلى أن هناك موافقة سابقة من وزير الإسكان على أن يتسلم الأزهر تلك المباني بالإضافة للأثاث، وسيارة ركوب بناء على موافقة مجلس الوزراء ومحافظ المنيا.

* الوثيقة رقم ١٤٨: وهى عبارة عن صورة خطاب رئيس جهاز هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الموجه إلى رئيس جامعة الأزهر، وفيه اعتراف وإشارة إلى أن جامعة الأزهر كانت قد تسلمت فى ١٩/٩/٢٠٠٠ من الهيئة مباني كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنيا.

* الوثيقة رقم ١٤٩: وهى عبارة عن صورة خطاب أمين عام مجلس الوزراء إلى السيد محافظ المنيا يفيد الموافقة على إنشاء كلية حاسب آلى لجامعة المنيا، وليس فيه أى إشارة لإلغاء كلية الأزهر للدراسات الإسلامية والعربية للبنات، وتسليمها لجامعة المنيا. بل بالعكس فيه اعتراف وإشارة إلى أن الكلية الأزهرية قد تم الموافقة على افتتاحها وفق الخطاب رقم ١١٠٩ بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٢ المرسل من الأمين العام لمجلس الوزراء إلى محافظة المنيا.

* الوثيقة رقم ١٥٠: وهى عبارة عن صورة لمحاضر استلام جامعة الأزهر للأرض المخصصة لها بمدينة السادات، ومساحتها ٥٦٠ فدانا بتاريخ ٢٤/١/١٩٩٦. وأيضاً محضر استلام مباني الكليات الأزهرية الثلاثة هناك بتاريخ ١٢/١١/١٩٩٦. والمسجد الرئيسى بالمدينة. ودار المناسبات (مقر كلية الدعوة) بتاريخ ٨/٨/١٩٩٥.

* الوثيقة رقم ١٥١: وهى عبارة عن خريطة تبين الموقع الذى به مساحة ٥٦٠ فداناً الخاصة بالجامعة الأزهرية بمدينة السادات.

الوثيقة رقم ١٥٢: وهى صورة خريطة تبين موقع كليات جامعة الأزهر بمدينة السادات بجانب كليات جامعات المنوفية، والجامعة الأمريكية بنفس المدينة.

الوثيقة رقم ١٥٣: وهى صورة بروتوكول التعاون بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجامعة الأزهر، فرع مدينة السادات.

* الوثيقة رقم ١٥٤: وهى صورة قرار المجلس الأعلى للأزهر فى ٢٠/٤/١٩٩٦ بالموافقة على استصدار القرار الجمهورى بإنشاء كليات للدراسات العربية والإسلامية للبنين والبنات، وكلية للزراعة الصحراوية بمدينة السادات.

* الوثيقة رقم ١٥٥: وهى صورة خطاب موافقة مجلس الوزراء على تركيب خطى تليفون بمبنى كليات جامعة الأزهر بمدينة السادات مؤرخة فى ٧/٩/١٩٩٧.

* الوثيقة رقم ١٥٦: وهى صورة خطاب موافقة مجلس الوزراء على تركيب عداد مياه لمبنى وكليات فرع الجامعة الأزهرية بالسادات.

* الوثيقة رقم ١٥٧: وهى صورة خطاب استعجال موجه من رئيس جامعة الأزهر إلى رئيس الوزراء لاستصدار القرار الجمهورى الخاص بالتشغيل لفرع جامعة الأزهر بالسادات فى ٢٤/٥/١٩٩٧.

* الوثيقة رقم ١٥٨: وهى صورة موافقة وزارة المالية على نقل قيمة أصول الكليات الأزهرية بالسادات إلى جامعة الأزهر.

* الوثيقة رقم ١٥٩: وهى عبارة عن صورة لمبنى الكليات الأزهرية بالسادات.

* الوثيقة رقم ١٦٠: وهى صورة لمناشدة من مجلس أمناء مدينة السادات، وطلاب وطالبات وأولياء الأمور، للأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة بسرعة استصدار قرار التشغيل، وذكر فيها مبررات هامة وعديدة لذلك.

* الوثيقة رقم ١٦١: وهى صورة خطاب مناشدة أولياء أمور الطلبة للسيد رئيس الجمهورية بطلب فتح هذه الكليات.

* الوثيقة رقم ١٦٢: وهى صورة استجواب من السيد عطية مسعود عضو مجلس الشعب فى ٧/٥/٢٠٠١، مصحوباً بمناشدة من أولياء أمور الطلبة، ومجالس الآباء والمعلمين وعلماء الأزهر والعاملين بالأجهزة الشعبية والرسمية بهذا الخصوص.

* الوثيقة رقم ١٦٣: وهى عبارة عن مجموعة من المقالات والأخبار والنشرات الصحفية، التى تطالب بفتح هذه الكليات الأزهرية تيسيراً على الطلاب وأولياء الأمور فى محافظات المنوفية والبحرية، وتخفيفاً من التكدس فى الكليات القائمة.

الوثيقة رقم ١٦٤: وهى صورة تقرير لجنة التعليم بمجلس الشعب عن زيارتها لمدينة السادات، وتوصيتها الخاصة بضرورة تشغيل كليات الأزهر بالمدينة.

* الوثيقة رقم ١٦٥: وهى صورة خطاب مؤرخ فى ٢/٤/٢٠٠٢ من الدكتور وزير الإسكان، إلى فضيلة رئيس جامعة الأزهر، يطالبه فيه بسرعة التشغيل لفرع الجامعة، وأن عدم تشغيلها حتى الآن يمثل عائقاً لتنمية مدينة السادات، ويعرض المباني لأخطار مالية وفنية جسيمة، لتركها مدة طويلة دون إجراء الصيانة الدورية والترميمات اللازمة، مما يهدر ثروة قومية دون استغلال أو استفادة. وبالرغم من كل هذا يصير رئيس جامعة الأزهر على عدم التشغيل، مخالفاً بذلك المادة رقم ١١ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١. مما يجعلنا نوجه لفضيلته ولرئيس الوزراء فى هذا الاستجواب اتهاماً بالإخلال بمهام وظيفتهما، والإهمال الجسيم الذى ترتب عليه تهديد مباني فرع الجامعة الأزهرية بمدينة السادات بالدمار، كما أدى إلى تعطيل الدراسة بها أكثر من ٨ سنوات.

* الوثيقة رقم ١٦٦: وهى عبارة عن صورة خطاب الأمين العام لمجلس الوزراء، الذى يدعى فيه أن رئيس الجمهورية لا يوافق على إنشاء كليات أزهرية جديدة، باستثناء الكليات التكنولوجية. وفى هذا الرد ثلاث مغالطات قمنا بتوضيحها فى مكانها.

* الوثيقة رقم ١٦٧: وهى عبارة عن صورة لمجمع الدعوة الإسلامية والأزهر بالإسماعيلية، الذى استولت عليه وزارة التربية والتعليم، وحولته إلى مجمع لمدارس اللغات بمصروفات لأبناء الأغنياء، وحرمت أبناء الأزهر الفقراء منه، بالرغم من إنه بنى بأموال الزكاة لأغراض الدعوة الإسلامية والتعليم الأزهرى.

* الوثيقة رقم ١٦٨: وهى عبارة عن شكوى طالبات أسوان الملتحقات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، بسبب ما تعانينه من مشاق السفر اليومي من أسوان إلى سوهاج، وعدم وفاء جامعة الأزهر بوعودها فى إنشاء كلية لهن فى أسوان.

* الوثيقة رقم ١٦٩: وهى عبارة عن صورة الخطاب الموجه من رئيس جامعة القاهرة إلى رئيس جامعة الأزهر، والموضح به إجمالى موازنة جامعة القاهرة فى العام الدراسى ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ والتي تبلغ ٩٢٣ مليون جنيه. وأيضاً صورة جدول مقارنة بين موازنة جامعة القاهرة وموازنة جامعة الأزهر. حيث يظهر فيه أن موازنة جامعة القاهرة تقارب ضعف موازنة جامعة الأزهر. بالرغم من أن عدد طلاب جامعة الأزهر يقارب ضعف عدد طلاب جامعة القاهرة. كما هو ظاهر من الجدول. وبالمثل أعضاء هيئة التدريس. وكذلك الإداريون. حيث نجد أن نصيب طالب جامعة الأزهر يبلغ حوالى ٣٢٪ فقط من نصيب طالب جامعة القاهرة من هذه الموازنة. (وهذا الجدول صادر عن جامعة الأزهر).

* الوثيقة رقم ١٦٨ مكرر، ١٦٩ مكرر: وهما عبارة عن ميزانية وكشف مقارنة يوضح تكلفة الطالب فى الأعوام المالية بالوثيقة رقم ١٦٩ ج لكل من جامعة الأزهر وجامعة القاهرة فى البند رقم ٣ من الباب الأول لعام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ والذي يوضح أن تكاليف العلاج الطبى للعاملين فى جامعة الأزهر ٧,٦ مليون جنيه. أما تكاليف العلاج الطبى للعاملين بجامعة القاهرة فهو ٣١,٦ مليون جنيه بالرغم من أن عدد طلاب جامعة الأزهر حوالى ضعف عدد طلاب جامعة القاهرة.

* الوثيقة رقم ١٧٠: وهى عبارة عن صورة مبانى مستشفى كلية طب الأزهر بالقاهرة. وتحقيق لصحيفة (اللواء الإسلامى) حول مأساة توقف الأزهر منذ ١٢ سنة عن استكمال مبانى هذه المستشفى ليتسنى تدريب الطلاب بها، تحقيقاً للجودة والمهارة المطلوب توافرها فى الطبيب الأزهرى.

* الوثيقة رقم ١٧١: وهى عبارة عن صورة من تقرير صادر من جامعة الأزهر إلى مجلس الشعب. (لجنة الخطة والموازنة ولجنة التعليم) يبين قلة المبالغ المخصصة لاستكمال هذه المستشفى. وأيضاً مستشفى طب الأزهر بأسىوط. وهذا ما دفع طلاب طب الأزهر بأسىوط لرفع دعوى قضائية ضد جامعة الأزهر لعدم استكمال مستشفى كلية الطب الخاصة بهم، لينالوا حظهم من التدريب الجيد، مثل أقرانهم فى الجامعات المصرية الأخرى.

* الوثيقة رقم ١٧٢: وهى عبارة عن تحقيق صحفى لجريدة الأسبوع فى ٢٠٠٣/٢/١ عن القضية المرفوعة من بعض طلاب كلية طب الأزهر بأسقوط ضد جامعة الأزهر، حول موضوع المستشفى التعليمى الخاص بهم، والذي لم ينته تجهيزه بعد.

* الوثيقة رقم ١٧٣: وهى عبارة عن التقرير المقدم من جامعة الأزهر إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب، عن المراكز البحثية بالجامعة الأزهرية.

* الوثيقة رقم ١٧٤: وهى عبارة عن تحقيق صحفى بجريدة آفاق عربية، تحت عنوان «لغز المدن الجامعية بالأزهر» يوم ٢٠٠٣/١٠/٩.

الوثيقة رقم ١٧٥: وهى عبارة عن صورة من خطاب رئيس جامعة الأزهر إلى رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب، بخصوص ميزانية المدينة الجامعية لطالبات الأزهر بالمنصورة. والتي رصدت لتوسيع المبنى الحالى الذى سبق لبنك فيصل التبرع به. وأن ما رصد بالخطوة الخمسية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٧ لم يدرج فى ميزانية عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣. ولا فى ميزانية ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ وأن ميزانية عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ مازالت فى محل الدراسة بوزارة التخطيط.

* الوثيقة رقم ١٧٦ و ١٧٧: وهى عبارة عن التحقيق الصحفى الذى أجرته جريدة الشرق الأوسط، حول محاكمة رئيس قسم القلب وعشرة آخرين، بتهمة إجراء عمليات جراحية وهمية فى القلب لـ ٢١٦ مريضاً. وأنهم استولوا على الأدوات والعلاجات المفترض صرفها لهذه العمليات.

* الوثيقة رقم ١٧٨: وهى عبارة عن تحقيق صحفى أجرته جريدة الأحرار، عن الاتهام باختلاس أكياس الدم التى يتبرع بها طلاب الأزهر لجرحي الانتفاضة الفلسطينية وبيعها للمستشفيات الخاصة.

* الوثيقة رقم ١٧٩: وهى عبارة عن الاتهام الموجه إلى رئيس سابق لجامعة الأزهر، فى أنه عين ابن شقيقه مدرساً مساعداً بجامعة الأزهر، بالرغم من حصوله على تقدير مقبول، بعد استبعاد زملائه الحاصلين على تقدير امتياز.

الموضوع الثالث

محاولات فرض التصفية والإغلاق
على مشيخة الأزهر وباقي هيئاته

الموضوع الثالث

محاولات فرض التصفية والإغلاق على مشيخة الأزهر وباقي هيئاته

ويأتى فى مقدمة هذه المحاولات ما يلى:

- أولاً: القيود التى فرضت على الاستقلال المالى للأزهر.
 - ثانياً: القيود التى فرضت على الاستقلال العلمى للأزهر وطريقة اختيار شيوخه.
 - ثالثاً: القيود التى فرضت على مجمع البحوث الإسلامية .
 - رابعاً: القيود التى فرضت على المجلس الأعلى للأزهر.
 - خامساً: الخطوات التنفيذية التى اتخذت أخيراً فى طريق إلغاء الأزهر الشريف.
- وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولاً: القيود التى فرضت على الاستقلال المالى للأزهر

- فقد كان للاستقلال المالى للأزهر أثر كبير فى اتخاذ علمائه مواقف حاسمة من السلطة السياسية. ويرجع هذا الاستقلال المالى إلى وجود الأوقاف للإنفاق على الأزهر. إذ كان شيخ الأزهر هو المسئول عن إدارة الأوقاف.
- وقد أقدمت حكومة الثورة عام ١٩٥٢ بعد خمسة أيام من إعلان قانون الإصلاح الزراعى على إصدار قانون إلغاء الوقف الأهلى، وتسليم أراضي الأوقاف للإصلاح الزراعى. حيث تم استيلاء الإصلاح الزراعى، والحكم المحلى، على ١٣٧ ألف فدان، مما أدى إلى خفض إيرادات الأوقاف، وأثر بصورة مباشرة على استقلال علماء الأزهر.
- وذلك على الرغم من أن إلغاء الوقف الأهلى يخالف فتوى مستقرة عام ١٩٤٦، تنص على عدم جواز إلغاء هذا الوقف.

● كما صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته، بإسناد النظارة على الأوقاف الخيرية إلى وزارة الأوقاف دون غيرها. وبذلك حرم الأزهر من النظارة على أوقافه. كما حرم الواقفين من النظارة على أوقافهم، وهى أموالهم أصلاً، وهم أحرص الناس على حسن إدارتها، وضمان تأديتها للغرض الذى أوقفت من أجله.

● وقد تسبب ذلك فى عزوف أهل الخير عن الوقف. وحرمان المسلمين وجهات البر الإسلامية من خير كثير. فضلاً عن إهدار مبالغ ضخمة من عائدات الأوقاف الحالية فى المصروفات الإدارية، وأغراض أخرى غير ما رصدت له، مما يشكل مخالقات شرعية عديدة.

● وبذلك يكون عبد الناصر قد نجح فيما فشل فيه الاستعمار الغربى، وهو التدخل فى إدارة الأوقاف.

● كما أن القوانين التى ألحقت بوزارة الأوقاف لم تطبق مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تسر على أوقاف الكنائس، حيث ترك لكل كنيسة أوقافها فى حدود مائتى فدان. وما زاد عن هذا الحد كانت الدولة تأخذه وتدفع ثمنه بسعر السوق السوداء (انظر مضبطة جلسة ٥٥ فى ٣/٣/ ١٩٧٩ ص ٥٩. بمجلس الشعب).

● ولذلك طالب الشيخ الشعراوى عندما كان وزيراً للأوقاف برفع يد الدولة عن أوقاف المسلمين، حتى تصبح الدعوة الإسلامية حرة، ويصبح الأزهر حراً. وندد باغتصاب وزارة الحكم المحلى لمبلغ ٣٠ مليون جنيه من أموال الأوقاف. وكذلك وزارة المالية التى تغتصب عشرة مليون جنيه (انظر أهرام ٣٠ / ٥ / ١٩٧٦).

● وبعد أن أضحى د. عبد المنعم النمر وزيراً للأوقاف عام ١٩٧٩، أثار من خلال استجواب له بالمجلس موضوع أموال الأوقاف، والخطة التى كانت مدبرة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر «لكسر العمود الفقرى للإسلام» بانتزاع أموال الأوقاف. وتوزيعها على الإصلاح الزراعى والمحليات وما تزال أراضى الأوقاف مغتصبة. ولا يحول أى من إيراداتها إلى الأزهر. ولو وجه إلى الأزهر جزء من إيرادات الأوقاف لكفته فى علاج الكثير من مشكلاته الاقتصادية.

● ومن أهم الاقتراحات التي قدمها أعضاء مجلس الشعب في هذا الصدد: اقتراح بمشروع قانون من العضود. إسماعيل على معتوق من أجل رد الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص إلى وزارة الأوقاف وشئون الأزهر. وهو اقتراح هام قرر مجلس الشعب بخصوصه ضرورة أن ترد لوزارة الأوقاف وشئون الأزهر جميع الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص. والتي سبق تسليمها للهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمحليات (انظر: الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الثاني، ملحق مضبطة الجلسة ٣٧ في ١١ فبراير ١٩٩٣، ص ٥١٦٢) وأيضاً الاقتراح بمشروع قانون الذي تقدم به كاتب هذه السطور لرد الأراضي الزراعية الموقوفة على التعليم الأزهرى إلى الأزهر. والذي وافقت عليه لجنة الاقتراحات والشكاوى. ولكن وزارة الأوقاف لم تقم بتنفيذ ذلك حتى اليوم مما سبق الإشارة إليه (انظر الوثيقة رقم ١١٨).

ثانياً: القيود التي فرضت على الاستقلال العلمى للأزهر وطريقة اختيار شيوخه

فقد جاء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ليقيد الاستقلال النسبى الذى كان يتمتع به شيخ الأزهر، بموجب القانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦. حيث كان يتم اختيار شيخ الأزهر بالانتخاب الحر من بين هيئة كبار العلماء.

• ثم جاء القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ليلغى هيئة كبار العلماء. ويجعل منصب شيخ الأزهر بالتعيين. ويربط الأزهر مباشرة برئاسة الجمهورية. فاصلاً إياه عن نظام الدولة الجامعى الذى تتمتع فيه الجامعات المصرية بالحرية والاستقلال. جاعلاً برامجه وإدارته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببقية جوانب السياسة العامة للدولة. مما جعل علماء الأزهر مجرد موظفين فى الدولة. ولا يتمتعون بأى قدر من الاستقلالية التى يتمتع بها أساتذة الجامعات الأخرى.

• وما زالت السلطة تتدخل فى اختيار الشيوخ للمناصب الكبرى بالأزهر وبخاصة منصب شيخ الأزهر وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية. كما تتدخل فى صميم اختصاصاتهم.

• وفى هذا مخالفة للدستور ومبدأ تكافؤ الفرص. لأنه لا يجوز أن يأتى شيخ الأزهر بالتعيين، وعلى الجانب الآخر يأتى البابا بالانتخاب الحر، ولا يعينه رئيس الجمهورية. فإذا ما سئل فضيلة شيخ الأزهر أو نوقش قال: أنا موظف، وإذا ما حوسب بمنطق الوظيفة قال: أنا شيخ الإسلام. كيف يستقيم هذا؟

• ولا يغنى عن ذلك منح شيخ الأزهر بعض الامتيازات مثل: المرتب السنوى المرتفع. وترقيته إلى درجة وزير. ثم إلى درجة رئيس وزراء فى عهد الرئيس أنور السادات. لأنه غير مستقل من الناحية الفعلية. حيث يمكن تشبيهه بالملك فى النظام البرلمانى الإنجليزى، الذى يملك ولا يحكم. وذلك بعد أن أصبحت الكلمة العليا فيما يتصل بشئون الأزهر لوزير الأزهر، وهو بالطبع ممثل للحكومة. وهو الذى يحضر جلسات مجلس الوزراء عن الأزهر.

● وهذا لا يتفق مع أهداف الأزهر ورسالته العالمية، التي تحتم ألا يكون شيخ الأزهر مجرد موظف، يُفصل آراءه على مزاج الحكومة. ويكون دوره تجميل وجه الحكومة، وتبرير قراراتها السياسية. بل هو إمام لكل المسلمين في شتى بقاع الأرض، يقول الحقيقة دون اعتبار لرضى الحكومة أو سخطها.

● كما أن رئيس الوزراء وزير شئون الأزهر مثقل أصلاً بأعباء رئاسة الوزراء. فكيف يكلف بإدارة شئون وزارة بأكملها. هذا بالإضافة إلى عدم توافر شرط الخلفية الثقافية الإسلامية فيه.

● هذا وقد حدث عام ١٩٧٣ أن عين الدكتور عبد الحليم محمود شيخاً للأزهر، وبعدها صدر القرار رقم ١٠٨٩ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتنظيم وزارة شئون الأزهر، وتحديد مسئولياتها. وقد اعترض الشيخ عبد الحليم محمود عملياً على هذا القرار بتقديم استقالته لما فيه من مخالفات

● وقد انطلقت معارضته لهذا القرار من عيب أساسى فيه وهو:

أنه يخالف قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ من عدة نواحى هي:

١- أن القرار يجعل الأزهر تابعاً تبعية كاملة لوزير شئون الأزهر. الأمر الذى يقيد به ويجعله غير قادر على أداء مهام رسالته، فضلاً عن أن هذا القرار يخالف القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى مادته الثانية، التى تنص على تبعية الأزهر لرئاسة الجمهورية.

ونستنتج من هذا أن الشيخ عبد الحليم محمود لم يعارض فى تبعية الأزهر لرئاسة الجمهورية وحرمانه من قانون استقلال الجامعات. مما يؤثر فى استقلالية الأزهر.

٢- أن هذا القرار صدر دون عرضه على المجلس الأعلى للأزهر. مخالفاً بذلك الفقرة السادسة من المادة العاشرة من القانون، التى تنص على «أن المجلس الأعلى للأزهر يختص بالنظر فى كل مشروع أو قرار جمهورى يتعلق بأى شأن من شئون الأزهر». انتهى.

٣- أنه صدر دون أخذ رأى شيخ الأزهر. مما يخالف القانون فى مادته الرابعة التى تنص على «أن شيخ الأزهر هو صاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية، والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام». انتهى.

٤- أنه ألغى معظم اختصاصات الأزهر وهيئاته الواردة بالقانون، ونقلها إلى وزارة شئون الأزهر. وبذلك تعد هيئات الأزهر - بموجب هذا القرار - مجرد أدوات في يد وزارة شئون الأزهر.

٥- أن قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لم يمنح وزير شئون الأزهر نفوذاً مطلقاً وإنما الذى أدى إلى ذلك سوء تطبيق المادة ١٠٠، حيث تنص هذه المادة على أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون فى مدى أربعة أشهر من تاريخ صدوره. وإلى حين صدورها فللوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تتعلق بشئون الأزهر، بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون، إلا أن هذه اللائحة التنفيذية لم تصدر إلا بعد أربعة عشر عاماً من صدور القانون، وهى مخالفة قانونية - كما ذكر الشيخ عبد الحليم محمود - جعلت لوزير شئون الأزهر سلطة إصدار قرارات تتعلق بالأزهر لفترة طويلة. بالمخالفة للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

● كما تقدم الشيخ عبد الحليم محمود بمشروع قانون لتعديل بعض أحكام قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومن الاقتراحات التى قدمها:

١- منح شيخ الأزهر جميع السلطات المخولة للوزير. وإلغاء منصب وزير شئون الأزهر.

٢- إسناد تمثيل الأزهر فى مجلس الوزراء إلى شيخ الأزهر، بدلاً من وزير شئون الأزهر.

ويلاحظ على الاقتراحات التى قدمها الشيخ عبد الحليم محمود، مايلى:

● أنها وإن كانت اقتراحات مهمة، إلا أنها فى جملتها لم تتعد الجزئيات، وتركت الأساسيات. ومنها أن القانون - قانون إعادة تنظيم الأزهر - فى حد ذاته يقيد قدرة الأزهر على أداء دور مستقل - مما يخالف قانون استقلال الجامعات.

● هذا وقد استجاب الرئيس أنور السادات لبعض اقتراحات الشيخ عبد الحليم محمود، فأصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ المتضمن لللائحة الأزهر.

● والذى أكد من خلال المادة الأولى منه على أن «شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر. وصاحب رأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية، والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام». انتهى.

● كما أكد من خلال مادته الثانية على «أن يكون لشيخ الأزهر جميع الاختصاصات المقررة للوزير، عدا جامعة الأزهر، فيكون له الاختصاصات المقررة في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

● كما جاء في ملحق القرار أن يعامل شيخ الأزهر معاملة الوزير من حيث المرتب وبديل التمثيل والمعاش ويكون ترتيبه في الأسبقية قبل رئيس الوزراء مباشرة.

● هذا وقد عانى الأزهر بكل هيئاته من الاضطراب في إدارته بسبب هذا التنازع على السلطة وتداخل اختصاصات كل من وزير الأزهر وشيخ الأزهر. وعدم تحديد المسؤولية بين كل منهما.

ومن أمثلة الصراع بين رئيس الوزراء مسئول شئون وشيخ الأزهر ما يلي:

١- ما جاء في مقال بصحيفة صوت الأزهر لرئيس تحريرها د. كرم شلبي يوم ١٧ / ١٢ / ٢٠٠١ مهاجماً فيه رئيس الوزراء، واصفاً إياه بالعبارات الآتية: «أنه وزير لوزارة وهمية تسمى وزارة شئون الأزهر. ولا أحد يعرف لماذا أنشئت؟ ولماذا هي باقية يرأسها رئيس الوزراء شخصياً. رغم وجود رئيس لجامعة الأزهر بدرجة وزير، وشيخ الأزهر بدرجة رئيس الوزراء» انتهى.

● والمقال يحتج على تعنت رئيس الوزراء مع أساتذة جامعة الأزهر في مسألة السفر لعلاج الأساتذة. في حين أن الجامعات الأخرى لها من الاستقلالية ما يبيح لرئيس الجامعة أن يتخذ قراره بحرية في مثل هذه المسألة من دون الرجوع إلى وزير التعليم العالي.

٢- ما قام به شيخ الأزهر من رفضه تنفيذ تأشيرة رئيس الوزراء. التي يطلب فيها من شيخ الأزهر عدم تحصيل تبرعات إجبارية من راغبي التحويل من التعليم العام إلى المعاهد الأزهرية. حيث وقع شيخ الأزهر برفض تأشيرة رئيس الوزراء، وأمر بحفظ الطلب. ولم يستطع رئيس الوزراء أن يفعل شيئاً (انظر الوثيقة رقم ١٠٠) وكان ذلك بسبب هذا القانون المعيب الذي أعطى لكل من (شيخ الأزهر ورئيس الوزراء) الحق في

إدارة شئون الأزهر. مما يؤدي إلى التصادم المستمر بينهما والأفضل هو ما طالب به الدكتور عبد الحليم محمود وهو أن يمنح شيخ الأزهر جميع سلطات الوزير وأن يلغى منصب الوزير على أن يمثله الشيخ في مجلس الوزراء.

٣- إصرار السلطة على أن يظل أسلوب اختيار شيخ الأزهر هو التعيين: ومقاومتها لأي صوت ينادى بأن يكون اختيار الشيخ بالانتخاب الحر.

وهذا مما يقلل من قدر شيخ الأزهر ومهابتة، ولا يتيح الفرصة لأن يتنافس على هذا المنصب مرشحون من أي بلد عربي أو إسلامي. وقد سبق وتولى شياخة الأزهر فضيلة الشيخ الخضر حسين، بالرغم من إنه تونسي الجنسية. وهذا مما يعطى مصداقية لشيخ الأزهر لدى الشعوب الإسلامية. لأن الأزهر يفتح أبوابه لكل الجماعات بدليل أنه سبق وأنشئ بالأزهر ٣٦ رواقاً تضم كل الطوائف وكل المذاهب الإسلامية من شتى أنحاء العالم.

ثالثاً: القيود التي فرضت على مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية

مجمع البحوث الإسلامية هو الذي حل محل هيئة كبار العلماء طبقاً للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

أما «إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية» فتعتبر هيئة فنية تقوم بمساعدة مجمع البحوث الإسلامية، وذلك في مجالين فقط هما:

١- مجال ثقافي: يتمثل في نشر وتجديد الثقافة الإسلامية مع تجديدها من كل ما علق بها من أخطاء.

٢- مجال مجتمعي: يتمثل في بيان رأى الإسلام فى القضايا والمشكلات المذهبية والاجتماعية والاقتصادية.

• وهناك مجالات أخرى تختص بها إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية وحدها من دون مجمع البحوث الإسلامية وهى:

١- مجال مراجعة وفحص المؤلفات والمصنفات التى تتعرض للإسلام فى الداخل والخارج، وإبداء الرأى فيها.

٢- مجال الإشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر. وأيضاً إرسال المبعوثين من علماء الأزهر لخدمة الدعوة الإسلامية بالخارج.

ويتكون المجمع من خمسين عضواً، ثلاثون منهم من جمهورية مصر العربية والباقي من جنسيات مختلفة، ويمثلون جميع المذاهب الإسلامية. ويعقد المجمع اجتماعاً عادياً مرة كل عام. ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور أكثرية أعضائه، بشرط أن يكون من بينهم ربع الأعضاء غير المصريين على الأقل.

أهمية مجمع البحوث الإسلامية وأهدافه:

١ - تنص المادة (١٥) فى القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية. وهو يعمل على تجديد الثقافة الإسلامية، وتجليتها فى جوهرها الأصيل الخالص، وتنقيتها من الشوائب، وآثار التعصب المذهبى. وبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتصل بالعقيدة. وتتبع ما ينشر عن الإسلام وتراثه من بحوث الأجانب للانتفاع بها أو لمواجهتها.

٢ - ويعاون فى توجيه الدراسات الإسلامية العليا، والإشراف عليها بجامعة الأزهر.

٣ - ويرسم نظام بعوث الأزهر من وإلى العالم الإسلامى.

أمثلة للقيود والمعوقات التى يتعرض لها مجمع البحوث الإسلامية:

أولاً: عدم الالتزام بالتشكيل القانونى للمجمع، وعدم انتظام اجتماعاته،

فعدد أعضاء المجمع الحاليين يقل كثيراً عن العدد الذى حدده القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ مادة (١٦). هذا بالإضافة إلى أن الكثير من الأعضاء ينقطع عن الحضور بسبب الوفاة أو المرض مما يعطل أعمال المجمع.

كما أن الاجتماع السنوى للمجمع لا يعقد بانتظام. وقد يتوقف لعدة سنوات وأن مجموع اجتماعاته منذ عام ١٩٦١ بلغ ١٢ اجتماعاً فقط. من ٤٤ اجتماعاً كان من المفترض أن يعقدها طوال هذه الفترة وفقاً للقانون.

ولذلك فإن الكثير من القضايا التى انتهت اللجان الفرعية من بحثها فى المجمع، تظل حبيسة الأدراج لسنوات طويلة، بالرغم من أهمية موضوعاتها، وشدة حاجة المجتمعات الإسلامية إليها. وبخاصة وأن رأى المجمع يعد هو الرأى النهائى أو الفيصل فى حالة القضايا التى تختلف فيها آراء العلماء، سواء الآراء والفتاوى التى تصدر عن دار الإفتاء، أو التى تصدر عن لجنة الفتوى بالأزهر. أو غيرها من الفتاوى التى تصدر فى شتى أنحاء العالم.

ثانياً تعطيل الشروط الواجب توافرها في عضو المجمع:

فقد نصت المادة (١٧) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على الشروط الواجب توافرها في عضو المجمع ومن أهمها:

- ١- أن يكون العضو من هيئة كبار العلماء في قطره .
- ٢- أن يكون حائزاً لأحد المؤهلات العليا من الأزهر أو ما يناظره من الكليات والمعاهد العليا التي تهتم بالدراسات الإسلامية .
- ٣- أن يكون له إنتاج علمي بارز في الدراسات الإسلامية، أو اشتغل بالتدريس لمادة من مواد الدراسات الإسلامية في كلية أو معهد عال لمدة أدناها خمس سنوات، أو شغل إحدى الوظائف الإسلامية في القضاء أو الإفتاء أو التشريع لمدة أدناها خمس سنوات .
- ٤- أن يكون معروفاً بالورع والتقوى في ماضيه وحاضره .

ونحن نقول: إن الشروط المشار إليها ليست متوافرة حالياً حيث إن كثيراً من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ليسوا من علماء الأزهر. كما كان عليه الحال في هيئة كبار العلماء. بل يضم حالياً أساتذة في الطب، والهندسة، والزراعة. ونواب عموم سابقين. ومستشارين في مجلس الدولة سابقين. وغيرهم ممن لا يحسن قراءة القرآن الكريم. وهذا لا يتفق مع دور الأزهر كمرجعية سنوية تعد الأولى في العالم. بل ويهدد بضياغ الإسلام الوسطى لحساب التحلل أو التزمت.

ثالثاً: أن اختيار عضو مجمع البحوث الإسلامية كثيراً ما يتم بالتعيين وليس بالانتخاب الذي نصت عليه المادة (٣١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

حيث تم استبدال هذه المادة بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ الذي يسمح بالتعيين في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني لاجتماع مجلس المجمع.

وفيما يلي نص هذه المادة رقم (٣١) من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها التي وردت في القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ .

مادة ٣١^(١): إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجمع لأى سبب من الأسباب السابقة أو غيرها ينتخب العضو الذى يخلفه من المرشحين للعضوية خلال ثلاثة أشهر، ويتم الترشيح بتزكية اثنين من الأعضاء، ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة، إلا إذا حضرها أغلبية أعضاء المجمع، ويكون انتخاب المرشح صحيحاً إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، ويكون التصويت سرىً، ويصدر باعتماد العضوية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض شيخ الأزهر.

ومن أمثلة المعوقات الأخرى التى تؤدى إلى تقصير المجمع فى أداء دوره ما يلى:

١ - عدم تنفيذ توصية مجمع البحوث الإسلامية التى صدر بها قرار من لجنة التربية والتعليم بالمجمع فى دورتها رقم (٣٦) فى ١٢/٣/٢٠٠٠ بتخصيص معهد أزهرى إعدادى وثانوى بكل محافظة لتدريس المناهج التى كانت موجودة قبل التطوير (أى قبل صدور قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) على أن يخصص خريجو هذه المعاهد للالتحاق بالكليات الأزهرية القديمة (الشريعة - أصول الدين - اللغة العربية - الدراسات الإسلامية - الدعوة). ويمنح هؤلاء الطلاب حوافز تشجيعاً لهم على إحياء هذا اللون من التعليم الذى افتقدته مصر. (انظر الوثيقة التالية).

● ونحن نقول: إن هذه التوصية جاءت بناء على مقارنة المناهج والمواد الأزهرية بالمرحلة الثانوية بعد التطوير بالمناهج والمواد الأزهرية قبل التطوير. حيث تبين للجنة أن عدد ساعات الدراسة للمواد الأزهرية بعد التطوير تقل ٢٥ ساعة أسبوعياً عن عددها قبل التطوير.

(١) المادة ٣١ مستبدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ - الجريدة الرسمية العدد ١١ (تابع) فى ١٦/٣/١٩٨٩.

ملحوظة: نصت المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ على الآتى:

يكون التعيين بناء على اقتراح شيخ الأزهر بعد أخذ رأى مجلس المجمع، فإذا لم يكتمل النصاب القانونى لانعقاد المجلس مرتين متتاليتين طبقاً لأحكام المادة ٢١ من القانون المشار إليه، تولى شيخ الأزهر ترشيح الاعضاء الجدد.

بسم الله الرحمن الرحيم



مذكورة
للعرض على صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ الأمين العام
لمجمع البحوث الإسلامية
بشأن

قرارات وتوصيات لجنة التربية والتعليم بمحضرها رقم (٦٥٥) الدورة
رقم ((٣٦)) بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٢ م

عقدت لجنة التربية والتعليم - بتوفيق الله تعالى - جلستها الخامسة والسادسة في دورتها
السادسة والثلاثين يوم الأحد ١٤٢٠/١٠/١٦ هـ الموافق ٢٠٠٠/١/٢٣ م ١٤٢٠/١١/٧ هـ الموافق
٢٠٠٠/٢/١٣ م وأوصت بما يلي :-

بالنسبة لمقارنة المناهج قبل التطوير وبعد التطوير في المرحلة الثانوية تبين أن عدد
الساعات التي كان يدرسها الطالب في ظل المناهج قبل التطوير تزيد عما هو مقرّر الآن بخمسين
وعشرين ساعة في الأسبوع في المرحلة الثانوية ولما كان العام الدراسي لا يقل عن ثلاثين أسبوعاً
فيكون عدد الساعات التي يفتقدها الطالب سبعمائة وخمسين ساعة في مرحلة التعليم الثانوي
لذلك ترى اللجنة أن يخصص معهد أزهري في كل محافظة لتدرس فيه المناهج التي كانت موجودة
قبل التطوير على أن يخصص خريجو هذه المعاهد للالتحاق بكلّيات الأزهر القديمة ((الشريعة -
أصول الدين - اللغة العربية - الدراسات الإسلامية - الدعوة)) ، على أن يضم هؤلاء الطلاب
حوائز لهم لأحياء لهذا اللون من التعليم الذي افتقدته مصر .

أما بالنسبة للمعاهد الإعدادية فقد تبين أيضاً أنه من الضروري تخصيص معهد أزهري في
كل محافظة يسير على ما كان عليه الوضع في عام ١٩٥٤م طبقاً لقانون الأزهر المعمول به في
سنة ١٩٥٤م . ولا شك أن تطبيق هذا النظام سيؤتي أثره في عودة خريجي المعاهد الأزهرية
إلى المستوى الذي كان عليه الأزهر قديماً .

والإدارة العامة لشئون مجلس المجمع ولجانه ترفع الأمر إلى فضيلتكم للتكرم بالنظر وعرض توصيات
اللجنة على فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر للتفضل بالموافقة على عرضها على مجلس المجمع .

والله والتوفيق .

مدير عام
الإدارة العامة لشئون مجلس المجمع ولجانه
((سبيل السعد))
((مصطفى أبو السعود وهسدان))

أمانة السند
(بدرا)

١٤٢٠/١٢/٢١

تحريراً في : ٢٠٠٠/٣/٢٧ م
الإمام الشيخ مفتي
الدين محمد صالح

مجمع البحوث الإسلامية
للتفتيش والتوثيق مع ضالحيه

٢٠٠٠/٢/١٣

الاستاذ الدكتور
حسين محمد حسين
مدير عام
الإدارة العامة لشئون مجلس المجمع ولجانه

كما أننا نقترح: أن يضاف إلى هذه التوصية ما يلي:

أ- أن تبقى المواد الثقافية الحالية التى نص عليها قانون التطوير رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ مع اختصارها بالشعبة الشرعية وزيادة عدد سنوات الدراسة بالمرحلتين الإعدادية والثانوية إلى تسع سنوات، كما كان عليه الحال عند بداية تطبيق قانون التطوير. على أن يكون للأزهر كتبه ومقرراته الخاصة به. ولا تفرض عليه كتب ومقررات وزارة التربية والتعليم، التى تتعارض مع أهداف الأزهر فى الكم والكيف، وأن يكون لخريجي هذه الشعبة كادر خاص بها.

ب- ألا نخصص معاهد بعينها لتدريس هذا المنهج بل تخصص شعبه لتدريس هذا المنهج فى كل المعاهد بجانب شعبه الأدبى وشعبه الرياضيات وشعبه العلوم وتسمى الشعبة الشرعية.

٢- ما حدث فى (قضية التكفير والهجرة). إذ طلب المدعى العسكرى من المجمع الرد على ما يثيره المتهمون ضد المجتمع والدولة، غير أن المجمع لم يرد. وفى النهاية أصدرت المحكمة قرارها فى هذه القضية متضمنًا إدانة المجمع. وقد تكررت نفس القصة فى قضية اغتيال الرئيس السادات، فيما يعرف (بقضية الجهاد) (انظر كتاب الدكتور عبد الودود شلبى بعنوان: الأزهر إلى أين؟ (دار الاعتصام) ط ١٩٩٨).

٣- ما يعانىهِ الوعاظ بمصر، من حرمانهم من عائدات أوقاف الأزهر. حيث أصبح لا يصرف لهم إلا مرتباتهم الهزيلة فقط، وهى لا تكفى حاجتهم من ناحية أجور التنقل اليومى من أجل تأدية مهام وظيفتهم. هذا بالإضافة إلى ما يتكلفونه من أجل الزى والظهور بالمظهر اللائق فى المجتمع، وشراء المراجع وغيرها من مصادر المعرفة.

والمعروف أن إدارة الوعظ تتبع مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر. وذلك بعد تفتيت جهاز الدعوة الإسلامية، وتقسيمة بين الأزهر الذى يشرف على الوعاظ داخل مصر وخارجها، ووزارة الأوقاف التى تشرف على الأئمة والخطباء بداخل مصر. انظر الوثيقة التالية التى نشرتها صحيفة آفاق عربية يوم ٢٠٠٤/٣/٤ التى تعرض قضية الوعاظ عرضًا جيدًا.



رابعاً: القيود التي فرضت على المجلس الأعلى للأزهر

المجلس الأعلى للأزهر يفتقد استقلاله في الوقت الحالي؛

حيث تتحكم السلطة في اختيار أعضائه كما تتحكم في كافة اختصاصاته، وتسيطر على اتخاذ القرار بداخله.

ومن مظاهر فقدان المجلس الأعلى للأزهر لاستقلاله:

أن جميع أعضائه بالتعيين. فرئيسه وهو شيخ الأزهر، ووكيله، ورئيس جامعة الأزهر، كلهم يعينون بقرار من رئيس الجمهورية.

ومن أعضائه أيضاً عمداء الكليات. ويعينهم وزير شئون الأزهر. كما يعين بالمجلس أيضاً وكلاء وزراء الأوقاف، والتعليم، والعدل، والمالية، بقرار من الوزير. هذا بالإضافة إلى مديري الثقافة والبحوث، ومدير المعاهد الأزهرية. وأيضاً ثلاثة من ذوى الخبرة في شئون التعليم الجامعي، يعينون بقرار من وزير شئون الأزهر، وذلك لمدة سنتين، وجميع هذه التعيينات يتحكم فيها رئيس الجمهورية. أو شيخ الأزهر. أو وزير شئون الأزهر وكان المفروض أن يتم اختيارهم بالانتخاب من بين كبار العلماء.

المجلس الأعلى للأزهر لم يعد يمثل الأزهر تمثيلاً حقيقياً؛

حيث إن معظم أعضاء المجلس الحاليين ليسوا من علماء مجمع البحوث، بل هم موظفون يعينهم رئيس الجمهورية. فمنهم وكلاء وزير المالية، والتعليم، والأوقاف، والعدل وغيرهم. وهؤلاء يمثلون حالياً الأغلبية في المجلس. والأقلية هم العلماء. حتى هؤلاء العلماء ليسوا علماء بحكم علمهم بالدرجة الأولى. ولكن بحكم وظائفهم. وقد صرح شيخ الأزهر أكثر من مرة بقوله: «نحن موظفون، ونحن جزء من النظام» ومعنى ذلك أن الأزهر ليس له استقلال في اتخاذ قراراته. وكان الأفضل أن تكون وظائف المجلس الأعلى للأزهر لمن ينطبق عليه الشروط التي كان معمولاً بها لاختيار هيئة كبار العلماء من قبل، كما يجب عودة هيئة كبار العلماء لتحل محل المجلس الأعلى للأزهر.

خامساً: الخطوات التنفيذية والتمهيدية التي اتخذت أخيراً في طريق إلغاء الأزهر الشريف من دون استصدار قانون بذلك من مجلس الشعب

ومن هذه الخطوات ما يلي:

١- قرار مجلس المحافظين رقم ٢ في ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٤ الخاص بعدم الترخيص بفتح - معاهد أزهرية جديدة. وذلك تحت عنوان خادع وهو «ضوابط إنشاء المعاهد الأزهرية». ويهدف هذا القرار إلى تغيير مسار التعليم الأزهرى وجعله خاضعاً لوزارة التربية والتعليم.

وقد جاءت بنود هذا القرار الأربعة مخالفة للقانون والدستور. وتؤدي حتماً إلى إلغاء الأزهر الشريف. مما سبق تفصيله بالموضوع الأول من القسم الثانى من هذا الاستجواب.

٢- ما نشر بصحيفة الحياة في ٥ / ٧ / ٢٠٠٤ على لسان فضيلة رئيس جامعة الأزهر تحت عنوان «أزمة بين الحكومة والأزهر»:

حيث ورد حديث خطير لفضيلته، وبخاصة في الفقرة الأخيرة منه، حيث يقول «إن هناك لجنة قد تشكلت من مجلس الوزراء لتقويم كل الكليات الأزهرية. وأن هذه اللجنة مفوضة بأن تغلق أى كلية لم تستكمل مقومات العملية التعليمية بها، لأن هذه الكليات تمثل استنزافاً لموارد جامعة الأزهر» انظر تفاصيل ذلك بالموضوع الثانى من القسم الثانى من هذا الاستجواب.

٣- ما نشر على لسان وزير التعليم العالى تحت عنوان «قانون التعليم العالى ودمج الأزهر فى التطوير». وذلك بصحيفة المصرى فى ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٤ حيث ذكر أن رئيس جامعة الأزهر سيصبح فى القانون الجديد عضواً بالمجلس الأعلى للأزهر. وأن جامعة الأزهر سوف تتبع وزير التعليم العالى بدلاً من تبعيتها للسيد رئيس الجمهورية. وغير ذلك مما سبق تفصيله بالموضوع الثانى من القسم الثانى من هذا الاستجواب.

٤- ما طرح فى مؤتمر إصلاح التعليم الذى عقد بمكتبة الإسكندرية يوم ٨/١٢/٢٠٠٤ والذى حضره وزيراً التعليم والتعليم العالى ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب. والذى كانت الدعوة إليه شخصية. ومنع الصحفيون من حضوره، بعد أن كانت قد وجهت الدعوة إليهم للحضور. وكان من أهم ما طرح بهذا المؤتمر موضوع «إلغاء التعليم الأزهرى». (انظر تفاصيل ذلك بالموضوع الأول من القسم الأول) من هذا الاستجواب.

٥- ما نشر على لسان فضيلة شيخ الأزهر بصحيفة «النبأ الوطنى» بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٤: وذلك تحت عنوان «خطة الحكومة لدمج دار الإفتاء والأزهر الشريف مع وزارة الأوقاف بعد إلغاء منصب شيخ الأزهر». على أن يكون المسمى الجديد لهذه الهيئات هو: «وزارة الشؤون الدينية».

حيث ورد بالصحيفة المذكورة أقوال منسوبة إلى فضيلة شيخ الأزهر. منها أنه سيكون آخر شيخ للأزهر. وأن خطة الحكومة تجاه الأزهر تتلخص فيما يلى:

أ- ضم المعاهد الأزهرية إلى وزارة التربية والتعليم.

ب- ضم جامعة الأزهر إلى وزارة التعليم العالى ودمجها فى المجلس الأعلى للجامعات.

ج- ضم الأزهر الشريف، ودار الإفتاء، إلى وزارة الأوقاف، بعد إلغاء منصب شيخ الأزهر.

د- أن يكون المسمى الجديد للهيئات الثلاث (دار الإفتاء - الأزهر - وزارة الأوقاف) هو «وزارة الشؤون الدينية».

وذكر عن فضيلته أيضاً قوله: أن حجة الحكومة فى ذلك هى دواعى ترشيد الإنفاق عن طريق اختزال عدد الوزارات (انظر الوثيقة رقم ١٨٣).

ونحن نقول:

إن كان هذا الخبر صحيحاً فإن حجة الحكومة غير صحيحة. وأن هدفها الحقيقي هو إلغاء الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، وكل رموز الإسلام التي تسعى أمريكا إلى محاربتها في الدول الإسلامية بحجة محاربتها للإرهاب.

وحكومتنا في سبيل تحقيقها لهذا الهدف المعادي للإسلام تدعى بأنها تهدف من وراء ذلك إلى ترشيد الإنفاق الحكومي، عن طريق دمج بعض الوزارات إلى بعض. وهذه حجة زائفة تخفى من ورائها انحرافاً بالسلطة في اتجاه تحقيق مصالح السياسة الصهيوأمريكية. ولو كانت حكومتنا صادقة في حجتها لأدمجت وزارة الأوقاف مع وزارة شئون الأزهر، لتصبح الوزارتين وزارة واحدة خاضعة لشيخ الأزهر، كما كان عليه الحال من قبل. فالشيخ الباقوري مثلاً كان وزيراً لوزارة واحدة اسمها «وزارة الأوقاف وشئون الأزهر».

وكان ذلك يحقق فوائد كثيرة منها:

أولاً: ترشيد الإنفاق الحكومي وقصره على وزارة واحدة بدلاً من وزارتين.

ثانياً: توحيد جهاز الدعوة إلى الإسلام تحت إشراف وزارة واحدة بدلاً من تمزقه الآن بين وزارتين: حيث إن الوعاظ داخل مصر وخارجها يتبعون وزارة شئون الأزهر. أما الأئمة والخطباء في داخل مصر فيتبعون وزارة الأوقاف. في حين أن الأفضل هو العودة إلى نظام توحيد جهاز الدعوة (وعاظ وأئمة) لجعله تابعاً لشيخ الأزهر. وفي هذه الحالة تلغى وزارة الأوقاف مع الإبقاء على هيئة الأوقاف. على أن تكون هذه الهيئة تحت إشراف شيخ الأزهر. كما كان عليه الحال من قبل.

٦- ما نشر بصحيفة صوت الأمة من تحريض على إلغاء الأزهر. وقد أماطت الصحيفة اللثام عما تسميه بـ(سيناريو الحكومة المعد لإلغاء الأزهر).

فقد قامت صحيفة صوت الأمة بحملة تحريض على إلغاء الأزهر، وكشفت من خلال ذلك على ما تسميه «سيناريو الحكومة لإلغاء الأزهر»،

وفيما يلي تفاصيل ذلك:

أ- ما نشرته الصحيفة (صوت الأمة) يوم ٦ / ١٢ / ٢٠٠٤:

من سؤال لأحد الكتاب يقول:

هل تحتاج مصر إلى شيخ الأزهر فعلاً؟

ثم جاءت الإجابة عن هذا السؤال تحت عنوان:

«لأن كل شيء يتغير ويتحول، فقد تغيرت أحوال مؤسسة الأزهر بشكل كامل، وأصبحت
فاقدة لدورها وأهميتها».

وقد ورد في المقال عبارات خطيرة يدعى كاتبها أنها سيناريو الحكومة المعد لإلغاء
الأزهر.

وفيما يلي بعض منه:

* يقول الكاتب: «إن هناك اتجاهاً داخل الحكومة ليس لإلغاء منصب شيخ الأزهر
فقط، ولكن لتفكيك مؤسسة الأزهر نفسها، واستبداله بمؤسسة أخرى، تدار من خلالها
الشئون الدينية».

ويقول أيضاً: «إن الحكومة لديها سيناريو جاهز تماماً. وقد تكون بدأت في تنفيذه
بالفعل.. فهناك تصور محدد لما ستصبح عليه المؤسسات الدينية في المستقبل حيث
ستضم المعاهد الأزهرية إلى وزارة التربية والتعليم.. وهو نفس ما سيحدث مع جامعة
الأزهر بكلياتها المختلفة التي ستضم إلى وزارة التعليم العالي، ليعمل التعليم الجامعي في
مصر من خلال منظومة واحدة».

ثم يقول: «ويبقى بعد ذلك مشيخة الأزهر ودار الإفتاء وما يتبعهما، وهذه من المنتظر
أن تدمج جميعاً في وزارة الأوقاف، ليخرج كيان واحد في النهاية تكون مسؤوليته إدارة
الشئون الدينية. وأن القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بتنظيم الأزهر ليس مقدساً ويمكن
تعديله أو تغييره أو استبداله بقوانين أخرى تناسب ما يستجد من أمور».

ويختتم كاتب المقال بقوله:

«لا أقف عند مجرد استقالة شيخ الأزهر، بل أرى ضرورة تفكيك المؤسسة من جذورها، لأنها مجرد مؤسسة فقدت صلاحيتها وشرعية وجودها. ويجب أن يكون لدينا الجرأة والشجاعة لنلغيها نهائياً.

(انظر صورة هذا المقال بالوثيقة رقم ١٨٤).

ب- ما نشرته نفس الصحيفة (صوت الأمة) يوم ٢٠/١٢/٢٠٠٤:

تحت عنوان:

«لا نحتاجه - أى شيخ الأزهر - ولا نحتاج إلى المؤسسة أصلاً - أى مؤسسة الأزهر-» وهذا المقال متناسق مع المقال السابق، وتمام له فى التبرير والتمهيد لما يسمى بـ(سيناريو الحكومة المعد لتفكيك مؤسسة الأزهر وإلغائها)».

(انظر صورة هذا المقال بالوثيقة رقم ١٨٥).

مستندات القسم الثانى (الموضوع الثالث)

* الوثيقة رقم ١٨٠ : وهى عبارة عن قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٦ فى ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٣ الذى يقرر مقابلا نقديا قيمته مائة جنيه لمعلمى المناطق النائية، والذى حرم منه معلمو المعاهد الأزهرية بالمناطق النائية.

* الوثيقة رقم ١٨١ : وهى عبارة عن صورة من خطاب موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على أحقية معلمى الأزهر الذين يعملون فى المناطق النائية من الحصول على مقابل نقدي قيمته مائة جنيه مثل أقرانهم من معلمى وزارة التربية والتعليم.

* الوثيقة رقم ١٨٢ : وهى عبارة عن خطاب وزير المالية إلى فضيلة شيخ الأزهر يفيد موافقته على صرف مبلغ ٢٥ مليون جنيه قيمة طبع كتب المواد الشرعية والعربية المقررة على المعاهد الأزهرية، فى حين لم ينفذ شىء من ذلك حتى الآن.

* الوثيقة رقم ١٨٣ : وهى عبارة عما نشرته صحيفة النبأ الوطنى يوم الأحد ٢٠٠٤ / ١١ / ٧ عن خطة الحكومة فى دمج دار الإفتاء والأزهر والأوقاف فى وزارة واحدة باسم وزارة الشؤون الدينية، بعد إلغاء منصب شيخ الأزهر بحجة ترشيد الإنفاق الحكومى.

* الوثيقة رقم ١٨٤ : وهى عبارة عما نشر بصحيفة صوت الأمة يوم ٢٠٠٤ / ١٢ / ٦ من تحريض على إلغاء الأزهر. وقد أماطت الصحيفة النقاب عما تسميه بـ(سيناريو الحكومة المعد لإلغاء الأزهر).

* الوثيقة رقم ١٨٥ : وهى عبارة عما نشر بنفس الصحيفة يوم ٢٠٠٤ / ١٢ / ٢٠ تحت عنوان (لا نحتاجه - أى شيخ الأزهر - ولا نحتاج إلى المؤسسة أصلاً - أى مؤسسة الأزهر-).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
القسم الأول	
محاولات فرض التغريب وطمس الهوية	
الموضوع الأول: الدور التاريخى للأزهر فى حماية الوطن واللغة والدين	١٠
الموضوع الثانى: الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل	١٦
الموضوع الثالث: محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية.....	٢٠
القسم الثانى	
المخالفات القانونية والإدارية والمالية	
الموضوع الأول: محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية	١٠٤
الموضوع الثانى: محاولات التفكيك والانكماش، وفرض التصفية والإغلاق على جامعة الأزهر	١٨٢
الموضوع الثالث: محاولات فرض التصفية والإغلاق على مشيخة الأزهر وباقى هيئاته.....	٢٥٦

رقم الإيداع : ٥٦٧٨ / ٢٠٠٥ م

I.S.B.N : 977-15-0506-8

هذا الكتاب

* يهدف هذا الكتاب في قسميه إلى دعم الأزهر الشريف ليستمر في أداء رسالته ، حيث إن الفضل يعود إليه - بعد الله تعالى - في المحافظة على الدعوة إلى الإسلام الصحيح في مشارق الأرض ومغاربها طوال الألف عام الماضية .

* فالقسم الأول يستعرض الدور التاريخي للأزهر الشريف في حماية الدين واللغة والوطن ، ويرسم واقعه وآفاق مستقبله ، كما يستعرض محاولات فرض التغريب وطمس الهوية على المناهج الأزهرية .

* والقسم الثاني يستعرض محاولات التفكيك والانكماش وفرض التصفية والإغلاق على المعاهد الأزهرية ، وجامعة الأزهر ، ومشيخته وباقي هيئاته .

* كما يعرض الكتاب الكثير من الوثائق التاريخية والحقائق الواقعية التي فرضت ونفذت بالفعل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من أجل تهميش دور الأزهر ، وتقليص مناهجه الشرعية والعربية ، وبث قيم غربية في مقرراته ، بصفته المرجعية العليا للمسلمين في العالم ، تحت مسمى :مكافحة الإرهاب ، والسياسة الفكرية ، لينفصح الطريق أمامهم لتدمير الإسلام وأهله .

